

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

كتاب الزكاة.

- مقدمتين،
- **الأولى:** تذكير بفضل العلم ومكانته ومنزلة أهله، فالله جل وعلا يشرف من يشاء من عباده بحمل هذا العلم، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم من الطرق الموصلة إلى الجنة هو طلب العلم الشرعي، ولهذا يقول عليه الصلاة والسلام: « **من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة** »، فهذا من فضل الله جل وعلا.
- **الثانية:** أنصح ونفسي وإخواني ومن يتابعنا أو يستمع إلينا، أو يشاهدنا **أن نجدد النية في جميع الأعمال التي نتقرب بها إلى الله**، فإن العبادة إذا ثبت أنها عبادة فإنها إذا فقدت الإخلاص فإنها تنتقل من أرفع الدرجات، إلى أحط المخالفات، وبذل من أن يكون هذا العلم يوصلك إلى رضوان الله وإلى الجنة، فإنه يكون سبباً في نار جهنم والعياذ بالله، وقد جاء في الحديث أن أول من تسعربهم النار ثلاثة، وذكر منهم طالب علم أو قارئ قرآن طلب العلم أو قرأ القرآن ليقال عالم أو ليقال هو قارئ، ثم يؤمر به فيسحب على وجهه في نار جهنم.
- **فإخلاص العمل لله جل وعلا من أعظم ما يعين طالب العلم على الاستفادة والاستزادة من العلم**، وبقدر إخلاصك لله جل وعلا، يكون توفيق الله وهداية الله لك، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: 17]، فبقدر إخلاصك، بقدر نيتك الصالحة، يكون الأجر والتوفيق والسداد من الله سبحانه وتعالى.
- **العلماء رحمهم الله يقسمون أبواب الفقه إلى أقسام**، العبادات والمعاملات والأسرة ثم كتاب النكاح ثم الجنائيات وما يتعلق بها.
- **العلماء رحمهم الله لهم تفسير منطقي لهذا التقسيم**، فهم يبتدئون بالطهارة، أو يبتدئون بالعبادات لأنها أوجب ما على الإنسان ، فأعظم الحقوق هو حق الله جل وعلا، فلهذا تقدم العبادات، ثم بعد ذلك تأتي

المعاملات، وذلك أن الإنسان بحاجة إلى ما يعيش به في هذه الأرض، ثم يقولون إن الإنسان إذا اكتسب المال أصبح لديه الاندفاع نحو إعفاف نفسه، فيأتون بكتاب النكاح، فإذا تحصل على المال وتحصل على الزواج، فإن نفسه أحياناً إذا لم تضبط بالشريعة فإنها قد تدفعه إلى الظلم والعدوان فيأتي ما يتعلق بكتاب الجنايات والحدود والقضاء ونحو ذلك، كل ذلك في ترتيب منطقي يقدمه العلماء رحمهم الله.

- العلماء رحمهم الله يبتدئون كتاب العبادات بالطهارة، وذلك أن الركن الأعظم وهو الصلاة لا يتم إلا بالطهارة، « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » ، والصلاة مفتاحها الطهور، فهو تقديم منطقي في تقديم الوسائل على الغايات.

- ثم بعد ذلك أتى الترتيب كتاب الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصيام، ثم الحج، اقتداء بما جاء في حديث أم السنة، حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام، فقال: « أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت الحرام » ، فهذه هي أركان الإسلام التي هي مجمل كتاب العبادات التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في كتابه عمدة الفقه.

نحن في شرحنا لهذا الكتاب، سنأتي بنفس الترتيب الذي سار عليه الإمام الموفق ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ونبتدئ بإذن الله عز وجل أول هذه الدروس.


{الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
قال ابن قدامة رحمة الله وإياه: كتاب الزكاة}

- كتاب الزكاة، كتاب يعني أن هذا الكتاب سأجمع فيه المسائل المتعلقة بالزكاة ، يقال تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا، فهذا الكتاب سيجمع فيه المصنف رحمه الله تعالى المسائل المهمة في أحكام الزكاة، وكما تقدم أن المصنف رحمه الله تعالى سار في كتابه هذا أولاً كما ذكر في مقدمته على أسلوب الاختصار، فهو لا يذكر جميع المسائل المتعلقة بالزكاة، وإنما يذكر أهم المسائل المتعلقة بهذا الباب.
- أيضاً ذكر في مقدمة كتابه أنه يصدر كل باب بحديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولأنها من الصحاح، فقد استغنى بصحتها عن نسبتها.

- قال المصنف رحمه الله تعالى: الزكاة.

- الزكاة تطلق في اللغة على النماء والزيادة وعلى الطهارة وعلى المدح ، فهذه هي معاني الزكاة في اللغة، ولهذا يقول الله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: 9]، يعني طهرها، وأيضاً قال الله عز وجل: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: 32]، أي فلا تمدحوها، ويقال: زكى الزرع إذا نما وزاد، فمحصلة هذا أن الزكاة في اللغة هي تعود إلى الطهارة وإلى المدح وإلى النماء.

- الزكاة في معناها الاصطلاحي فهي: هي التعبد لله جل وعلا بإخراج حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص لتحقيق رضا الله تعالى وتركية النفس.

ما المراد بهذا التعريف؟ 

- قال أولاً: التعبد لله، بمعنى أن هذا الأمر لابد أن يكون المراد به وجه الله سبحانه وتعالى، وإلا فإن من يخرج المال لا ينوي به التعبد وإنما ينوي الرياء وينوي به السمعة، أو لا ينوي به نية فإنه لا يقع، ولهذا من أعظم الأمور المهمة في العبادات أن تؤدي هذه العبادة والعبد يبتغي بها وجه الله سبحانه وتعالى.
- قال: التعبد لله تعالى بإخراج حق واجب في مال مخصوص ، إذن الزكاة تتعلق بالإخراج وتتعلق كذلك بالمال، وهذا المال قد يكون نقود، قد يكون من بهيمة الأنعام، قد يكون من عروض التجارة.
- الزكاة هي التعبد لله تعالى بإخراج حق واجب في مال مخصوص بمعنى أنه ليس كل الأموال فيها الزكاة، فلا بد من شروط حتى نقول إن هذا المال فيه زكاة، ولهذا العلماء يقولون الزكاة
 - (١) تكون في بهيمة الأنعام،
 - (٢) وتكون في الخارج من الأرض،
 - (٣) وتكون في عروض التجارة،
 - (٤) وتكون في النقود،
- هذه الأموال الأربعة هي التي فيها الزكاة، وحتى تجب فيه الزكاة، ذكر العلماء رحمهم الله تعالى مجموعة من الشروط، ولهذا قال رحمه الله: في مال مخصوص
- قال: لطائفة مخصوصة، بمعنى أن الزكاة لا يجوز إخراجها لأي أحد، بل هناك الأصناف الذين بينهم الله عز وجل لنا في كتابه.
- والفقهاء رحمهم الله في كتب الفقه يضعون باباً، وهو أهل الزكاة، أو أصناف الزكاة.
- قال رحمه الله تعالى: في وقت مخصوص، بمعنى أن المال المزكى قد يكون له وقت مخصوص ، لابد أن يراعي المسلم هذا الوقت في إخراجها للزكاة.
- قال: لتحقيق رضى الله تعالى وتزكية النفس، تحقيق رضى الله عز وجل هذا هو الغاية، وتزكية النفس لربط المعنى اللغوي بالمعنى الشرعي أو بالمعنى الاصطلاحي.
- ومن رحمة الله جل وعلا أن الله سبحانه وتعالى بين لنا ولم يترك من هم أهل الزكاة لاجتهادنا، فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60].
- ولهذا أيضاً يقول العلماء: إن هناك نوع آخر من الأموال لم يجعل الله عز وجل الاجتهاد فيها للبشر، وإنما فرضها الله عز وجل وبينها وحددها، وهي ماذا؟ الموارث، فإن الله عز وجل بين فيها كل ما يجب على المسلم من حقوق وواجبات واضحة بينة.
- الزكاة هي من نعم الله عز وجل على الإنسان، وهذا مع إن الإنسان يخرج هذا المال، لكن هذا المال يزكو ويزيد وينمو إذا أراد العبد به وجه الله عز وجل.
- قال: تؤخذ من أغنيائهم وتدفع إلى فقرائهم، فيها صلة للمجتمع وتكاتف وتعاون، والنبى صلى الله عليه وسلم قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

{قال رحمه الله: وهي واجبة على كل مسلم حر ملك نصاباً ملكاً تاماً}

- قال رحمه الله: **وهي واجبة، يعني أداء الزكاة واجبة** ، والوجوب درجات، وأعظمها الفرائض، ولا شك أن الزكاة من الفرائض التي افترضها الله عز وجل على عباده، وهذا الوجوب دل عليه قول الله عز وجل: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]، ودل عليه قول الله جل وعلا: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 103].

- **وجوب الزكاة دل عليه القرآن كما تقدم، ودلت عليه السنة** ، النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت الحرام، وأيضًا النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل قال: «**إنك تأتي قوما أهل كتاب**» لما أرسل علي بن أبي طالب، قال: «**إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله**» ، وفي رواية: «**إلى أن يوحدوا الله، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع إلى فقرائهم**».

وانعقد إجماع المسلمين على وجوب إخراج هذه الزكاة كما بين العلماء رحمهم الله تعالى.

ما حكم من يمنع الزكاة؟

- يقول العلماء من يمنع الزكاة على نوعين،
- ✓ من يمنعها كما يقولون إنكارا لها وجحدا لفريضتها، فهو كافر،
- ✓ ومن أنكرها تهاونا أو كسلا، فإنه لا يكفر، لكنه تؤخذ منه ويعذر على عدم إخراج هذه الزكاة.
- قال: **على كل مسلم** ، هذا أيضًا من الشروط ، فالكافر لا تؤخذ منه الزكاة، وإذا أخرجها لا تقبل منه ، لكن كما قال العلماء هم: مخاطبون بها، بمعنى أنهم يحاسبون عليها، قالوا: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ* قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ* وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمِسْكِينَ* وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾ [المدثر: 42-45]، فهم يحاسبون عليها، لكن لا تقبل منهم في الحياة الدنيا.
- قال: **على كل مسلم حر**، فالعبد لا تجب عليه الزكاة، لأنه ملك لسيده هو وماله.
- قال رحمه الله تعالى: **على من ملك نصابا**، يعني يشترط فيمن تجب عليه الزكاة أن يملك النصاب، على سبيل المثال، الذي لديه إبل، لابد أن يملك النصاب حتى تكون الزكاة واجبة عليه، فالذي لديه أربعة من الإبل لا تجب عليه الزكاة، لكن إذا أصبح لديه خمسة فكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**ليس فيما خمس زود من الإبل صدقة**»، فلا بد من شروطها.
- قال: **أن يملك النصاب ملكا تاما**، الملك التام يخرج به الملك الناقص، وهو الذي لا يستطيع أن يحصله، مثل أن يكون عند مامل، فإذا تحصل عليه زكاة لسنة واحدة.

هناك شروط حتى يكون إخراج الزكاة واجب،

- **الأول: أن يكون مسلما**،
- **الثاني: أن يكون حرا**،
- **الثالث: أن يملك النصاب**،
- **الرابع: أن يكون الملك ملكا تاما**، وليس ناقصا.

{قال: ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول}

- وذلك لما جاء أنه ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، بعض المسائل المهمة فيما يتعلق بالملك التام والملك الناقص،
- من هذه الأمثلة التي يذكرها العلماء رحمهم الله تعالى الأموال التي تجمع في مكاتب الدعوة، والتي تجمع في الجمعيات الخيرية، فهذه ليس لها ملك تام، ولذلك فهذه الأموال لا زكاة فيها، أيضًا ما يسعى أحيانًا صندوق العائلة، تأتي عائلة فيضعون لهم صندوق يضع كل إنسان فيه ما يستطيع، ثم بعد ذلك يقومون بوضع هذا المال فيما يحتاج إليه، فيمن عليه دية أو حادث سيارة أو إنسان لديه نقص في مال أو نحو ذلك، فيعان من هذا الصندوق فهذا الصندوق كذلك ليس فيه الزكاة، وهذا لأن ليس فيه الملك التام.
- قال رحمه الله تعالى: **ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول** هذا شرط جديد، لما جاء عن ابن عمر: "ليس في مال زكاة، حتى يحول عليه الحول".
- والمراد بالحول أن يتم صاحبه سنة كاملة، ولهذا فإن لم تتم فلا زكاة فيه، والمعتبر في هذا، في مرور الحول، هو الأشهر القمرية، فإذا ملكها في شهر محرم، فيتم سنة في شهر المحرم في السنة التي تليه، كما بين العلماء -رحمهم الله- ذلك، وذلك استدلالاً بقول الله -عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: 189]، فالتوقيت في العبادات يكون بالأشهر القمرية، كما جاء في هذه الآية.
- قال -رحمه الله تعالى: **إلا في الخارج من الأرض**، ماذا نفهم؟ أن هذا استثناء، هو يقول: من الشروط أن يحول الحول أن يمر سنة كاملة على هذا المال الذي فيه الزكاة، لكن **هناك أموال لا يجب فيها مرور الحول**، ما هي؟

قال: **أولها: الخارج من الأرض**، الحبوب والثمار، وكذلك المعادن والركاز، فلا يشترط مرور الحول فيها، بل يزكيها حين حصادها، ولذلك بعض الثمار لا تبقى سنة، تبقى أقل، فهذه متى تزكى؟ تزكى حين حصادها، كما قال الله -جل وعلا: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141].

{قال: إلا الخارج من الأرض، ونماء النّصاب من النتاج، والريح، فإن حولهما حول أصلهما}

- **الثاني: نماء النّصاب من النتاج والريح**، النتاج يقصد به نتاج بهيمة الأنعام، فعلى سبيل المثال، من كان عنده أربعين شاة، فإنه إذا حال عليه الحول، فعليه شاة، لكن لو كان في بداية الحول لديه أربعين، ثم تكاثرت حتى وصلت قبل تمام الحول إلى مائة وعشرين، ففيها شاتان، هل نقول لابد أن نبتدئ بها حول جديد؟ لا، نقول: لأن نماء النتاج يتبع أصله.
- قال: والريح، عروض التجارة، يكون لديه مال، ويزيد هذا المال ويزيد، ثم في نهاية السنة أصبح هذا المال كبيرًا، فهل نفرق بين أصل المال وبين الريح؟ نقول: لا، الجميع يزكى؛ لأن حولهما حول أصلهما.

{قال -رحمه الله: ولا تجب الزكاة إلا في أربعة أنواع: السائمة من بهيمة الأنعام، والخارج من الأرض، والأثمان، وعروض التجارة.

قال: ولا زكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ نصابه}.

هل الرواتب تزكى؟ هل المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه البعض، هل يزكى؟

نقول: هذه الأموال التي تُجمع في ما يتعلق بالراتب، المسلم مخير بين أمرين،

✓ أحدهما صعب، وهو أن ينتظر أن يحول الحول على كل مبلغ يأتيه،

✓ والأمر الآخر كما يقول الشيخ عبد العزيز بن باز: أن يجعل له يومًا في السنة، ينظر ما هو موجود في حسابه، ويزكيه، يقسمه على أربعين ويزكيه، وسيكون أمام أمرين: أموال حال عليها الحول، فتجب فيها الزكاة، وأموال لم يحل عليها الحول، فيجوز تقديم الزكاة، وبهذا تبرأ ذمته، فهذه لا يُقال فيها أن حولها حول أصلهما.

• قال هنا: **ولا تجب الزكاة إلا في أربعة أنواع**،

الأنواع هي التي تجب فيها الزكاة

الأول: السائمة من بهيمة الأنعام.

الثاني: الخارج من الأرض.

الثالث: الأثمان.

الرابع: عروض التجارة.

• فهذه الأنواع الأربعة التي تجب فيها الزكاة، بمعنى أنها لا تجب في غيرها ، ولهذا يقول العلماء -رحمهم الله تعالى: النوع الأول: السائمة من بهيمة الأنعام، وهذا الضابط -السائمة- مهم جدًا، لأنه إذا لم تكن سائمة، تكون معلوفة، أو معمولة، فإنها لا تجب فيها الزكاة، كذلك الأثمان، الأثمان تجب فيها الزكاة، والمراد بها الذهب والفضة، وما يقوم مقامها، كذلك قال: وعروض التجارة، وهذا النوع أيضًا من الأنواع التي يجب فيها، وكذلك ما يتعلق بالخارج من الأرض.

• لكن العلماء -رحمهم الله تعالى- يقولون: لا زكاة في شيء مما يستعمله الإنسان، هذه الأنواع الأربعة لها شروط، لكن الأشياء التي يستعملها الإنسان لا زكاة فيها، الأثاث، الأواني، السيارة، الخيل الذي يركبه مثلاً سابقاً، الطيارة، كل هذه ليست فيها زكاة، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه»**، كذلك ليس هناك زكاة في أدوات، فيه مثلاً شخص عنده محل، وفيه رفوف، فيزكي عروض التجارة، لكنه لا يزكي هذه الرفوف، كذلك من لديه مغاسل للملابس ونحو ذلك، فنقول: أن الزكاة عروض تجارة، لكن لا يزكي الأدوات والأجهزة والمكائن الموجودة لديه، مثلاً من يكون لديه بقر لكن هذا البقر ليس سائمة، وإنما يتخذ للدر والنسل، فنقول هذا أيضًا ليس فيه زكاة، **كل ما تقدم لا تجب فيه الزكاة؛ لأنها لم تعد للتجارة، فهناك فرق بين ما أعد للتجارة، وما لم يعد للتجارة.**

• الحاصل أن المصنف -رحمه الله تعالى- قال: لا تجب الزكاة إلا في أربعة، أولها: السائمة من بهيمة الأنعام، والسائمة هي التي ترعى الحول أو أكثره، بمعنى أن صاحبها لا يأتي لها بالعلف، بشرط أن تكون سنة كاملة ترعى في المراعي، أو أكثر من نصف السنة. الأمر الآخر أن يكون من بهيمة الأنعام، وهي الإبل، والبقر، والغنم، كذلك قال -رحمه الله تعالى: الخارج من الأرض، والأثمان، وعروض التجارة.

{قال: ولا زكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ نصابه}.

- وسيأتي معنى نصاب كل شيء من هذه الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وخاصة تذكرون كما ذكرنا لكم في بداية اللقاء، قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «ليس في ما أقل من خمس ذود من الإبل صدقة»، فإذا كانت أقل لا تجب، بمعنى أنه لا بد من ملك النصاب، وسيأتي معنا -بإذن الله- تفصيل هذه الأنصبة.
- وتجب في ما زاد على النصاب بحسابه، إذن إذا بلغت النصاب تجب فيه، فإذا زادت على النصاب ولو زيادة قليلة تجب فيها الزكاة، إلا السائمة، فلا شيء في أوقاصها، مثلاً، الآن إذا كان لديك خمسة آلاف ريال، فهذه فيها الزكاة، لو زادت خمسة آلاف وخمسمائة ريال، هل فيها ريال الخمسمائة الإضافية أم ليس فيها زكاة؟ يقول: فيها زكاة، فتجب فيما زاد على النصاب بحسابه، قال: إلا السائمة، فلا شيء في أوقاصها، الأوقاص هو ما بين الفرضين، مثلاً، الإبل من ملك خمسة من الإبل ففيها شاة، ومن ملك عشرًا شاتان، ومن ملك خمسة عشر ثلاثًا، ومن ملك عشرون أربعة، ما هي الأوقاص؟ الأوقاص هي التي بين الفروض، مثلاً لديه خمسة عشر ثلاثًا، وأصبحت تسعة في نهاية الحول، هل يزكي هذه الأربع الإضافية؟ لا يزكيها، هذه الأربعة تسمى أوقاص، كذلك إذا كان لديه عشرة وزادت أربعة، فأصبحت أربعة عشر، وإذا كان لديه خمسة عشر من الإبل ففيها ثلاث شياه، لكن إذا كانت أقل بواحد، نقول: عليه شاتان فقط، فنماء النصاب ما زاد على النصاب فإنه يحسب، وتجب فيه الزكاة، إلا السائمة من بهيمة الأنعام، فإنه لا شيء في أوقاصها.

باب زكاة السائمة.

- قال -رحمه الله تعالى: باب زكاة السائمة، أي هذا الباب ساجمعه فيه ما يتعلق بأحكام السائمة، زكاة السائمة، وقلنا أن زكاة السائمة، السائمة سميت بذلك بمعنى أنها ترعى الحول أو أكثره.

{قال: وهي الراعية}.

- وهي الراعية التي ترعى العشب ونحوه، الحول أو أكثره، يعني أكثر من ستة أشهر، وهذا الشرط وشرط أن تكون سائمة، اختلف العلماء، هل يشترط أن تكون سائمة أو لا يشترط؟ بحيث أن المعلوفة أيضاً تجب فيها الزكاة، هذه من المسائل التي تحدث عنها الفقهاء -رحمهم الله-، لكن الصحيح أنه يشترط أن تكون سائمة، وهو قول الجمهور.

{وهي ثلاثة أنواع: أحدها الإبل، فلا شيء فيها حتى تبلغ خمساً}.

- أنواع بهيمة الأنعام، وهي الإبل، والبقر، والغنم.

بهيمة الأنعام التي تُعلف، هل يجب فيها الزكاة؟

- لا يجب فيها الزكاة.
- ما رأيك في ما يسمى البقر العوامل في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بيّن أنه لا زكاة فيها، فما المراد بالبقر العوامل؟

هي البقر التي تتخذ في عمل حرث الأرض ونحو ذلك، فهذه تستخدم للحراثة، حرث المزرعة ونحو ذلك، فالعلماء -رحمهم الله تعالى- يقولون: لا تجب فيها الزكاة، لماذا؟ قالوا: لأنها تحرث الأرض، والخارج من الأرض

فيه الزكاة، فلا يجوز -كما يقولون- لا ثنية في الزكاة، أي لا تؤخذ مرتين، تؤخذ من البقر الذي حرث، وتؤخذ من الأرض التي أخرجته.

{وهي ثلاثة أنواع: أحدها الإبل، فلا شيء فيها، حتى تبلغ خمسًا، فيجب فيها شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، إلى خمس وعشرين، ففيها بنت مخاض، وهي بنت سنة، فإذا لم تكن عنده، فابن لبون، وهو ابن سنتين، إلى ست وثلاثين فيجب فيها بنت لبون، إلى ست وأربعين، فيجب فيها حقة، لها ثلاث سنين، إلى إحدى وستين، فيجب فيها جذعة، لها أربع سنين، إلى ست وسبعين، ففيها ابنة لبون، إلى إحدى وتسعين، ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون، ثم في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، إلى مائتين، فيجتمع الفرضان إن شاء أخرج أربع حقا، وإن شاء خمس بنات لبون}.

• أول بهيمة الأنعام التي تجب فيها الزكاة، وهي السائمة: الإبل، وهذه الإبل تجب فيها الزكاة كما في الحديث إذا بلغت خمسة من الإبل، لقوله -صلى الله عليه وسلم: « ليس في ما أقل من خمس ذود من الإبل صدقة » ، فأقل من الخمس ليس فيها صدقة، فمعناه، أن النِّصاب في الإبل يكون بخمسة ، إذا بلغت الإبل خمسة، فهذه يكون فيها شاة واحدة، النِّصاب الآخر أن تبلغ عشرة، ففيها شاتان، لكن إذا بلغت تسعة من الإبل، فماذا عليه؟ شاة أو شاتين؟ فيها شاة.

• هذه الأوقاص لا زكاة فيها، وإنما تكون لما قبلها، فإذا بلغت من الإبل خمس ففيها شاة، إذا بلغت عشر، ففيها شاتان، وإذا بلغت خمسة عشر، ففيها ثلاث شياه، وإذا بلغت عشرون أربع شياه، وإذا بلغت خمسة وعشرون قالوا: ففيها بنت مخاض، بنت مخاض هي التي أتمت سنة من الإبل، وابنها غالبًا في المخاض، يعني حامل، فهذه تسمى بنت مخاض، فمن ملك خمسة وعشرين من الإبل، فيكون نصابها بنت مخاض، فإذا بلغت ستًا وثلاثين ما النصاب الذي بعده؟ بنت لبون، وهي التي أتمت سنتان، وهنا يقول العلماء وهي من الاستثناءات في إخراج الذكر: أنه إذا لم يجد بنت لبون، فإنه يُخرج ابن لبون، قال: وإذا بلغت ستًا وأربعين ففيها -طبعًا بنت اللبون، وابن اللبون هو الذي له سنتان -، وإذا بلغ ستًا وأربعين ففيها حقة، والحقة هي التي لها ثلاث سنين، وأصبحت قابلة للفحل، قال: فإذا بلغت واحدًا وستين ، ففيها جذعة، وهي التي بلغت أربعة سنين، وتسمى جذعة؛ لسقوط بعض أسنانها، فهذه إذا بلغت الإبل واحدًا وستين ففيها جذعة، فإذا بلغت ستًا وسبعين ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت واحدًا وتسعين ففيها حقتان، من واحد وتسعين إلى مائة وعشرين ففيها حقتان، إذا زادت عن المائة وعشرين واحدًا فهذه يقول العلماء -رحمهم الله تعالى: فإنها تكون هذه الزيادة محسوبة، قال: فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون، يعني لو زادت عن المائة وعشرين واحد، يعني من واحد وتسعين إلى مائة وعشرين ففيها حقتان، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون، إلى مائة وثلاثين.

• إذا بلغت مائة وثلاثين وما فوق قالوا: تكون قاعدة استقرار الفريضة، في كل أربعين من الإبل بنت لبون، وفي كل خمسين من الإبل حقة، مثلاً مائة وثلاثين ماذا فيها؟ نحن نقول الآن في كل خمسين حقة، فنقول: مائة وثلاثين، خمسين حقة، كم يبقى؟ أربعين، وأربعين، ففيها حقة وبنتا لبون، نحن نقول: كل أربعين بنت لبون، المائة وثلاثين، أربعين وأربعين، ثمانين، وخمسين، مائة وثلاثين، فأربعين بنت لبون، وأربعين بنت لبون

ثانية، والخمسون فيها حقة، مائة وأربعين **كم فيها؟** نحن بعد المائة والثلاثين تستقر الفريضة، في كل أربعين من الإبل بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، **الذي عنده مائة وأربعين؟** حقتان وبنت لبون، ومائة وخمسين؟ خمسين وخمسين وخمسين، ثلاث حقاق، مائة وستين؟ أربع بنات لبون، ومائة وثمانون؟ حقتان وبنتا لبون. ومائة وتسعون ثلاث حقاق وبنت لبون. بعدها كما قال -رحمه الله تعالى: إلى مائتين، فيجتمع الفرضان، يعني الذي لديه مائتين، إما أن يخرج أربع حقاق، أو خمس بنات لبون، فهو مخير بين هذا وبين هذا.

● قال: **ومن وجبت عليه سن فلم يجدها أخرج أدنى منها، ومعها شاتان.**

مثلاً، الذي لديه ستة وثلاثون، فهذا الواجب أن يُخرج بنت لبون، إذا لم يجد إلا بنت مخاض، هي أدنى، قال: ومن وجبت عليه سن، يعني وجبت عليه بنت لبون، فلم يجدها أخرج أدنى منها، وهي بنت مخاض، ومعها شاتان أو عشرون درهماً، العشرون درهماً المراد أن قيمة الشاة الواحدة عشرة دراهم، فهي تقيم الآن على الصحيح، وليس العشرون درهماً هي السعر، لكنها هذه أسعار الشاة، فهي تقيم بحسب الزمان والمكان، وبذلك يخرجها صاحبها، فيخرج ما هو أدنى، ويخرج معها شاتان، لمن يجبون هذه الزكاة، يعطيه بنت مخاض، ويعطيه شاتان، أو ما يقيم بهاتين الشاتين.

● قال: **وإن شاء أخرج أعلى منها.** يعني هو الآن لديه ست وثلاثون، فالمفروض أن يُخرج بنت لبون، لكن ليست لديه بنت لبون، بنت لبون عمرها سنتان، لكن لديه حقة، عمرها ثلاث سنين، فيُخرج ما هو أكبر، ويأخذ ممن يجبي هذه الزكاة، يأخذ مكانها شاتان، أو قيمة هاتين الشاتين، وكانت سابقاً عشرين درهماً، كما بيّن المصنف -رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

● هذه هي زكاة الإبل، تبتدئ من خمسة، من لديه خمسة من الإبل ففيها شاة واحدة، عشرة، فيها شاتان، خمسة عشر ثلاث شياه، عشرون، أربع شياه، خمسة وعشرون بنت مخاض، ستة وثلاثون بنت لبون، ستة وأربعون حقة، واحد وستون جذعة، ستة وسبعون بنتا لبون، واحد وتسعون حقتان، ثم بعد المائة والعشرون إذا زادت ولو واحدة ففيها ثلاث بنات لبون، ثم بعد ذلك إذا بلغت المائة وثلاثون إلى المائتين، ففي كل أربعين من الإبل بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، فإذا بلغت المائتين استقرت الفريضة وتساوت، فإما أن يخرج أربع حقاق، أو يُخرج خمسة بنات لبون.

زكاة الإبل

قاعدة استقرار الفريضة

في كل ٤٠ من الإبل (بنت لبون)
في كل ٥٠ من الإبل (حقة)

أمثلة على استخراج مقدار الزكاة باستخدام قاعدة استقرار الفريضة

$١٥٠ = ٥٠ + ٥٠ + ٥٠$ (ثلاث حقاك)
 $١٨٠ = ٤٠ + ٤٠ + ٥٠ + ٥٠$ (حقتان و بنتا لبون)
 $٢٠٠ = ٥٠ + ٥٠ + ٥٠ + ٥٠$ (أربع حقاك)
ويمكن أن تكون زكاة الـ ٢٠٠ كما يلي :
 $٢٠٠ = ٤٠ + ٤٠ + ٤٠ + ٤٠ + ٤٠$ (خمس بنات لبون)

ملاحظات وتعريفات :

- (١) ليس في أقل من [٥] من الإبل زكاة
- (٢) ما كان [١٢٠] من الإبل فما دونها يطبق عليه الجدول السابق ، وأما ما بلغ [١٢١] من الإبل فما فوقها ، فتطبق عليه (قاعدة استقرار الفريضة)
- (٣) بنت المخاض = ما تم لها سنة .
- (٤) بنت اللبون = ما تم لها سنتان .
- (٥) الحقة = ما تم لها ثلاث سنين .

أنصبة الإبل وما يجب فيها

الزكاة الواجبة	نهاية النصاب	بداية النصاب
شاة واحدة	٩	٥
شأتان	١٤	١٠
ثلاث شياه	١٩	١٥
أربع شياه	٢٤	٢٠
بنت مخاض	٣٥	٢٥
بنت لبون	٤٥	٣٦
حقة	٦٠	٤٦
جذعة	٧٥	٦١
بنتا لبون	٩٠	٧٦
حقتان	١٢٠	٩١
تستقر الفريضة		

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

؟ اختلف العلماء هل الصبي والمجنون تجب الزكاة في أموالهم؟

- الصحيح من أقوال أهل العلم: أن الزكاة تجب في أموالهم ؛ لأنه مالٌ يملكه مسلمٌ، وحال عليه الحول، وبلغ النِّصاب، فيجب أن يزكى، امتثالاً لقول الله جلَّ وعلا: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141].

النوع الثاني من بهيمة الأنعام: البقر.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله: النوع الثاني: البقر، فلا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين، فيجب فيها تبيعٌ أو تبعةٌ لها سنةً، إلى أربعين، ففيها مسنةٌ لها سنتان، إلى ستين، ففيها تبيعان، إلى سبعين، ففيها تبيعٌ ومسنةٌ.

- البقر سميت بهذا الاسم؛ لأنها تبقر الأرض بالحرثة ، والعلماء -رحمهم الله تعالى- يقولون: إن البقر يشاركها كذلك الجواميس؛ لأنها من جنسٍ واحدٍ.

• متى تبلغ الزكاة في البقرة؟

قال: إذا بلغت ثلاثين، بمعنى، إذا كانت أقل من ثلاثين فإنه لا شيء فيها، لو كان لدى شخصٍ تسعٌ وعشرون من البقر لم تبلغ النِّصاب.

- يقول: إذا بلغت الثلاثين، ففيها تبيعٌ أو تبعةٌ، وهو العجل، وهنا أيضًا يحل الذكر محل الأنثى، وهي من المسائل المحددة في هذه القضايا؛ لأن الأصل أن يخرج الأنثى.
- قال: فيجب فيها تبيعٌ أو تبعةٌ، إلى أربعين، ففيها مسنةٌ، والمسنة سميت بذلك لأنها خرجت أسنانها ، فإذا بلغت الأربعين ففيها مسنةٌ، إذا بلغت الستين ففيها كما يقول المصنف -رحمه الله- ففيها تبيعان.

- إذا بلغت الثلاثين فيبدأ النَّصاب، ففيها تبيعٌ أو تبيعةٌ، وإذا بلغت الأربعين، ففيها مسنةٌ، وإذا بلغت الستين، ففيها تبيعان، ثم يقول: إلى السبعين، إذا وصلت السبعين، ففيها تبيعٌ ومسنةٌ.
- ثم بعد ذلك في كل ثلاثين تبيعٌ، وفي كل أربعين مسنةٌ، ولذلك بناءً عليه، إذا بلغت الثمانين، كم فيها؟ مستتان، لأننا قلنا في كل ثلاثين تبيعٌ، وفي كل أربعين مسنةٌ، وإذا بلغت التسعين، ثلاثة أتبعه، وإذا بلغت المائة، مسنةٌ وتبيعان، وإذا بلغت مائة وعشرة؟ إذا بلغت مائة وعشرة ففيها مستتان وتبيع، وإذا بلغت مائة وعشرون؟ ففيها ثلاث مسناتٍ، فتستقر الفريضة، في كل ثلاثين تبيعٌ، وفي كل أربعين مسنةٌ.

النوع الثالث من بهيمة الأنعام: الغنم.

{النوع الثالث: الغنم، فلا شيء فيها حتى تبلغ أربعين، ففيها شاةٌ إلى عشرين ومائة}.

- نصاب الزكاة بالنسبة للغنم هي أن تبلغ الأربعين،
- إذا بلغت الأربعين إلى مائةٍ وعشرين ففيها شاةٌ، إذا بلغت مائةً وواحدًا وعشرين إلى مائتين ففيها شاتان، إذا زادت عن المائتين ولو بواحدٍ، ففيها ثلاث شياهٍ.
- قال -رحمه الله: ثم في كل مائةٍ شاةٌ، يعني الآن لدينا أربعون إلى مائةٍ وعشرين ففيها شاةٌ، مائةً وواحدًا وعشرون إلى مائتين ففيها شاتان، مائتان وواحدٌ إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعون، ففيها ثلاث شياهٍ.
- من أربعين بداية النَّصاب، إلى مائةٍ وعشرين ففيها شاةٌ، من مائةٍ وواحدٍ وعشرين إلى مائتين ففيها شاتان، من مائتين وواحد إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياهٍ، ثم تستقر الفريضة، في كل مائةٍ من الغنم شاةٌ واحدةٌ.

{فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياهٍ، ثم في كل مائة شاةٌ، ولا يؤخذ في الصدقة تيسٌ ولا ذات عوارٍ، ولا هرمةٌ}.

الآداب التي يجب أن يراعيها الذي يجبي الزكاة.

{ولا يأخذ في الصدقة تيسًا}.

- وقد جاء في حديث أبي بكر -رضي الله عنه- في الصدقة: ولا يخرج في الصدقة هرمة، ولا ذات عوارٍ، ولا تيس، إلا ما شاء المتصدق، والتيس هو فحل الغنم، والسبب في ذلك، أنه يحتاج إليه، يحتاج إليه المزي، ولذلك يكون النبي عن أخذه، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يحل مال امرئٍ مسلمٍ إلا بطيب نفسٍ منه»، والمراد بذات العوار، هي المعيبة التي لا يُضَعَّى بها، فلذلك الواجب على المزي أن يُخرج من ماله أطيبه، حتى يتقرب به إلى الله -سبحانه وتعالى.

- الذي يجبي الزكاة، والذي يُخرج الزكاة، لا يجبي ولا يُخرج في صدقته التيس، ولا ذات عوارٍ، ولا الهرمة، وهي الكبيرة.

{ولا الرُّبى}.

- وهي التي تربي في البيت لأجل لبنها، ولا الماخض، وهي الحامل، التي حان وقت ولادتها، ولا الأكولة، السمينة التي يعدها صاحبها للأكل، وهذه كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «فإياك وكرائم أموالهم».

{ولا يؤخذ شرار المال ولا كرائمه}.

- لا يؤخذ شرار المال، يأخذ أسوأ ما لديه، ولا يأخذ كرائمه، بل يكون وسطاً في هذا الأمر ، والله -جلّ وعلا- قال: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267]، أيضاً ما يتعلق بالكرائم الأموال إلا أن يتبرعوا بها؛ لأن العبد إذا تبرع بخير ماله، فإنه يتقرب إلى الله بعملٍ عظيمٍ، وقد جاء في القرآن، قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92].

{إلا أن يتبرع به أرباب المال}.

- إلا أن يخرجها طيبةً بها نفسه، ويريد أن يتقرب بها إلى الله.

{ولا يُخرج إلا أنثى صحيحةً، إلا في الثلاثين من البقر}.

- الأصل المتعين في إخراج الزكاة هو الأنثى وليس الذكر، وتكون صحيحةً.

{وابن لبونٍ مكان بنت مخاضٍ إذا عديمها}.

- الأصل أنه يُخرج الأنثى، إلا في الثلاثين من البقر، ماذا يُخرج إذا بلغت ثلاثين؟ تبيع أو تبعة.
- فهنا استثناءٌ فيما يتعلق بهذا، كذلك في الإبل، يُخرج ابن لبونٍ مكان بنت مخاضٍ إذا عديمها.

{إلا أن تكون ماشيته كلها ذكورا، أو مراضا، فتجزئ واحدة منها}.

- الأصل أن يُخرج في زكاة بهيمة الأنعام الإناث، إلا في الثلاثين من البقر، وكذلك إذا عدم بنت مخاضٍ، فإنه يُخرج ابن لبونٍ. قال: إلا أن تكون ماشيته كلها ذكوراً، فيُخرج منها، قال: أو مراضاً فيجزئ واحدةً منها، إذا كانت ماشيته كلها مراضاً فيجزئ أن يُخرج واحدةً منها، وهنا بعض العلماء يقول: لا يجزئه إلا أن يأتي يشتري شيئاً صحيحاً، ونقول: الصواب أن لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فمادام هذا ماله، فيُخرج من ماله بقدر استطاعته.

{ولا يُخرج إلا جذعةً من الضأن، أو ثنيةً من المعز}.

- مثل ما ذكرنا أن الجواميس تضم إلى البقر، كذلك المعز والضأن يُضم بعضها إلى بعضٍ، كما ذكر المصنف -رحمه الله تعالى-، فإذا بلغت النِّصاب، فإنه يُخرج الجذع من الضأن، وهو ما أتم له ستة أشهر، ويُخرج الثنية من المعز وهو ما تم له سنةٌ.

{والسن المنصوص عليها}.

- أي يُخرج السن المنصوص، الواضح، البين، إذا بلغت الإبل خمساً ففيها شاةٌ، إذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاضٍ، فيُخرج السن المنصوص عليه، الواضح في سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

{إلا أن يختار رب المال إخراج سنٍ أعلى من الواجب}.

- فإن له ذلك، وله الأجر، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قبل من رجلٍ ناقهً فتيةً عظيمةً سمينهً، مكان ابنة مخاضٍ لما تبرع بها، ودعا له بالبركة، فيُجزئ أن يُخرج ما هو أعلى.

{أو تكون كلها صغاراً فيُخرج صغيرةً}.

- هذا أيضًا مثل ما استثنى أنه إذا كانت كلها ذكورًا، فيُخرج ذكرًا، كذلك إذا كانت كلها صغارًا، فيُخرج صغيرةً، **لماذا؟ لأن هذا هي استطاعته، وهذه قدرته، وهذا ما يملك.**

{وإن كان فيها صحاحٌ ومراضٌ، وذكورٌ وإناثٌ، وصغارٌ وكبارٌ، أخرج صحيحةً كبيرةً، قيمتها على قدر المالين}.

- **ما هي الصورة؟** الصورة إذا كان فيها صحاحٌ ومراضٌ، أو فيها ذكورٌ وإناثٌ، فيها صغارٌ وكبارٌ، يُخرج صحيحةً كبيرةً، قيمتها على قدر قيمة المالين، ينظر كم عدد الصحاح، وكم عدد المراض، وكم قيمة المريضة، وكم قيمة السليمة، ويأخذ من قيمة كلّ منهما بقدر نسبتها في ماشيته، فيكون مجموعها هو ما يخرج، فيخرج من غنمه أنثى صحيحةً تساوي قيمتها هذه القيمة التي ذكرها المصنف -رحمه الله تعالى.
- نأخذ مثالاً على هذا، إذا كانت الصحيحة قيمتها مائتان، والمريضة قيمتها مائةً، فنصف المائتين مائةً، ونصف المائة خمسون، فالمجموع هو مائةٌ وخمسون بين الصحاح والمراض، بهذه الطريقة يستطيع أن تخرج هذه القيمة التي ذكرها المصنف -رحمه الله تعالى.

{فإن كان فيها بخاتي وعِرابٌ}.

- **ما هي البخاتي؟ البخاتي هي إبل العجم، فإذا كان فيها بخاتي وعِرابٌ، وهي الإبل العربية.**

{وبقر وجواميس، ومعز وضأن، وكرامٌ ولثامٌ، وسمانٌ ومهازِل، أخذ من أحدهما بقدر قيمة المالين}.

- كما ذكرنا سابقًا، بحيث يضمها إلى بعض، فيضم البخاتي إلى العِراب، ويضم البقر إلى الجواميس، والمعز إلى الضأن، والكرام إلى اللثام، والسمان مع المهازِل، ثم يأخذ من أحدهما بقدر قيمة المالين.

{وإن اختلط جماعةٌ في نصابٍ من السائمة حولاً كاملاً، وكان مرعاهم ومحلهم ومبيتهم ومحلهم ومشربهم وفحلهم واحدًا، فحكم زكاتهم حكم زكاة الواحد}.

- يقول العلماء -رحمهم الله تعالى: إن الخلطة على نوعين:

(١) خلطة أعيانٍ،

(٢) خلطة أوصافٍ،

- **من يعرف الفرق بينهما؟**

- **خلطة الأعيان:** أن يكون المال مشتركاً بين رجلين، يموت شخصٌ فيدع لورثته ثمانين شاةً، أو مائةً وعشرين شاةً، فهذه تسمى خلطة أعيانٍ؛ لأن الجميع يملكها،
- **خلطة الأوصاف:** قال: وإن اختلط جماعةٌ في نصابٍ من السائمة، إذا جُمعت أموالهم أصبحت نصاباً، لكن قال: بشروطٍ،

الأول: أن يختلط في نصابٍ أو أكثر،

الثاني: أن تكون الخلطة في السائمة،

الثالث: أن يكون الفحل واحدًا، والمرعى واحدًا، والمبيت واحدًا، والمشرب واحدًا، والمحل واحدًا، وأن يختلط

في جميع الحول، لا في بعضه، وأن يختلطاً للمصلحة، ويتفرقا لأجلها، قال: فحكم زكاتهم حكم زكاة الواحد، إذا كان لدى بعضهم أربعون شاةً ولدى الآخر مائتان، أو أحدهما لديه أربعون، والثاني لديه مائتان وستون، كم المجموع؟ ثلاثمائة، إذا كان لديه ثلاثمائة كم فيها؟ ثلاث شياهٍ.

- يقول المصنف -رحمه الله تعالى: ففيها الزكاة، ثم بعد ذلك يعود أحدهم على الآخر؛ لأن من لديه مالٌ كثيرٌ الزكاة في حقه أكثر من الآخر.

{وإذا أخرج الفرض من مال أحدهم رجع على خلطائه بحصصهم}.

- إذا كان لأحد الخليطين عشر شياهٍ، وللآخر ثلاثون شاةً، فالصدقة تكون شاةً واحدةً، فهنا على صاحب العشر الربع، والبقية على صاحب الثلاثين، فيعود عليه بهذا.

{ولا تؤثر الخلطة إلا في السائمة}.

- يعني لا تؤثر في عروض التجارة، لو كان شخصان لديهم أموالٌ فلا تؤثر، لا نقول نجمع أموالكم مع بعضٍ، لا تؤثر الخلطة -خلطة الأوصاف إلا في زكاة السائمة، كما ذكر المصنف -رحمه الله تعالى-، فلا تؤثر في عروض التجارة، ولا تؤثر في الخارج من الأرض.

النوع الثاني: زكاة الخارج من الأرض.



{قال -رحمه الله: باب زكاة الخارج من الأرض}.

- قال -رحمه الله تعالى: باب زكاة الخارج من الأرض، أي هذا باب أجمع لك فيه المسائل الهامة المتعلقة بزكاة الخارج من الأرض، وبعض العلماء يقول: باب زكاة الحبوب والثمار، وما ذهب إليه المصنف -رحمه الله تعالى- هو الأفضل لأنه هو الأعم، فالخارج من الأرض قد يكون حبوبًا وثمارًا، وقد يكون معادن، وهذه لها أحكام تخصها، وهذه لها أحكام تخصها، لكن الجميع يشترك أنه يخرج من الأرض.

{قال: وهو نوعان أحدهما النبات، فتجب الزكاة منه في كل حبٍ وثمرٍ يكال ويدخر إذا خرج من أرضه}.

- هل كل ما يخرج من الأرض تجب فيه الزكاة؟

- لا، بل هناك شروط لإيجاب الزكاة، قال -رحمه الله: فتجب الزكاة منه في كل حبٍ وثمرٍ يكال ويدخر، إذا هناك شرطان:

الأول: أن يكون يكال، ولا عبرة باختلافها الآن حاليًا، لأن الآن بعض ما يكال أصبح يوزن، بل العبرة بما كان يكال ويوزن في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-،

الثاني: أن يكون قابلاً للادخار، والقابلية للادخار أن يكون قابلاً للادخار في نفسه، لا بما يضاف إليه من موادٍ حافظةٍ تبقى، بل أن يكون قادرًا على البقاء بنفسه، كما يقول العلماء أن ييبس إذا كان زبيبًا مثلاً أو نحو ذلك.

- قال: في كل حبٍ وثمرٍ يكال ويدخر، يدخر أن يكون ييبس ويدخر فترةً من الزمن دون أن يفسد، وهذا معنى أنه يدخر، مثل الذرة، مثل الأرز، التمر، الزبيب، الشعير، فهذه كلها تكال وتدخر.

{إذا خرج من أرضه وبلغ خمسة أوسقٍ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-}.

هل الزيتون فيه زكاة أم ليس فيه زكاة؟



- الله -عز وجل- يقول في القرآن: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]، ما تقولون في هذه المسألة؟ من العلماء من قال إن الزيتون يزكى، لأن الله -عز وجل- قال في الآية: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾ ثم قال: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ، ولا شك أن الاستدلال بهذا لا يستقيم، لأنه لو استقام لهذا لا بد أن يستقام للرمان، والرمان لم يقل أحد أنه يزكى، فالصحيح أنه ليس فيه زكاة.

{لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق، والوسق».

- قال: إذا خرج من أرضه، خرج من أرضه الضمير يعود إلى المالك والمستأجر لهذه الأرض، فإذا خرج من أرضه قبل بدو الصلاح واشتداد الحب، فهنا تجب فيه الزكاة، لكن لو أتى شخص واشترى هذه المزرعة بعد بدو الصلاح واشتداد الحب، فالزكاة على من؟ على البائع وليس على المشتري، إنما تجب الزكاة قبل بدو الصلاح واشتداد الحب.

شروط زكاة الحبوب والثمار.

- **الشرط الأول:** أن يكون الأرض عائدة له سواءً ملكاً أو إيجاراً، وأن الوجوب يكون قبل بدو الصلاح واشتداد الحب.
- **الشرط الثاني:** وبلغ خمسة أوسق، ما هو النصاب الذي إذا بلغ في الحبوب والثمار التي تكال وتدخر الذي يجب فيه الزكاة؟ قال: إذا بلغ خمسة أوسق، الوسق هو ستون صاعاً، والصاع هي أربعة أمداد بكفي الرجل المعتدل، نريد أن نصل ما هو الوزن للخمسة أوسق، نحن نقول هي خمسة أوسق، ونقول الوسق هو ستون صاعاً، فإذا ضربنا خمسة في ستين، كم يخرج؟ تكون ثلاثمائة صاع، كيف نستخرج الوزن الحالي؟ العلماء -رحمهم الله- يقولون: الصاع أربعة أمداد، وهو يساوي على قول بعض أهل العلم ثلاثة كيلو، كما يرى ذلك سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-، فلدينا الآن ثلاثمائة صاع نضربها في ثلاثة، كم سيخرج؟ تسعمائة، إذا كم نصاب الحبوب والثمار؟ تسعمائة كيلو، إذا بلغت تسعمائة كيلو يبدأ النصاب.

{والوسق ستون صاعاً، والصاع رطل بالدمشقي وأوقية وخمسة أسباع أوقية}.

- هذه كانت الأوزان المعروفة في ذلك الزمان، وهي التي تساوي تسعمائة كيلو، وبعض العلماء ذكر أن الصاع كيلوين وربيع، فعند ذلك سيكون الوزن ستمائة وخمس وسبعين كيلو.

{فجميع النصاب ما قارب ثلاثمائة واثنين وأربعين رطلاً وستة أشباع رطل، ويجب العشر فيما سقي من السماء}.

- ما هي نسبة الزكاة التي تخرج إذا بلغت تسعمائة كيلو؟
 ✓ قال: يجب فيها العشر، إذا لدينا عشر ولدينا نصف عشر، قال: يجب العشر فيما سقي من السماء والسيوح، وهو الماء الذي يخرج من الأرض، إذا كانت الأرض هذه سقيت بماء المطر، وسقيت بهذه المياه السائحة في الأرض، فهنا الواجب فيها أن يخرج العشر،

✓ لكن إذا سقي بكلفةٍ كالدوالي، **ما هي الدوالي؟** هي الدولاب الذي يديره البقر أو النواضح وهو البعير والناقة التي يسقى عليها، أو ما يقوم مقامهما حالياً وهي آلات السقي ونحو ذلك، فهناك كلفةٌ يدفعها الإنسان لجلب الماء، وبالتالي فإن نصاب الزكاة يقل من العشر إلى نصف العشر.

{ويجب العشر فيما سقي من السماء والسيوح، ونصف العشر فيما سقي بكلفةٍ كالدوالي والنواضح، وإذا بدا الصلاح في الثمار واشتد الحب وجبت الزكاة}.

الأول: أن زكاة الحبوب والثمار تجب إذا خرجت وملكها الإنسان قبل بدو الصلاح واشتداد الحب.

الثاني: أن تبلغ خمسة أوسقٍ، وذكرنا أنها تساوي تسعمائة كيلو لمن قال إن الصاع يساوي ثلاثة كيلو،

الثالث: الزكاة تخرج إذا اشتد الحب وبدا الصلاح،

• أما النسبة التي تخرج من هذه الزكاة،

✓ فإن كان سقي بكلفةٍ وبمؤونةٍ ففيه نصف العشر،

✓ وإن كان سقي بغير كلفةٍ ولا مؤونةٍ وإنما من ماء السماء ومن السيوح التي تجري على الأرض، ففيها العشر.

زكاة الغنم هي:

العدد	٣٩-١	١٢٠-٤٠	٢٠٠-١٢١	٣٩٩-٢٠١
زكاته	لا زكاة فيها	شاة	شأتان	ثلاث شياه
<p>فإذا بلغت ٤٠٠ فأكثر ففي كل مئة شاة واحدة. ولا يؤخذ لزكاة الغنم: تيس، ولا هرمة، ولا عوراء، ولا التي تُرَبِّي ولدها ولا الحامل ولا القيِّمة. (الشاة: جذعة الضأن: ما تم لها ٦ أشهر، وثني المعز: ما تم له سنة).</p>				

زكاة البقر هي:

العدد	٢٩-١	٣٩-٣٠	٥٩-٤٠
زكاته	لا زكاة فيها	تبيع او تبعية	مسن او مسنة
<p>فإذا بلغت ٦٠ فأكثر أخرج عن كل ثلاثين تبيع وعن كل أربعين مسنة. (تبيع أو تبعية: ما أتم سنة. مسن أو مسنة: ما أتم سنتين)</p>			

زكاة الإبل هي:

العدد	٤-١	٩-٥	١٤-١٠	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٣٥-٢٥	٤٥-٣٦	٦٠-٤٦	٧٥-٦١	٩٠-٧٦	١٢٠-٩١
زكاته	لا زكاة فيها	شاة	شأتان	ثلاث شياه	أربع شياه	بنت مخاض	بنت لبون	حقة	جذعة	بنتا لبون	حققان
<p>فإذا زادت عن ١٢٠ أخرج عن كل خمسين حقة، وعن كل أربعين بنت لبون. بنت المخاض: ما تم لها سنة. وبنت اللبون: ما تم لها سنتان. والحقة: ما لها ثلاث سنين. والجذعة: ما لها أربع سنين.</p>											

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة رحمه الله: ولا يخرج الحب إلا مصقًى، ولا الثمر إلا يابساً، ولا زكاة فيما يكتسبه من مباح الحب والثمر}

- قال: ولا يخرج الحب إلا مصقًى، ولا الثمر إلا يابساً، يعني التمر، الزبيب يكون يابساً إذا أراد أن يخرج، فهنا يقول رحمه الله لا يخرج الحب إلا مصقًى، والدليل على هذا، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم - أمر عتاب بن أسيد أن يخرص العنب فتؤدى زكاته زبيباً، كما تؤدى زكاة النخل تمرّاً، وهذا من الأدلة على أنه يكون يابساً.
- قال: ولا زكاة فيما يكسبه الإنسان من مباح الحب والثمر، لو أن إنساناً أخذ يجمع، ليس لديه مزرعة، وإنما أخذ يجمع، مثل اللقّاط الذي يلقط، مثل إنسانٍ يجمع الحب والثمر ونحو ذلك، ولا أيضاً ما يأخذه أجره لحصاده، لو قال أنا سأحصد لك هذه المزرعة بأن تعطيني كذا كيلو، فهذه أيضاً لا زكاة فيها.

{ولا زكاة فيما يأخذه أجره لحصاده ولا يضم صنفٌ من الحب والثمر إلى غيره في تكميل النصاب، إلا أن يكون صنفًا واحدًا مختلف الأنواع، كالتمور}

- الأجناس لا تضم لبعضها، وإنما تضم الأنواع إلى بعضها، مثل إنسانٍ عنده تمر برحي وسكري ونحو ذلك، فهذا نوعٌ واحدٌ تمر، فهذا يضم بعضه إلى بعضٍ في إخراج الزكاة، أما إذا اختلفت الأنواع فإنه لا يضم بعضها إلا بعض، ضم بعضها إلى بعض هذا يعطي أنه يكون فيها زكاةٌ أو لا يكون فيها زكاةٌ، فإذا لم يصل إذا كان لديه عدة أنواع ولم تصل إلى نصاب الزكاة فلا يضم بعضها إلى بعضٍ إذا كانت الأنواع مختلفةً.

{ويخرج من كل نوع زكاته، وإن أخرج جيداً عن الرديء جاز}

- يعني إذا كان عنده تمر برحي وسكري وأنواع، فيخرج من كل نوع الزكاة المختصة به.

{وإن أخرج جيداً عن الرديء وله أجره}

- يعني إنسان لديه المنتج رديء، لكنه أراد أن يخرج زكاته طيباً، فهذا كما قال الله عز وجل: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]، هذا يقبل وله أجره، لكن الذي يجمع الزكاة ونحو ذلك، يجب عليه أن يراعي ألا يأخذ من الناس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وإياك وكرائم أموالهم، إلا أن تطيب نفوسهم»، قال: «وإياك وكرائم أموالهم، واتفق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب».

{النوع الثاني: المعدن، فمن استخرج من معدن نصاباً من الذهب والفضة أو ما قيمته ذلك}

- الأرض يخرج منها أيضاً المعادن، يخرج الذهب ويخرج الفضة، ويخرج أنواع مختلفة والآن مشتقات النفط والغاز ونحو ذلك، كلها معادن تخرج من الأرض.
- قال رحمه الله: فمن استخرج من معدن نصاباً من الذهب والفضة أو ما قيمته نصاباً.
- فيما يتعلق بنصاب الذهب، سبعون جراماً، أو بعضهم يقول ثمانون، ونصاب الفضة مائتا درهم، وهي خمسمائة وخمسة وتسعون جراماً.
- فمن استخرج ذهباً أو فضةً وبلغ هذا النصاب فيجب عليه أن يخرج زكاته.
- إذا كان استخراجها عن طريق الدولة، الآن مثلاً البترول، هذه يتم استخراجها من الأرض عن طريق الدولة، فهذه لا زكاة فيها، لماذا؟ لأنها تذهب إلى بيت مال المسلمين.

{قال: فمن استخرج من معدن نصاباً من الذهب أو الفضة أو ما قيمته ذلك}

- أي استخرج من المعادن الأخرى غير الذهب الفضة ما قيمته، قيمة نصاب الذهب والفضة، يعني قيمة نصاب الذهب والفضة، هذه قيمتها كذا، ثم وجدنا أنها توازي قيمة الذهب والفضة، فيجب أن يخرج زكاتها.

{قال: أو ما قيمته ذلك من الجواهر أو الكحل أو الصفر أو الحديد أو غيره فعليه الزكاة، ولا يخرج إلا بعد السبك والتصفية}

- لا يخرج زكاة الخارج من باطن الأرض إلا بعد سبكه، أي بعد إذابته وتصفيته من الشوائب، وذلك قياساً على الحب والتمر، فلا يخرج الحب إلا مصفى.

{ولا شيء في اللؤلؤ والمرجان والعنبر والمسك}

- لماذا؟ لأن هذه الأشياء كانت موجودة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يوجب عليه الصلاة والسلام فيها الزكاة.

{ولا شيء في صيد البر والبحر}

- والدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه ولا عن صحابته شيء عن هذا.

{وفي الركاز الخمس}

- الركاز هو ما يوجد من دفن الجاهلية، وهل هذا الركاز يختص بما يوجد من أموال وذهب وفضة، أم أنه يعم كل ما يوجد من دفن الجاهلية، خلاف بين العلماء،

✓ فمن العلماء من قال: إنه يكون متعلقًا بالذهب والفضة، ما يوجد من دفنهم من الذهب والفضة، ويعرف ما يوجد من دفنهم بما يوجد عليها الآن، والآن علماء الآثار يستطيعون أن يحددوا في أي عام كانت هذه الأمور، وأيضًا في قيمتها،

✓ ومن العلماء من قال: لا، هو عامٌ كل ما يوجد من دفن الجاهلية فإنه يكون فيه الخمس.

- هل المال الذي يخرج من الركاز هو مال زكاةٍ أو مال فيءٍ، سيأتي بإذن الله عزَّ وجلَّ الحديث عنها بعد قليل.

{قال: وفي الركاز الخمس أي نوع كان من المال لأهل الفئ}

- يعني سواء كان حديدًا أو رصاصًا أو ذهبًا أو فضةً فهذه جميعًا قلَّت أو كثرت، يعني ليس لها نصاب، يعني ما نقول نصابها نصاب الذهب أو نصاب الفضة، ليس لها نصاب، ما قل أو كثر منها فإنه يخرج منه الخمس.

؟ إلى أين يصرف الخمس؟

✓ من العلماء من قال: يصرف مصرف الزكاة،

- ✓ ومنهم من قال وهم الجمهور إنها تصرف مصرف الغنيمة، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، لأهل الفئ، قال رحمه الله تعالى: وفي الركاز الخمس لأهل الفئ، الذي جاء أنها تصرف في مصارف الغنيمة، والباقي أربعة أخماس تكون لواجده.

؟ ما معنى الركاز؟

- الركاز هو ما يوجد من دفن الجاهلية، مثلًا، يأتي أحدٌ فيحفر في الأرض، فيجد أموالًا تعود مثلًا إلى الجاهلية.
- لو وجد أمرًا عليه علامة للمسلمين، فهذه العلماء يقولون ليست ركازًا وإنما هي لقطة، فيعرفها، وتأخذ أحكام اللقطة.

باب زكاة الأثمان.

- هذا النوع الثالث من أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة.

{وهي نوعان: ذهبٌ وفضةٌ}

- الأثمان المقصود بها إما أن تكون ذهبًا وأما أن تكون فضةً، وقد دل على وجوب الزكاة فيها، القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فقد قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]، ودل عليها حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «وما من صاحب ذهبٍ ولا فضةٍ لا ينفقها إلا صفحت له يوم القيامة صفائح من نارٍ، فيكوى بها جبينه وجنبه وظهره».

- قال رحمه الله: وهي نوعان: ذهبٌ وفضةٌ، ويأخذ حكمهما ما يقوم مقامهما الآن، من الريالات والدولارات ونحو ذلك، فهذه الأوراق النقدية تأخذ حكم زكاة الذهب والفضة.

{قال: وهي نوعان ذهبٌ وفضةٌ ولا شيء في الفضة حتى تبلغ مائتي درهمٍ}

- لدينا الفضة ولدينا الذهب، كل واحدٍ منهما له النصاب الخاص به، أما نصاب الفضة فكما قال رحمه الله تعالى أنه **لا زكاة في الفضة حتى تبلغ مائتي درهمٍ** ، كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم **«وفي الرقة ربع العشر»**، وأيضًا جاء **«وليس فيما دون خمس أواق صدقة»**.

ما هو نصابها بالجرامات حاليًا؟

- من العلماء وهو سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز يقول هي: **خمسمائة وخمسة وتسعون جرامًا**، فإذا بلغت الفضة خمسمائة وخمسة وتسعين جرامًا ففيها الزكاة، ومنهم من حسبها بما هو أقل، وقال: **إنني حسبته إحدى وخمسين حبة شعير مقطوعةً من الطرفين**، فبلغت حينما حسبها بلغت لديه أربعمائة وستين جرامًا، فمن أراد أن يأخذ بهذا فهو الأحوط له.

{قال: فيجب فيها خمسة دراهم}

- يجب فيها، يعني إذا كان لديه مائتا درهمٍ، فيجب فيها خمسة دراهم، **كم يعتبر هذا المجموع؟**
- هو ربع العشر، صحيح، إذن زكاة الفضة ربع العشر، مائتي درهمٍ فيها خمسة دراهم.

{ولا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالًا}

- إذا لم يبلغ عشرين مثقالًا فلا زكاة فيه، قال: **ولا في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالًا**، معنى ذلك أنه إذا كان أقل من العشرين مثقال، فإنه لا زكاة فيه، **كم يبلغ بالجرامات؟**
- **خلاف بين العلماء**،

✓ أكثر العلماء يقولون: هي خمسة وثمانون جرامًا،

✓ ومن العلماء من قال وهم الذين حسبوا الفضة أربعمائة وستين، قالوا: حسبنا الذهب كذلك،

فاتضح لنا أنها سبعون جرامًا، فإذا بلغ لديه الذهب سبعين جرامًا، فإنه تجب فيه الزكاة.

- ✓ وهناك من العلماء من قال، مثل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز يقول: **اثنين وتسعين جرامًا**، لكن من أراد أن يأخذ بالأحوط، سبعين جرامًا، فإنه لا بأس بذلك -إن شاء الله.

{قال: فيجب فيه نصف مثقال}

كم يساوي بالجرامات نصف المثقال؟

- قالوا يساوي ربع العشر.
- جاء في الحديث عن عمرو عائشة: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يأخذ من كل عشرين دينارًا فصاعدًا نصف دينارٍ.

كيف نحسب زكاة الأوراق النقدية؟



- يقول العلماء: من كان عنده مالٌ يساوي نصاب الفضة، أو نصاب الذهب، نصاب الفضة إما أربعمائة وستون، أو خمسمائة وخمسة وتسعون، ونصاب الذهب على قول من قال سبعون، أو خمسة وثمانون، أو اثنان وتسعون، قال: **من بلغ عنده مالٌ يساوي نصاب الذهب، أو نصاب الفضة، فيزكي عنده بنسبة ربع العشر**، ربع العشر كيف تحسب، هي اثنان ونصف في المائة ،

طريقة إخراج زكاة المال.



- إذا حال الحول على المال الذي لديك، فما عليك إلا أن تذهب إلى إحدى محلات الذهب، وتسأله بكم سبعين جرامًا من الذهب، أو خمسة وثمانين، أو اثنين وتسعين على اختلاف، كم تساوي بالريالات، وأربعمائة وستين، أو خمسمائة وخمسة وتسعين من الفضة كم تساوي بالريالات، ثم تنظر، هل المبلغ الذي يقوله لك يوازي ما لديك، فإن كان يوازي ما لديك أو أكثر، فتجب فيه الزكاة، والزكاة هي ربع العشر، اثنان ونصف في المائة، والطريقة السهلة، أن تنظر إلى المال الذي لديك، وتقسمه على أربعين.

أفضل طريقة لزكاة الراتب.



- أفضل طريقة تبرأ بها الذمة، أن يحدد يومًا في السنة، وليكن هذا اليوم في رمضان، فإذا جاء شهر رمضان، ينظر ما لديه في حسابه، فإن بلغ النصاب، فإنه يزكيه بقسمته على أربعين، ويخرج المال، وسيكون المال المزكى على نوعين: مالٌ حال عليه الحول، ومالٌ لم يحل عليه الحول، وبالتالي فيسقط عنه الفريضة بهذا العمل.

أهمية إخراج زكاة المال.



- إذا كان مال الصدقة يثاب عليه الإنسان، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «ما نقص مالٌ من صدقةٍ»، فلا شك أن المال الذي افترضه الله -عزَّ وجلَّ- هو أحب إليه، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «قال الله -عزَّ وجلَّ: وما تقرب إليَّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترضته عليه»، والله ما حرص عبدٌ على إخراج الزكاة، ومواساة إخوانه بها، إلا يسر الله أمره، وأغناه الله -عزَّ وجلَّ-، وزاده في رزقه، وقد أعجبني أحد كبار رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية، هو الشيخ الراجحي -حفظه الله-، يقول: والله إن من أعظم ما أرى بركة المال لدي، هو إخراج هذه الزكاة، وهذا فضلٌ من الله -سبحانه وتعالى- على الإنسان، ولا شك أن من أخر الزكاة، فقد عرض نفسه للعقاب العظيم، فقد جاء في الحديث الذي تقدم: «ولا صاحب ذهبٍ ولا فضةٍ، لا يؤدي زكاتها، إلا صفحت له صفائح من نارٍ، فيكوى بها جبينه وجنبه وظهره، كلما انتهى منها أعيدت إليه أولاهما في يوم كان مقداره خمسين ألف سنةٍ»، فالله الله بأداء هذه الفريضة، وأن يحرص الإنسان على إرضاء ربه، ونجاة نفسه بمواساة إخوانه.
- وقد قرن الله -عزَّ وجلَّ- في كتابه الصلاة بالزكاة في أكثر من ثمانين موضعًا، يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي -رحمه الله تعالى: والعلة في ذلك -والله أعلم- أن سعادة العبد لا تتأتى في الدنيا إلا بأمرين: (١) أن يؤدي ما بينه وبين الله، وأعظم ذلك الصلاة، (٢) وأن يؤدي ما بينه وبين الناس، وأعظم ذلك الزكاة، فمن أدى ما بينه وبين الله، وأدى ما بينه وبين الناس، فقد حل له الخير والأجر من الله -سبحانه وتعالى-.

{ قال -رحمه الله: فإن كان فيهما غشٌّ فلا زكاة فيهما حتى يبلغ قدر الذهب والفضة نصابًا}.

- إذا كان فيهما غشٌّ، ما معنى فيها غشٌّ؟ فيها معادن أخرى، لذلك الآن الذهب يقولون هناك قيراط واحد وعشرين، وقيراط ثمانية عشر، وقيراط أربعة عشر، هذه غالبًا فيها معادن أخرى، لكن إذا قال أربعة وعشرون قيراطًا، فهو ذهب صافٍ وخالص، فهذا يزكيه، لكن إذا كان فيه معادن أخرى، فيكون لا زكاة فيه، حتى يبلغ قدر الذهب والفضة.

- لماذا قال -رحمه الله تعالى- إذا كان فيها غشٌّ لا زكاة حتى يبلغ قدر الذهب والفضة؟

لأن ما زاد عن الذهب والفضة، فإن الإنسان ليس مطالبًا بزكاته.

{قال: فإن شك في ذلك}.

- أي شك في الذهب المغشوش، أو شك في الفضة المغشوشة، فيخير بين أمرين:

(١) إما أن يُخرج الزكاة،

(٢) وإما أن يُطلب منه سبكه؛ حتى يعرف قدر الذهب والفضة فيها تحديدًا.

{ولا زكاة في الحلي المباح، المعد للاستعمال والعارية، ويباح للنساء كل ما جرت العادة بلبسه من الذهب والفضة}.

- الذهب المعد للاستعمال، أو العارية، هل فيه زكاةٌ أو لا؟

- خلافٌ بين العلماء،

✓ من العلماء وهو الإمام مالك والشافعي، ومن المعاصرين اختيار الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ الشنقيطي، والشيخ عبد الله بن حميد، أن أكثر العلماء -رحمهم الله تعالى- قالوا: إنه لا تجب فيها الزكاة،

✓ ومن العلماء من قالوا: تجب فيها الزكاة، ومن المعاصرين سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الألباني، كلهم يقولون: إن الذهب المعد للاستعمال، فيه الزكاة، المصنف كما هو رأي الجمهور هنا، يقول: لا زكاة في الحلي المعد للاستعمال.

{قال: ويباح للنساء كل ما جرت العادة بلبسه من الذهب والفضة}.

- بالنسبة للنساء، يباح للمرأة كل ما جرت العادة بلبسه من الذهب والفضة، وهذا مما دل عليه القرآن، كما قال الله -عز وجل: ﴿أَوْ مَن يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ﴾ [الزخرف: 18]، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن هذين» يعني الذهب والفضة «حرامٌ على ذكور أمتي، حلٌ لِنِائِهم».

- الرجال لا يباح لهم الذهب، ولا الفضة، إلا مثلاً الخاتم - من الفضة فقط -؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- اتخذ خاتماً من فضة، وأيضاً حلية السيف، المقبض، مقبض السيف، أو المنطقة التي تربط في الوسط، أو شيئاً يكون تابِعاً لغيره، كذلك الذهب، يباح عند الضرورة، مثل اتخاذ الأنف من الذهب كما تقدم، أباحه النبي -صلى الله عليه وسلم- لأحد الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- ففي هذا جوازٌ لاستخدام الذهب، أو يحتاج أن يضع سنّاً من ذهبٍ عند الحاجة؛ لأنه لا يتغير ولا يخرج له رائحةٌ، ونحو ذلك، فكل هذا من الأمور الجائزة.

{قال -رحمه الله: ويباح للرجال من الفضة الخاتم، وحلية السيف، والمنطقة ونحوها، فأما المعد للكراء والادخار، والمحرم، ففيه الزكاة}.

- الذهب المعد للكراء، للبيع والشراء، أو للادخار عند الحاجة، فهذا فيه زكاةٌ، يعني فرقٌ بين المرأة التي لديها ذهبٌ تجعله ادخاراً لها، أو تجعله للبيع والشراء، فهذا فيه الزكاة، الذي ليس فيه الزكاة هو ما تستعمله.
- قال: أو المحرم، ما معنى المحرم؟

قال: اتخاذ أنية الذهب والفضة، العلماء قالوا: لا يجوز الاستعمال، ولا يجوز الاتخاذ، كأن يجعلها زينةً ونحو ذلك، فهذه لا تجوز، لكن **هل فيها زكاة؟ نعم فيها زكاة:** لأن كل ما حرم استعماله من الذهب أو الفضة، وجب إخراج زكاته؛ لأنه صار مكنوزًا، والأصل وجوب الزكاة في المكنوز.

{قال -رحمه الله: باب حكم الدين، من كان له دينٌ على مليء.}

- هناك نوعٌ من الأموال، تسمى زكاة الدين، **ما المراد به؟** شخصٌ يقرض شخصًا مالا، وهذا المال يبلغ نصاب الزكاة، وحال عليه الحول، وهو عند المدين، **فهل فيه زكاة؟ أم ليس فيه زكاة؟** يقول العلماء -رحمهم الله تعالى: إن هذا المال على نوعين:

✓ **النوع الأول:** إما أن يكون عند باذلٍ، ويستطيع الإنسان أن يتحصل عليه، لكنه لم يتحصل عليه لأسبابٍ، إما أنه لا يحتاجها الآن، أو لأنه مثلاً يستحي من صاحبه، أو نحو ذلك، لكن الشخص باذلٌ، وقادرٌ، ومليءٌ، ومستطيعٌ أن يعيد لك هذا المال، فهذا المال تجب زكاته في كل عامٍ مع زكاة مالك، وبعض العلماء قالوا: لو أخرها حتى يقبض المال فيزكيه لما مضى من جميع السنوات، فإنه لا بأس بذلك، لكن لا شك أن الأفضل هو إخراج الزكاة أولاً بأولٍ.

✓ **النوع الثاني:** لك مالٌ عند شخصٍ، لكنه يجحدك، أو غير مستطيعٍ، مليءٌ لا يستطيع أن يقدم لك هذا المال، أو شخصٌ أنكر مالك بالكلية، فهذا المال، الصحيح من أقوال أهل العلم أنه يزكى إذا قبض لسنةٍ واحدةٍ، يعني أول ما يقبضه يزكيه لسنةٍ، ثم يستأنف به حولاً جديداً.

{من كان له دينٌ على مليءٍ، أو مالٌ يمكن خلاصه كالمجحود الذي له بينةٌ، والمغصوب الذي يتمكن من أخذه، فعليه زكاته إذا قبضه لما مضى.}

- هذا النوع الأول، زكاته على شخصٍ باذلٍ قادرٍ.

{وإن كان متعذراً كالدين على مفلسٍ أو جاحدٍ، ولا بينةٌ به، والمغصوب والضال الذي لا يرجى وجوده، فلا زكاة فيه.}

- ومن العلماء من قال: يزكيه إذا قبضه، يقول: ومن كان له دينٌ على مليءٍ، هذا النوع الأول، لك دينٌ على شخصٍ قادرٍ، فقال: فعليه زكاته إذا قبضه لما مضى، وإن كان متعذراً لا يستطيع أن يأخذ هذا المال، ولا بينةٌ له، فلا زكاة فيه، والصحيح من أقوال أهل العلم أنه إذا كان على مليءٍ قادرٍ فإنه يزكيه كل عامٍ، وإذا كان على جاحدٍ، أو على مفلسٍ، فلا زكاة عليه، إلا إذا قبضه يزكيه لعامٍ واحدٍ.

{وحكم الصداق حكم الدين.}

- حكم الصداق حكم الدين، امرأةٌ صداقها عند زوجها، مهرها عند زوجها، ويحول عليه الحول، فهو بنفس الأمر، إن كان زوجها قادراً، وبأذلاً، ولكن تركت المال لديه، فالواجب عليه أن تزكيه لكل عامٍ، وإذا كان زوجها ينكر هذا الأمر، ويرفض إعادته إليها، فتزكيه إذا قبضته لعامٍ واحدٍ، ثم تستأنف به حولاً جديداً.

{ومن كان عليه دينٌ يستغرق النِّصاب الذي معه أو ينقصه فلا زكاة فيه.}

- شخصٌ عليه دينٌ، وعليه زكاةٌ، وحلت الزكاة، **فهل هذا الدين الذي عليه يسقط وجوب الزكاة؟** خلافٌ بين العلماء،

- ✓ المصنف يقول: من كان عليه دينٌ يستغرق النَّصاب الذي معه، أو ينقصه، فلا زكاة عليه فيه؛ لقول عثمان -رضي الله عنه وأرضاه: إنها لشهر زكاتكم، فمن كان عليه دينٌ فليقضه، وزكوا بقية أموالكم.
- ✓ ومن العلماء من قال: إن الأموال الظاهرة والباطنة، إذا كان الدين يستغرقها فلا زكاة فيها،
- ✓ ومن العلماء من قال: إن الزكاة تستوعب الجميع.

• هذا الشخص عليه دينٌ، يقولون: الواجب عليه أن يسدد دينه قبل أن يخل عليه الحول، وهذا هو القول الصحيح، أن الشخص إذا كان عليه دينٌ، وعليه زكاة، فإن هذا الدين لا يمنع وجوب الزكاة، فهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

ما معنى المحرم ففيه الزكاة؟



- المحرم اتخاذ الرجال الذهب للزينة ونحو ذلك، هذا محرمٌ، فلو أن شخصاً عنده هذا الذهب، وحال عليه الحول، وهذا الذهب المحرم اتخاذه أو في استعماله، حال عليه الحول، وبلغ النَّصاب، ففيه الزكاة.

المدين الذي عليه الدين، وكان صاحب الدين يطالبه بتسديد دينه، وحين وقت الزكاة، والمبلغ الذي معه إذا سدد الدين، ينقص من النَّصاب فهل تجب عليه الزكاة؟



- المصنف -رحمه الله تعالى- يرى أن الدين إذا كان يستغرق النَّصاب أو ينقصه فلا زكاة فيه، ومن العلماء من يفرق بين الأموال الظاهرة، والأموال الباطنة، ومن العلماء من يقول: لا يفرق بذلك، ما الدليل؟ نقول إن أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما كانوا يجبون هذه الزكاة، لم يكونوا يسألون الناس، عليك دينٌ، أو ليس عليك دينٌ، والحل في هذا أن الإنسان يُخرج هذا الدين الذي عليه قبل حلول الزكاة.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مسألة تخصُّ حل عليه الحول، ولديه مالٌ بلغ النصاب، لكن له دينٌ.

العلماء رحمهم الله تعالى يقولون: الدين الذي يكون على الإنسان، شخصٌ حل عليه الحول، ولديه مالٌ بلغ النصاب، ففيه الزكاة، لكن له دينٌ قال المصنف: يستغرق النصاب، أو ينقصه، فلا يصبح نصاباً، فالمصنف يقول لا زكاة فيه، وهذه المسألة اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

- **القول الأول:** من يفرق بين الأموال الباطنة، والأموال الظاهرة.
فقول الأموال الظاهرة، كالماشية ومهيممة الأنعام ونحو ذلك، فهذه تجب فيها الزكاة، لماذا؟ لأن الجباة الذين كانوا يجبون الزكاة لم يكونوا يسألون من يأخذون منهم الزكاة: هل عليك دينٌ أو ليس عليك دينٌ.
يقول: أما الأموال الباطنة مثل النقود ونحو ذلك، فهذا القول الأول يرى أنها تمنع الزكاة.
- **القول الثاني:** يقول إن الأموال الظاهرة والباطنة لا تجب فيها الزكاة، وهو ما ذهب إليه المصنف رحمه الله، يقول إنسانٌ له مائة ألفٍ وعليه دينٌ مائة فهنا لا زكاة عليه.
القول الأول يفرق بين الأموال الظاهرة والباطنة، فيوجبها في الظاهرة دون الباطنة، والقول الثاني: لا يوجبها لا في الظاهرة ولا في الباطنة.
- **القول الثالث:** أنه يوجبها في الأموال الظاهرة والباطنة، وقالوا: لا يوجد دليلٌ يفرق بين الشخص الذي عليه دينٌ والذي ليس عليه دينٌ، ولهذا يقولون: من كان عليه دينٌ فعليه أن يتخلص من دينه قبل حلول الحول، وبهذا إذا حل الحول إما أن لا يكون لديه نصابٌ، أو ما يكون ما أخرجه من الدين ينقص النصاب فلا زكاة عليه.

باب زكاة العروض.

{ الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة رحمه الله: باب زكاة العروض }

عروض التجارة ما المقصود بها؟

- هو كل ما أعد للبيع لأجل الربح، مثل ماذا؟

- ✓ الأراضي العقارية، شخصٌ عنده مجموعةٌ من الأراضي العقارية، وقد أعلن عن بيعها،
- ✓ شخصٌ لديه سوبرماركت أو بقالةٌ، يبيع ويشترى في المواد الغذائية.
- ✓ شخصٌ لديه مشاريع ما يسمى بالدواجن، يعني لديه مشاريع دجاج، يثمن الدجاج أو يقوم بوضع محمياتٍ لها، وبعد ذلك يقوم ببيعها للمستهلكين.
- ✓ الشركات التي تبيع الحديد وتبيع الأسمنت، وتبيع البضائع المتنوعة،
- ✓ محلات الأقمشة، محلات قطع غيار السيارات، تدخل في عروض التجارة.
- ✓ فكل ما أعد للبيع لأجل الربح فهو يدخل فيما يسمى بعروض التجارة.
- عروض التجارة من المسائل التي اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيها،
- ✓ فجمهور العلماء على أن عروض التجارة مما تدخل في الزكاة، ويستدلون بقول الله عز وجل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 103] ويقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24، 25].
- وهذا هو قول جماهير أهل العلم بوجوب الزكاة عن عروض التجارة.
- ✓ وذهب داود الظاهري إلى أن عروض التجارة لا زكاة فيها.
- وممن أخذ بهذا القول من العلماء المعاصرين الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، والصحيح هو ما ذهب إليه جمهور أهل العلم أن عروض التجارة من الأثمان التي تدخلها الزكاة.
- وحتى تجب عروض التجارة، ويكون فيها الزكاة لابد من توفر الشروط التي بينها العلماء رحمهم الله تعالى، والتي بدأ فيها المصنف في بداية حديثه.

{قال رحمه الله: ولا زكاة فيها حتى ينوي بها التجارة}

- **الشرط الأول:** أن تكون مملوكةً ملكًا تامًا لهذا الشخص.
- **الشرط الثاني:** كما قال المصنف رحمه الله: ولا زكاة فيها حتى ينوي بها التجارة.
- فلو أنه شري عددًا كبيرًا من السيارات للقرينة، لاستعماله الشخصي، فهذه لا زكاة فيها، **لماذا؟ لأنه لم ينو بها التجارة**، لكن لو شري هذه السيارات ونوى التجارة، فهذه تكون فيها الزكاة.
- لكن الشرط الأول على حسب ما ذكره المصنف: أن ينوي بها التجارة، والذي يفرق في هذا الأمر، هو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إنما الأعمال بالنيات**»، والقاعدة الشرعية: الأمور بمقاصدها.

{قال رحمه الله: وهي نصابٌ}

- هذا شرط أن تبلغ النصاب، **ما هو نصاب زكاة عروض التجارة؟** هو نصاب الذهب والفضة ، إذا بلغت هذه العروض نصاب الذهب والفضة فيكون فيها الزكاة، قال: وهي نصاب، قال العلماء: أن نصابها يُقوَّم بالذهب أو بالفضة بالأحظ للفقراء.

{حول}

- هذا الشرط أيضًا أن يمر عليها **حولٌ** ، وهنا مسألةٌ مهمةٌ، **كيف يتم حساب الحول، هل حساب الحول يتم من وقت شرائها؟**

الطريقة الصحيحة أنها تحسب ليس من وقت الشراء، وإنما تحسب من المال، يعني شخصٌ عنده في شهر رمضان، عشرة آلاف ريال في شهر رمضان، وفي شهر شعبان من السنة الثانية بقي شهرٌ ويحول عليها الحول، في شهر شعبان شَرى بها عروض تجارة، فلما أتى في رمضان أصبحت عروض التجارة لم يمض عليها إلا شهرٌ، لكن زكاة المال الأساسي مضى عليها حولٌ، هنا يركي عروض التجارة.

- لأنها تحسب بالمال الذي اشترى به الإنسان، لأنها في النهاية هي تُقَوَّم بنصاب الذهب والفضة، بل العلماء رحمهم الله يقولون: أنه يُكَمَّل بها نصاب الذهب والفضة.
- لو عند شخصٍ مائة درهمٍ من الفضة، وعنده مائة درهمٍ من عروض التجارة، فهنا يكمل النصاب فيكون عليه الزكاة مائتا درهم.

{قال: ثم يقومها}

كيف يقومها؟

- هل تُقَوَّم بسعر الشراء الأساسي؟ أم تُقَوَّم بسعرها عند حلول الحول؟ شخصٌ يشتري بضاعةً ويبيعها في المحل، إذا أتى يحسب زكاة عروض التجارة، ينظر كم سعرها الحالي الآن، هي الآن سعرها عند وجوب الزكاة، سعرها مائة ريال مثلاً، فيكتب مائة ريال، والبضاعة الثانية مائتان، ولا يكتب سعرها عند الشراء، وإنما يكتب سعر بيعها.

- إذا أتى ليقوم عروض التجارة مثلاً شخصٌ عنده بقاله، وهذه البقالة يبيع فيها مواد غذائيةً، كيف يحسب الزكاة؟

- هناك أشياء لا تدخل في الزكاة؟ مثل ماذا؟ الأرفف التي تحمل المواد الغذائية ، هل فيها زكاة أم لا؟ ليس فيها، لماذا؟ لأنها ليست معدة للبيع، هي قنيةٌ.

- المكيفات الموجودة في المحل، هل فيها عروض تجارة؟ الأرضيات التليفزيون الموجود، الأشياء التي يستخدمها هو، الجهاز الذي يحسب ويجمع فيه الأموال، هذه أيضاً ليس فيها، وإنما عروض التجارة فيما أعد للبيع.

- فينظر ماذا لديه في نهاية السنة، في نهاية السنة يغلق المحل مثلاً كما يفعل البعض، ويقوم كل ما لديه، ويحسبها عن طريق الكمبيوتر، لأن البضاعة الآن تدخل في الكمبيوتر بشكلٍ كاملٍ، ففي نهاية السنة ينظر كم بقي، وكم قيمتها، ثم بعد ذلك يجمعها مع المال الذي لديه من الأوراق النقدية أو من الذهب أو من الفضة، ويقسم الجميع على أربعين، أو اثنين ونصف بالمائة أو ربع العشر.

- شخصٌ عنده محلٌّ أو مكانٌ لتربية الدجاج، فالزكاة هنا على ماذا؟

على المال فقط، يعني المحلات الحاضنة هذه كلها لا زكاة فيها.

- شخصٌ لديه مصنع خشبٍ ولديه مواد خامٍ، يقوم بتصنيعها، كيف يُقَوَّم المواد الخام، المواد الخام ألواح الخشب، كيف يُقَيَّمها؟ هل يُقَيَّمها بتحويلها يعني يقول والله أنا سأحول من هذا الخشب عدد كذا من الأبواب،

أو يقيمها على ما هي عليه؟

هي تُقَيَّم على ما هي عليه.

{فإذا بلغت أقل نصابٍ من الذهب أو الفضة أخرج الزكاة من قيمتها}.

- بمعنى: لو قال: والله هي لم تبلغ نصاب الذهب، لكنها بلغت نصاب الفضة، نقول: فيها الزكاة، قال: إذا بلغت أقل نصاب ذهب، عشرين مثقالاً، وخمسة وثمانين جراماً، أو أقل نصاب الفضة، مائتا درهمٍ أو خمسمائةً وخمساً وتسعين جراماً، ففيها الزكاة.

{وإن كان عنده ذهبٌ أو فضةٌ ضمها إلى قيمة العروض في تكميل النصاب}.

- طبعاً هذه المسألة التي قبل قليل، خلاف بين العلماء، هل تُقَوَّم بالذهب أو تُقَوَّم بالفضة؟ الأحناف -رحمهم الله تعالى- يرون أنها تُقَوَّم بالأحظ للفقراء، كما هو قول المصنف -رحمه الله تعالى-، فهي تُقَيَّم بهذا الأمر.
- قال: أخرج الزكاة من قيمتها، كيف يخرج الزكاة؟ هل يخرج الزكاة من السلع، يعني سوبر ماركت فيه موادَّ غذائية، قيمة المواد الغذائية مثلاً مائة ألفٍ، كم الزكاة في المائة ألف؟ ألفان وخمسمائة، هذه قيمة الزكاة، هل يخرجها ألفين وخمسمائة، أو يأخذ الألفين وخمسمائة وينظر قيمة بضاعة بألفين وخمسمائة يأخذ مثلاً أجبان، ما هو موجودٌ في السوبر ماركت، أنا ما ركزت في زكاة السوبر ماركت، أو يخرج ما في هذا السوبر ماركت بقيمة ألفين وخمسمائة، فيأخذ هذه البضاعة ويعطيها الفقير، أو يخرج القيمة؟
- خلاف بين العلماء -رحمهم الله تعالى-،

✓ فمن العلماء من قال: يخرجها من السلع،

✓ ومن العلماء من قال: يخرجها من القيمة، كما هو قول المصنف -رحمه الله تعالى- وهو مذهب الشافعية،

أنه يخرجها من قيمتها، لماذا؟ لأن هذا هو الأنفع للفقير، أن تعطيه هذا المال وهو يشتري ما يشاء، لماذا أيضاً؟ هناك سبب آخر، أننا ذكرنا أن عروض التجارة أصلاً يكمل بها النصاب في الذهب والفضة، وفي الأوراق النقدية، فلذلك القول الصحيح ما ذهب إليه المصنف، أن الزكاة تُخرج من قيمتها.

{وإن كان عنده ذهبٌ أو فضةٌ ضمها إلى قيمة العروض في تكميل النصاب}.

- أن شخصاً لديه ذهبٌ، مثلاً لديه أربعون جراماً، ولديه عروض تجارة، قيمتها خمسة وأربعون جراماً، كم المجموع؟ يجمعها بهذه الطريقة، شخصٌ لديه مائة درهمٍ، مثلاً لديه خمسمائة جراماً فضةً، ولديه عروض تجارة تساوي قيمتها خمسة وتسعون جراماً مثلاً، هذا يضمها إلى بعضها في تكميل النصاب، وهذا كلامه -رحمه الله تعالى- حينما قال: وإذا كان عنده ذهبٌ أو فضةٌ ضمها إلى قيمة العروض في تكميل النصاب.

{وإذا نوى بعروض التجارة القنية فلا زكاة فيها}.

- شخصٌ اشترى مثل ما قلت لكم مجموعةً من السيارات، اشترى عشرين سيارةً لاستخدامه الشخصي ومن معه، فهذه للقنية أو للبيع وعروض التجارة؟ للقنية، فهذه لا زكاة فيها، لكنه نفس الشخص اشترى هذه العشرين سيارةً للبيع، ففيها الزكاة.
- الذي اشترى عشرين سيارةً للاستخدام الشخصي، هذه ليس فيها زكاة، وبعدما اشتراها بفترة، بعدها بثلاثة أشهرٍ نوى أن يبيعها، فهنا متى نحسب الحول؟ منذ النية، شراها في شهر محرم، ولما أصبح في شهر ربيع ثاني نوى البيع، فالزكاة تبدأ من متى؟ ربيع ثانٍ فيستأنف بها حولاً، ما الذي يفرق بين هذا وهذا؟ النية، «إنما الأعمال بالنيات» والقاعدة: الأمور بمقاصدها، وهي من القواعد الكلية الخمسة، التي جاءت بها الشريعة.

- شخصٌ عنده أرضٌ، شراها من أجل أن تكون له استخدامًا شخصيًا، وبعد مدّةٍ من الزمن نوى أن يبيعها، وأعلن، وضع لوحةً أمام هذه الأرض، أو أعلن عنها في وسائل التواصل الاجتماعي، أو في الصحف أو نحو ذلك، فمند أن نوى يكون يستأنف بها الحول، ويكون فيها عروض التجارة.
- يعني منذ أن نوى أن يستأنف، الإعلان قد يتأخر، لكن منذ أن نوى الاستئناف، كما قال -رحمه الله: ثم إن نوى به بعد ذلك التجارة، استأنف له حولًا، لكن لأن البعض يقول لك: **أنا كيف أعرف أنني نويتُ؟** إذا بدأ يعلن، بعض الناس يكون مترددًا، والله أريد أن أبيع، ولا أبيع، فهذا لا تجب فيها؛ لأنه لم ينو، لم يجزم أنه يعرضها للبيع.

باب زكاة الفطر.



- هذا بابٌ من الأبواب التي تدل على التكافل بين أمة الإسلام، زكاة الفطر هي صدقةٌ تجب بالفطر من رمضان، قبل صلاة عيد الفطر، شكرًا لله تعالى على نعمة التوفيق للصيام والقيام، لها زمنٌ محددٌ في الإخراج، وهو قبل صلاة العيد، لها ثمرةٌ، وهي طهرةٌ للصائم من اللغو ومن الرفث، فهذه تكمل ما نقص من صيام الإنسان، ولذلك جاء فيها الأجر العظيم، من النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد قال بعض العلماء -رحمهم الله تعالى: إن المراد بقول الله -عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: 14، 15]، المراد بهذا زكاة الفطر.

فائدتين في زكاة الفطر.



- **الأولى:** هي أنها طهرةٌ للصائم من اللغو ومن الرفث، ومما نقص من صيامه.
- **الثانية:** وهي إشاعة الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع، كما قال النبي في الزكاة الواجبة، قال: «**صدقةٌ تؤخذ من أغنيائهم فتدفع إلى فقرائهم**»، وتعرف حينما يكون المال متركزًا لدى فئةٍ معينةٍ، جهةٍ معينةٍ، ولا تعطي الآخرين، فيكون له ضررٌ كبيرٌ على الناس، بينما حينما تُخرج هذه الأموال بهذه الطريقة العادلة، فإن الله -عز وجل- يبارك هذا المال، وينميهِ، والصدقة فيها الأجر العظيم، **فكيف بصدقةٍ واجبةٍ؟** نحن لا نتحدث عن صدقةٍ مستحبةٍ، وإنما هي صدقةٌ واجبةٌ، كما بيّن المصنف -رحمه الله تعالى.

{وهي واجبةٌ على كل مسلمٍ ملك فضلًا عن قوته وقوت عياله ليلة العيد ويومه}.



- قال -رحمه الله تعالى: وهي واجبةٌ على كل مسلمٍ، حكمها واجبةٌ، بمعنى أن من اجتمعت فيه الشروط، وترك هذه الزكاة فإنه يلحقه الإثم، ويكون معاقبًا بتركه لما أمر الله -سبحانه وتعالى- به.
- قال النبي -صلى الله عليه وسلم- في حديث ابن عمر، يقول ابن عمر -رضي الله عنه: «**فرض رسول الله -صلى الله عليه وسلم- زكاة الفطر من رمضان صاعًا من تمرٍ، أو صاعًا من شعيرٍ، أو صاعًا من أقطٍ، أو صاع من زبيبٍ على الحر والعبد، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة**».
- هي واجبةٌ، على الصغير، واجبةٌ على الكبير، فهي أيضًا واجبةٌ على الذكر، وهي واجبةٌ على الأنثى كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- على الحر والعبد، لما فيها من فوائد عظيمة يجنيها الإنسان.

- هل الجنين الذي في بطن أمه عليه زكاة؟ شخصٌ لديه زوجته وثلاثة من الأبناء، ولكن زوجته حاملٌ، فهل هذا الجنين في بطن أمه تُخرج عنه زكاة الفطر؟ أم يكفي بإخراج الزكاة عن أبنائه وزوجته؟
- فهنا يقول العلماء -رحمهم الله تعالى- إنه يستحب إخراجها إذا نُفخ فيه الروح، إذا كان الحمل مدته أربعة أشهرٍ فأكثر، وهذه المدة التي يُنْفَخ فيها الروح، والدليل على إخراجها، ما جاء عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه وأرضاه.
- قوله -رحمه الله: على كل مسلمٍ، معنى ذلك أنها لا تُخرج على الكافر، لكن هل غير المسلم يطالب بها؟ الصحيح أنه لا يطالب بها في الدنيا، لكنه يحاسب عليها في الآخرة، لأن الله -جلَّ وعلا- قال: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ* قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ* وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ* وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾ [المائدة: 42-45] فحاسبهم الله -جلَّ وعلا- على هذه الأمور، مع أنهم لا يدخلون في وجوب أدائها؛ لأنهم غير مسلمين.
- {وهي واجبةٌ على كل مسلم ملك فضلاً عن قوته وقوت عياله ليلة العيد ويومه}.
- الشرط الثاني أن يملك فضلاً عن قوته وقوت عياله في يوم العيد وليلته، وهنا هذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء، هل يشترط للإنسان أن يملك النصاب في هذا الأمر؟ هنا خلافاً بين العلماء -رحمهم الله تعالى- لكن الصحيح أن هنا لا يشترط أن يملك النصاب، وإنما يشترط أن يملك فضلاً عن قوته وقوت عياله، فعند ذلك تجب عليه الزكاة.
- قال: ليلة العيد ويومه، هذا أيضاً ما لا تجب عليه، مجرد لدى الإنسان فضل مال عن يوم العيد وليلته، فهذا تجب فيه الزكاة.
- {وقدر الفطرة صاعاً من برٍّ، أو شعيرٍ، أو دقيقهما، أو سويقهما}.
- قال: وقدر الفطرة صاعاً من البرِّ، أو الشعير، أو دقيقهما، بعض العلماء يقولون: البر تحديدًا يجزئ فيه النصف، نصف صاعٍ، لما جاء عن أسماء قالت: كنا نُؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مُدَّين من القمح، والصاع أربعة أمدادٍ، فهنا هذا قولٌ لبعض العلماء، أو الشعير، أو دقيقهما، أو سويقهما، ما المراد بسويقهما؟ قالوا: سويق البر أو الشعير، هو أن يحمص الحب، ثم يطحن، ثم عندما يراد أكله يخلط ويلت بالماء، فهذا الذي يسمى سويقهما، فهذا القدر وهو كما ذكرنا صاعاً من البرِّ.
- كم الصاع؟ أربعة أمدادٍ، وكم بالكيلو؟ على قول الشيخ ابن باز -رحمه الله- أنها ثلاثة كيلو.
- كم نصاب زكاة الحبوب واللقاح؟ خمسة أوسقٍ.
- والوسق؟ ستون صاعاً.
- خمسة في ستين ثلاثمائة، تسعمائة كيلو.
- {أو من التمر أو من الزبيب}.
- هل هذه الأصناف هي فقط المحددة التي جاءت في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- أو في قول الصحابة: كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- زكاة الفطر على كل صغيرٍ وكبيرٍ، حرٍّ أو مملوكٍ، صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من أقطٍ، أو صاعاً من زبيبٍ.
- هل لابد من هذه الأصناف؟ أم يجوز إخراج غيرها؟

{يجوز إخراج غيرها إذا وجد الصفة الموجودة في هذه، وهو أن يكون قوتًا يكال}.

- هذه من المسائل التي بينها العلماء -رحمهم الله تعالى-، لو كنا في بلد الآن، وقلنا: ناسٌ ما يعرفون الأقط مثلاً، فهل يجوز إخراج الزكاة لهم من الأقط؟ لا يجوز، لأن المراد أن يكون فيه فائدة للفقراء، فالأفضل أن تخرج من قوت البلد، ولهذا العلماء المعاصرون، قالوا: الأرز مثلاً هو من قوت البلد، في المملكة العربية السعودية، والزكاة، زكاة الفطر في المملكة هي الأرز، أيضاً لو كانت المكرونة مثلاً أيضاً بهذا الأمر، فتخرج؛ لأنها أيضاً تعتبر قوت للمسلمين.

{فإن لم يجده أخرج من قوته أي شيء كان صاعاً}.

هل الأصل أنه يخرج هذه الأصناف؟ فإن لم يجد غيرها أخرج من قوت البلد؟

نقول: من البداية أن يخرج الأقط للفقراء، وهو ما يكون من قوت البلد.

هل يجوز إخراج زكاة الفطر بأموال نقدية؟

- جمهور العلماء على أنه لا يجوز أن تخرج زكاة الفطر من الأوراق النقدية، وإنما الواجب أن تخرج من قوت أهل البلد،
- وذهب الأحناف -رحمهم الله تعالى- إلى أنه يجوز إخراج النقود بدلاً عن الطعام، أن تقيم زكاة الفطر التي لدى الإنسان الصاع الذي عليه، ويخرجه أوراقاً نقديةً، لأنه قالوا إن هذا هو الأفضل للفقراء، بحيث في هذا اليوم يشتركون بها ما هو الأقط للفقراء،
- وفي الحقيقة القول الأول هو قول جمهور أهل العلم، وهو القول المفتى به من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وكذلك سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-، والشيخ ابن عثيمين، أنه لا بد من إخراج الطعام، إخراج قوت البلد، لكن الآن الذي نراه في نهاية رمضان، أن هذه الزكاة أصبحت تُرمى بدون تنظيم، وبدون ترتيب، وأصبح الناس بحاجة إلى المال أكثر من حاجتهم إلى الطعام، وقد يجد الإنسان شخصاً يعطيه من زكاة الفطر أشياء كثيرة، ويحتاج بعدها إلى عددٍ من المال، لكن من العلماء من قال: إن هؤلاء يأخذون هذه الزكاة، بإمكانهم أن يبيعوها فيما بعد؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- حدد قضية الطعام في زكاة الفطر، مع أنه يوجد الأوراق النقدية، هو لم يشر إليها -عليه الصلاة والسلام-، وبما أن الأمر كذلك، فالواجب أن تبقى على إخراج الطعام، والمسألة محل بحثٍ واجتهادٍ من العلماء -رحمهم الله تعالى-.

{ومن لزمته فطرة نفسه، لزمته فطرة من تلزمه مؤنته ليلة العيد، إذا ملك ما يؤدي عنه}.

- قال: ومن لزمته فطرة نفسه، لزمته فطرة من تلزمه مؤنته ليلة العيد، شخصٌ وجبت عليه الفطرة في نفسه، ولديه مالٌ، فيجب عليه أن ينفق على من تلزمه مؤنته مثل الزوجة، مثل الأبناء، فهؤلاء يجب على الرجل أن يخرج الزكاة عن نفسه، وعن أبنائه، وعن زوجه.

{فإن كانت مؤنته تلزم جماعة كالعبد المشترك، أو المعسر}.

- قال: إذا ملك ما يؤدي عنه، إذا ملك مالا يؤدي به الزكاة عن من تلزمه مؤنته، فالواجب عليه أن يؤديها عن نفسه، وعن من تلزمه هذه المؤنة.

- قال -رحمه الله تعالى: فإن كانت مؤنته تلزم جماعة كالعبد المشترك ، عبد يملكه اثنان، فهذه الزكاة تكون عليهما بالتساوي، قال: والمعسر القريب لجماعة، معسر قريب، عم، أو أبناء عم، أو نحو ذلك، قال: ففطرته عليهم، على حسب مؤنته، الصحيح من أقوال أهل العلم أن هذه لا تلزمه أن يخرجها عن جماعته أو عن القريب المعسر أو نحو ذلك.

{وإن كان بعضه حرًا ففطرته عليه، وعلى سيده}.

- إذا كان بعضه حرًا وبعضه عبدًا، فما كان عليه فيجب أن يخرج عن نفسه، والباقي يخرج عن سيده.

{ويستحب إخراج الفطرة يوم العيد قبل الصلاة}.

- وهذا هو الأفضل: لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال، قال ابن عمر: وأمر بها أن تؤدى قبل صلاة العيد، أفضل الأوقات لإخراج زكاة الفطري من بعد صلاة الفجر إلى قبيل دخول الإمام، فهذا هو الأفضل، ولهذا قال: أمر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة،

- ومن العلماء -رحمهم الله تعالى- من قال: ويجوز تقديمها يومًا أو يومين، لما جاء عن الصحابة -رضوان الله عليهم-

{ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد، ويجوز تقديمها عليه بيوم أو يومين، ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم الجماعة، والجماعة ما يلزم الواحد}.

- قال: ويجوز تقديمها عليه -يعني على العيد- بيومين أو ثلاثة ، لما جاء عن ابن عمر، قال: كانوا يعطون صدقة الفطر قبل يوم العيد بيوم أو يومين، ولا يجوز طبعًا تأخيرها عن هذا الوقت.

- من أخرها عن صلاة العيد، صلى الناس العيد ولم يخرجها، نقول: الواجب عليه أن يخرجها؛ لأنها واجبة في ذمته، لكن يكثر من الندم والتوبة والاستغفار على تأخيرها للزكاة عن وقتها، الذي حدده الشارع، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة.

- قال -رحمه الله: ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم الجماعة. شخصٌ عنده زكاة فطر لعشرين شخص، هم ممن تلزمهم مؤنته، فهل يجوز له أن يعطى زكاة العشرين لشخص واحد؟ قال -رحمه الله: ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم الجماعة، صحيح يجوز، والجماعة ما يلزم الواحد، فلو كان عند إنسان فطرة خمسة، فيجوز أن يدفعها لفقير واحد، وكذلك إذا كان عنده فطرة واحدة، فيجوز أن يعطيها خمسة فقراء مثلاً، يعني شخص سيخرج عن نفسه مثلاً ستة كيلو، أكثر من النصاب، فيجوز له أن يوزعها بين فقيرين أو ثلاثة أو نحو ذلك.

البعض يوجه زكاته للجمعيات الخيرية، إما ورقياً أو مأكولاً من قوت البلد، وتُصرف بعد

صلاة العيد، هل للنية اعتباراً في هذا؟.

- بعض الناس يقوم بدفع ماله للجمعيات الخيرية، أو قبل مثلاً رمضان بخمسة أيام يذهب إلى أحد الجمعيات الخيرية، ويقول لهم: هذا مبلغ قيمة إخراج زكاة فطر، هو المقصود من نيته أنهم يشترون بهذا المال زكاة فطر، فكأنه يوكلهم بهذا الأمر، فهذا جائز، لأنه في النهاية سيخرج زكاة فطر، والواجب على الجمعيات الخيرية أن يقوموا بالأمانة التي أنيطت بعاتقهم ، وهو أن يحققوا المقصود الشرعي بإخراج الزكاة قبل الخروج لصلاة العيد. وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أما بعد..

فالحمد لغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين..

قال ابن قدامة رحمه الله: باب إخراج الزكاة.

لا يجوز تأخيرها عن قرب وجوبها إذا أمكن إخراجها، فإن فعل فتلف المال لم تسقط عنه الزكاة{

- قال رحمه الله تعالى: باب إخراج الزكاة، وهذا ترتيبٌ منطقيٌّ، المصنف رحمه الله تعالى تحدث أولاً عن الأموال التي تجب فيها الزكاة، ثم ألحق بها ما يتعلق بزكاة الفطر، وبعض العلماء يلحق زكاة الفطر بكتاب الصيام، لأنها تتعلق بنهاية شهر رمضان.
- المصنف هنا ذكر هذه المسألة لأنها تتعلق كذلك بأحكام الزكاة.
- الزكاة كما نعلم، صدقةٌ على نوعين، صدقةٌ مفروضةٌ وهي الزكاة، ومستحبةٌ وهي أنواع الصدقات ، ما يجوز في الصدقات المستحبة، ما يتم التساهل فيه في الصدقات المستحبة، لا يكون في الصدقة الواجبة، وسيأتي مسائل كثيرةٌ في هذا، سواءً فيما يتعلق بمن تدفع له هذه الزكاة وهذه الأموال، في الزكاة وفي الصدقة، كذلك تتعلق ببني هاشم في أخذهم للزكاة وفي أخذهم للصدقة.
- مسائل إخراج الزكاة، هناك مسائل تتعلق بالوقت، ومسائل تتعلق بالمال، ومسائل تتعلق بمن يستحق هذا المال.
- في البداية المصنف رحمه الله يتحدث عن وقت إخراج الزكاة، وذكرنا لكم أن السائمة من بهيمة الأنعام، والنقدين وعروض التجارة هذه تزكى إذا حال عليها الحول، أما زكاة الخارج من الأرض، فكما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141].
- المسألة الأولى لا يجوز تأخير الزكاة عن وقت وجوبها، إذا حال الحول على المال المزكى، فلا يجوز للمسلم أن يؤخرها عن وقت وجوبها، المصنف هنا قال: إذا أمكن إخراجها، وهذا قيدٌ، لأن من العلماء رحمهم الله من يرى جواز تقديم الزكاة ومن يرى جواز تأخير الزكاة لمصلحة، كيف ذلك؟
- إذا كان في تأخير إخراجها مصلحةٌ للفقير، أكثر الناس الآن يخرجون الزكاة في رمضان، لكن في أيام الشتاء يقل إخراج الزكاة بحكم أن الأكثرية أخرجوها في رمضان، فهل يجوز أن يؤخرها إلى فترة الشتاء من أجل أن يكون أصلح للفقراء، وأن يجدوا من يقدم لهم، وأن يعينهم بهذه الأموال.

- ولهذا العلماء يقولون: يجوز تأخير الزكاة عن وقت وجوبها في حالات:

الحالة الأولى: أن يكون أصلح للفقير.

الحالة الثانية: ألا يتمكن من إخراجها عند حلول الحول.

مثلاً تكون هذه الأموال عند أشخاص لم يستل منها بعد، يعني الآن حال الحول فعلاً لكن المال لم يتحصل عليه، فهنا يؤخره حتى يتحصل على هذا المال.

الحالة الثالثة: إذا كان يتضرر بإخراجها في وقتها، قد يكون إخراجها في وقتها يعود عليه بالضرر، يقولون

مثلاً شخص لديه مال الزكاة، وهو في طريق سفر، فإن أخرج هذا المال لفت نظر السراق، فقد يسرقون هذا المال، فهو سيؤخر إخراجها حتى يكون في مكان آمن، أو حتى يعود إلى بلده، أو حتى يصل إلى مقصده.

- فالأصل أن الزكاة يجب أن تخرج في وقتها، ولا يجوز تأخيرها عن وقتها إلا لمصلحة بينة واضحة.

قال: إذا أمكن إخراجها، لكن الآن بعض الجمعيات الخيرية يقومون بأخذ هذه الأموال وأحياناً يكتزونها في الحسابات، ونقول إن هذه الجمعيات الخيرية يجوز لها أن تؤخر لمصلحة، لكن لا يجوز لها أن تؤخر أكثر من سنة، ولهذا أفتى مجمع الفقه الإسلامي، أنه لا يجوز أن تؤخر أكثر من سنة، لأنه إذا أتت السنة الثانية سيحل الزكاة الجديدة، فيُحرم الناس من هذا الخير، والواجب على الجمعيات الخيرية والمؤسسات التي لها علاقة بجمع هذه الصدقات، وجمع الزكوات، ترتيب وتنسيق منذ أن يأخذوا هذه الأموال حتى يفرقوها مباشرةً وألا تتراكم هذه الأموال فيحرموا الناس منها.

الواجب على هذه الجمعيات أن يحرصوا على إخراج الأموال في أوقاتها، وألا يؤخروها إلا إذا كان فيها حاجة، وألا تزيد عن سنة.

{قال: فإن فعل فتلف المال لم تسقط عنه الزكاة}

الآن وجبت عليه الزكاة في شهر رمضان، في خمسة وعشرين رمضان وجبت عليه الزكاة، وأخرها إلى شهر شوال، لما أتى في شهر شوال، تلف المال، الذي سيخرجه كزكاة، يعني مثلاً زكاة ماله مائة ألف ريال، أو خمسون ألف ريال، المفروض أن يخرجها في خمسة وعشرين رمضان، لما جاء في شوال تلف هذا المال، سُرِق، أو إذا كان حبوباً وثماراً تلفت أو نحو ذلك.

فماذا يفعل؟ قال: فإن فعل فتلف المال لم تسقط عنه الزكاة، يجب عليه ويبقى هذا المال في ذمته، هذا كلام المصنف رحمه الله تعالى قال: لأنه حق وجب في الذمة فلا يسقط لأنه فيه تفريط من الإنسان.

- ومن العلماء من قال إن المسألة على نوعين:

✓ شخص أخر إخراج الزكاة ثم تلف المال بتفريط منه، لم يهتم بهذا المال، لم يبال به، فهذا يضمن، ويبقى في ذمته.

✓ لكن شخص أخر بذل كل الأسباب في حماية هذا المال، لكنه لم يبق معه، فهذا تسقط عنه كما ذكر هذا جماعة من العلماء.

فإن أخرها بأن كان معذوراً في تأخيرها ولم يفرط، فتلف هذا المال، فإنه يسقط عنه.

خلاصة الأمر:

- أن الزكاة لا يجوز أن تؤخر عن وقت إخراجها، إلا إذا كان في ذلك مصلحة للفقير، أو كان في ذلك دفع للضرر، أو كان في هذا الأمر أنه لا يستطيع أن يخرج هذا المال لأنه لم يقع في يده بعد.

- فإن أحر هذا المال فتلف بسبب تفريطه فإنه يضمن، لكن إذا كان معذورًا في تأخيريه ولم يفرض، فإنها تسقط عنه.

{قال رحمه الله: وإن تلف قبله سقطت}

- وإن تلف قبله سقطت، مثال على ذلك؟
مثلاً عنده عشرة آلاف ريال، قبل أن يتم الحول، يعني مثلاً تمام الحول في ذي الحجة، في واحد ذي الحجة يتم الحول، فسرق هذا المال، أو احترق أو فقده، أو نقص، أو نحو ذلك، أو تلف هذا النصاب، فإنه لا يضمن، لماذا؟ لأنها لم تجب عليه بعد.
- فهنا مسألتان:

المسألة الأولى: إن تلف هذا المال بعد وجوبه.

المسألة الثانية: أو تلف قبل وجوبه.

فإن تلف قبل وجوبه، فلا شيء عليه، لأنه لم يحل عليه الحول، وإن تلف بعد وجوبه، فإن كان بتفريط منه، إن كان معذورًا في تأخيريه ولم يكن مفرضًا، فتسقط عنه، وإن كان غير معذور وكان مفرضًا فإنها لا تسقط عنه، وتبقى في ذمته.

{قال رحمه الله: ويجوز تعجيلها إذا كمل النصاب، ولا يجوز قبل ذلك.}

- قال: ويجوز تعجيلها إذا كمل النصاب، ذكرنا في زكاة المال شروطًا، من الشروط أن يبلغ النصاب، كم نصاب الذهب؟ عشرين مثقالًا، بالجرامات الموجودة حاليًا؟ خمسة وثمانين، ونصاب الفضة مائتا درهم، وبالجرامات: خمسمائة وخمس وتسعين.

الشرط الأول: أن يبلغ النصاب.

الشرط الثاني: أن يحول عليه الحول.

- يقول: يجوز تعجيلها إذا كمل النصاب، الآن شخص حتى يجب عليه أن يزكي ماله لابد أن يبلغ النصاب، ولا بد أن يتم عليه الحول، لكن بعد مرور عشرة أشهر، بلغ المال الذي لديه النصاب، كم شهر بقي على نهاية الحول؟ بقي شهران، هل يجوز له أن يعجل هذا المال إذا بلغ النصاب؟

- نعيد المسألة: أن الواجب على الشخص في زكاة النقدين، أن يبلغ النصاب، وأن يتم الحول، فلو بلغ النصاب قبل تمام الحول، فهل يجوز تعجيل الزكاة؟

يقول المصنف رحمه الله: ويجوز تعجيلها إذا كمل النصاب.

ويستدلون بهذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل صدقة عمه العباس لستين، دفع زكاة سنتين قادمتين، وذلك لحاجة الناس لهذا الأمر.

- قال: ولا يجوز قبل ذلك، يعني ماذا يقصد؟ لا يجوز قبل كمال النصاب، لو أن شخصًا لديه مال لكن لم يبلغ النصاب، ولم يتم الحول، فنقول له: لا يجوز له أن يعجل زكاته حتى يبلغ النصاب.

{قال: فإن عجلها إلى غير مستحقها لم يجزئه، وإن صار عند الوجوب من أهلها}

- ما هو المدى الذي تُعجل فيه الزكاة؟ هذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء رحمهم الله،

✓ فمن العلماء من قال إنها تعجل لسنة واحدة،

✓ ومنهم من قال: إنها تعجل لسنتين، إذا كان هناك حاجة، وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث العباس، فلعن هذا هو الراجح لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم.

• قال: وإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، يعني عجل الزكاة قبل وقتها، ودفعها إلى غير مستحقها، **مثلاً على هذا؟**

شخصٌ عنده مال كمل النصاب، فأخرج الزكاة قبل حلول الحول في وقت الوجوب، أخرج الزكاة وسلمه الواحد غير مستحقٍ للزكاة، لم يكن من أهل الوجوب، مثل أعطائها للغي، أو أعطائها لزوجته أو أعطائها لكافرٍ، أو نحو ذلك، فهو حينما أعطاه لم يكن من مستحقها، لكن عند الوجوب أصبح مستحقاً لهذه الزكاة، **فماذا يفعل؟** قال: وإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، وإن صار هذا المستحق عند الوجوب من أهلها.

{وإن دفعها إلى مستحقها، فمات أو استغنى أو ارتد أجزأت}

• قال: وإن دفعها إلى مستحقها، دفع هذه الزكاة عجلها، ودفعها إلى مستحقها، لكن قبل حلول الحول مات هذا المستحق، أو ارتد، أصبح غير مسلمٍ، قال: **أجزأت لماذا؟** لأنه حينما أخرجها، أخرجها بطريقٍ شرعيٍّ صحيحٍ، فلا يضره ما يؤول إليه الأمر بعد ذلك.

{قال: وإن تلف المال لم يرجع عن الآخر، ولا تُنقل الصدقة إلى بلدٍ تقصر إليها الصلاة، إلا ألا يجد من يأخذها في بلدها}

يقول العلماء: إذا أخرج الزكاة معجلة لا يخلو من أربعة أحوال:

• **الحالة الأولى:** ألا يتغير حال من أخرجها إليه،

أعطاه قبلها بشهرين ثم أتى وقت الوجوب، وهو على فقره، وهو على حاجته، **فهذا ما حكمه؟ أنه يجزئ.**

• **الحالة الثانية:** أن يتغير حال الآخذ،

بحيث مثلاً يكون كان مؤمناً ثم ارتد، فهذا كما يقول العلماء: يأخذ حكم القسم الأول، أي أنه يجزئه: لأنه حينما أخرجها، أخرجها سليمةً صحيحةً.

• **الحالة الثالثة:** أن يتغير حال رب المال بموتٍ أو ردةٍ،

إذا مات لا تجب عليه الزكاة؛ لأن الحول لم يتم، فتغير حال رب المال.

يقول العلماء: فهذا إذا عجل زكاته، يرجع بها على من أداها إليه، **بمعنى هل يجوز له استرجاعها؟ أن يسترجع هذه الزكاة؟ على قولين:**

القول الأول: المذهب أنه لا يرجع بها على الفقير؛ لأنها زكاةٌ دفعت مستحقةً،

القول الثاني: أنه إذا علم المستحق أنها زكاةٌ معجلةٌ، أو كان الدافع لها الساعي له فله أن يرجع بها، **والصحيح أنه لا يجوز له أن يرجع عن هذا الأمر.**

• **الحالة الرابعة:** أن يتغير حالهما، رب المال، وكذلك المستحق للزكاة،

فهذا كالقسم الذي قبله، فإنه ليس له على القول الراجح أن يسترجع هذا المال.

{قال: فإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، وإن صار عند الوجوب من أهلها}.

• قال: فإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، وإن صار عند الوجوب من أهلها.

{وإن دفعها إلى مستحقها فمات، أو استغنى، أو ارتد أجزأت، وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ، ولا تنقل الصدقة إلى بلدٍ تقصر إليه الصلاة}.

- وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ، مثال: شخصٌ لديه مالٌ، فزكى، قدم الزكاة، ثم تلف ماله عند حلول الحول، فهذا يقول -رحمه الله: وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ، لا يذهب إلى ذلك الشخص ويقول أريد أن أستعيد هذا المال.

{ولا تنقل الصدقة إلى بلدٍ تقصر إليه الصلاة إلا أن لا يجد من يأخذها في بلده}.

- اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة،
✓ جمهور العلماء على أنه لا يجوز نقل الزكاة إلى ما يزيد عن مسافة القصر، إذا كانت تزيد عن مسافة القصر، فلا يجوز نقل الزكاة إلى بلد آخر.

ما الدليل على هذا؟

- قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لمعاذ: «ثم أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقةً، تؤخذ من أغنيائهم، فتنفق إلى فقرائهم»، فقالوا: إذا كان مسافة قصرٍ فإنه لا يجوز له إخراج الزكاة إلى غير أهل هذا البلد،
✓ وذهب بعض العلماء إلى أنه يكره كراهة تنزيهٍ، لكن يصح يعني إن نقلها فإنها تكون مقبولةً.
✓ ومن العلماء -رحمهم الله- من قال: إن كان أهل البلد الذي سيخرج إليه الزكاة هم أقاربه وذوي رحمه، فإن الأفضل أن يخرجها لهم.
✓ الراجح من هذه الأقوال: إذا كان أهل البلد لا يوجد فيهم فقراء، أو أن الفقري غيرهم أشد، أو أن الحاجة في وقتٍ معينٍ في بلدٍ معينٍ، فيجوز إخراج الزكاة خارج البلد الذي يعيش فيه الإنسان بناءً على المصلحة التي تُرجى من هذا الأمر.

هل يجوز للإنسان أن يشتري ملابس أو نحو ذلك أو طعاماً ويقدمه للفقير؟ أم لابد أن يخرج الزكاة مألًا؟ .

- العلماء -رحمهم الله- قالوا: الأصل أن يخرجها مألًا، لكن بعض العلماء أفتى بأنه يجوز شراء أشياءٍ عينيةٍ بمال الزكاة كطعامٍ أو كسوةٍ، خاصةً إذا كان من سيدفع إليه المال لا يستطيع أن يؤمن هذه الأمور، أو أن يقيم نفسه، بعض الناس كما جاء في الحديث: أخرق، لا يستطيع أن يعمل شيئًا.

هل يجوز تعجيل الزكاة عند الحاجة؟

- يجوز، بشرط إذا اكتمل النصاب، حينما اكتمل النصاب، أخرج هذه الزكاة إلى شخصٍ لم يكن من أهل الزكاة، ثم لما حل وجوب الزكاة أصبح هذا الرجل مستحقًا للزكاة، فهو حينما أخرجها لم يكن من أهلها، فهذا يقول -رحمه الله: وإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، حتى لو أتى وقال: لكنه وقت الوجوب أصبح من أهلها، نقول: حتى لو كان وقت الوجوب من أهلها؛ لأنه في الأصل حينما أخرجها لم يكن من أهل الزكاة.

{وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ}.

- يعني لو تلف المال، الآن عجل الزكاة، وقبل حلول الحول تلف المال الذي لديه، فأصبحت ليست عليه زكاةً، فله له أن يأخذ هذا المال، أن يعود إلى من دفع إليه الزكاة فيستعيدها؟ هذا ما ذكره المصنف.

باب من يجوز دفع الزكاة إليه.

{قال -رحمه الله: باب من يجوز دفع الزكاة إليه، وهم ثمانية}.

- انتقل المصنف -رحمه الله- إلى المستحق للزكاة، وهنا نعلم أحد الفروق بين الصدقة وبين الزكاة، فالصدقة يجوز أن يخرجها الإنسان في أي وجه من أوجه الخير، وأن يدفعها لمن يشاء، لكن الزكاة لا تجوز إلا في من حددهم الله -جلّ وعلا-، وهم الأصناف الثمانية، الذين جاء ذكرهم في سورة التوبة، قال الله -جلّ وعلا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

الأول: الفقراء.



{الأول: الفقراء، وهم الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم بكسبٍ ولا غيره}.

- الصنف الأول، الذين يستحقون الزكاة هم الفقراء، وهؤلاء الفقراء تعريفهم **من هو الفقير ؟** هو الذي لا يجد قوت يومه، أو قال كما قال -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب: هم الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم بكسبٍ ولا غيره، لأن البعض قد يكون فقيراً، لكن لديه قدرة أنه يتكسب، لكن هنا لديه إشكال، ليس لديه مال، وأيضاً لا يستطيع أن يتكسب، فقيرٌ عاجزٌ، لا يستطيع الحراك، فهنا لا يستطيع التكسب، وليس لديه ما يقيم به كفايته، هذا هو الفقير، والفرق بينه وبين المسكين، أن المسكين لديه مالٌ، لكن هذا المال لا يفي بكفايته، يعني شخصٌ لا يملك شيئاً هذا فقيرٌ، شخصٌ يملك شيئاً، لكنه لا يقيم حياته، فهذا هو المسكين.

الثاني: المساكين.



- وسموا مساكين؛ لأن الفقر أسكنهم، يعني أذلهم.

{الثاني: المساكين، وهم الذين يجدون ذلك، ولا يجدون تمام الكفاية، والثالث: العاملون عليها، وهم السعاة عليها}.

- لذلك العلماء يقولون: فرق بين الفقير والمسكين، إذا اجتمعوا يكون لكل واحدٍ معنى، وإذا افترقوا يطلق على الفقير مسكينٌ، ويطلق على المسكين فقيرٌ.

الثالث: العاملون عليها.



{والثالث: العاملون عليها، وهم السعاة عليها ومن يحتاج إليه فيها}.

- العاملون عليها عرفهم فقال: هم السعاة عليها، ومن يحتاج إليه فيها، هم السعاة الذين يذهبون فيجمعون هذه الزكاة، سموا عاملين عليها؛ لأنهم يعملون على جلب وجباية هذه الزكاة، وهؤلاء على نوعين، **النوع الأول: أن يكون لهم رزقٌ من بيت المال**، أن يكون لهم راتبٌ من بيت المال، يعني يقال له: راتبك كذا، فهذا لا يجوز له أن يأخذ من هذا المال. **النوع الثاني: ألا يكون له شيءٌ من بيت المال**، فهنا يفرض له ولي الأمر مبلغاً يأخذه بناءً على جبايته لهذه الزكاة.

- ما هو المبلغ الذي يأخذه؟

هذا مما اختلف فيه العلماء، قيل الثمن، وقيل أقل من النصف، وقيل غير ذلك. لكن الصحيح أنه يخرج له ما يكفيه.

هل يشترط أن يكون فقيرًا من أجل أن يأخذ هذا المال؟

نعم يجوز له أن يأخذ الزكاة؛ لأنها تُخرج بناءً على أنه يعمل في جباية هذه الزكاة. لكن لو كان هذا الرجل الذي يجي الزكاة فقيرًا، فهنا يأخذ بسببين ، بسبب الفقر، وبسبب أنه من العاملين عليها.

الرابع: المؤلفة قلوبهم.



{والرابع: المؤلفة قلوبهم، وهم السادة المطاعون في عشائهم، الذين يُرجى بعطيته دفع شرهم، أو قوة إيمانهم، أو دفعهم عن المسلمين، أو إعانتهم على أخذ الزكاة ممن يمتنع من دفعها}.

قال: الرابع الذين يستحقون الزكاة المؤلفة قلوبهم، هؤلاء المؤلفة قلوبهم، هل هم من المسلمين؟ أم من الكفار؟

النبى -صلى الله عليه وسلم- أعطى الزكاة بعض الكفار من أجل أن يتألفهم على الإسلام، لكن **هل لا يزال هذا الحكم ماضيًا وفاقياً؟** هذه من المسائل التي اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- فيها،

✓ فمن العلماء من قال: إن غير المسلم لا يأخذ شيئًا؛ لأن الخلفاء الراشدين لم يعطوهم، وجاء أثر عن عمر -رضي الله عنه- في بيان ذلك،

✓ لكن الصحيح من أقوال أهل العلم أن هذا الأمر ثبت في القرآن، وثبت في فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيجوز أن يُدفع لتأليفهم على الإسلام.

قال -رحمه الله-: وهم السادة المطاعون في عشائهم، إذن ليس لكل شخص، المؤلفة قلوبهم، هم الذين يُرجى

منهم نفع للإسلام. قال: وهم السادة المطاعون في عشائهم، الذين يُرجى بعطيته دفع شرهم، يعني هو يعلم أنه إذا أخذ من هذا المال أنك تكفى من شره، فهذه واحدة، قال: أو قوة إيمانهم، يكون مسلمًا، لكنه في قومه وعشيرته، إذا أُعطي هذا المال يكون أقوى في تثبته على الإيمان.

• قال: أو دفعهم عن المسلمين، أن يعطوا من هذه الزكاة من أجل أن يدفعوا الشر عن المسلمين على من ورائهم من الذين يريدون سوءًا بالمسلمين.

• قال: أو إعانتهم على أخذ الزكاة، هؤلاء المؤلفة قلوبهم، يُدفع لهم هذه الزكاة حتى يعينوا العاملين عليها على جباية الزكاة.

• قال: ممن يمتنع عن دفعها؛ لأن الذي يجي الزكاة لا يستطيع أن يلزم من عليهم الزكاة، لأنه قد يكون شخصًا أو فرضًا، لكن أنت بحاجة أن تعطي شخصًا تتألفه بهذا المال؛ حتى يكون له قوة في أخذ الزكاة ممن يريد منعها.

هل هناك شروطٌ للعاملين عليها يستحقون من خلال هذه الشروط هذه الزكاة؟

قال العلماء -رحمهم الله- لها شروطٌ:

• **الشرط الأول:** أن يكون مسلمًا، فلا يستعمل على المال الكافر.

• **الشرط الثاني:** أن يكون عدلاً ثقةً مأمونًا في جباية هذه الأموال.

• **الشرط الثالث:** أن يكون فقيرًا في أمور الزكاة؛

لأنها مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنت إذا رأيت شخصاً تريد أن تنكر عليه، إذا لم تكن عالماً بهذا المنكر، فإنك لا تستطيع أن تبلغه بهذا المنكر، كذلك الذي يذهب ليجي الزكاة، ليس كل من لديهم أموال الزكاة، لديهم علمٌ بأحكام الزكاة، فهنا كما قال العلماء -رحمهم الله: لابد أن يكون فقيهاً في أحكام الزكاة؛ لئلا يأخذ من الناس أكثر من حاجتهم، أو يأخذ أقل من الواجب الشرعي، الذي افترضه الله -جلّ وعلا.

● **الشرط الرابع:** أن يكون قادراً على العمل، وضبطه على الوجه المعتبر.

فائدة.

الذين تدفع لهم الزكاة من المؤلفة قلوبهم، يقول العلماء -رحمهم الله تعالى:

✓ منهم من يعطى للحاجة إليه، مثل الشخص الذي يدفع من أجل أن يعين على جباية الزكاة،

✓ ومنهم من يعطى لكف شره،

✓ ومنهم من يعطى لحاجة نفسه مثل الذي تريد أن تثبته على الإيمان في وسط قومه،

✓ ومنهم كمن يعطى لقوة إيمانه ورجاء إسلامه،

الخامس الرقاب.



{والخامس الرقاب، وهم المكاتبون وإعتاق الرقيق}.

● كان سابقاً الرقيق الذين يسمون بالعبيد، كانوا أمام خيارين، إما أن يستمر في العمل مع صاحبه، وإما أن يبيعه صاحبه، وإما أن يفدي نفسه، **كيف يفدي نفسه؟** يذهب إلى سيده ويقول له: أريد أن أحرر نفسي بمبلغ كذا، فيدفع له المبلغ الأول ثم يقسط الباقي أو يكون دفعةً ثانيةً، فهذا يُدفع لإعانتته على مكاتبته وتحريره لنفسه، **هذا الأول،**

● **الثاني:** إعتاق الرقيق، أن يبادر فيذهب إلى سيده فيدفع له المال من أجل أن يكون حراً، ولهذا الأصل في الإسلام أنه يرغب في الإعتاق وفي تحرير الناس ونحو ذلك، فهنا يجوز أن تُدفع الزكاة لإعانة المكاتب وإعتاق الرقيق، **بكم يعان المكاتب؟** هل يعطى جزءاً من المال؟ أو يستحق أن يُعطى المال كله، قال العلماء -رحمهم الله: يجوز أن يعطى المال كله، لكن إذا دفع يدفع بحسب وقت الدفع، فيدفع مثلاً إذا كان بعشرين ديناراً، فيدفع أولاً عشرة ثم إذا حلت العشرة الثانية، فإنه تدفع له.

● من العلماء فيما يتعلق بالرقاب، وهو قال المكاتبون وإعتاق الرقيق، **من العلماء من لحق بهم الأسير المسلم، فيجوز أن يخرج من بيت المال من أجل تحريره.**

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

معرفة مصطلحات العلم الشرعي.

- العلم يؤخذ شيئاً فشيئاً، نقل الإمام ابن عبد البر -رحمه الله- في جامع بيان العلم وفضله، قول بعض العلماء -رحمهم الله تعالى: العلم درجاتٌ ومراتبٌ ونُقل، من أراد أن يتعدها فقد رام أن يتعدى سبيل المؤمنين، ومن رام أن يتعدى سبيل المؤمنين عامداً ضل، ومن رام أن يتعدى سبيلهم جاهلاً زل، والله -جلَّ وعلاً- قال في كتابه: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: 189].
- وأيضاً من الأمور المهمة في العلم الشرعي معرفة المصطلحات، لا بد أن تفهم هذه المصطلحات، على سبيل المثال في كتب الاعتقاد، حينما تقرأ في ردود شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- على أهل الكلام، وعلى الفلاسفة، لن تستطيع أن تستوعب ردوده -رحمه الله- إلا إذا فهمت المصطلحات التي يبينها -رحمه الله- مثل مصطلح الجوهر، ومصطلح العرض، ونحو ذلك، فأنت بحاجة إلى إتقان هذه المصطلحات، ومعرفة دلالاتها حتى تستطيع أن تستوعب العلم.
- وأتذكر أن بعض العلماء -رحمهم الله تعالى- من علمائنا ومشايخنا، دائماً ما يهتمون بقضية تسمى لغة العلم، كل علمٍ له لغةٌ، فأنت إذا قلت: هذا صحيحٌ عند المحدثين، يختلف عن قولك: هذا صحيحٌ عند الأصوليين، وكذلك عند أهل اللغة، فهنا تختلف المصطلحات، فلا بد أن تعرف لغة كل فنٍ تقدم عليه؛ حتى تستطيع أن تستوعبه، وأيضاً لا بد أن تعرف مبادئ العلوم، العلماء -رحمهم الله- أتوا ببيت شعرٍ يقولون:

الحد والموضوع ثم الثمرة

والاسم الاستمداد حكم الشارع

ومن درى الجميع حاز الشرف

إن مبادئ كل فن عشرة

ونسبةً وفضله والواضع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى

السادس: الغارمون.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، وجميع المسلمين، قال المؤلف -رحمه الله- والسادس الغارمون، وهم المدينون لإصلاح نفوسهم في مباح}.

الغارمون على نوعين،

- **الأول: الغارم لإصلاح نفسه،**

الغارم لإصلاح نفسه، شخص راتبه ثلاثة آلاف ريال مثلاً، وهو في مدينة مثل الرياض، وأتى واقترض مالا بخمسين ألفاً، فهذا غارم لإصلاح نفسه، فهذا يُعطى من الزكاة،

- **الثاني: الغارم لإصلاح ذات البين،**

الغارم لإصلاح ذات البين، حدثت مشكلة بين شخصين، فأتى هذا ليحل القضية بينهما، ولم يستطع أن يحل الأمر إلا بأن يقول: يا فلان لك مالٌ كذا، وأنت لك مالٌ كذا، فهو أصلح بينهم بهذا المال، فهنا هو غارم لإصلاح ذات البين، ولكن **هل يشترط أن يكون فقيراً أم لا يشترط؟**، لا يشترط فلو كان غنياً ونوى حينما أصلح أن يعود بهذا المال من الزكاة، فإن ذلك جائز.

هنا قال -رحمه الله- وهم المدينون لإصلاح أنفسهم، هذا النوع الأول، قال: لإصلاح نفوسهم في مباح، أو لإصلاح بين طائفتين من المسلمين، وهذا النوع الثاني لإصلاح ذات البين.

السابع: في سبيل الله.

{قال: والسادس الغارمون، وهم المدينون لإصلاح نفوسهم في مباح، أو إصلاح بين طائفتين من المسلمين. والسابع في سبيل الله}.

- **ما المراد بقوله: في سبيل الله؟**

قيل: إن المراد هم الغزاة، المجاهدون، الذين يقاتلون في سبيل الله -جلّ وعلا-، فيجوز أن يُخرج لهم من مال الزكاة بقدر حاجتهم، واختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- **هل أدوات الحرب ونحو ذلك تدخل في سبيل الله؟** فأدخلها بعضهم بهذا؛ لأنهم بها يتم قوة المجاهد في سبيل الله.

- **هل أعمال البر تدخل في قوله: في سبيل الله؟** كما قال الله -عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60]، اختلف العلماء -رحمهم الله-

✓ فمنهم من قصرها على المقاتلين في سبيل الله،

✓ ومنهم من قال هي تعم كل وجه من أوجه البر،

مثلاً إذا كان هناك جمعيات لتحفيظ القرآن، فهي في سبيل الله، إذا كان هناك مراكز دعوة، إذا كان هناك أعمالاً في مجال طباعة المصحف، ونشره بين الناس، فهذه من الأمور التي يصدق عليها أنها في سبيل الله، وقد عُرِضت هذه المسألة على مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة، في عام ألف وأربعمائة وخمسة، وكانت برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله تعالى- وكان المسألة أن المجلس يقرر بالأكثرية المطلقة دخول الدعوة إلى الله وما يعين عليها ويدعم أعمالها في قوله في سبيل الله، ولعل هذا القول هو الصواب في هذه المسألة، لأن الدعوة في سبيل الله -عزّ وجلّ- نوعٌ من الجهاد بالكلمة في نشر الخير بين الناس.

- قال: في سبيل الله، وهم الغزاة، الذين لا ديوان لهم، بمعنى ليس لهم رواتب، ليس لهم أموالٌ من بيت المال، فإن كان لهم أموالٌ من بيت المال، فلا يأخذون هذا السهم، سهم في سبيل الله، إلا إذا كان هذا المال لا يغنيهم، الاحتياجات كثيرة، فهنا لا بأس أن يُخرج له، لكن ليس سهم في سبيل الله، وإنما سهم الفقراء والمساكين.



{قال: والثامن ابن السبيل، وهو المسافر المنقطع به، وإن كان ذا يسارٍ في بلده}.

- ابن السبيل، وهو المسافر المنقطع وإن كان ذا يسارٍ في بلده، شخصٌ يسير في الطريق، فهذا الرجل انقطع به المال، سُرق ماله الذي معه، ولم يعد قادرًا على الانتقال إلى بلده، هو غنيٌّ، لكن المال ليس معه، فهذا هو ابن السبيل، وهو المسافر المنقطع به، فيُعطى من الزكاة وإن كان ذا يسارٍ، لكن يُعطى بقدر حاجته.
- وهنا ذكر العلماء شروطًا لهذا المسافر،

الأول: أن يكون مسلمًا، فلو كان غير مسلمٍ، لا يُعطى من الزكاة.

الثاني: ألا يكون من آل البيت، فلو كان من آل البيت، لا يعطى من الزكاة، كما يرى المصنف.

الثالث: ألا يكون بيده في الحال ما يتمكن به من الوصول، يعني شخصٌ الآن أتى إلى بلدٍ، ولديه التذكرة، تذكرة سفرٍ، ذهابٌ وعودةٌ، وانقطع به المال، فهنا **هل تدفع له الزكاة؟** نقول: لا، يستطيع أن يعود إلى بلده، لكن سابقًا التذاكر كانت ورقيةً، فلو فقدت هذه التذكرة، لم يستطع العودة، فهنا نقول: يُعطى من الزكاة، من أجل أن يؤمن هذه التذكرة ليعود إلى بلده، ويُعطى بقدر حاجته، وهي هذه التذكرة، وما يستطيع أن يصل به إلى المطار أو نحو ذلك، فهو يُعطى بقدر حاجته.

الرابع: من العلماء من اشترط ألا يكون هذا السفر سفر معصية؛ لأن فيه إعانةً له على غير طاعة الله.

- هل يشترط أن يقال: لا يعطى ابن السبيل من المال إلا بشرط ألا يجد من يقرضه؟، شخصٌ غنيٌّ، ويستطيع أن يذهب إلى فلانٍ، ويقترض منه هذا المال، فهل نقول: إننا لا نعطيه من الزكاة إلا بشرط ألا يجد من يقرضه؟ من العلماء من ذهب إلى هذا الرأي، لكن هذا الرأي ليس منصوصًا عليه في كتاب الله، ولا في سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولذلك نقول: لا يشترط أن يجد من يقرضه، بل يعطى بقدر حاجته ليعود إلى بلده.

{قال -رحمه الله: فهؤلاء هم أهل الزكاة، لا يجوز دفعها إلى غيرهم، ويجوز دفعها إلى واحد..}.



- فهؤلاء هم أهل الزكاة، هؤلاء الثمانية هم أهل الزكاة، لا يجوز أن تُدفع الزكاة لغيرهم، لو أتينا إلى شخصٍ غنيٍّ، **هل يجوز دفع الزكاة له؟** لا يجوز دفع الزكاة إلى غير هؤلاء الأصناف الثمانية، لا تبرأ الذمة إذا دفعت إلى غيرهم. قال: لا يجوز دفعها إلى غيرهم، فإن دفعت إلى غيرهم، فإنه يجب عليه أن يخرج مالا آخر؛ لأنه يبقى في ذمته. قال: ويجوز دفعها إلى واحدٍ منهم.

• هل يشترط إذا كان لديك مبلغٌ من المال، أن تمر على هذه الأصناف الثمانية، تقسم مالك بين هذه الأصناف الثمانية أو لا يشترط؟

لا يشترط. قال: ويجوز دفعها إلى واحدٍ منهم، عليك زكاةٌ مثلاً بعشرة آلاف ريال، يجوز أن تذهب إلى فقيرٍ فتعطيه كامل المبلغ، ويجوز أن تقسم هذا المال بين هذه الأصناف، حسب الاستطاعة، لكن في حال كان المال قليلاً، فإن الأفضل أن يُعطى لشخصٍ، لأنه إذا تقسم المال قل، ولا يستطيع أن يؤمن له ما يحتاج إليه.

{قال: ويجوز دفعها إلى واحدٍ منهم؛ لأنه -صلى الله عليه وسلم- أمر بني زريقٍ بدفع صدقة إلى سلمة بن

صخر}.



- هذه قصة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر بني زريقٍ أن يدفعوا صدقتهم إلى سلمة بن صخر، أو يقال له سلمان بن صخر صحابيٌّ جليلٌ، حدث منه أن ظاهر من امرأته، وقال لها: أنت عليَّ ظهري، حتى ينسلخ شهر

رمضان، لكنه لم يصبر، فواقعتها، فذهب إلى جماعته، وقال: هلموا بنا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى نخبره بما حدث، قالوا: لا والله، لا نذهب معك، اذهب لوحده، نخشى أن نذهب معك، فينزل فينا قرآن، فيكون فينا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فخشوا أن يحدث لهم هذا الأمر عار، فقالوا: اذهب أنت، فذهب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأخبره بالخبر، فقال له النبي: **«اعتق رقبة»**، قال: والله يا رسول الله، لا أجدها، قال: **«صم شهرين متتابعين»**، قال: والله لا أستطيع، وهل حدث ما حدث إلا لأنني لم أستطع، قال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«أطعم ستين مسكيناً»**، خيره بين ثلاثة أشياء، أن يعتق رقبة، أن يصوم شهرين متتابعين، أن يطعم ستين مسكيناً، فقال: والذي بعثك بالحق، لقد بتنا ليلتنا هذه وحشياً، ما لنا من عشاء، تطلب مني أن أدفع صدقة لستين شخصاً، أن بت بدون عشاء، فقال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق»** جماعته، **«فقل له: ليدفعها إليك جميعاً، فأطعم عنك منها، وسقاً ستين صاعاً، ثم استعن بسائر عليك»**، أنت خذ الزكاة كاملة التي دفعها قومك، وأخرج منها صدقة ستين مسكيناً، وانتفع أنت بباقي المال.

- فعاد إلى قومه، فقال: وجدت عندكم الضيق، وسوء الرأي، ووجدت عند النبي -صلى الله عليه وسلم- السعة والبركة، ادفعوا إلي زكاتكم، فجمع هذه الزكاة، فهذا دليل على أنه يجوز أن تدفع الزكاة لشخص واحد.
- ومن هنا أيضاً نأخذ أمراً من هذا الموقف العظيم، من النبي -صلى الله عليه وسلم- وهي الرحمة التي من الله -جلّ وعلا- بها على نبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم-، كما قال الله -جلّ وعلا-: **﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾** [التوبة: 128]، والإنسان حينما يأتي إليه شخص يستفتي فليعلم أن الله -جلّ وعلا- فضله ليقصده هذا الشخص، ثم ليكن رحيماً بالأمة، ولا يكن عذاباً؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة»**، وأيضاً يتعامل مع الناس بالرحمة، كما تعامل النبي -صلى الله عليه وسلم- مع هذا الرجل، وهذه الكلمة التي قالها لقومه: وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي، حينما لم تذهبوا معي، ووجدت عند النبي -صلى الله عليه وسلم- السعة والبركة، ادفعوا إلي زكاتكم، كما أمر النبي -صلى الله عليه وسلم-.

{قال -رحمه الله: وقال لقبيصة: «أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها»}.

- وهذا حديثٌ أيضاً آخر في حديث قبيصة بن مخارق الهلالي، تحمل حمالةً، فأتى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- في قصة طويلة، فقال له النبي -عليه الصلاة والسلام-: **«أقم يا قبيصة عندنا حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها»** فيجوز أن تدفع الزكاة لشخص واحد.

{ويدفع إلى الفقير والمسكين ما يتم به كفايته.

قال: وإلى العامل على الزكاة قدر عمالته، وإلى المؤلف ما يحصل به تأليفه}

- **ما هو المال الذي يخرج للفقير والمسكين؟**
فقال هنا رحمه الله: ويدفع إلى الفقير والمسكين ما تتم به الكفاية، وهذه الكفاية له ولن يعوله، من العلماء من قال: يدفع له عامّاً كاملاً، ما يعينه عامّاً كاملاً ولا يزداد عليه، **«وحدودها بالعام، لماذا؟** قالوا: لأن الزكاة في العام الثاني تحول فيستحق هذه الزكاة. وفي رواية عند الإمام أحمد أن الفقير والمسكين يعطيان ما يخرجهما من الفاقة إلى الغنى، والصواب أن يعطى هذا الفقير ما يسد حاجته وحاجة عياله.

- قال: وإلى العامل قدر عمالته.
- ما المقصود، العامل، العاملين عليها، فهنا يدفع لهم ما يحتاجون عليه على قدر العمل الذي قاموا به، وهنا قال العلماء رحمهم الله: الصواب أنه يعطى على قدر عمله، وتعبه على ما يراه ولي الأمر، فيفرض له ما لا يأخذه من هذه الزكاة.

{وإلى المؤلف ما يحصل به تأليفه}

- المؤلف قلوبهم يدفع لهم من المال ما يحصل به التأليف، بقدر ما يحصل به التأليف وهو يختلف من شخص إلى آخر.

{والغارم ما يقضي به دينه}

- قال: وإلى المكاتب والغارم ما يقضي به دينه، الغارم إذا شخص سواء لنفسه أو لإصلاح ذات البين أخذ خمسين ألفاً، فإنه يعطى هذا المبلغ إذا كان مكاتباً وبقي مبلغ محدد، فيعطى هذا المبلغ.

{وإلى الغازي ما يحتاج إليه لغزوه}

- وهذا بحيث إنه يعطى ما يكون به قوياً كما قال الله ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60].

{وإلى ابن السبيل ما يوصله إلى بلده، ولا يزداد واحد منهم على ذلك}

- هذا ما ذكره المصنف رحمه الله أن ابن السبيل وهو المسافر الذي انقطع به، يعطى على قدر ما يعيده إلى بلده، وإن كان فقيراً فإنه يعطى من سهم الفقراء ومن سهم ابن السبيل، إذا كان منقطعاً به.

{وخمسة منهم لا يأخذون إلا مع الحاجة}

- أن بعض المسائل أنه قد يكون غنياً فيدفع له المال، مثل الغارم، العاملين عليها لا يشترط أن يكونوا فقراء، هنا يقول: هناك خمسة أنواع لا يعطون ولا يأخذون إلا مع الحاجة، بحيث لو أنهم أصبحوا أغنياء لا يأخذون شيئاً، من هم؟

الأول: الفقير، فهذا يعطى لحاجته.

الثاني: المسكين يعطى لحاجته.

الثالث: المكاتب يعطى لحاجته.

الرابع: الغارم لنفسه، لم يقل لإصلاح ذات البين، لأن إصلاح ذات البين قد يكون غنياً، لكن الغارم

لإصلاح نفسه غالباً أنه لم يأخذ هذا المال إلا بسبب فقره.

الخامس: ابن السبيل لأنه بحاجة إلى هذا المال.

{وأربعة يجوز الدفع إليهم مع الغنى، وهم العامل والمؤلف والغازي والغارم لإصلاح ذات البين}

- قال: أربعة يجوز أن تدفع لهم الزكاة مع الغنى، من هم؟
- أولاً: العاملين عليها، أنهم يأخذون من هذا المال سواء كانوا فقراء أو كانوا أغنياء.

- **الثاني: المؤلف قلوبهم،** لأن المقصود من إخراج الزكاة لهم هو تأليفهم على الإسلام، وتحبيبهم في الإسلام، أو تثبيتهم على الإسلام.
- **الثالث: الغازي، الغازي في سبيل الله،** فهذا حتى لو كان غنيًا فإنه يعطى من هذه الزكاة ما يعينه على القتال في سبيل الله.
- **الرابع: الغارم لإصلاح ذات البين،** فلو أنه أصلح بين شخصين، وفرض لكل واحدٍ منهم مبلغًا، وأعطاهم هذا المبلغ، ونوى أثناء دفعه لهذا المبلغ أن يعود على الزكاة، فإن هذا يعطى ولو كان غنيًا.

باب من لا يجوز دفع الزكاة إليه.



{قال رحمه الله: باب من لا يجوز دفع الزكاة إليه

لا تحل لغني ولا لقوي مكتسب}

- في هذا الباب يتحدث عن من لا يجوز إخراج الزكاة له، **لماذا؟** لأن هناك من قد يكون فقيرًا، لكن بسبب وجود أمورٍ أخرى تجعله لا يجوز إخراج الزكاة له.
- وبدأ فقال:

{لا تحل لغني ولا لقوي مكتسب}



- قال النبي صلى الله عليه وسلم حينما أتى إليه رجلان، فيسألانه عليه الصلاة والسلام فقلّب فهم البصر، النبي أخذ ينظر إليهما، ورأى النبي عليه الصلاة والسلام قوتهما، فقال عليه الصلاة والسلام: **«إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيما لغني ولا لقوي مكتسب».**
- الغني لا يجوز أن يأخذ من هذه الزكاة، ولا يجوز أن تخرج له، القوي المكتسب الذي يستطيع أن يعمل أيضًا لا يجوز أن تخرج له الزكاة، إلا إذا كان عمله لا يجلب له من المال ما يسد حاجته، وحاجة من يعول.

{ولا تحل لآل محمد صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم ومواليهم}



ما المراد ببني هاشم؟



{بنو هاشم هم أعمام النبي صلى الله عليه وسلم، كل من له صلة بالنبي صلى الله عليه وسلم}

- هؤلاء هم بنو هاشم الذين لا تحل لهم الزكاة، آل عليّ، وآل عقیل، وآل جعفر، وآل العباس، وآل الحارث.
- والدليل على عدم جواز إخراج الزكاة لهم، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»**، ولما رأى النبي صلى الله عليه وسلم الحسن أو الحسين بن عليّ رضي الله عنه وقد حمل شيئًا، قال: **«كخ كخ»**، ليطرحها ثم قال: **«أما شعرت أننا لا نأكل الصدقة»**، فلا تحل الزكاة لآل محمد صلى الله عليه وسلم.
- ومن العلماء من قال: إن آل محمد إذا كان يفرض من بيت المال، فلا يجوز لهم أن يأخذوا الزكاة، لكن إذا كانوا فقراء بحيث لا يندفع فقرهم إلا أن يأخذوا من هذه الزكاة، فقد أجاز بعض العلماء رحمهم الله هذا الأمر، وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رحمةً واسعة.

هل يجوز للهاشمي أن يخرج زكاته للهاشمي؟



- هذه المسألة يقول العلماء رحمهم الله فيها تفصيلًا، إذا كان هناك في بيت المسلمين يعطون منه فلا يجوز الزكاة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إنما هي أوساخ الناس**»، أما إن كان فقيرًا محتاجًا وليس له نصيبٌ من بيت المال كما هو الشأن في وقتنا، لا يوجد من ينقذ هؤلاء من الجوع سوى هذه الزكاة، فيجوز لهم أن يأخذوها.

هل الصدقة النافلة تأخذ حكم الزكاة في بني هاشم أو لا؟

- قال ابن قدامة رحمه الله: فأما النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن الصدقة جميعها كانت محرمةً عليه، فرضها ونفلها. هذا ما ذهب إليه رحمه الله تعالى.

هل بنو المطلب يأخذون حكم بني هاشم؟

- خلافتُ بين العلماء،
✓ من العلماء من قال يأخذونه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إنما نحن وبنو المطلب شيء واحد**»،
✓ ومنهم من قال: إنهم لا يأخذون هذا الحكم، بل يجوز لهم أن يأخذوا الزكاة.

{ولا يجوز دفعها إلى الوالدين وإن علوا}

- الزكاة لا يجوز للإنسان أن يدفع زكاة ماله إلى أبيه، ولا يجوز له أن يدفع زكاة ماله إلى جده، وإن علا، فلا يجوز دفع الزكاة لهم، **لماذا؟** لأن النفقة واجبةٌ عليه، فهو بإخراج هذه الزكاة فإنه يسقط الحق الواجب عليه، ولهذا لا يجوز.

- قال المصنف رحمه الله تعالى: وإن على، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم رحمهم الله في هذه المسألة.

{قال: ولا إلى الولد وإن سفل}

- قال: ولا إلى الولد وإن سفل، لا يجوز للإنسان أن يدفع زكاة ماله إلى ابنه، ولا إلى أحفاده، **لماذا؟** لأن نفقته عليهم واجبةٌ، فإخراج هذه الزكاة فيها تحايلٌ على إسقاط النفقة الواجبة عليه، وذكرنا أن من العلماء رحمهم الله من قال: إن كانوا فقراء وهم عاجزون عن نفقتهم، فإنه يجوز إخراجها، لكن الصحيح أنه لا يجوز إخراج الزكاة إلى الأصول ولا إلى الفروع.

{ولا إلى الزوجين}

- وفي بعض النسخ ولا إلى الزوجة، فلا يجوز للإنسان أن يدفع زكاة ماله إلى زوجته، لأن نفقته على زوجته واجبةٌ.

هل يجوز للزوجة أن تعطي زوجها من زكاة مالها أو لا يجوز؟

- هذه من المسائل التي اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيها،
✓ فمنهم من قال: لا يجوز دفع الزكاة مثل الرجل،
✓ ومنهم من قال: يجوز دفع المرأة من زكاتها إلى زوجها، واستدلوا على هذا بحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود، قالت: يا رسول الله إنك أمرت بالصدقة، وكان عندي حُلِي، فأردت أن أتصدق بها، فزعم عبد الله بن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدقت عليهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**صدق ابن مسعود رضي الله عنه زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم**».
- ولأن نفقة الزوجة على زوجها ليست واجبةً.

- لا يجوز للزوج أن يدفع زكاة ماله إلى زوجته، ويجوز للزوجة أن تدفع زكاة مالها إلى زوجها، على الراجح من أقوال أهل العلم رحمهم الله.

{ولا من تلزمه مئنته}

- إذا كان هناك شخصٌ تلزمك مئنته، فلا يجوز لك أن تدفع الزكاة له، لأن نفقتك عليه واجبة.

{ولا إلى الرقيق، ولا إلى كافرٍ}

- ولا إلى الرقيق لماذا؟ لأن ما يملكه هو لسيده، فإذا دفع إليه الزكاة، عاد بها إلى نفسه.

{ولا إلى كافرٍ}

- ولا إلى كافرٍ، لا يجوز دفع الزكاة إلى كافرٍ، وتحدثنا أنه يجوز إخراجها على القول الصحيح إذا كان من المؤلفة قلوبهم، أما غير المؤلفة قلوبهم فلا يجوز أن تخرج الزكاة لغير المسلم.

{فأما صدقة التطوع فيجوز دفعها إلى هؤلاء وإلى غيرهم}

من يقصد إلى هؤلاء؟

- طبقاً للدليل على أنه لا يجوز إخراجها للكافر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» يعني المسلمين.

- قال رحمه الله تعالى: فأما صدقة التطوع فيجوز دفعها إلى هؤلاء، إلى الوالدين، إلى الأبناء، إلى الزوجة، إلى من تلزمه مئنته، فيصح فيها ما لا يصح في الزكاة.

- قال رحمه الله تعالى: وإلى غيرهم، هل يجوز أن تخرج الصدقة للكافر؟

- أجاز العلماء رحمهم الله هذا الأمر لأن فيه إحساناً، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن في كل ذات كبد رطبة أجرًا»، فالإنسان من باب أولى.

{أما بنو هاشم}

- تحدثنا هل يجوز إخراج الصدقة عليهم أولاً، وقلنا أن ابن قدامة رحمه الله تعالى ذكر أن عموم النصوص تدل على أنه يشمل الأمرين، الزكاة والصدقة، لأن الحكم الذي علل في الحديث «إنها أوساخ الناس»، هي موجودة في الزكاة وموجودة في الصدقة، لكن قلنا إن الصحيح من أقوال أهل العلم: أن بني هاشم إذا كانوا فقراء، ولا يوجد مالٌ يفرض لهم، فيجوز لهم أن يأخذوا من الزكاة، لأنه لا سبيل لهم إلا هذا.

{قال: ولا يجوز دفع الزكاة إلا بنية}

- لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال بالنيات»، فإذا أراد أن يخرجها فلا بد أن ينوي نيةً صالحةً.
- قال: إلا أن يأخذها الإمام منه قهراً، لا يكون هناك نية، هل يطالب بإخراج الزكاة مرةً أخرى، لا يطالب بإخراج الزكاة مرةً أخرى، لكنه لا تسقط عنه باطناً، لأنه لم ينو هذه النية، ولا يطلب بإعادة هذه الزكاة.

{قال: إلا أن يأخذها الإمام قهراً، وإذا دفع الزكاة إلى غير مستحقها لم تجزئه}

- الآن مصلحة الزكاة تأخذ زكاة الأموال من المؤسسات والشركات، وهناك صوامع الغلال تأخذ زكاة الحبوب والثمار، فهذه تحسب من ضمن الزكاة، هل يجوز إخراج الزكاة يعني التأمين أو الضرائب أو الجمارك، **هل يجوز للإنسان إن يحسبها من الزكاة أو لا يجوز؟**
- الصحيح أنه لا يجوز، لأنها لم تؤخذ زكاةً، وليست مصارفها مصارف الزكاة.
- قال: وإذا دفع الزكاة إلى غير مستحقها لم تجزئ، لو دفعها إلى كافر لم تجزئه، لأنه ليس من أهل الزكاة، لو دفع الزكاة إلى أبيه لم تجزئه، لو دفع الزكاة إلى أبنائه لم تجزئه.

هل يجوز دفع الزكاة إلى الإخوة والأخوات؟

- الصحيح من أقوال أهل العلم أنه يجوز أن تدفع للإخوة والأخوات.
- قال: وإن دفع الزكاة إلى غير مستحقها لم تجزئه، ويطلب منه أن يعيد إخراج الزكاة مرةً أخرى، قال: إلا الغني إذا ظنه فقيرًا، **لماذا؟** قال: لأن الإنسان لا يستطيع أن تميزه من خلال مظهره بأنه فقيرٌ أو غنيٌّ، بينما إذا دفعها إلى كافرٍ فإنك تعلم أنه ليس من أهلها، إذا دفعها إلى أهلك إذا دفعها إلى أبنائك فأنت تعلم أنهم ليسوا من أهل الزكاة.
- قال: إلا الغني إذا ظنه فقيرًا لأنه علل الفقهاء رحمهم الله بأن الفقر والغنى يعسر الاطلاع عليهما كما تقدم في الحديث، والله عز وجل قال عن الفقراء، قال: **﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾** [البقرة: 273].

بنو هاشم هل تحل لهم الصدقة؟

- ابن قدامة رحمه الله قال: إن النصوص في ذلك عامةٌ، **النهي يشمل الزكاة ويشمل الصدقة**، وذكرنا أن الصحيح كما ذهب إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية أن بني هاشم إذا كانوا فقراء، ليس لهم مالٌ من بيت المال، فإنه يجوز لهم أن يأخذوا هذه الزكاة، لأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا فقرهم إلا بأخذ هذه الزكاة.

هل بنو هاشم الآن موجودون ومعروفون؟

- نعم، موجود آل بني هاشم، وآل النبي صلى الله عليه وسلم، موجودون سواءً في مكة وفي المدينة، وفي كثير الذين انتقلوا إلى بلادٍ أخرى معروفون، وهناك جهةٌ تضبط هذا النسب، وتحرره تحريراً دقيقاً.

فيمن وجبت عليه زكاة عروض التجارة، هل يخرجها مواد غذائية أو يجب أن يخرجها مالاً؟ فلو أخرج ربع العشر فاتورةً يشتري بها الفقير هذه القيمة من بضائع المحل، يجوز له ذلك؟

- الصحيح من أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الزكاة تخرج من قيمتها، لكن إذا كان هذه الكوبونات هي بمثابة المال فلا بأس بذلك لأنه في النهاية هي عبارةٌ عن قيمةٍ أخرجها بهذا المال.

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب الصيام.



{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا، وللحاضرين، وللمشاهدين، ولجميع المسلمين.
قال ابن قدامة -رحمه الله: كتاب الصيام}.

• العلماء -رحمهم الله- يقسمون كتب الفقه إلى أولاً أبواب العبادات، ثم المعاملات، ثم النكاح أو الأسرة، ثم الحدود والقضاء، وقلنا إن هناك سبباً في هذا التقسيم، فمن هذه الأسباب أن أهم العلاقات علاقة العبد بربه، فقدم ما يتعلق بأبواب العبادات، ثم لأن الإنسان يحتاج إلى ما يقيم به نفسه في هذه الحياة، فأتت الأحكام المتعلقة بالبيع، والأحكام المتعلقة بالبيع أوسع من كتاب العبادات، لأن أبواب العبادات لا يجوز أن تقوم بعبادة إلا وقد جاء نصها في كتاب الله أو في سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، ثم بعد ذلك لأن الإنسان إذا عبد الله ووجد قوت يومه وطعامه واغتنى، فإنه يبحث بعد ذلك عن النكاح، فإذا حصل على النكاح، فإنه بعد ذلك قد يصل به الأمر إلى الكبر والبطر والاعتداء على الآخرين، فأتى ما يتعلق بالقضاء والحدود، والعلماء -رحمهم الله تعالى- يُقسمون أبواب العبادات إلى الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وهذا التقسيم يأخذه من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت الحرام إن استطعت إلى ذلك سبيلاً» ، ويقدمون الطهارة على الصلاة؛ لأنها من باب تقديم الشرط، لأن الطهارة شرط في صحة الصلاة، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

• شرع المصنف بالحديث عن الصيام، والصيام في اللغة هو الإمساك، ولهذا جاء في شعر العرب:
خيلٌ صيامٌ وخيلٌ غير صائمةٍ تحت العجاج وأخرى تعلق اللجم

• أما من ناحية شرعية، فالصيام هو التعبد لله -عزَّ وجلَّ- بالإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

• حدد في هذا التعريف أنه إمساكٌ عن المفطرات التي حددها الشارع، وأيضاً جاء في التعريف تحديد وقت هذا الصيام، أنه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ويخرج منه مسألة الوصال.

- **الصيام هو الركن الرابع من أركان الإسلام**، وقد جاء الأمر به في كتاب الله - سبحانه وتعالى-، قال الله -جلّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 183]، كتب عليكم يعني فُرض وألزم، فالله -عزّ وجلّ- بيّن أن هذا الصيام فرضٌ أوجبه الله - سبحانه وتعالى- قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 183، 184]، وقال - سبحانه وتعالى- في بيان فضل شهر رمضان، قال سبحانه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185].

يقول العلماء: إن وجوب الصيام دل عليه الكتاب والسنة والإجماع.

- وقد جعل الله -عزّ وجلّ- للصائمين الأجر العظيم، فقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما يرويه أبو هريرة عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا»، وقال: «من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا»، وقال: «من قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه -جلّ وعلا: «كل عمل ابن آدم له، إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به» «للصائم فرحتان يفرحهما: عند فطره، وعند لقاء ربه»، ثم قال: «ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

فوائد الصيام.



- (١) من أعظم فوائد الصيام، أنه يحقق تقوى الله - سبحانه وتعالى-، وهذا بنص القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.
- (٢) الله -عزّ وجلّ- حينما شرع هذا الصيام شرعه ليكون وسيلةً لشكر نعم الله - سبحانه وتعالى-، قال الله -جلّ وعلا: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185].
- (٣) أنه يكسر النفس وهواها، وإقبالها على الرغبات والأهواء والشهوات، فتتكسر هذه النفس، وتخضع وتذل وتنقاد لله - سبحانه وتعالى-.
- (٤) من فوائدها خاصةً في رمضان، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إذا دخل شهر رمضان، غُلِّقت أبواب النار، فلم يفتح منها بابٌ، وفُتحت أبواب الجنة، فلم يغلق منها بابٌ، وصُفدت مردة الشياطين»، فيجد الإنسان من الإقبال على الله - سبحانه وتعالى- في هذا الشهر ما لا يجده في غيره.
- (٥) أن هذا الشهر شهر رحمةٍ ومواساةٍ، حينما يجوع الإنسان يستشعر نعمة الله -عزّ وجلّ- عليه بالشفيع، وأيضًا يعين الآخرين، ويقدم لهم هذا الخير من أجل أن يشكروا نعم الله -جلّ وعلا-، ولذا كان من تمام الصيام أن يخرج الإنسان زكاة الفطر كما جاء «طهرةً للصائم من اللغو والرفث»، وأيضًا كذلك «طعمةً للمساكين».
- (٦) أن حقيقة الصيام ليس في الامتناع عن المفطرات، وهي الأكل والشرب والجماع، لكن حقيقة الصيام أن ينقطع القلب بكليته إلى الله - سبحانه وتعالى-، وقد جاء في الحديث الصحيح في صحيح البخاري: «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجةٌ في أن يدع طعامه وشرابه»، فالبعض يمتنع عن المفطرات

التي أباحها الله -عزَّ وجلَّ- في غير رمضان، ثم يلوك في أعراض الناس وهو صائمٌ، وهذا لاشك أنه قد أتى جرماً كبيراً.

{قال -رحمه الله: ويجب صيام رمضان على كل مسلم بالغ عاقلٍ}.

• قال: يجب صيام رمضان، حكم صيام رمضان أنه واجبٌ، الصيام على نوعين،

(١) صيام واجبٌ،

(٢) النافلة، والصيام المستحب،

فالأوجب مثل صيام شهر رمضان، وصيام الكفارات، والقضاء ، وهناك صيامٌ مستحبٌ، مثل صوم يوم عرفة، وصوم يوم عاشوراء، وصيام الأيام البيض، وغيرها من أنواع الصيام التي شرعها الله -سبحانه وتعالى.

• الصيام هو أحد أركان الإسلام، فمن جحد وجوبها فقد كفر، لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، ووجوب

الصيام، صيام شهر رمضان، وجوبه دل عليه القرآن، ودلت عليه السنة، ودل عليه الإجماع،

✓ فأما القرآن، فالله -عزَّ وجلَّ- قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾،

✓ وأما السنة، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «بني الإسلام على خمسٍ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً

رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان»،

✓ وقد أجمعت الأمة على فرضيته، وفُرض صيام شهر رمضان في السنة الثانية من هجرة النبي -صلى الله عليه وسلم.

{قال: على كل مسلم بالغ عاقلٍ قادرٍ على الصوم}.

• ما حكم قول رمضان، بدون أن يقال شهر رمضان؟

اختلف العلماء -رحمهم الله- في هذه المسألة،

✓ فمن العلماء من قال إنه لا يجوز، وأنه مكروهٌ أن يقال رمضان بدون شهر رمضان، وقد استدلوا على ذلك

بالحديث «لا تقولوا رمضان، فإن رمضان اسمٌ من أسماء الله، ولكن قولوا شهر رمضان»، لكن هذا

الحديث ضعيفٌ، وقال عنه الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- أنه باطلٌ،

✓ والصحيح أنه يجوز أن يقال رمضان ، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من صام رمضان»، وهذا نصٌّ

يقطع الخلاف في هذه المسألة.

شروط وجوب الصيام.

• الشرط الأول: أن يكون مسلماً.

قال -رحمه الله تعالى: على كل مسلمٍ، أول شرط من شروط وجوب الصيام أن يكون مسلماً، فالكافر لا يصح

صومه ولا يقبل منه، وأيضاً هو يحاسب عليه يوم القيامة ، ولهذا قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ*

قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾ [المدثر: 42 - 45]، فهنا

حاسبهم الله -عزَّ وجلَّ- على هذه المسائل مع أنها لن تقبل منهم لو قاموا بها، لأن أصلها وهو الإسلام لم يكن

معهم.

• الشرط الثاني: أن يكون بالغاً.

قال -رحمه الله تعالى: بالغ، على كل مسلم بالغ، البلوغ هو شرطٌ للتكليف، فغير البالغ لا يجب عليه الصوم ولكنه يعود عليه، وقد جاء عن الصحابة -رضوان الله عليهم- أنهم كانوا يصومون عاشوراء وكانوا يعطون أبناءهم اللعبة من العهن، يصبرونهم على الصيام، وقد قال بعض العلماء: إنه يؤخذ فيها حكم الصلاة، فيدرب عليها في سن السابعة، ويضرب عليها في سن العاشرة، ليعتادها عند البلوغ وتكون سهلةً عليه.

البلوغ بماذا يحصل؟ البلوغ يحصل بأشياء،

(١) بلوغ خمسة عشر سنة،

(٢) يكون بالإنزال،

(٣) بالإنبات، فهذه ثلاثة،

(٤) تزايد المرأة لأمر وهو نزول الحيض،

فهذه علامات البلوغ، فمن رأى من هذه الصفات شيئاً فقد وجب عليه الصيام وأصبح بالغاً، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق»، وقد شغّب العلماء -رحمهم الله- في هذه المسألة، مسألة البلوغ، وأخذوا يبينون جملةً من الأحكام المتعلقة بالصغير، فقالوا: لو أن صبياً بلغ في نهار رمضان، فما الواجب عليه؟ هل يجب عليه أن يمسك بقية يومه، لأنه أصبح مخاطباً، أم لا يجب لأن العبادة بدأت وهو ليس مكلفاً بها، ثم هل يقضي هذا اليوم أو لا يقضي هذا اليوم؟

الراجح في هذه المسألة أنه يلزمه الإمساك بقية اليوم، لكن لا يلزمه القضاء، هو بلغ الساعة الواحدة ظهراً، فهو يجب عليه أن يمسك، لكن لا يجب عليه القضاء.

● **الشرط الثالث: أن يكون عاقلًا،**

وضد العاقل من؟ المجنون، وضده المعتوه، والمغى عليه، فهؤلاء فاقدون للعقل، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاث، وعن المجنون حتى يفيق»، فإن أفاق في أثناء النهار، فالخلاف فيه كالحلاف في الصبي إذا بلغ في نهار رمضان.

● **الشرط الرابع: قادرٌ على الصوم.**

معنى ذلك أن الذي لا يكون قادرًا على الصيام، فإنه لا يجب عليه **مثل من؟** مثل المريض، الذي يشق عليه الصوم، أو المريض الذي لا يستطيع أن يمتنع عن الأدوية، لا بد أن يأخذ الدواء في وقتٍ معين، أو الرجل الذي بلغ من الكبر عتياً، وأصبح غير قادرٍ على الصيام.

والمريض الذي يرجى برؤه، والمريض الذي لا يرجى برؤه، الحامل والمرضع، إذن لا بد أن يكون الصائم قادرًا على الصيام، وهذا أحد الشروط التي بينها العلماء رحمهم الله.

● **الشرط الخامس: من الشروط التي لم يذكرها المصنف، أن يكون مقيمًا، فالمسافر لا يجب عليه الصوم.**

● **الشرط السادس: أن يكون خاليًا من الموانع كالحيض والنفاس،** وقد قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قيل لها أرايت أن المرأة تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، قالت: أحرورية أنت، كنا نؤمر بهذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المرأة الحائض لا يلزمها أن تقضي الصلاة، ولا يجوز لها، ولكن يجب عليها أن تقضي ما فاتها من الصيام في شهر رمضان أثناء نزول الحيض، أو أثناء النفاس.

- من المسائل التي يبحثها العلماء في قوله: على كل مسلمٍ، قالوا: لو أن شخصاً أسلم في نهار رمضان، فماذا يجب عليه؟ هل يجب عليه الصوم؟ أم لا يجب عليه؟

خلاف بين العلماء في هذا اليوم، هل يلزمه أن يقضي هذا اليوم، أو لا يلزمه أن يقضي هذا اليوم.

{قال: ويجب صيام رمضان، على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم ويؤمر به الصبي إذا أطاقه}



- قال: ويؤمر به الصبي إذا أطاقه، وهذه الجملة جيدة، وهي كلمة إذا أطاقه، لأنه لا يجوز أن يكون هذا الصيام سبباً في إلحاق الضرر بهذا الصبي، وقد بينا أن العلماء رحمهم الله إنها تأخذ حكم الصلاة، فيبتدئ تعويدهم عليها من سن السابعة، ويضربون عليها في العاشرة، وهنا يأتي دور تربية المنزل والأسرة على هذه المسائل في إعانة الأبناء على إتمام هذه العبادة العظيمة.

{ويجب بأحد ثلاثة أشياء: كمال شعبان}



- كيف أو متى يجب صيام شهر رمضان، قال رحمه الله تعالى: أن صيام شهر رمضان يجب بأحد ثلاثة أشياء، كيف نعرف دخول رمضان.
- قال: إما بأكمال شعبان، بقينا شعبان ثلاثين يوماً، فالشهر إما تسعة وعشرون وإما ثلاثون، فإذا أكملنا اليوم الثلاثين فغداً يكون رمضان.
- الأمر الآخر أن نرى هلال رمضان ليلة التاسع والعشرين، فهنا يكون شعبان تسعة وعشرين يوماً، ويكون اليوم الذي يليه هو أول أيام رمضان.
- عندنا في المذهب، عند الحنابلة رحمهم الله قالوا: ووجود -هذا الأمر الثالث- ووجود غيم أو قتر ليلة الثلاثين يحول دونه.
- يعني الآن أكملنا تسعة وعشرين يوماً، في ليلة التاسع والعشرين أو في ليلة الثلاثين أصبح عندنا غيم لا يمكن أن يرى الهلال معه، أو غبار لا يمكن أن يرى الهلال معه، فهنا قال رحمه الله تعالى: أن الواجب أن يصام هذا اليوم، وهذا اليوم هو الذي يسميه العلماء يوم الشك، لأن الناس لا تدري هل هو من رمضان أم هو من شعبان.
- قال رحمه الله: أول هذه الأمور كمال شعبان، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صوموا لرؤيته، وافطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً»، وهذا دليل على هذا الأمر، والله عز وجل قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185].
- هل يجوز الأخذ بالحساب في إثبات دخول شهر رمضان أم لا يجوز؟ خلاف بين العلماء،
- ✓ جماهير أهل العلم على أنه لا يجوز،
- ✓ وذهب بعض المتأخرين إلى أنه إن لم يتمكن الناس من رؤية الهلال عدلوا إلى الحساب الفلكي، وقد احتجوا بقول بعض التابعين كمطرف بن عبد الله الشخير، وأبي العباس ابن سريج من الشافعية، وحتى هذان العالمان، بيّن ابن عبد البر رحمهم الله أن ما نقل عنهم يخالف هذا الأمر، وأن النسبة لهم في هذا لا يصح.
- جماهير أهل العلم على عدم اعتبار الحساب في دخول الشهر، بل نقل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى الإجماع على عدم اعتبار الحساب الفلكي في رؤية الهلال.

- وهذا من المسائل التي تحدث عنها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً بشيءٍ من التفصيل، وأيضًا سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله **إن علماء الأمة في صدر الإسلام مجمعون على اعتبار الرؤية في إثبات الأشهر القمرية دون الحساب.**
- أيضًا لعل من الأسباب في هذا أيضًا أن علماء الحساب أيضًا يختلفون، يختلفون في ولادة الهلال، انظر الآن إلى يقول لك الهلال يولد الساعة التالية، ويقول لك الآخر لا يولد الليلة، إذن هناك خلافٌ أيضًا في الحساب، ثم هناك اختلافٌ في رؤيته، يعني هناك اختلافٌ في ولادته، وهناك اختلافٌ في رؤيته عند علماء الحساب، إذن نحن لا نصير إلى أمرٍ قطعيٍّ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: **«إنا أمةٌ أميةٌ، لا نكتب ولا نحسب»**، وهذا الحديث من الأحاديث التي البعض يرى أن فيها طعنًا في الإسلام أن الإسلام لا يدعو إلى العلم، وهذا غير صحيحٍ، لأننا حينما نتأمل في هذا الحديث نجد أن فيه صفة مدحٍ وكمالٍ لأمة محمدٍ صلى الله عليه وسلم. لعل من أوجه صفة الكمال أنهم لا يعودون إلى أمرٍ يتنازع فيه علماء الفلك، وليس فيه أمرًا ثابتًا، وإنما مرجعهم إلى الكتاب وإلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم. فلهذا نقول الكتاب والحساب يدخلهما الغلط، كما ذكرنا في ولادة الهلال وفي رؤيته.
- أيضًا أن في الحساب تبعًا كثيرًا بلا فائدةٍ، بينما نجد أن الإسلام علق الأحكام على رؤية الهلال، **﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾** [التوبة: 36]، أيضًا الله عزَّ وجلَّ بين لنا أن هذه الأشهر هي مواقيت للناس والحج، فالواجب العدول إلى هذا الأمر كما أمر بذلك النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام.

{قال: وإذا رأى الهلال}

- إذن أولًا: كمال شعبان، ثانيا: رؤية هلال رمضان، أن يتراءى الناس الهلال، فإذا رُوي في بلدٍ رُوي الهلال في المملكة العربية السعودية، **فماذا يجب على بقية المسلمين؟**
- ✓ من العلماء من قالوا: إذا رُوي في بلدٍ يلزم جميع بلاد العالم الإسلامي أن تصوم برؤية هذا البلد،
- ✓ ومن العلماء من قال إذا اتحدت المطالع فيجب على أهل هذا المطالع أن يصوموا، وإذا اختلفت فلكل أهل بلدٍ رؤيتهم.
- ✓ الصحيح من أقوال أهل العلم في ذلك أنها تعود إلى إمام المسلمين في هذا البلد، فإن صام في يومٍ صام الناس معه، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: **«الصوم يوم يصوم الناس»**، وهذا أفضل، حتى في الدول الأوروبية وفي أمريكا وفي غيرها، يحدث نزاعٌ وخلافٌ كبيرٌ بين المسلمين هناك، فمن الجاليات من يصومون مع بلدانهم، فتجد أن هناك من يصوم السبت مثلاً مع السعودية، وهناك من يصوم الأحد مع دولةٍ أخرى، وهكذا.
- قال: ووجود غيمٍ أو قترٍ ليلة الثلاثين، ليلة الثلاثين هناك غبارٌ أو قترٌ أو غيمٌ لا يستطيع أن يرى الهلال، فهو يرى أنه يجب أن يصام ذلك اليوم، وهذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء، **والصحيح أنه لا يجوز صيام هذا اليوم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.**

بالنسبة للدول الجوار، إذا تفاوت بينهم في الساعات مثلاً، ساعة أو ساعتين تقريبًا، ورُوي في بلدٍ ولم ير في هذا البلد، فهل أهل هذه البلدة التي فيها تفاوتٌ في الساعات هل ممكن يصومون؟



- الأصل أنهم إذا اتحدت مطالعهم، لكن إذا كان لهذه البلد حاكم مسلم، ولهذه البلد حاكم مسلم ، فيصوم الناس تبعاً لأئمتهم وحكامهم، وتبعاً لدور الإفتاء في كل بلدٍ، حتى لا يحدث نقاشٌ، فمن الناس من يقول أصوم مع الجهة الرسمية التي لدي في البلد، ومنهم من يقول أنا أصوم مع البلد الآخر، بل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الصوم يوم يصوم الناس».

{وإذا رأى الهلال وحده صام}

- هذه مسألةٌ، نريد أن نبين مسألةً قبلها في حديثٍ مهمٍّ، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم الذين قالوا إذا كان يحول دونه غيم أو قتر يصام هذا اليوم، قالوا: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فإن غم عليكم فاقدروا له» ، وهذا الحديث اختلفوا فيه اختلافاً بيناً، فكل قولٍ من الأقوال يستدلوا به. فاقدروا له أي ضيقوا عليه الحساب فاجعلوه تسعةً وعشرين، ومن العلماء من قال إن قوله «فاقدروا له» أكملوه ثلاثين، فاختلفوا رحمهم الله في هذه المسألة.
- قال رحمه الله: وإذا رأى الهلال وحده صام، شخص تراءى الهلال ورآه، وأخبره فلم يقبل قوله ، فما الواجب عليه؟ قال: الواجب عليه أن يصوم وحده، قال: وإذا رأى الهلال وحده صام. ولكن الصواب والصحيح من أقوال أهل العلم: أنه إذا لم يقبل قوله فلا يصوم هذا اليوم، وإنما يصوم مع الناس.
- هل يجزئ أن يقول: ليلة تسعة وعشرين بعض الناس ينام مبكراً، فيقول إذا كان غداً من رمضان فأنا صائمٌ، وإن كان من شعبان فأنا مفطرٌ، هل تجزئ هذه النية؟ اختلف العلماء في هذه المسألة رحمهم الله،
- ✓ جمهور العلماء قالوا: إنه لا يجزئه، لأنه يجب أن تعين النية، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال بالنيات».
- ✓ ذهب الإمام أبو حنيفة وهي رواية في مذهب الإمام أحمد، اختارها ابن تيمية وأيضاً الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، قالوا: إنه يجزئه لأن هذا هو غايته التي يستطيعها.
- في قوله: إذا رأى الهلال وحده صام، النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» ، فالصواب أن من رآه وحده في الدخول أو في الخروج ولم يعمل بشهادته، فإنه يصوم مع الناس ويفطر مع الناس، وهذا هو الصواب، وليس ما ذكره المصنف رحمه الله.

{فإن كان عدلاً صام الناس بقوله}

- أي إذا كان هذا الذي رأى الهلال عدلاً، فإن الناس يأخذون بخبره، بمعنى أن دخول شهر رمضان يُكتفى فيه برجلٍ عدلٍ واحدٍ، ولا يشترط أن يكون أكثر من واحدٍ، وهنا قالوا: كما ذكر العلماء قالوا: العدالة ما هي؟ قالوا: العدالة حدها الالتزام بالإسلام بأن يقوم بالواجبات، ولا يفعل الكبائر، ولا يصير على الصغائر.
- لكن لو أردنا أن نطبق هذا الأمر في هذا الوقت، فقد يصعب، الناس لا يسلمون من الغيبة ولا يسلمون من النميمة، وهذه من الكبائر، ولذلك يقول العلماء رحمهم الله: إنه يقبل ما ترجح أنه حقٌ وصدقٌ، لأن الله قال: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282]، وإذا كان الله لم يأمرنا برد شهادة الفاسق، وإنما أمرنا بالتثبت منها، فغيره من بابٍ أولى، ولو أردنا أن نطبق هذا المعيار لكان من الصعوبة بمكان.

● هل يشترط فيمن يتراءى الهلال أن يكون ذكراً؟

● هذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء،

✓ فمن العلماء من يرى أن هذا شرطاً، وهذا رأي سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وأن هذا من الأمور التي اقتص بها الرجال،

✓ وذهب الحنفية وهو قولٌ عند الشافعية والحنابلة أن المرأة إذا أخبرت برؤيتها فإنها تقبل لأنه خبرٌ دينيٌّ، أشهر الرواية والخبر عن القبلة، ولعل هذا هو الصواب، لأنه ليس هناك دليلٌ يمنع من قبول شهادة المرأة في دخول شهر رمضان.

الآية: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]، بناءً على ذلك لورأى شخصٌ لوحده ولم يقبل

منه، لا ينبغي على الآية ويصوم ؟

- حينما نستدل لا نستدل بدليلٍ واحدٍ، هذا الدليل يفسره فعل الصحابة، يفسره حديث النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، ما ذكرته هو ما استدل به المصنف، بأنه قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185] لكن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «الصوم يوم يصوم الناس والأضحى يوم يضحى الناس» ، فهنا يؤخذ بعموم الناس، لأن الواجب أن تكون هذه العبادات تدعوا إلى اجتماع الكلمة وتوحيدها.
- قد يحتمل أن يكون هناك خطأً من هذا الشخص الذي لم تقبل شهادته، وإذا تطرق الخطأ فالواجب أن يسير على ما سار عليه عموم الناس في هذه المسألة.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: قال ابن قدامة -رحمه الله: ولا يفطرون إلا بشهادة عدلين}.

• رؤية هلال شهر رمضان يكتفى برؤية شخصٍ واحدٍ، أما في الخروج فلا بد من شخصين، من أجل الاحتياط لهذه العبادة، وقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- «فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا»، فهذه أيضًا من المسائل التي يختلف فيها رؤية الهلال في الدخول عن الخروج.

{ولا يفطر إذا رآه وحده}.

• هو قال في الدخول: إنه إذا رآه وحده فإنه يصوم، قال: ولا يفطر إذا رآه وحده لأنه لا يُكتفى برؤية واحدة، فلا بد من رؤية رجلين، بعد ذلك يبتدئ بالصيام، وذكرنا أن هذا الصواب سواءً في الدخول أو في الخروج، أن يصوم مع الناس وأن يفطر مع الناس.

في حق من يعيش في بلاد غير المسلمين، فهو يشبههم في أفراد معينين، فهل إذا رأى الهلال يصوم لوحده أم لا؟

• هو إن كان في هذه البلد غير المسلم، يوجد جالية إسلامية، يوجد مركز إسلامي، يوجد إفتاء إسلامي، فيصوم مع الناس مع هذا المركز ومع هذا الإفتاء، هذا إذا كان هناك مركز، لو أن إنسانًا في مكان لا يوجد فيه جالية إسلامية ولا هناك ما يعرف به دخول هلال رمضان من خروجه، فهنا قال العلماء: يجوز له أن يصوم مع بلده، أو مع المملكة العربية السعودية بحكم أنها قبلة العالم الإسلامي وقبلة المسلمين، وقلنا إذا رُئي الهلال في بلدٍ هل يجب على جميع المسلمين أن يصوموا؟ نقول لو أمكن هذا فهذا جيد، والعلماء -رحمه الله تعالى- اختلفوا في هذه المسألة، فمنهم من قال إذا رُئي في بلدٍ يجب على جميع المسلمين أن يصوموا في جميع العالم الإسلامي، ومن العلماء من قال: إذا اختلفت المطالع فلكل بلدٍ رؤيتها، وإذا اتفقت المطالع وقربت فيجب على من قرب إذا رُئي الهلال في بلدٍ أن يصوم من اتفقوا معه في المطالع، وذكرنا أن الصواب مع تعدد دول العالم الإسلامي، وعدم الاتفاق أحيانًا في مثل هذه القضايا، أن كل بلدٍ تعود وتلتزم بما يشاع من إمامها ويأتي منه، فإن أمر بالصيام يبدؤون في صيام هذا الشهر.

{وإن صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يومًا أفطروا}.

- الآن صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يومًا، قال: أفطروا، فإنهم يفطرون لأن الشهر لا يكون أكثر من هذا، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا**».
- وإن لم يُرَ الهلال، لأن دخول شهر شوال إما بإتمام تسع وعشرين أو ثلاثين وليس بأكثر من ذلك.

{وإن كان بغيمٍ أو قول واحدٍ}.

- قال: إذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يومًا، فإنهم يفطرون، إذا أفطروا قال: وإن كانوا صاموا بغيمٍ -تذكرون المسألة التي مرت بنا- إذا كان حال دونه غيمٌ أو قترٌ فالناس يصبحون صائمين، يصومون يوم الشك، قال: وإن كان بغيمٍ، يعني صاموا بسبب الغيم فليس بالشهادة والرؤية، أو قول واحدٍ، صاموا بقول رجلٍ واحدٍ، لم يفطروا إلا أن يروه.
- **مثال المسألة:** صاموا يوم الشك الذي حال دونه غيمٌ أو قترٌ، وأكملوا ثلاثين يومًا بيوم الشك، يقول -رحمه الله: لم يفطروا، يعني صاموا ثلاثين يومًا بيوم الشك، ولم يروا الهلال، **فماذا يجب عليهم في اليوم الحادي والثلاثين؟** أن يصبحوا صائمين، **لماذا؟** لأن اليوم الأول لا يحسب، يوم الشك لا يحسب، أو بشهادة شخصٍ واحدٍ، قال -رحمه الله: وإن كانوا صاموا بغيمٍ أو صاموا بقول واحدٍ لم يفطروا إلا أن يروه أو يكملوا العدة، فهذا كلام المصنف -رحمه الله تعالى- في هذه المسألة، لكن كما ذكرنا، **المسألة الأولى بالنسبة على القول الصحيح لا ترد، لأنه لا يجوز صيام يوم الشك، وعلى القول الثاني الصواب أنه يقبل قول واحدٍ، فإذا أتموا ثلاثين يومًا فقد أكملوا العدة.**

{وإذا اشتبهت الأشهر على الأسير تحرى وصام، فإن وافق الشهر أو ما بعده أجزأه، وإن وافق قبله لم يجزئه}.

- قال: وإن اشتبهت الأشهر على الأسير، شخصٌ أسيرٌ وخاصةً هذه المسائل كان الناس في أيام الاتحاد السوفيتي المسلمين الذين كانوا ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي الذين كانوا يخفون إسلامهم، وكان متابعتهم للعالم الإسلامي نوعٌ من الإعدام، فالناس كانوا أحيانًا يختبئون تحت الأرض، وأحيانًا يكونون أسرى ولا يتم إبلاغهم بدخول الشهر أو خروجه، **فماذا عليهم؟** قال: الواجب عليهم أن يتحروا، **كيف يتحروا؟** يحاولوا أن يسألوا الناس إذا كان هناك إذاعاتٌ في العالم الإسلامي وتصل إليهم أو عبر القنوات الفضائية أو عبر الانترنت أو نحو ذلك، هذا في الوقت المعاصر، فإنهم يبحثون في هذا الأمر فيتحرون، ينظرون إلى أقرب بلدٍ إسلاميٍّ لهم فيتحرون.
- قال -رحمه الله: تحرى وصام، بعد الصيام سيكون أمام خياراتٍ، **الأول:** أن يوافق الشهر أو ما بعده، يعني أن يصوم شهر رمضان كاملاً بحسب التحري، وتكون النتيجة أنه صام في شهر رمضان بشكلٍ جيدٍ، **الثاني:** أن يتأكد فيما بعد أنه صام بعد رمضان، فهذا صيامه صحيحٌ؛ لأنه إن صام في رمضان صيامه صحيحٌ، وإن أتى بعد رمضان فهو قضاءً، وهو صحيحٌ.
- قال: أجزأه، وإن وافق ما قبله لم يجزئه، **لماذا؟** لأنه صام قبل دخول وقت العبادة، فيجب عليه أن يقضي هذا الصيام.

- من المسائل التي بينها العلماء رحمهم الله تعالى لو أن شخصًا صام برؤية بلدٍ، صام برؤية المملكة، صام ثم سافر لبلدٍ آخر قد صاموا بعدهم بيومٍ، سافر مثلاً إلى المغرب العربي، ففي المملكة صاموا الجمعة، وفي المغرب صاموا السبت، فلما مكث فترةً في المغرب أتم ثلاثين يومًا، وأهل المغرب أتموا تسعةً وعشرين يومًا، **فماذا يجب عليه؟** هذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء،

✓ فمن العلماء من قالوا: إنه لا عبرة باختلاف المطالع، فمتى رُؤي في بلدٍ لزم الجميع الصوم وبالتالي يجوز له الفطر.

✓ ومن العلماء من قال: لا يفطر، بل يلزمه الصوم وإن زاد على ثلاثين يومًا لدخوله في عموم الخطاب، لأنه لا زال في تلك البلد لا زال في شهر رمضان.

✓ والصواب من أقوال أهل العلم في هذه المسألة: أنه لا يلزمه الصيام لأنه لا يوجد شهر رمضان أنه يصوم واحدًا وثلاثين يومًا، لكن إن أفطر لا يظهر فطره مراعاةً لحرمة هذه العبادة.

- لو أن شخصًا قبيل أذان المغرب في مدينة الرياض ركب الطائرة، فلما ركب الطائرة بقيت الشمس لا زال يراها فينظر في توقيت مدينة الرياض فيجد أن وقت المغرب قد حان، لكنه لا زال يرى الشمس، وهو لا زال في الجو، **فهل يأخذ بتوقيت بلده، أم يأخذ بحاله الذي هو عليه؟**

الصواب أنه يأخذ بحاله، لأنه لا زال يرى الشمس، فما دام أنه يرى الشمس فلا يجوز له أن يفطر ، والله عز وجل قال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]، فما دام أنه يرى الشمس فإن الليل لم يحل عليه بعد.

{وإذا اشتبه الأشهر على الأسير تحرى وصام}

- شخصٌ أسيرٌ لا يعلم دخول الأشهر وخروجها، وليس لديه أي وسيلةٍ من الوسائل التي تبين له، وخاصة الذي يمكنه فترةً طويلةً، لا يدري هل هو في شعبان ولا في رمضان، أو في ربيع، أو في صفر، لا يعرف، **فما الواجب عليه؟**

• الواجب عليه أن يتحرى، أن يجتهد في معرفة شهر رمضان، هذا الاجتهاد سيؤدي إلى نتائج، إما أن يكون:

- ✓ أنه صام في شهر رمضان، فصيامه صحيحٌ، وقد أجزأه.
- ✓ أو أنه صام جزءًا من رمضان وبعد رمضان، فصيامه صحيحٌ.
- ✓ أو أنه صام بعد رمضان فصيامه صحيحٌ يجزئه.
- ✓ أن يتبين له أنه صام شهر رمضان في رجب فهنا نقول إن الصيام لا يجزئه لأنه لم يصم في وقت هذه العبادة.

{قال رحمه الله: باب أحكام المفطرين في رمضان.}

ويباح الفطر في رمضان لأربعة أقسام: أحدها المريض {

المصنف رحمه الله تعالى سيتحدث عن هذه المسائل المتعلقة بأحكام المفطرين وبأحوالهم.

أول هذه الأحوال قال: يباح الفطر في رمضان لأربعة أقسام.

- أولهم: المريض الذي يتضرر بمرضه.

المريض الذي يتضرر بمرضه فإنه لا يجوز له الصيام، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29]، والمريض في نهار رمضان له حالتان:

❖ **الحالة الأولى:** أن يكون مريضاً يرجى برؤه، مرض طارئ وعارض أتى للإنسان لم يستطع أن يصوم فهذا يقضيه بعد شهر رمضان.

❖ **الحالة الثانية:** أن يكون مريضاً مرضاً لا يرجى برؤه، مثل بعض حالات مرض السكر، إذا امتنع عن الطعام يغى عليه أو يمرض أو نحو ذلك.

● فهذا ما الواجب عليه؟

هو لا يستطيع أن يصوم في رمضان، أو بعد رمضان، فهنا قال العلماء إنه يطعم عن كل يوم مسكيناً بنصف صاع، بحسب الأيام التي يفطرها، فإن أفطر رمضان كاملاً، فإنه يكون على هذا الأمر. العلماء رحمهم الله تعالى يقولون: للمريض مع الصوم حالات.

❖ **الحالة الأولى:** ألا يتأثر بالصوم.

مريض لكنه لا يتأثر إذا صام، مثل انفلونزا، أو نحو ذلك، فهذا ما حكم الإفطار بالنسبة له؟ لا يجوز.

❖ **الحالة الثانية:** أن يشق عليه الصوم.

فيه مشقة لكن ليس فيه ضرر، يعني إن صام سيجلب لنفسه مشقة، لكن لن يكون هناك أضرار، فهذا يسن له الإفطار، ويكره له الصوم.

❖ **الحالة الثالثة:** أن يشق عليه الصوم ويضره.

مثل مريض الكلى، لا يستطيع أن يصوم، هذا يشق عليه الصوم، وإذا صام جلب له الضرر، فهذا يحرم عليه الصوم وإن صام، صومه يجزئه.

❖ **الحالة الرابعة:** أن يستوي عنده الصوم والفطر، يعني كلاهما سيان.

نقول إن الأفضل في حقه الصوم لأسباب:

✅ أولاً: أنه يدرك فضيلة رمضان.

✅ ثانياً: أنه أسرع في إبراء الذمة، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم في السفر أكثر مما يفطر فيه، مع أنه يشرع له أن يفطر في السفر.

● **مسألة:** شخص كان مريضاً لا يرجى برؤه، وأطعم في عام ألف وأربعمائة وخمسة وثلاثين أطعم عن كل يوم مسكيناً، وستة وثلاثين كذلك، لما أتى في سبعة وثلاثين زال عنه مرضه، فهل يصوم تلك الأيام أم أنها وقعت بحكم شرعي ولا يلزمه أن يعود عليها.

الصحيح أنه لا يلزمه أن يعود عليها، لأنه كفّر وقد أتى بالحكم بالحالة التي كان عليها.

{قال: أحدها المريض الذي يتضرر به، والمسافر الذي له القصر}

● قال: والمسافر الذي له القصر، يقول الله جلّ وعلا: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

[البقرة: 184]، والنبي صلى الله عليه وسلم قال عن الصوم في السفر: «هي رخصة من الله، فمن أخذ بها

فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه».

والنبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة مع أصحابه، وكان يحثهم على الفطر لأنه أقوى لهم، فأفطر بعضهم، وصام آخرون، ثم لما قال: إنكم ستدركون العدو جميعهم أفطروا ليتقوا على لقاء العدو.

- هل يشترط في السفر الذي يبيح الإفطار، ما هي الشروط التي يصح للإنسان أن يفطر بها؟

❖ **الشرط الأول:** أن يكون مسافة قصرٍ، فما هي مسافة القصر؟ العلماء قالوا: هي ثمانون كيلو، والصواب أنه لا يحدد بالمسافة، وإنما يحدد بالسفر، لأن الله قال: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: 283]، فما دام أنك على سفر فإنك تستبيح رخص السفر.

❖ **الشرط الثاني:** ألا يكون السفر سفر معصية، فإذا كان سفر معصية فلا يستبيح هذه الرخص، والصواب من أقوال أهل العلم أنه ليس هناك دليل على التفريق بين سفر الطاعة وسفر المعصية، فالصحيح أنها تعم الجميع.

- إذا أراد الشخص في نهار رمضان أن يسافر، فمتى يحق له أن يترخص برخص السفر ومنها الإفطار؟

✓ من العلماء من قال: إنه يستحق أن يترخص برخص السفر ومنها الإفطار وهو في بيته، لكنه مستعدٌ للسفر.
✓ ومنهم -وهو الصواب- إذا فارق عامر البلد، إذا خرج من المدينة فإنه يأخذ برخص السفر لأنه أصبح يطلق عليه أنه مسافرٌ، لكن ما دام ولا زال في بلده فلا يحق له ولا يجوز له أن يترخص برخص السفر.
قوله رحمه الله تعالى: فالفطر لهما أفضل وعليهما القضاء.

المريض الذي يتضرر بمرضه، نقول الفطر لك أفضل، وأيضاً المسافر الذي له القصر ويتضرر بصيامه فنقول الفطر لهما أفضل؛ لأنها رخصةٌ من الله، والله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه.

- وما الواجب عليهما؟

الواجب عليهما القضاء، لكن هذه الرخصة لو لم يأخذوا بها؟، شخصٌ مريضٌ مرضاً شديداً، وهذا المرض يشق عليه ويتضرر به، ومع ذلك صام، فهل نقول صيامك باطلٌ، نقول الصيام صحيحٌ، ترك الأفضل لكن صيامه صحيحٌ ويجزئه.

{قال: وعليهما القضاء وإن صاماً أجزأهما.

الحائض والنفساء تفتران وتقضيان، وإن صامتا لم يجزئهما}

- الحائض والنفساء تفتران وتقضيان، لا يجوز للحائض والنفساء أن يصوما، ويحرم عليهما الصيام، وإن صامتا لم يجزئهما، وهذا يختلف عن المسألة السابقة، فالمريض الذي يتضرر والمسافر الذي له القصر، نقول الأفضل لهما الفطر، وإن صامتا أجزأهما الصيام.

لكن الحائض والنفساء لا يجوز لهما الصيام، وقد سئلت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: كان يصيبنا ذلك -يعني الحيض- فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة، فهذه مسألةٌ.

- لو أن امرأة أصابها الحيض، وطهرت في نهار رمضان فماذا عليها في بقية اليوم؟

✓ قال بعض العلماء: الواجب عليها أن تمسك بقية اليوم لحرمه نهار رمضان.

✓ ومن العلماء من قال: لا يلزمها أن تمسك لأنها أفطرت بعد شرعيٍّ، ولأن إمساكها لو أمسكت لا يفيدها،

فيجب عليها أن تقضي هذا اليوم، بخلاف الصبي مثلاً، من قال من العلماء أنه عليه أن يمسك بقية

يومه، بعض العلماء قال لا يجب عليه القضاء، لأنه صام في الوقت الذي أمر به، فهنا نقول: الحائض

والنفساء إذا طهرت في نهار رمضان فالصحيح من أقوال أهل العلم أنه لا يجب عليها إمساك بقية اليوم،

ويجب عليها أن تقضي هذا اليوم بعد شهر رمضان.

- لو أن امرأة طهرت قبل أذان الفجر بدقائق، ورأت علامة الطهر، ولم تغتسل إلا بعد دخول صلاة الفجر، فماذا عليها؟ هل تقضي هذا اليوم، أم أنها يجوز لها الصيام؟
نعم يجوز لها الصيام، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يكون على جنابة قبل الفجر، ثم يغتسل صلى الله عليه وسلم فنقول إن رفع الجنابة عنها أو رفع الحيض بالاعتسال عنها ليس من شروط الصيام.

بالنسبة للحائض لو رأت الحيض ولم تتأكد من غروب الشمس، هل غربت الشمس أولاً، هي رأيت الحيض دقيقة أو دقيقتين تأكد أن هناك غروب للشمس؟

- المرأة إذا صامت نهار رمضان، وقبل أذان المغرب بدقائق أتاها الحيض، فهنا يجب عليها أن تقضي هذا اليوم، لأن الواجب على المسلم في نهار رمضان أن يمسك، وأن يكون الإمساك بناءً على التحديد الشرعي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، فلو حصل بين هذين الوقتين ولو بشيء يسير حدوث الحيض أو نحو ذلك، فإنها يكون لها الأجر على ما قامت به، وتلزم بإعادة هذا اليوم بعد نهاية شهر رمضان.

وصلّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب أحكام المفطرين.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.
أما بعد، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، ولجميع المسلمين.
قال -رحمه الله: باب أحكام المفطرين في رمضان}.

- هذا الباب عقده المصنف -رحمه الله تعالى- لبيان أحكام الذين يجوز لهم الإفطار في نهار رمضان، ومن يجوز له الإفطار في نهار رمضان كما يقول العلماء على ثلاثة أقسام:
❖ **الأول: من يرخّص لهم في الفطر، ويجب عليهم القضاء،** وهذا مثل المريض، يرخّص له في الفطر، ويجب عليه القضاء، مثل المسافر يرخّص له في الفطر، ويجب عليه القضاء.
❖ **الثاني: من يرخّص له الفطر، ولا يجب عليه القضاء، وإنما يجب عليه الفدية،** وهؤلاء مثل الشيخ الكبير على الخلاف الذي فيه، والمريض الذي لا يرجى برؤه.
❖ **الثالث: من يرخّص له الفطر، ويجب عليه الإطعام والقضاء معًا،** وهذا مثل الحامل والمرضع، يرخّص لها في الفطر، ويجب عليها القضاء والإطعام، على من قال بهذا.
• المصنف -رحمه الله- ذكر أن الذين يباح لهم الفطر في رمضان أربعة أقسام.

الأول: المريض.

{قال -رحمه الله: أحدها المريض الذي يتضرر به}.

- الأول المريض الذي يتضرر بالمرض، والعلماء يقولون: الصائم إذا مرض له حالات:
❖ **الحالة الأولى: ألا يتأثر بالصوم،** يعني إذا صام لا يؤثر الصوم على مرضه، مثل ماذا؟ مثل الزكام، الصداع، فهذا لا يجوز له الإفطار، لأن الصيام لا يضره.
❖ **الحالة الثانية: يشق عليه الصوم، لكن لا يضره،** فهذا يسن له الفطر، ويكره له الصيام.

❖ **الحالة الثالثة:** أن يشق عليه الصوم ويضره، مثل الذي لديه غسيل الكلى، هذا يشق عليه الصوم، ويضره إذا لم يأخذ الأدوية، مثل الذي لديه مرض السكر، وهذا المرض لا يستطيع أن يتأقلم مع الصيام، لأنكم تعرفون أن مرض السكر درجات، فهذا يشق عليه الصيام، ويتضرر به، فهنا يحرم عليه الصيام.

❖ **الحالة الرابعة:** أن يستوي عنده الفطر، ويستوي عنده الصيام، فهنا الأفضل في حقه الصوم، وهذا لعدة اعتبارات، من هذه الاعتبارات: إدراك فضيلة الصيام في نهار رمضان، ومنها كذلك: أنه أبرأ لذمته.

{قال: والمسافر الذي له القصر}.

● المسافر الذي له القصر، وهذا دليله النبي -صلى الله عليه وسلم- قال عن الإفطار للمسافر: «هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه»، فهذه رخصة من الله -سبحانه وتعالى-، لكن ما هو السفر الذي يجوز للصائم في نهار رمضان أن يفطر فيه؟ قالوا: هو السفر الذي فيه القصر، وتقدم معنا في كتاب الصلاة، في باب صلاة المسافر، أنه يجوز له إذا كانت بالمسافات الحالية إذا كانت ثمانين كيلو فأكثر، وقلنا إن الصحيح أن كل ما ينطبق عليه أنه سفر، فإنه يحق له أن يقصر الصلاة، وبالتالي يحق له أن يفطر؛ لأن الله -جلّ وعلا- قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: 283]، فأطلقها، فما تعارف الناس عليه أنه سفر فهو كذلك، فيجوز له أن يقصر الصلاة، وأن يفطر في نهار رمضان، وكما ذكرنا إذا تساوى الأمران، فإن أحب أن يصوم، وإن أحب أن يفطر.

● متى يحق للمسافر أن يفطر؟

قال العلماء: له حالات:

❖ **الحالة الأولى:** أن يسافر قبل الفجر، أو يطلع عليه الفجر وهو مسافر، فهذا له أن يفطر، لأن مشروعية الفطر له في سفره أتت وهو مسافر.

❖ **الحالة الثانية:** أن يسافر بعد الفجر، هو نوى الصيام وسافر، فهل يحق له أن يفطر؟

من العلماء من قال: لا يحق له أن يفطر، تغليباً لجانب الحظر، لأنه بدأ يومه صائماً، فلا يجوز له أن يفطر، ونقول هنا الصحيح أنه إذا صام ثم سافر، فإنها تحل له رخصة السفر.

{قال: فالفطر لهما أفضل، وعليهما القضاء}.

● قال: فالفطر لهما أفضل، وعليهما القضاء؛ لأن الله -عزّ وجلّ- يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه، لكن كما ذكرنا أن المريض أيضاً له حالات، لكن إذا كان يشق عليه، ويتضرر به، فيحرم عليه الصيام، إذا كان يشق عليه، ولا يتضرر به، فيسن له الصيام، فبالحالات التي تقدمت.

● قال: فالفطر لهما أفضل، هل الفطر للمسافر أفضل؟

إذا كان المسافر لا يشق عليه الصوم، فهل الفطر له أفضل؟ يقال مثلما قيل في المريض، إذا كان يشق عليه فلا يجوز له، لكن الآن في وقتنا الحالي، يستطيع الإنسان أن يسافر من مدينة إلى مدينة عبر الطائرات في أجواء مكيفة ونحو ذلك، في ساعة ونصف، أو في ساعتين ونحو ذلك، فهل الأفضل في حقه أن يفطر؟ أو أن يصوم؟ بعض العلماء قال: إن أراد أن يفطر يستوي عنده الأمران، ومنهم من قال: إن الأفضل في حقه إذا كان لا يشق عليه أن يصوم.

{قال: وإن صام أجزأهما}.

- قال: وعليهما القضاء، من أفطر في نهار رمضان لمريض، أو أفطر لأنه مسافرٌ، فله الفطر، ويجب عليه أن يقضي هذا اليوم.
- قال: وإن صام أجزأهما، أي إذا صام المسافر، ولو كان يتضرر بسفره، لكن في النهاية صام ، **فهل صومه صحيح أم غير صحيح؟**

نقول: **الصحيح من أقوال أهل العلم أن صومه صحيحٌ**، كما قال المصنف: وإن صام أجزأهما، لم يأخذ بالرخصة، فمن لم يأخذ بالرخصة، فعبادته صحيحةٌ.

◀ **الثاني: الحائض والنفساء.**

{الثاني: الحائض والنفساء، تفطران وتقضيان}.

- قال: الثاني ممن يباح لهم الفطر في نهار رمضان: الحائض والنفساء، ومن ضمن الأحكام المتعلقة به، أنه لا يجوز لهم الصلاة، ولا يجوز لهم الصيام، وأنهن يقضين الصيام دون الصلاة، فهنا قال: الحائض والنفساء، تفطران، وتقضيان، وإن صامتا لم يجزئهما، وهذا فرق بين هذه المسألة والسابقة، المسألة السابقة المسافر والمريض لهم الفطر، وعليهم القضاء، وإن صاموا أجزأهم الصيام، وهنا لا يجوز لها الصيام، وإن صامتا لم يجزئهما؛ لأنهما خالفتا ما أمر الله -عز وجل- به، وأمر به نبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم-، ولأن المانع الذي يمنعهما من الصلاة، ويمنعهما من الصيام هو مستمرٌ معهما، سواءً أفطرتا أو صامتا.
- المريض والمسافر إذا أفطرا يجوز لهما الفطر، وعليهما القضاء، وإن صامتا أجزأهما، أما الحائض والنفساء، فلا يجوز لهما الصيام، ولا يجزئهما لو صامتا.

◀ **الثالث: الحامل والمرضع.**

{الثالث: الحامل والمرضع، وإذا خافتا على ولديهما أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مسكيناً}.

- قال: الثالث: الحامل والمرضع، هذه من الأصناف التي يجوز لهما الفطر في نهار رمضان، والحامل والمرضع إما أن يكون إفتارهن لأنفسهن، المرأة إذا حملت، وخاصةً في الأشهر الأخيرة تتعب، ولا تستطيع أن تطيق الصيام، فهنا تفترون لأجل أنفسهن، كذلك المرضع، إذا رضع ابنها قد يضعفها، فهنا تحتاج إلى الفطر، **فالحامل والمرضع إما أن تفترا لصلحي أنفسهما، أو تفترا لأجل ولديهما، وفي كل مسألةٍ منهما حكمها الخاص.**
- أما إذا أفطرتا لأنفسهما، كما قال، إذا خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، فيجوز لها الفطر، ويجب عليها القضاء، لكن إذا خافت على ولدها، **كيف؟** تعرف المرأة ابنها يتغذى من والدته، فإذا ضعفت ضعف الابن، فقد تحتاج إلى الفطر، ليس لأنفسها، وإنما لصلحي ابنها، فالمذهب هنا أنه يُفَرَّقُ، **فإذا كان لنفسها الفطر، فليس عليها إلا القضاء، وإذا كان الفطر لصلحي الولد، فعليها مع القضاء الإطعام عن كل يوم مسكيناً.** وهذه من المسائل التي اختلف العلماء فيها -رحمهم الله- اختلافاً كبيراً،
- ✓ فمن العلماء من قال: **إنهما يقضيان ويطعمان في الحالة الثانية**، إذا خافت على نفسها، تقضي وتطعم،
- ✓ ومنهم من قال: **إن المرضع وحدها هي التي تقضي وتطعم،**
- ✓ ومن العلماء من قال: **ليس عليها سوى القضاء**، ومن أوجب عليها الإطعام استدل بقول ابن عباس -رضي الله عنهما- في قول الله -عز وجل- **﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾** [البقرة: 184] قال: أثبتت للحبلى والمرضع،

✓ ولعل الصواب والله أعلم أن الحامل والمرضع إذا خافت على نفسها أو خافت على ولدها، فلا يجب عليها سوى القضاء، وهذا جاء في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «إن الله وضع نصف الصلاة عن المسافر، والصوم على المسافر وعن المرضع وعن الحبل».

الرابع: العاجز عن الصيام لكبرٍ أو مرضٍ لا يرجى برؤه.

{الرابع: العاجز عن الصيام لكبرٍ أو مرضٍ لا يرجى برؤه، فإنه يطعم عن كل يوم مسكيناً}.

- قال: الرابع، العاجز عن الصيام لكبرٍ، أو مرضٍ لا يرجى برؤه، فمعنى ذلك أنه لا يستطيع أن يصوم في نهار رمضان ولا يستطيع أن يصوم بعد رمضان، **فما الواجب عليه؟** لا يرجى برؤه، للمريض الذي يرجى برؤه نقول: يفطر ويقضي بعد رمضان، الذي مرضه مستمر كالذي لديه سكر ولا يستطيع أن يصوم نهار رمضان أو الذي لديه غسيل كلي مستمر ونحو ذلك، فهذا يسمى مريضاً لا يرجى برؤه، فهذا الواجب عليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً، لكل مسكينٍ مدٍّ برٍّ أو نصف صاعٍ من شعيرٍ، وهذا الطعام هو بالخيار، إما أن يصنع طعاماً ويدعو عليه المساكين، والواجب عليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً، إذا أفطر ثلاثين يوماً، فالواجب عليه ثلاثين مسكيناً، فهو بالخيار إما أن يصنع طعاماً من أرزٍ ونحو ذلك، ويقدمه لهؤلاء المساكين، ويغديهم عليه أو يعشيهم عليه، وإما أن يأخذه ويفرقه بينهم، وإما أن يخرجهم غير مطبوخ، فكلها تجزئ بإذن الله جلَّ وعلاً.

{قال: وعلى سائر من أفطر القضاء لا غير}

- قال: وعلى سائر من أفطر القضاء لا غير، الآن هذه المسائل هو بين ما الواجب فيها، فبيّن أن الذي لا يرجى برؤه، لا يقضي، وإنما يطعم، وبين أن هناك من المسائل ما يكون فيها إطعامٌ وقضاءٌ، غير هذه المسائل الأربع، قال رحمه الله تعالى: وعلى سائر من أفطر القضاء لا غير.
- ما عدا هذه المسائل كل من أفطر فيجب عليه القضاء، ولا يجب عليه معه أمر آخر.
- لكن إن كان إفطاره لغير عذرٍ، فهل يجب عليه أن يقضي هذا اليوم، **خلاف بين العلماء، والصحيح أنه يقضي هذا اليوم،** ويكثر من التوبة والاستغفار لأنه أتى كبيرةً من كبائر الذنوب، وهو الإفطار في نهار شهر رمضان من غير عذرٍ.

{إلا من أفطر بجماعٍ في الفرج فإنه يقضي ويعتق رقبةً، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فإن لم يجد سقطت عنه}

- هو قال: وعلى سائر من أفطر القضاء لا غير، إلا في حالةٍ واحدةٍ، وهي حال من أفطر بجماعٍ في الفرج، هو ذكر من أفطر بسبب الأكل عليه القضاء، من أفطر بسبب الشرب عليه القضاء، من أفطر بالحجامة على قول المذهب في أن الحجامة تفطر فعليه القضاء، لكن مما يفسد الصيام كما قال العلماء ثلاثة، دل عليها القرآن، الأكل والشرب والجماع.
- من أفطر بسبب الجماع في نهار رمضان فإنه قد أتى منكراً عظيماً، وكفارته إضافةً إلى القضاء ما جاء في الحديث أنه يعتق رقبةً فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يجد فيطعم ستين مسكيناً.
- وهذا الأمر وهو وجوب القضاء والكفارة، هو الراجح من أقوال أهل العلم.
- هذه الكفارة الصحيح لا تكون إلا ممن عملها عامداً قاصداً ذاكراً عالماً بهذا الحكم.

• استدلو على وجوب هذه الكفارة بحديث الرجل الذي أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال يا رسول الله هلكت، قال: «وما أهلكك»، قال: قد أتيت امرأتي في نهار رمضان، وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل تجد رقبة»، فقال: لا يا رسول الله، قال: «هل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً»، قال: لا يا رسول الله، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من رحمته عليه الصلاة والسلام- بعرقٍ فيها تمرّ، وهو المكتل، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم وقال تصدق به، قال: يا رسول الله أوعلى أفقر مني، والله ما بين لابتها رجلٌ أفقر مني، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: «اجعله في أهلك».

• جعل الأمر الأول: عتق الرقبة، وهذه الأمور الثلاثة على الترتيب وليست على التخيير، الأول عتق رقبة، فإن تعذر هذا الأمر سواءً أنه لا يملك المال، أو الأمر الآخر أنه لا يوجد عتق الرقيق الآن، فهذه لا تكون موجودةً فينتقل إلى الثانية، لماذا بدأ بالعتق؟

قالوا: من أجل أن يعتق العبد نفسه من هذا الذنب الذي وقع فيه، كأنه بإعتاق هذه الرقبة أعتق نفسه من الذنب الذي وقع فيه.

• فإن لم يجد قال: فصيام شهرين متتابعين، لا يجوز أن يقطع الصيام إلا كما يقول العلماء: القاعدة: **الصيام الواجب والفطر الواجب لا يقطع التتابع.**

لو صام شهرين أو صام شهرًا قبل رمضان ثم دخل شهر رمضان فهنا لا ينقطع، أيضًا إذا كان لعذرٍ مثل شخصٍ كان مريضًا، صام خمسة أيامٍ ومرض، ثم بعد أن شفاه الله قام بإتمام هذه الأيام، فهذا المرض لا يقطع. كذلك المسافر، السفر لا يقطع التتابع على شرطٍ، ألا يكون فيه تحايلٌ لإسقاط هذا الأمر.

• هذا فيما يتعلق بصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع، فإنه يطعم ستين مسكينًا، وهذا الإطعام كما يقول العلماء رحمهم الله يعطي نصف صاعٍ من البر وغيره لستين مسكينًا.

والراجع من أقوال أهل العلم: أن هذه الكفارة لا تكون إلا في الجماع في نهار رمضان، وليست من مفسدات الصيام أخرى تطبق عليها هذه المسائل.

{فلو واحدٌ كان يداعب زوجته فأنزل}

• ستأتي بعد قليلٍ إن شاء الله، ستأتي حتى في مفسدات الصيام، وفيها التفصيل، سواءً خروج المني أو خروج المني.

{قال: فإن جامع ولم يكفر حتى جامع ثانيةً فكفارةً واحدةً، وإن كَفَر ثم جامع فكفارةً ثانيةً}

• الآن جامع في نهار رمضان، **أوجبنا عليه ماذا؟** الكفارة، ثم جامع مرةً ثانيةً قبل أن يكفر عن المرة الأولى، فالواجب عليه كفارةً واحدةً، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم.

• فإن كَفَر ثم جامع مرةً ثانيةً، فإن عليه كفارةً أخرى.

{وكل من لزمه الإمساك في رمضان فجامع فعليه كفارةٌ}

• من هم الذين يلزمهم الإمساك في نهار رمضان؟

• **يقولون: الحائض والنفساء**، لو طهرتا في نهار رمضان، فيرون أن الواجب عليهما أن يمسا، وأن يقضيا هذا اليوم.

• يرون أن المسافر إذا عاد إلى بلده في النهار، فيجب عليه أن يمسا بقية اليوم، **لماذا؟** قالوا: لحرمة رمضان، ولكن نقول الصحيح: إنه لا يلزمهم الإمساك، وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: من أكل أول النهار فليأكل آخره، وبالتالي فالصحيح من أقوال أهل العلم: أن هذه المسألة لا ترد لأنه لا يجب عليهم الإمساك في نهار رمضان.

{ومن آخر القضاء لعذر حتى أدركه رمضان آخر فليس عليه غيره}

• شخص أخر قضاء رمضان، عام خمسة وثلاثين عليه قضاء، ثم دخل رمضان في عام ستة وثلاثين ولم يقض ما عليه من أيام، فهنا يقول العلماء: هو على حالتين.

❖ **الحالة الأولى:** أن يكون هذا لعذر، إنسان عليه قضاء يومين، فقال أصومها في شعبان، فلما أتى في شعبان مرض، فهذا معذور، فإن كان له عذر فليس عليه إلا القضاء.

❖ **الحالة الثانية:** وإن كان ليس لديه عذر فعليه مع القضاء أن يطعم عن كل يوم مسكينًا.

{قال: وإن فرط أطعم مع القضاء لكل يوم مسكينًا، وإن ترك القضاء حتى مات لعذر فلا شيء عليه}

• قال: وإن ترك القضاء حتى مات لعذر فلا شيء عليه.

المذهب يفرق بين أمرين:

بين من كان عليه صيام من رمضان من قضاء رمضان، أو كان عليه صيام واجب بالندر.

قال: إذا مات وعليه قضاء أيام من رمضان، فلا يقضى عنه ولا شيء عليه إذا كان بعذر، وإن كان لغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكينًا.

تؤخذ من تركته، يُطعم عن كل يوم مسكينًا، لكن كما قال المصنف رحمه الله تعالى وإن كان الصوم مندورًا فإنه يصام عنه، لقول النبي: «من مات وعليه صيام فليصم عنه ولية».

• **جمهور الفقهاء على أنه لا يصام عنه**، لأن الصوم الواجب بأصل الشرع لا يقضى عنه، **كيف؟** هو يقول: إذا كان عليه صوم أيام من رمضان، ومات هذا الرجل، قد يكون لعذر وقد يكون لغير عذر، إن كان لعذر فلا شيء عليه، وإن كان لغير عذر، يُطعم عنه، **لماذا؟** قال: لا يجوز الصيام عنه، لأن هذه العبادة لا تدخلها الوكالة، فلا تجوز أن تقول لشخص مثل الحج، شخص مريض عاجز، فيحج عنه، لكن هذا الشخص ما يستطيع أن يقول والله أنا مريض صم عني، وبالتالي يرون أنه لا يجوز أن يصام عنه.

• **الإمام النووي رحمه الله تعالى** قال: يجوز لوليه أن يصوم عنه ويجزئه عن الإطعام، سواء في صوم النذر أو في الصوم الواجب.

ويستدلون بأن امرأة أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال النبي: «أرأيت لو كان على أمك دين، أكننت تقضيته»، قالت: نعم، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «فصومي عن أمك».

{قال: وإن كان لغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكينًا، إلا أن يكون الصوم مندورًا فإنه يصام عنه}

• بالتفصيل الذي ذكرناه، هم يفرقون بين الصوم الواجب والصوم الواجب بالندر، وقلنا إن الراجح أن كلاهما يجوز أن يصوم عنه الشخص، لقول النبي: «من مات وعليه صيام فليصم عنه ولية».

{وكذلك كل نذر طاعة}

- شخصٌ نذر أن يحج، نذر أن يصوم يومين أو ثلاثة، أن يصلي ركعتين، نذر أن يعتكف، فهنا قال: وكذلك كل نذر طاعة، النذر من العبادات التي يتقرب بها العبد إلى الله، وهي من ضمن المسائل التي ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتاب التوحيد، واستدل بقول: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».
- فهنا المصنف يرى أن نذر الطاعة يجب على الشخص أن يأتي به، وإن مات يجب على وليه أن يأتي به، أي نذر طاعة فهو أطلقها رحمه الله كما ذكر، والقاعدة أن النذر دينٌ في الذمة، ودين الله يقضى كدين الآدمي.

الآن نذر للاعتكاف أو لركعتين نافلةً، هل يجوز الصلاة على إنسانٍ ميتٍ؟

- هذه مسألة إهداء القُرب، هل يجوز إهداء القرب، العلماء اتفقوا على جواز الدعاء، وعلى جواز الصدقة، وعلى جواز الحج، واختلفوا فيما عداها.
- فمن العلماء من أطلق بأنه يجوز إهداء ثواب أي عبادةٍ مطلقةٍ، صلاةٍ أو صيامٍ، أو ذكرٍ، أو قراءة قرآنٍ، أو غيرها، وبالتالي إذا كان الشخص عليه نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام، فلوليه أن يفي بهذا النذر.

باب ما يفسد الصوم.

{قال رحمه الله: باب ما يفسد الصوم}

- في هذا الباب سيتحدث رحمه الله تعالى عن المسائل المتعلقة بما يفسد الصيام، وكما تعلمون أنه جاء في القرآن قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: 187].

في هذه الآية هناك ثلاثة أنواع من المفطرات، ومن المفطرات للصيام.

❖ **الأول: الأكل،** فمن أكل فقد فسد صومه.

❖ **الثاني: الشرب،** فمن شرب فقد فسد صومه.

❖ **الثالث: الجماع في نهار رمضان،** فمن فعل، فسد صومه وعليه القضاء والكفارة.

- إذن هذه المسائل الثلاث هي المسائل المنصوص عليها في القرآن الكريم، ولكن العلماء قالوا: يُشترط للفساد بالصوم بالأكل والشرب شروطٌ.

❖ **الأول: أن يكون ذاكرًا،** لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لقد عُفي عن أمتي الخطأ والنسيان وما

استكروها عليه»، «من أكل أو شرب ناسيًا فليتم صيامه فإنما أطعمه الله وسقاه»، إذا كان ناسيًا فإن صومه لا يفسد.

❖ **الثاني: أن يكون متعمدًا،** ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: 5].

❖ **الثالث: أن يكون مختارًا وليس مكرهًا،** «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه».

❖ **الرابع: أن يكون عالمًا.** فإن كان جاهلاً بالحكم أو بالحال فالصحيح من الأقوال أنه لا يفطر، والدليل على ذلك أن النبي قال في حديث عدي بن حاتم في قضية الخيط الأبيض من الخيط الأسود، قال له النبي : «**إن وسادك عريضٌ**» ومع ذلك لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يقضي هذا اليوم.

❖ **الخامس: الجهل بالحال.** في حديث أسماء بنت أبي بكر في صحيح البخاري، قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في يوم غيمٍ ثم طلعت الشمس، فلم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء هذا اليوم.

وسياتي أيضًا مسائل متعلقة بهل الجماع في نهار رمضان يشترط له العلم، أو لا يشترط؟.

- الأكل والشرب يفسدان الصيام، بالشروط التي تقدمت، **هل يقوم مقامهما ما يقوم مقام الأكل والشرب.** من العلماء من قال: إن كل ما دخل من مدخل الطعام إلى الجوف سواءً كان أكلًا أو شربًا، أو خرزًا، أو حجرًا، أو نحو ذلك، سقطت في فمه متعمدًا، فإن صومه يفسد. وهذا الصحيح من أقوال أهل العلم، أن كل ما دخل إلى الجوف فإنه يفسد الصوم إذا كان بالشروط التي تقدم الحديث عنها.

- بعض المسائل المعاصرة مثل قضية الحُقْن، الحُقْن التي تسمى الحقن الشرجية، اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تفتيرها،

✓ **فمن العلماء من قال إنها تفتط مطلقًا،** لأنهم كانوا يرون أنها منفذٌ إلى الجوف،

✓ **ومن لعلماء من قال إنها لا تفتط،** لأنها ليس لها منفذٌ إلى الجوف، وهذا هو القول الصحيح واختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى بعد سؤاله للأطباء، وبالتالي بعض العلماء قاس عليها أيضًا ما تسمى التحاميل، إذا كانت هذه التحاميل غير مغذية ونحو ذلك فإنها لا تفتط، الحديث الآن عن الأشياء التي لا تكون مغذيةً.

- الحقن والإبر التي تعطى عن طريق الوريد، يقولون العلماء الحقن إما أن تعطى عن طريق العضل، هي على نوعين: مغذيةٌ وغير مغذيةٍ، المغذية يفطر بها الإنسان، غير المغذية قد تعطى عن طريق العضل وقد تعطى عن طريق الوريد، فإن أعطيت عن طريق الوريد فلا بد أن تدخل إلى الجوف، فبالتالي يجب عليه أن يقضي هذا اليوم.

- وإن كانت ليست مغذيةً فخلافاً بين أهل العلم في هذه المسألة، **لكن الصحيح أنهم قالوا إذا كانت في العضل فلا بأس بها، وإن كانت في الوريد فإنه يفطر بها، أما المغذية فإنه يفطر بها في كل الأحوال.**

لأن الآن هناك ما تسمى بالمغذية، تقوم مقام الأكل والشرب، فبالتالي هي تأخذ حكم الأكل والشرب.

- هناك ما يسمى فيما يتعلق بالمفطرات، بخاخ الربو، هو يبيخ في الفم، **هل يفسد الصيام أو لا؟**

- **الصحيح أنه لا يفسد الصيام، لماذا؟** لأنه لا يذهب إلى الجوف، وإنما يذهب إلى القصبات الهوائية، بالتالي لا يفسد الصيام.

- استعمال القطرة، قطرة العين والأذن، **فالقول الصحيح من أقوال أهل العلم: أنها لا تفتط الصائم وإن وجد طعمها في الحلق.**

- **من المفطرات القطرة في الأنف،** والأنف يقول العلماء أن له مدخلًا إلى الجوف، فبالتالي يفطر به الإنسان.

- المريض الذي يكون في غيبوبةٍ ونحو ذلك، يدخلون له أنبوبًا عبر الأنف من أجل أن يتغذى به.

- هل غير الأكل والشرب هل كل ما ينفذ من العلماء من قال: كل ما ينفذ إلى الجوف فإنه يفطر به الإنسان، لكن الصحيح أنه لا يكون الفطر إلا بالأكل والشرب أو ما يقوم مقامهما مثل المغذيات ونحو ذلك.

إذا جامع الرجل أهله في أول النهار، أوجبنا عليه الكفارة، فهل يلزم بالإمساك بقية اليوم أو لا؟



- ✓ من العلماء من قال إنه يجب عليه أن يمك بقية النهار،
 - ✓ ومن العلماء من قال من جازله الفطر في أول النهار جازله الفطر في آخره.
 - ✓ فالصحيح من أقوال أهل العلم أن صومه فسد في ذلك اليوم، فلا يلزم بإمساك بقية اليوم.
- وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس العاشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين، قال ابن قدامة -رحمه الله: ومن أكل أو شرب أو استعطى}.

- الأكل بالإجماع أنه من مفطرات الصيام، ومما يفسد الصيام إذا أكل وهو ذاكرٌ عالمٌ بالشروط التي ذكرت، وقد دل على الأكل والشرب القرآن الكريم وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- وإجماع علماء الأمة ، فمن أكل أو شرب فإنه يفطر، أو ما يقوم مقامهما من المغذيات ونحوها، لأنها في النهاية تؤدي معنى الأكل ومعنى الشرب.
- قال -رحمه الله: أو استعطى ، السعوط هو ما يصل إلى الجوف عن طريق الأنف ، وقد استدلووا على ذلك لأن الأنف منفذٌ إلى الجوف، ولهذا الآن المرضى الذين يكونون في غيبوبةٍ أو لا يستطيع الأكل أو نحو ذلك، فإنهم يقومون بإدخال أنبوبٍ عبر أنفه إلى معدته، ويقومون بتغذيته عن طريق هذا الأنبوب، فهذا دليلٌ على أن الأنف منفذٌ إلى الجوف، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً» ، فعلى هذا فإنه يعتبر من المفطرات.
- هل ما يسمى بالمناظير التي تدخل عن طريق الأنف، هل تفطر الصائم أو لا؟
✓ من العلماء من يرى أن كل شيء يدخل إلى الجوف، فإنه يعتبر مفطراً،
✓ ومن العلماء من قالوا إن هذا لا يعتبر أكلاً ولا يعتبر شرباً، إلا إذا كان معه بعض المواد التي يكون من خلالها إدخال هذا الأنبوب عن طريق الأنف إلى المعدة، فهنا قد يفطر بها إذا دخل هذا السائل إلى جوفه.

{قال: أو وصل إلى جوفه شيء من أي موضع كان}.

- قال: أو وصل إلى جوفه شيء، وهناك قاعدةٌ عندهم أن ما يفسد الصوم هو ما دخل لا ما خرج، فهم يرون أن أي أمر يصل إلى جوف الإنسان، فإنه يفسد بهذا الوصول.
- {أو استقاء}.

قال: أو استقاء فقاء، القيء هو إخراج فضلات الطعام عن طريق الفم، وهذا له حالتان:
❖ الحالة الأولى: أن يذرعه القيء، أن يخرج بغير إرادته، فهذا بإجماع العلماء أنه لا يفطر.

❖ **الحالة الثانية:** أن يستقي بنفسه، فهنا خلاف بين العلماء -رحمهم الله تعالى-،

✓ فالمذهب أن من استقاء فقد أفطر، لأنه تعمد في هذا الأمر،

✓ ومن العلماء -رحمهم الله تعالى- يرون أن القيء لا يفطر مطلقاً ، ويقولون إن حديث أبي هريرة «من ذرعه

القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء» ، قالوا: أول من خالفه أبو هريرة -رضي الله عنه

وأرضاه- ففي البخاري أن أبا هريرة -رضي الله عنه- قال: «إذا قاء فلا يفطر إنما يخرج ولا يولج».

✓ لكن الصحيح من أقوال أهل العلم أن الحديث مقبول، وأن من استقاء فقد أفطر لأنه تعمد لإخراجه

بنص هذا الحديث.

{أو استمنى أو قبّل}.

• قال: أو استمنى أي أخرج المني، والاستمناء أو ما تسمى بالعادة السرية هي من الأمور المحرمة، وقد استدل

العلماء -رحمهم الله- على تحريمها بقول الله -سبحانه وتعالى- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ 5 ﴿إِلَّا عَلَى

أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: 5، 6] وقد تحدث العلماء وصنف بعضهم مصنفاً في حكم الاستمناء

وبيان أضراره، أيضاً غير التحريم بيان أضراره الشرعية، من أخرج المني فإنه يفطر ، وخالف بعض العلماء -

رحمهم الله تعالى- وهم الظاهرية في هذه المسألة، وقالوا: إنه لا يفطر لأنه لا يوجد دليل من القرآن والسنة، ومن

قال بتفطيره قالوا: لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في الحديث الذي يرويه عن ربه، قال: «يدع طعامه

وشرابه وشهوته لأجلي»، فمن استمنى فقد أفسد صومه.

{قال: أو قبّل أو لمس فأمنى أو أنزل}.

• قال: أو قبّل أو لمس وأمنى، هذه المسألة، مسألة التقبيل، ما حكم أن يقبل الزوج زوجته؟ العلماء -رحمهم الله-

يقولون لا يخلو الإنسان من ثلاث حالات:

❖ **الحالة الأولى:** أن يكون ذا شهوة مفرطة، ولا يستطيع أن يتحكم في نفسه، ففي هذه الحالة يحرم عليه.

❖ **الحالة الثانية:** أن يكون ذا شهوة لكنه يستطيع أن يتحكم في نفسه، فيكون مكروهاً.

❖ **الحالة الثالثة:** أن يكون قادراً على أن يملك نفسه، ففي هذه الحالة جائز، وقد كان النبي -صلى الله عليه

وسلم- يقبل نسائه وهو صائم وكان أملككم لإربه كما جاء في الحديث عن عائشة -رضي الله عنها وأرضاها-

فالصحيح أن الإنسان متى ملك نفسه، فإن هذا جائز ولا شيء عليه في هذا -بإذن الله.

• لكن إذا قبّل ولمس فأمنى، ما هو المذنب؟ سائل رقيق أبيض يخرج بعد الشهوة ولا يشعر به الإنسان، وقد

اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في الإفساد بالمذنب،

✓ فالمذهب أن المذنب يفسد الصيام،

✓ والصحيح من أقوال أهل العلم وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عدم الإفساد به، وهذا هو

الراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة.

{قال: أو كرر النظر حتى أنزل}.

• قال: أو كرر النظر حتى أنزل، إذا كرر النظر يقول العلماء: له حالات:

❖ **الحالة الأولى:** أن يكرر النظر ولا يقترب به نزول، فهذا لا يفسد صومه.

❖ **الحالة الثانية:** أن يكرر النظر فينزل معه مني، فالمذهب وهو قول مالك أنه يفسد الصيام، وهذا هو القول الصحيح، أنه إذا كرر النظر بشهوة فنزل المني، فإنه يفسد الصيام.

❖ **الحالة الثالثة:** أن يكرر النظر فينزل منه المني، فالصحيح من أقوال أهل العلم عدم الإفطار به.

{قال: أو احتجم عامداً ذكراً لصومه فسد}.

● الحجامه هي استخراج الدم المحتقن في الجسم، والحاجم هو الذي يخرج الدم من غيره، والمحجوم هو الذي يخرج منه الدم، جمهور العلماء على أنها لا تفطر، ويستدلون بقول أنس -رضي الله عنه وأرضاه- أنه سئل: أكنتم تكرهون الحجامه للصائمين على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم؟ فقال: لا إلا من أجل الضعف، إذا كان يضعف جسم الإنسان، فإنهم كانوا يكرهونه له، **وذهب الإمام أحمد -رحمه الله- إلى أن الحجامه مما تفسد الصوم**، ويستدلون بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- **«أفطر الحاجم والمحجوم»**، الإمام الخطابي -رحمه الله- قال في توجيه جمهور الفقهاء الذين قالوا إن الحجامه لا تفطر لهذا الحديث، قالوا: إنه مظنة لأن يفطر الإنسان، لأنه إذا خرج منه هذا الدم فإنه يضعف.

● هل خروج الدم يفسد الصيام أولاً؟

فمن قال من العلماء وهم الجمهور إن الحجامه لا تفسد الصيام ، فهم يقولون إن خروج الدم لا يفسد، ومن قال إنها تفسد، فقالوا بالتالي أن خروج الدم يكون مفسداً للصيام، وبالتالي **هل الآن التبرع بالدم في نهار رمضان يفسد الصيام أولاً؟** على الخلاف السابق، ولعل الراجح في هذه المسألة بحسب النظر فيها، هو قول المصنف -رحمه الله تعالى- وهو أن خروج الدم بالحجامه أنه يفسد الصيام لظاهر الحديث الذي جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- **«أفطر الحاجم والمحجوم»** ، وبالتالي فإذا كان التبرع بالدم كثيراً ويضعف الإنسان فإنه يكون مفسداً للصيام، أما ما يسمى بالتحاليل تحليل الدم مثل مرضى السكر، يأخذ قطراتٍ من أجل أن يقيس ميزان السكر لديه أو يكون عن طريق ما يسمى بالبراويز التي يؤخذ فيها الدم ونحو ذلك، **فهذه لا تفسد الصيام**.

● **قال -رحمه الله تعالى: عامداً،** إذا يشترط في الصيام العمد، ومن هذا قول النبي -صلى الله عليه وسلم- **«من أكل أو شرب ناسياً، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه»** ، وهذه المسألة، **مسألة أن الإنسان إذا أكل أو شرب ناسياً هل يفسد صومه أولاً؟** ، مما اختلف فيها العلماء لكن ظاهر النص واضح وهو قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذا المسألة **«فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه»**.

● **قال: ذاكراً،** إذن الأول العامد، أن يكون متعمداً لهذا الأمر ويخرج الجاهل، ويخرج أيضاً المكره، الثاني: أن يكون ذاكراً وهذا يخرج الناسي، العالم هو الذي يخرج الجاهل، لكن أن يكون ذاكراً يخرج الناسي، وهذا كما قال: **«من أكل أو شرب ناسياً فليتم صومه»** ، وأيضاً النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«عُفي عن أمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»**.

● **قال: ذاكراً لصومه،** إذا فعل هذه الأمور التي تقدمت، ذاكراً لصومه فإنه يفسد.

● **قال: وإن فعله ناسياً «من أكل أو شرب ناسياً فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه»** ، **﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾** [البقرة: 286]، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«عُفي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»**.

- قال: أو مكرهاً -كما تقدم- وما استكروها «عُفي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه» لم يقصد صومه، فإن فعلها ناسياً أو مكرهاً لم يفسد صومه، والصواب أيضاً أنه لو فعلها جاهلاً لم يعلم بهذا الحكم، فإنه أيضاً لا يفسد صومه.

{قال: وإن طار إلى حلقه ذبابٌ أو غبارٌ أو تمضمض أو استنشق فوصل إلى حلقه ماءً، أو فكَرَ فأنزل، أو قطر في إحليله، أو احتلم أو ذرعه القي لم يفسد صومه}.

✓ هذه مسائل لا يكون بها إفساد الصوم.

- قال -رحمه الله تعالى: وإن طار إلى حلقه ذبابٌ أو غبارٌ، فوجد طعمها في حلقه، فإنه لا يفسد صومه، لأنه بغير اختياره وإرادته، فليس متعمداً، وأيضاً قال: أو تمضمض أو استنشق فوصل إلى حلقه ماءً، النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «وبالغ في المضمضة إلا أن تكون صائماً»، لكن لو أثناء المضمضة وجد طعم الماء في حلقه، فإنه لا يفسد صومه.
- قال: أو استنشق فوصل إلى حلقه الماء، لأنها بغير إرادته، قال: أو فكَرَ فأنزل، أيضاً إذا فكَرَ فأنزل فإنه لا يفسد صومه، لماذا؟ لأن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه، فهذا أمرٌ ليس بإرادته ولا باختياره.
- قال: أو قطر في إحليله، الإحليل هو ما يسمى بقناة الذكر، فلو قطر فيها فإنه لا يفسد صومه، لأنه ليس لها اتصالٌ بالجوف.
- قال -رحمه الله تعالى: أو احتلم، احتلم وهو نائمٌ، فاستيقظ وهو محتلمٌ في نهار رمضان، فهل يفسد صومه؟ لا يفسد صومه، لأن هذا مما لا قدرة للإنسان عليه، والنبي -صلى الله عليه وسلم- كان يصبح جنباً من جماعٍ، غير احتلامٍ في رمضان ثم يكمل صومه -عليه الصلاة والسلام.
- قال: أو ذرعه القيء، إذا ذرعه القيء لا يفسد صومه، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء».

{ومن أكل يظنه ليلاً فبان نهاراً أفطر، ومن أكل شاكاً في غروب الشمس، فسد صومه}.

- قال: ومن أكل يظنه ليلاً فبان نهاراً، فعليه القضاء، هذه واحدة، ومن أكل شاكاً في طلوع الفجر لم يفسد صومه، وإن أكل شاكاً في غروب الشمس، فعليه القضاء، هذه ثلاث مسائل.
- درجات الإدراك كم هي؟ العلم، الجهل البسيط، الجهل المركب، الظن، الوهم، الشك، فهذه درجات الإدراك، العلم وهو اليقين، وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً، الجهل البسيط هو عدم الإدراك بالكلية، لا يدرك شيئاً، الجهل المركب هو إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه، ولهذا يقولون إن الجهل المركب أعظم من الجهل البسيط، الظن، وهو إدراك الشيء مع احتمال ضده مرجوح، هو يدرك الشيء، وهو يرى أن هذا الأمر هو الراجح لديه، لكن يوجد احتمال آخر وهو مرجوح، الوهم هو إدراك الشيء مع احتمال ضده راجح، الشك: وهو إدراك الشيء مع احتمال ضده مساوٍ.
- تنتقل الآن إلى المسألة التي ذكرها المصنف، لدينا ثلاث حالات:

❖ الحالة الأولى: أكل يظنه ليلاً فبان نهاراً، فماذا عليه؟ عليه القضاء، أكل يظن ليلاً، أكل يظن أن الشمس غربت، ثم اتضح له أنها لم تغرب، فهو هنا لديه ظنٌ، والظن إدراك الشيء مع احتمال ضده مرجوح.

قال: أكل يظنه ليلاً، أكل كان يتوقع أن المغرب قد أذن، ثم تبين له أن المغرب لم يؤذن، **فماذا عليه في المذهب؟** قالوا: عليه القضاء، **لماذا عليه القضاء؟** قالوا: لأن الأصل بقاء النهار،

❖ **الحالة الثانية: أكل شاكاً في طلوع الفجر** لم يفسد صومه، **لماذا؟** لأن الأصل بقاء الليل، وهنا أكل شاكاً، والشك هو احتمال الشيء مع إدراك ضديّ مساوٍ، فهنا يقول رحمه الله تعالى: لا يفسد صومه لأن الأصل بقاء الليل.

❖ **الحالة الثالثة: أكل شاكاً في غروب الشمس؟** معروف الشك، وهو يشك أن الشمس غربت، فقال هنا: فعليه القضاء، **لماذا؟** لأن الأصل بقاء النهار، فإن أكل شاكاً في غروب الشمس، أو أكل يظنه ليلاً فبان نهراً، فإنه عليه القضاء.

- وبالتالي المذهب كما ذكر المصنف رحمه الله يوجب القضاء إلا في حالة واحدة، من أفطر شاكاً في طلوع الفجر، فإن صومه لا يفسد، أما ما عداه فإن عليه القضاء.
- جمهور العلماء الحنفية والحنابلة والمالكية والشافعية ومن المعاصرين الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله يرون أنه يلزم القضاء لمن أكل أو شرب أو جامع ظاناً غروب الشمس، **لأن الأصل ماذا؟ بقاء النهار.**
- شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عثيمين، يقولون ليس عليه قضاء، الآن لو أذن شخص لصلاة المغرب، واتضح أنه أذن قبل دخول الوقت بعشر دقائق، فأفطر من استمع إليه، **فماذا عليهم؟**
- على قول الجمهور أن عليهم القضاء، لأنه بان نهراً، والقول الراجح وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ومن المعاصرين الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى أنه ليس عليه القضاء.
- وهذا ما تدل عليه الشريعة من رفع الحرج عن الخطأ ورفع الحرج عن النسيان ونحو ذلك، فهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم، أنه في جميع هذه المسائل من أكل يظنه نهراً، من أكل شاكاً في طلوع الفجر، أو شاكاً في غروب الشمس، فإنهم جميعاً ليس عليهم القضاء.

باب الصيام التطوع.



{ أفضل الصيام صيام داود عليه السلام، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً }

- قال رحمه الله: **باب صيام التطوع**، كما تعلمون أن العبادة في الصيام على نوعين، فرائض، ونوافل، وأعظم العبادات التي يتقرب بها العبد إلى الله هي الفرائض، ثم بعد ذلك النوافل، وقد جاء في الحديث القدسي: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه».
- بعض الناس يكون لديه حماسٌ مثلاً يقوم يصلي صلاة الليل وينام عن صلاة الفجر، نقول إن صلاة الفجر أعظم عند الله من صلاة الليل، لأنها فريضةٌ وهذه نافلةٌ.
- قال: **صيام التطوع**، الصيام ينطبق عليه أحكام التكليف الخمسة، وهي الواجب والمحرم والمسنون والمكروه، والمباح.
- ✓ أما الواجب فمثل صيام رمضان، وما أوجبه الإنسان على نفسه بنذر وكذلك صيام القضاء يعتبر واجب.
- ✓ هناك الصيام المحرم، مثل صيام العيدين، صيام أيام التشريق.

✓ هناك **الصيام المكروه** ، مثل أفراد يوم الجمعة، أو أفراد يوم السبت، أفراد يوم الجمعة إلا إذا كان هناك وقت يصومه الإنسان مثل صيام عاشوراء أو مثل ذلك، كذلك أفراد صيام السبت. كل هذا من المكروهات. ✓ وهناك **السنن** مثل صيام الاثنين والخميس، صيام الأيام البيض، صيام أيام التشريق، صيام الست من شوال، كلها مما يستحب للعبد أن يحرص عليه.

- قال: **أفضل الصيام صيام داود عليه السلام**، وأفضل الصلاة صلاة داود، فقد كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه.
- كيف نحسب نصف الليل، **الصحيح أن نصف الليل يحسب من صلاة العشاء إلى صلاة الفجر** ، فانظر إلى الوقت الذي بينهما فهو منتصف الليل.
- وأيضًا صيام داود عليه السلام هو أفضل الصيام، وهو صيام يوم وإفطار يوم، وقد قال ابن عمرو رضي الله عنهما للنبي صلى الله عليه وسلم إنني أطيق أكثر، قال النبي عليه الصلاة والسلام: **«لا أفضل من ذلك»**، فهذا هو صيام داود عليه السلام كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، ومن فعل هذا فقد صام الدهر كله.
- قال: وأفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله الذي يدعونه المحرم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«أفضل الصلاة المكتوبة الصلاة في جوف الليل، وأفضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم»**.

{وما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من عشر ذي الحجة}

- من صيام التطوع صيام أيام عشر ذي الحجة وهي الأيام التسعة، لأن اليوم العاشر يوم عيد لا يجوز صيامه، بل يحرم صيامه.
- وأيام العشر هي من أفضل أيام الدنيا، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **«ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه العشر»** ، قالوا: يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله، قال: **«ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجلًا خرج بنفسه وماله، فلم يرجع من ذلك بشيء»**.
- وهذه الأيام جاء عن ابن القيم رحمه الله تعالى أنها أفضل أيام الدنيا على الإطلاق، ولما تمت المقارنة بين العشر الأخير من رمضان، وهذه العشر الأولى من ذي الحجة، قيل: إن ليالي العشر الأخير من رمضان، فترة المساء هي أفضل من ليالي عشر ذي الحجة، لوجود ليلة القدر فيها، وأيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام العشر الأخير من رمضان، لماذا؟ قال: لأن فيها يوم عرفة، وفيها يوم الحج الأكبر، وهو يوم العاشر من ذي الحجة. فهذه أيضًا يشرع للعبد أن يحرص على صيامها، وهناك جملة من العبادات التي يشرع للمسلم في هذه العشر الأوائل من ذي الحجة، ومن ذلك: أن يقوم بصيام هذه الأيام.

{قال: ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر كله}

- قال: ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر كله ، من المشروع للعبد أنه بعد انصرام رمضان، أن يصوم هذه الأيام، وهي أيام ست من شوال، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال فكأنما صام الدهر كله»** ، وذلك أن الحسنة بعشر أمثالها، وبالتالي فصيام هذه الأيام يغني عن صيام الدهر كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم.

جملة من المسائل المتعلقة بصيام ست من شوال:



هل يشرع صيام هذه الست؟

اختلف العلماء رحمهم الله في ذلك،

✓ فمن العلماء من كره صيام هذه الست، ومنهم من كره صيامها لمن يقتدى به، لئلا يظن أنها واجبة،

✓ والراجح من أقوال أهل العلم: أنها مستنونة مستحبةٌ دل عليها أحاديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

هل يشترط فيها التتابع أم يجوز أن تكون مفرقة؟

أيضًا اختلف العلماء في هذه المسألة، والصواب أنه لا يلزم فيها التتابع، بل للعبد أن يصوم في أول الشهر أو في وسطه أو في آخره، له أن يصومها مجموعةً، وله أن يصومها متفرقةً، لكن إن صامها متتابعةً فهو أفضل له وأيسر له في هذا الأمر.

هل يصومها بعد رمضان مباشرة؟

هذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، ولا بد أن يبقى بعدها يومًا وهو اليوم الذي يحرم صيامه، وهو صوم يوم العيد، ثم بعد ذلك يتم صيامه إن شاء في ثاني أيام العيد، وله أن يؤخرها، والأمر فيه يسرٌ وسهولةٌ ولله الحمد.

هل يجوز للعبد أن يقدم صوم هذه الست على صيام القضاء؟

خلاف بين العلماء،

✓ فمن العلماء رحمهم الله من يقال يجوز له أن يصوم ستًا من شوال قبل قضائه رمضان، واستدلوا على

ذلك بأنهم قالوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال»، فالأمر معلقٌ بالشهر، وقد صام المسلم الشهر، وبقي عليه أيامٌ من رمضان.

✓ والقول الثاني: أنه مكروه،

✓ والراجح أنه لا بد أن يؤدي القضاء قبل صيام الست، حتى ينطبق عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم:

«من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال»، ولأن صيام القضاء مقدمٌ على النافلة.

هل يجوز له أن يقضي هذه الست في غير شهر شوال؟ هل يجوز له أن يصوم ستًا من شوال في ذي القعدة؟

الصحيح من أقوال أهل العلم: أنها لا تقضى إذا انصرم شوال، إلا في حالةٍ واحدةٍ، إذا كان الإنسان مثلاً امرأةً نفساء، ذهب عليها الشهر كاملاً، وهي لم تصم شهر رمضان، فصامت القضاء في شوال، فانتهى شهر شوال فلها أن تأتي بصيام الست بعده حتى لو كان في شهر ذي القعدة.

{قال: وصيام عاشوراء}

• قال: وصيام عاشوراء، صيام عاشوراء من العبادات التي يستحب للعبد أن يحرص عليها، وقد قال النبي صلى

الله عليه وسلم: «إني احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله»، فهو له هذا الأجر العظيم، الذي رتبته النبي الكريم عليه الصلاة والسلام.

{وصيام يوم عرفة كفارة سنتين، ولا يستحب لمن بعرفة أن يصومه}

• قال: وصيام يوم عرفة، يوم عرفة ذلك اليوم المشهود العظيم، قال: «أحتسب على الله أن يكفر السنة التي

قبله والسنة التي بعده»، فهو يكفر سنتين، وهذا اليوم من أعظم الأيام، فما من يوم أعظم من أن يعتق الله

عبدًا من النار من هذا اليوم، وإن الله ليدنو في عشية عرفة، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء، ويقول: «انظروا إلى عبادي، أتوني شعثًا غبرًا أشهدكم أنني قد غفرتُ لهم».

• وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده، **هل هذا الأمر يشمل الصغائر**

والكبائر، أم أنه تكفيرٌ للصغائر فقط؟

• خلافاً بين العلماء رحمهم الله تعالى، والراجح أن هذا الحديث يدل على تكفير الصغائر، إلا إذا كان هذا الصيام مقروناً بالتوبة إلى الله جلَّ وعلاً فإن الصيام مع التوبة تكفر الصغائر وتكفر الكبائر.

• قال: **ولا يستحب لمن بعرفة أن يصومه، ما حكم صيام يوم عرفة؟**

خلافاً بين العلماء

✓ الأحناف يرون جواز صيام يوم عرفة.

✓ والصحيح أن صيامه مكروه، وأحد الصحابة رضوان الله عليهم، قال وهو ابن عمر قال: لا أمر به ولا أنهى عنه، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصم هذا اليوم، ولما قدم له لبنٌ عليه الصلاة والسلام شربه، فنقول: إنه الأفضل ألا يصوم الحاج، الحديث عن الحاج، غير الحاج يجوز له أن يصوم هذا اليوم، لكن الحاج الذي يقف بعرفة، نقول إنه يكره له أن يصوم هذا اليوم، لماذا؟ لأن هذا اليوم يوم الدعاء، وقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والإقبال على الله جلَّ وعلاً، والصيام يضعف العبد عن أداء هذه العبادة وهي عبادة الدعاء والذكر، فنقول إنه يكره صيام يوم عرفة للحاج، ويستحب لغير الحاج.

{ويستحب صيام أيام البيض}

• قال: **ويستحب صيام أيام البيض**، وأيام البيض هي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وسميت بأيام البيض لأن ضوء الهلال يشتد فيها، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**ما صام من كل شهرٍ ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر**» لأن الحسنة بعشر أمثالها، فكأنه صام الشهر كله، من صام ثلاثة أيام من كل شهرٍ فكأنما صام الدهر كله، وقد جاء أنه قال: "أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث، قال: وأن أصوم ثلاثة أيام من كل شهرٍ"

{والاثنين والخميس}

• قال: **والاثنين والخميس**، يشرع للمسلم أن يصوم الاثنين والخميس ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن أعمال العباد ترفع إلى الله في هذين اليومين**» ، وأيضاً جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن صيام يوم الاثنين، فقال: «**ذلك يوم ولدت فيه، ويوم أنزل عليه فيه القرآن**».

{والصائم المتطوع أمير نفسه}

• قال: **والصائم المتطوع أمير نفسه**، إن شاء صام وإن شاء أفطروا قضاء عليه، اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في هذه المسألة،

✓ فالحنفية والمالكية ذهبوا إلى أن من شرع في صيام التطوع فلا يجوز له أن ينقض هذه الصيام، واستدلوا على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا دُعِيَ أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصِلْ، وإن كان مفطراً فليطعم**»، «**فإن كان صائماً فليصِلْ**»، ما معناها؟ فليدع، الصلاة هنا بمعنى الدعاء، «**وإن كان مفطراً فليطعم**».

✓ الشافعية والحنابلة يرون أن المتطوع أمير نفسه، ولا يلزمه الاستمرار في الصيام بالشروع فيه، وله أن يقطع هذا الصيام، واستدلوا على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إنما مثل صوم التطوع كمثل الصدقة**

التي يخرجها من ماله، فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها» ، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم، أن الصائم المتطوع إذا شرع في صيامه فله أن ينقض هذا الصيام ولا يلزمه القضاء، بينما الحنفية والمالكية يرون أنه يلزمه القضاء.

{قال: إن شاء صام وإن شاء أفطر ولا قضاء عليه، وكذلك سائر التطوع، إلا الحج والعمرة}

- قال: وكذلك سائر التطوع من صلاةٍ وصدقةٍ واعتكافٍ ووضوءٍ ونحو ذلك، هذه للعبد أن يمضيها إذا كانت تطوعاً وله أن يقطعها ولا شيء عليه ولا يلزمه القضاء.
- قال: إلا الحج والعمرة، الحج والعمرة إذا شرع فيها المسلم فلا يملك أن يتركها، ولا يملك أن ينقضها، لذلك أحياناً بعض الناس يأتي لأداء فريضة الحج، أو العمرة، فيُحرم ثم بعد ذلك يرى الزحام، فيلبس ملابسه ويعود إلى بلده، نقول هذا لا يجوز، من شرع في الحج والعمرة فلا يجوز له أن يبطلها، لأن الله جلَّ وعلاً قال في كتابه: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196].
- قال: وقضاء ما أفسد منهما، حتى لو فسد الحج أو العمرة، فيجب عليه أن يتمها، وأن يقضي الفاسد منها كما دل عليه، أنه إذا فسد حجه فعليه أن يمضيه، وأن يقضيه من العام الذي يليه.

{قال: ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يومين، يوم الفطريوم الأضحى}

- وصيام يوم الفطريوم الأضحى من الصيام المحرم، وقال عمر رضي الله عنه وهو يخطب في الناس: "هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام فيهما، يوم فطركم من صيامكم، واليوم الآخر تأكلون من نسككم" فيحرم على المسلم أن يصوم أيام العيد.

{ونهى عن صيام أيام التشريق}

- وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لما سئل عن أيام التشريق قال: «أيام أكلٍ وشربٍ وذكرٍ لله تعالى»، وهذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء،
✓ فبعض الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يرون جواز الصيام في أيام التشريق،
✓ والصواب من أقوال أهل العلم أنه لا يجوز صيام أيام التشريق بل يحرم على العبد ذلك.

{إلا أنه رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدي}

- قال الله جلَّ وعلاً: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196]، فمن لم يملك الهدي للمتمتع مثلاً، فإنه يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام من أيام التشريق والأفضل له أن يجعلها بعد أيام التشريق لكن لو صامها فإنها جائزة كما دل على ذلك كلام العلماء رحمهم الله تعالى.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مسألة النية للصيام.

- النية شرطٌ في صيام الفريضة، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل»، فلا بد أن ينوي قبل أذان الفجر، وقالوا: أما ما يتعلق بالنافلة فاختلفوا فيها، والراجح من أقوال أهل العلم، أن صيام النافلة لا يشترط له نية من الليل، فله أن يصوم ولو كان من النهار، لكن أي النهار؟ بعض العلماء حدها بوقت إلى ما قبل الزوال، وبعض قال لا يجوز ما بعد الزوال، والصواب أنه يجوز في أي وقت ما دام أنه لم يفطر، فلهذا لما قدم للنبي -صلى الله عليه وسلم- طعام قال: «إني أصبحت صائماً»، والراجح من أقوال أهل العلم، أنه لا يشترط في صيامه النافلة أن يجمع الصيام من الليل كما هو في الفريضة، لكن لا يكون له الأجر كأجر من نوى الصيام من الليل،

مسألة تتعلق بالصيام المقيد.

- التطوع في الصيام على نوعين:
- تطوعٌ مطلقٌ، وهناك تطوعٌ مقيدٌ يتعلق بصيام يوم عاشوراء، وصيام يوم عرفة، وغيرها من أنواع الصيام، فهذه الأفضل في حق صاحبها لينال الأجر كاملاً، أن يبيت الصيام من الليل.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.
قال: ابن قدامة -رحمه الله: وليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان}.

- وفي نسخة: وليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان.
- المصنف -رحمه الله- بما أنه يتحدث عن صيام رمضان، فناسب أن يذكر ما يتعلق برمضان من مسائل وأحكام، ومن هذه المسائل المتعلقة بصيام شهر رمضان، ما يتعلق بليلة القدر، وليلة القدر كما قال الله -جلَّ وعلا- عنها في كتابه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ * لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ * تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا﴾ [القدر: 1-4]، ولذا يقول العلماء: إن العبادة في ليلة القدر تعدل العبادة أربعة وثمانين عامًا وستة أشهر تقريبًا، وذلك للفضل العظيم الذي جعله الله -عزَّ وجلَّ- في هذه الليلة، وليلة القدر اختلف العلماء هل

رفعت أم لا زالت باقية؟ لأنه جاء في الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أن الصحابة لما اختلفوا قال: **«رفعت»**، ففهم أنها رفعت أنها لم تعد موجودة، لكن المقصود برفعها هو رفع العلم بوقتها، وإلا فهي لا تزال باقية إلى قيام الساعة.

• ليلة القدر ترجى في أوتار العشر الأواخر من رمضان، في ليلة الحادي والعشرين والثالث والعشرين والخامس والعشرين، والسابع والعشرين، والتاسع والعشرين، وقد اختلفوا العلماء -رحمهم الله- في تحديدها اختلافًا كثيرًا،

✓ فمن العلماء من حددها بليلة الثالث والعشرين،

✓ ومنهم من جزم أنها ليلة السابع والعشرين، ومن ذلك بعض الصحابة -رضوان الله عليهم-،

✓ والراجح من أقوال أهل العلم أنها تُرجى في أوتار العشر الأخير من رمضان، فليس لها وقتٌ محددٌ، بل ذهب

بعضهم إلى أن تنتقل من عامٍ إلى عامٍ، فتكون في عام ليلة الحادي والعشرين، وتكون في عامٍ آخر ليلة السابع والعشرين، وتكون في غيرها في ليلة الثالث والعشرين، وهكذا، **والحكمة من إخفائها حتى يجتهد الناس في العبادة لله -جلَّ وعلا- في هذا اليوم المبارك**، ولذلك إذا أراد العبد أن يعرف التوفيق والخذلان فليُنظر إلى نفسه في هذه الأيام، خمسة أيامٍ فيها ليلةُ العبادة فيها خيرٌ من العبادة في ألف شهرٍ، ومع ذلك تجد أن بعض النفوس لا تقبل على الطاعة والعبادة في هذا اليوم، وهذا لا شك يعطي الإنسان أهمية بأنه يجب عليه أن يبادر إلى طاعة الله.

• الذي لم يعود نفسه على طاعة الله في باقية العام، قد يجد ثقلاً في طاعة الله -عزَّ وجلَّ- حتى في هذه الليلة التي العبادة فيها خيرٌ من العبادة في ألف شهرٍ.

لماذا سميت بليلة القدر؟



قال العلماء -رحمهم الله: وإنما سميت بليلة القدر لأن الله -عزَّ وجلَّ- يقدر فيها آجال الخلق وأعمالهم وما يكون لهم في عامٍ كاملٍ، ونحن نعلم أن تقدير الآجال على أنواعٍ، فهناك اللوح المحفوظ الذي لا يتغير ولا يتبدل، وهناك التقدير العمري حينما يولد الإنسان، وهناك التقدير السنوي الذي يكون في ليلة القدر، وهناك التقدير اليومي، وحينما قال الله -عزَّ وجلَّ- في كتابه في بيان هذا، إنه في أم الكتاب لدينا، وأن ما كان في أم الكتاب لا يتغير ولا يتبدل، بينما في الحديث الآخر النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«لا يرد القدر إلا الدعاء»**، قال العلماء: إن ما كان في اللوح المحفوظ لا يتغير ولا يتبدل، لكن ما في أيدي الملائكة من الصحف أو ما يكون في التقدير السنوي أو العمري هو الذي يتغير ويتبدل بالدعاء، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«لا يرد القدر إلا الدعاء»**.

قد اختلف العلماء -رحمهم الله- أيهم أفضل؟ العشر الأواخر من رمضان أو العشر الأوائل من



ذي الحجة؟

ففصل النزاع فيها الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- فقال: **إن العبادة في العشر الأخير من رمضان في أن ليالي العشر الأخير من رمضان خيرٌ من ليالي العشر الأوائل من ذي الحجة**، وذلك لوجود ليلة القدر، وأن أيام ونهار عشرة ذي الحجة خيرٌ من أيام وليالي العشر الأخير من رمضان، وذلك لوجود يوم عرفة، ويوم الحج الأكبر، وما شرعه الله -عزَّ وجلَّ- لعباده من عباداتٍ عظيمةٍ في نهار العشر من ذي الحجة.

{قال -رحمه الله: باب الاعتكاف}.



• قال -رحمه الله: **باب الاعتكاف**، الاعتكاف من العبادات العظيمة التي تنفع قلب العبد وتصلحه، والاعتكاف في اللغة هو: **اللزوم**، وفي الاصطلاح أو في الشرع هو: **لزوم مسجد لطاعة الله -جلّ وعلا-**، وقد دل على مشروعية الاعتكاف القرآن والسنة، فمن القرآن قول الله -عز وجل- ﴿**أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**﴾ [البقرة: 125]، وأما السنة: فقد كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعتكف العشر الأوسط من رمضان والعشرة الأواخر، ثم اعتكف العشرة الأواخر واعتكف نساؤه معه -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام-، فالاعتكاف مشروع بالقرآن وبسنة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

• أما الحكمة من مشروعيته، فلأن القلب بحاجة إلى أن يُطهر قلبه، وأن يزكي نفسه، ولا يطهر القلب ولا تزكو النفس بمثل الانقطاع إلى الله -جلّ وعلا- وتفريغ القلب من الشواغل التي تعيقه في سيره إلى الله -جلّ وعلا-، وقد قال بعض العلماء -رحمهم الله- في حقيقة الاعتكاف قال: هو قطع العلائق عن الخلائق والتفرغ لعبادة الخالق، قطع العلائق كل ما يعوق القلب من نساءٍ، ومن أموالٍ، ومن دنيا، ينقطع العبد تمامًا عنها، قال: قطع العلائق عن الخلائق، ينقطع عن الخلق جميعًا ليُجعل أنسه وراحته وانشراح صدره في عبادته وطاعته لله -جلّ وعلا-، قال: والتفرغ لعبادة الخالق، وهذا هو حقيقة الاعتكاف أن يجعل المعتكف حياته ووقته بين القرآن والذكر والدعاء، ويجعل حياته في هذا الاعتكاف لهذا الأمر، من فهم حقيقة الاعتكاف فإنه لا بد أن يكون بعد الاعتكاف خيرًا من قبل الاعتكاف، الاعتكاف هو أفضل مناسبة لتطهير هذه القلوب من فتن الشهوات ومن فتن الشبهات، وانقطاعها وهو أعظم دليل على أن العبد إذا انقطع عن الخلق وتفرغ لعبادة الخالق، فإن هذا من أعظم ما يجعل قلبه يزكو وينمو بطاعة الله -سبحانه وتعالى-.

{قال: وهو لزوم المسجد لطاعة الله -تعالى- فيه، وهو سنة لا يجب إلا بالنذر}.

• قال: وهو لزوم المسجد، الاعتكاف فيه ملازمة، بمعنى أن يبقى الإنسان في هذا المكان لا يخرج منه، يلزمه، قال: لزوم المسجد، بمعنى أن الاعتكاف لا يصح في غير المساجد، واختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- هل يصح الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد النبي الكريم -صلى الله عليه وسلم-،

• فذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز الاعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة ، ويستدلون بحديث وهو أنه لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، ولكن هذا الحديث ضعيف،

• والراجح من أقوال أهل العلم أن الاعتكاف يصح في أي مسجد من المساجد التي تقام فيها صلاة الجماعة ، لكن الاعتكاف في المسجد الذي تقام فيه الجمعة والجماعة هو أفضل لئلا يضطر المعتكف للخروج خارج المسجد.

• قال: **لطاعة الله -تعالى-**، هذه اللام للتعليل، ما الذي يحمله على الاعتكاف؟ هو لطاعة الله -جلّ وعلا- وهذا أمر في غاية الأهمية، لأن بعض الناس يعتكف لأنه يريد أن يبقى مع زملائه، ليس لمجرد الاعتكاف، ولكن لما يكون من أنسه بأصدقائه وهنا لم يحقق حقيقة الاعتكاف، لأن حقيقة الاعتكاف أن يكون أنس المعتكف هو بالله -جلّ وعلا-، ولذلك تجد أنه لا يمل من قراءة القرآن، ولا يمل من الأذكار، ولا يمل من الدعاء، لأن فيها أنسه وراحته وانشراح صدره، كما كان نبينا -صلى الله عليه وسلم- فقد كان إذا أحزنه أمر قال: «**أرحنا بالصلاة يا بلال**».

• قال -رحمه الله: وهو سنة، حكم الاعتكاف أنه ليس بواجب، فهو سنة، يسن للعبد أن يأتي بهذه العبادة العظيمة على وجهها الذي شرعه لنا النبي -صلى الله عليه وسلم-.

هل يجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد؟



نعم، كما اعتكف نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكن إذا اعتكفت في المسجد فلا بد أن تأخذ إذن وليها أو زوجها، لأن له حقوقاً عليها، وأيضاً أن يكون في مكانٍ آمنٍ، فيه تحافظ على نفسها وعلى حجابها وعفافها، لتحقيق المقصود من هذا الاعتكاف.

هل يجوز للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها؟



يفضل أن يكون في كل بيتٍ مكانٌ للصلاة، بحيث كل من رآه يتذكر الصلاة ويتذكر العبادة،

✓ قال بعض العلماء: إذا كان للمرأة مكانٌ تصلي فيه ببيتها فيجوز لها أن تعتكف فيه، مثلاً هناك غرفةٌ محددةٌ للصلاة في البيت، فيجوز لها أن تعتكف فيها وإن لم يكن هناك مكانٌ للصلاة فلا يجوز لها الاعتكاف،

✓ والراجح من أقوال أهل العلم أنه لا اعتكاف إلا في المساجد، كما قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾.

هل يجوز الاعتكاف في غير رمضان؟ أم أنه لابد أن يكون في رمضان؟



خلاف بين العلماء، والراجح من أقوال أهل العلم أن الأفضل والسنة والمشروع أن يكون الاعتكاف في رمضان، لكن لو أراد المسلم أن يعتكف يوماً في السنة من أجل أن يفرغ قلبه لطاعة الله، فلا بأس بذلك ولو كان في غير رمضان، وذلك أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: يا رسول الله إني نذرت أن أعتكف يوماً، قال: إني نذرت أن أعتكف ليلةً في المسجد الحرام، قال -صلى الله عليه وسلم-: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»، فهذا دليلٌ على أن يجوز الاعتكاف في أي يومٍ من أيام العام، لكن لا شك أن الاعتكاف يكون في العشر الأواخر من رمضان أفضل وأكمل، لما فيه من إغاثة الآخرين على طاعة الله، ولما فيه قبل ذلك من ليلة القدر التي العبادة فيها خيرٌ من العبادة في ألف شهرٍ.

{قال: وهو سنة لا يجب إلا بالنذر، ويصح من المرأة في كل مسجد}.



• قال: إلا أن يكون نذراً، الحكم في الاعتكاف أنه سنةٌ، لكن هذا الاعتكاف قد يكون واجباً، متى يكون الاعتكاف واجباً؟ إذا نذره، والعبد إذا نذر الطاعة ولو كانت نافلةً، فإنها تكون واجبةً عليه، فقد جاء في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من نذر أن يطيع الله، فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»، قال: إلا أن يكون نذراً فيلزم الوفاء به، لهذا الحديث الذي سبق وهو حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-.

{قال: ويصح من المرأة في كل مسجد، ولا يصح من الرجل إلا في مسجد}.



• قال: ويصح من المرأة في كل مسجدٍ غير مسجد بيتها، في بعض النسخ، وهذا هو الصواب، أن المرأة لا يجوز لها أن تعتكف في مسجد بيتها، ويجوز لها أن تعتكف في المسجد بما ذكرنا من شروطٍ وبيننا فيها من أحكامٍ.

{قال: ولا يصح من الرجل إلا في مسجدٍ تقام فيه الجماعة}.



• لماذا؟، لأنه لو اعتكف في مكانٍ لا تقام فيه الجماعة، فإنه سيضطرب للخروج كثيراً من أجل أن يؤدي صلاة الجماعة، ومن هنا قال العلماء: لا يجوز الاعتكاف في المصليات التي تصلى فيها الجماعة أحياناً ولا تصلى أحياناً،

المصليات الموجودة في الدوائر الحكومية، فهذا مصلي ليس مسجداً لا تقام فيه كل الصلوات، فهذا لا يجوز الاعتكاف فيه، فالقيد هنا أنه لا يصح من الرجل إلا في مسجدٍ تقام فيه الجماعة، لأن لا يضطر إلى الخروج كثيراً، ونحن نعلم أن الخروج من المسجد بغير حاجة أنه يفسد الاعتكاف، فحقيقة الاعتكاف هو لزوم هذا المسجد، فلو اعتكف في مسجدٍ لا تقام فيه الجماعة، فسيضطر إلى الخروج كثيراً، ومن هنا فقد الحكمة التي شرع من أجلها الاعتكاف.

{واعتكافه في مسجدٍ تقام فيه الجمعة أفضل}.

- الاعتكاف أفضل، المساجد التي يعتكف فيها هي المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ثم مسجد النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم المسجد الأقصى، يليها المساجد التي تقام فيها الجمعة والجماعة، يليها المساجد التي تقام فيها الجماعة.

{ومن نذر الاعتكاف والصلاة في مسجدٍ، فله فعل ذلك في غيره}.

- قال: ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجدٍ، فله فعل ذلك في غيره، لو نذر أن يصلي في المسجد الفلاني في الحي الفلاني أو أن يعتكف فيه، فله أن يعتكف في مسجدٍ آخر، لأن المقصود ليس الصلاة فقط في هذا المسجد، لأن ليس له مذبة عن بقية المساجد، قال -رحمه الله تعالى: فله أن يعتكف أو أن يصلي في مسجدٍ آخر، هل يلزمه لو نذر أن يعتكف في مسجدٍ معين ثم اعتكف في مسجدٍ آخر، هل يلزمه كفارة لأنه لم يوفِّ بنذره؟ الصواب أنه لا يلزمه كما ذكر المصنف -رحمه الله تعالى-، ذلك أن له أن يصلي أو أن يعتكف في مسجدٍ غيره.
- قال: إلا المساجد الثلاثة، فلو نذر أن يعتكف في المسجد الأقصى، فلا يجوز له أن يعتكف في أي مسجدٍ سواه إلا المسجد النبوي أو المسجد الحرام، لماذا؟ لأنها أفضل، ولو نوى أن يعتكف في المسجد النبوي فليس له أن يعتكف في المسجد الأقصى ولا ما هو دونه، لكن يجوز له أن يعتكف في المسجد الحرام، ومن نذر أن يعتكف في المسجد الحرام فليس له أن يعتكف في أي مسجدٍ آخر.

{إلا المساجد الثلاثة، فإذا نذر في المسجد الحرام لزمه، ويستحب للمعتكف الاشتغال بفعل القرب}.

- المسجد الحرام كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة فيما سواه، والمسجد النبوي ألف صلاة فيما سواه، والمسجد الأقصى خمسمائة صلاة، هل المضاعفة هنا خاصة بالصلاة فقط، أو ببقية الأعمال.
- الحديث جاء في بيان فضل الصلاة، لكن لا شك أن العبادة يتضاعف أجرها بحسب الزمان، وبحسب المكان، وبحسب العبادة، وبحسب ما يخالط القلب، ولهذا لا شك أن فضل الزمان والمكان يجعلان العمل أكثر أجراً عند الله سبحانه وتعالى.

هل مضاعفة الأجر في المساجد الثلاثة، مائة ألف صلاة، وألف صلاة، وخمسمائة صلاة، هل

هي في المسجد أم ما حوله من الحرم؟

- العلماء رحمهم الله قالوا: أما ما يتعلق بالمسجد الأقصى فالصواب أنه لا يصح أن يقال ثالث الحرمين، لأن المسجد الأقصى ليس له حرم، وهذا لا ينقص فضله ومكانته، لكن نحن نبين الأحكام الشرعية، فليس للمسجد الأقصى حرم كما يقال حرم مكة والمدينة، وكما جاء بيانها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولذلك فإن الأجر في خمسمائة صلاةٍ هي أن تكون في ذات المسجد الأقصى.

- الثاني ما يتعلق بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم اختلف العلماء هل أجر الألف صلاة هي في المسجد الذي بناه النبي صلى الله عليه وسلم، أم أنه يدخل فيه أيضًا ما حدث من توسعة، والصواب أن يقال إن كل ما اتصل بالمسجد الحرام فإنه يشمل هذا الأجر.
- وأما المسجد الحرام وهو مضاعفة الأجر بمائة ألف صلاة، فاختلف العلماء رحمهم الله،
✓ فقيل: إن الأجر وهو مائة ألف صلاة هو أن يكون في المسجد الحرام ذاته، ولا يكون خارجًا عنه.
- ✓ وقيل: بل كل ما كان داخل حدود الحرم فإنه يشمل هذا الأجر، وإلى هذا الرأي ذهب سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى رحمةً واسعة.

مساجد مكة التي داخل الحرم هل لها ميزة مثل إضافة هذه الأجور؟

● نفس خلاف العلماء،

- ✓ منهم من قال إن الأجر في المسجد الحرام،
- ✓ ومنهم من قال إن الأجر في الحرم جميعًا، فأى مسجدٍ صليت فيه في الحرم فينالك هذا الأجر، وهذا ما كان يفتي به سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى، فمن صلى في مسجد سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز أو المساجد التي تكون داخل حدود الحرم، فينال الأجر بإذن الله سبحانه وتعالى.

نفس الكلام في المساجد في الحرم المدني؟

- الحرم المدني الصواب أن الأجر يكون في نفس المسجد وما اتصل به من التوسعة، لأن بعض العلماء قال لا يكون إلا فيما بناه النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقدمة المسجد، ولا يكون ما أضيف إليه من توسعة.
- والصواب أن ما أضيف إليه من توسعة وما اتصل بالمسجد النبوي ينال العبد فيه أجر ألف صلاة فيما سواه، كما قال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

{ويستحب للمعتكف الاشتغال بفعل القرب، واجتناب ما لا يعنيه من قولٍ وفعلٍ، ولا يخرج من المسجد إلا لما لا بد له منه، إلا أن يشترط، ولا يباشر امرأته، وإن سأل عن المريض وغيره في طريقه ولم يُعرج إليه جاز}

- قال: ويستحب للمعتكف الاشتغال بفعل القرب، لأن هذا هو حقيقة الاعتكاف، هو اعتكف ليشغل بطاعة الله جلَّ وعلا، فلا يجوز له أن يشغل نفسه كما قال: واجتناب ما لا يعنيه من قولٍ وفعلٍ، وأتذكر في سنة من السنوات التي كانت الأسهم فيها على قدمٍ وساقٍ في دول الخليج، كنا نرى بعض المعتكفين، يتابع الأسهم وهو في معتكفه، وهنا نقول لم يحقق الحكمة من الاعتكاف، لأن المراد من الاعتكاف أن تنقطع عن هذه العلائق وأن تتفرغ لعبادة الله جلَّ وعلا.

- المراد أن يشغل العبد بفعل القرب الصلاة الصيام الذكر الدعاء، أن يكثر من قراءة القرآن الكريم، وخاصة في شهر رمضان، وأيضًا أن يجتنب ما لا يعنيه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

- وما لا يعنيه يشمل كل شيء، ما لا يعينك في أمر دينك، ما لا يعينك في قربك من الله، سواء من الأفعال أو حتى من الأقوال، يعني من غير المناسب أن بعض الناس يجعلون المعتكف عبارة عن تجاذبٍ لأطراف الحديث، فتجد

أنهم يقطعون الساعات في المعتكف بكثرة الحديث والقصص والأخبار ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي ونحوها، نقول من فعل هذا لم يحقق أصل الاعتكاف، وهو الانقطاع والتفرغ لعبادة الله جلّ وعلاً.

- **قال: ولا يبطل الاعتكاف بشيءٍ من ذلك،** بمعنى لو أن الإنسان تحدث، أو حتى وقع في غيبةٍ أو في نسيمةٍ ونحو ذلك، فإن أجره ينقص، لكن الاعتكاف لا يبطل، وهذا من الأمور التي قد يظنها البعض أنها تبطل الاعتكاف، لكن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً في الصيام «**من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجةٌ في أن يدع طعامه وشرابه**»، فليس معنى هذا أن العبد يكون قد ابتعد عن طاعة الله سبحانه وتعالى، ولكن لا شك أن أجره ينقص في الصيام، وينقص كذلك في الاعتكاف ولا يبطل.

؟ ما يتعلق بالتعليم، أثناء الاعتكاف، واحد يأتيك لتدرسه القرآن، ممكن يأتيك واحد تعلمه في هذه الفترة، الثاني أثناء الاعتكاف ممكن إلقاء المحاضرات؟

- العلماء رحمهم الله كان إذا دخل رمضان انقطعوا للقرآن، وأوقفوا العلم، لأن هذا هو شهر القرآن كما قال عز وجل: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ [البقرة: 185]، تعليم القرآن هذا من القرب التي يتقرب بها العبد إلى الله، فلا بأس به، وهذا أمرٌ جيدٌ، لكن الاشتغال بالدروس وبالعلم الشرعي في هذه الأيام، نقول هذه الأيام أيام عبادةٍ وأيام ذكرٍ وأيام دعاءٍ، وللعلم الشرعي أيضاً أوقاتٌ يمكن للعبد أن يغتنمها وأن يستفيد منها، لكن إذا كان في المسجد دروسٌ يحضر وينصت، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**وما اجتمع قومٌ في بيتٍ من بيوت الله**»، فيرجى له الخير بإذن الله عز وجل، ولكن لا شك.. ولهذا كان من طريقة السلف أنهم إذا دخل رمضان ينقطعون إلى القرآن ويوقفون حلق الحديث وحلق العلم.

{قال: واجتناب ما لا يعنيه من قولٍ ولا فعلٍ، ولا يخرج من المسجد إلا لما لا بد له منه}

- قال: ولا يخرج من المسجد إلا لما لا بد له منه، **ما هو الذي لا بد منه؟**
- قالوا: مثلاً قضاء الحاجة، مثلاً إذا أراد أن يتوضأ، مثلاً إذا أراد أن يغتسل، لو كان ليس له أحد يبعث له بالطعام والشراب، فله أن يذهب فيحضر طعامه وشرابه، أو يأكل ويشرب ثم بعد ذلك يعود، فهذا مما لا بد منه.
- أحياناً بعض المعتكفات تتحول إلى مكانٍ للولائم وما لذ وطاب منها، ونحو ذلك، طبعاً لا أحد يحرم الحلال، لكن المراد من الاعتكاف أن ينقطع العبد عن ملذات الدنيا وعن شهواتها، وأن يتفرغ قلبه لطاعة الله جلّ وعلاً.
- **قال: إلا أن يشترط،** يجوز له أن يشترط، فيشترط مثلاً أن يزور مريضاً، أو يشترط أن يشيع جنازةً، أو يشترط أن يذهب للصلاة على جنازةٍ، لكن لو اشترط أن يذهب للدوام، دوام عمله الصباحي، كل يوم من الساعة الثامنة إلى الساعة الثانية ويعود، نقول هذا لم يحقق حقيقة الاعتكاف الذي شرعه النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

{ولا يباشر امرأته}

- **قال: ولا يباشر امرأته،** لا يجوز وهذا مما يبطل الاعتكاف، قال الله عز وجل: ﴿**وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**﴾ [البقرة: 187]، لكن لو نظر إلى امرأته أو نحو ذلك فأنزل، قال العلماء: إذا أنزل فسد اعتكافه.

- أما زيارة المرأة لزوجها، كما حدث للنبي صلى الله عليه وسلم، فقد زارته صفية، ثم قام معها النبي صلى الله عليه وسلم ليقلها ويودعها، فرآه اثنان من الصحابة، فقال: «**على رسلكما إنها صفية**»، فقالوا يا رسول الله أنظرنيك أمراً، قال: «**إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم**».
- فيجوز للمرأة أن تذهب لزوجها، فتزوره أو تقدم له طعاماً أو شرباً أو نحو ذلك، فهذا مما جاء الجواز به في سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وإن سأل عن المريض في طريقه.

- عائشة رضي الله عنها تقول: إن كنت لأدخل البيت للحاجة، كما ذكرنا أنه لا يخرج من المسجد إلا لحاجة، قالت: إن كنت لأدخل البيت للحاجة، والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة، وأنا في طريقي ولا أقف، **لأن المقصود من الاعتكاف هو الانقطاع التام، والتفرغ لعبادة الله، وما أجمل ما ذكره بعض السلف رحمهم الله تعالى، حينما قالوا: إن المراد بالاعتكاف هو قطع العلائق عن الخلائق، والتفرغ لعبادة الخالق سبحانه وتعالى.**
- قال: وإن سأل عن المريض في طريقه أو عن غيره ولم يعرج إليه جاز، وقد استدلووا على هذا بفعل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأرضاها.

ما هي أقل مدة في الاعتكاف؟

- هذه اختلف فيه العلماء، هل يشترط للاعتكاف أن يكون يوماً كاملاً، أو أنه يجوز ولو لحظة، بعض العلماء قال: الاعتكاف يجوز ولو ساعة، إذا نوى الاعتكاف فإنه جائز، ولعل الصواب أن الاعتكاف يكون أقله ليلة.

من أراد أن يعتكف في العشر الأخير من رمضان، فمتى يدخل المعتكف؟

- قال العلماء رحمهم الله: في حق المعتكف فعليه أن يدخل معتكفه قبل غروب شمس يوم العشرين من رمضان، وإذا أراد أن يخرج فيخرج بعض غروب شمس آخر يوم من رمضان، سواءً بيوم الثلاثين أو برؤية الهلال يوم التاسع والعشرين، بعد صلاة المغرب يخرج، أو مع غروب الشمس يخرج إلى منزله.

هونوى أن يعتكف عشرة أيام، ولم يشترط للخروج، فإذا جاءه ضرورة مثل جنازة أبيه أو أمه فخرج هل هذه الضرورة تسمح له أن يأتي ويواصل اعتكافه؟

- قالوا: الاعتكاف لا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لما لا بد له منه، إلا للحاجة، ولا شك أن شهود جنازة والده أنها من الأمور الجائزة، فيخرج ثم يعود بعد ذلك إلى معتكفه ولا بأس بهذا.
- لو مرض مثلاً وأراد أن يذهب إلى الطبيب فهذا مما لا بد له منه، فيذهب إلى الطبيب ويعود، لكن لو قال له الطبيب: والله أنت لا تستطيع أن تتم اعتكافك، أو تحتاج إلى أن تبقى معنا يومين أو ثلاثة ونحو ذلك فهذا انقطع اعتكافه بهذا الأمر، ويرجى له الخير من الله، لأن العبد إذا عمل عملاً ثم انقطع عن هذا العمل بسبب مرض أو بسبب سفر أو نحو ذلك، فيكتب له ما كان يعمل صحيحاً سليماً.

كتاب الحج.

{قال رحمه الله: كتاب الحج والعمرة}

- هذا هو الركن الخامس من أركان الإسلام، والسبب في تأخيرها، أن الوجوب فيه مقيدٌ عن الوجوب فيما قبله، فالوجوب فيه كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]، ولأن العبد إذا حج في عمره مرةً واحدةً أو اعتمر في عمره مرةً واحدةً، فإنه يسقط عنه الفرض، ولا يجب عليه أن يحج مرةً ثانيةً ولا أن يعتمر مرةً ثالثةً، إلا أن يتطوع.
- بينما الصلاة تجب عليه في كل يومٍ وليلةٍ خمس مراتٍ، والزكاة يجب عليه في كل عامٍ إذا ملك النصاب، بشروط الزكاة، والصيام كذلك يجب عليه في كل عامٍ، إلا لمن لم يستطع ولم يطيق الصيام على ما تقدم من شروط.
- فلأن الحج لا يجب في العمر إلا مرةً واحدةً بخلاف ما قبله من أحكام، فإنه جعله هو الركن الخامس من أركان الإسلام.
- والحديث عن الحج هو الحديث عن أعلى درجات الوجوب وهي الفرائض ، وقد قال الله سبحانه وتعالى في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97].
- وقد جاء أيضًا في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليه الصلاة والسلام: «بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله ..» الحديث كما تقدم.
- أجمع العلماء على أن الحج واجبٌ في العمر مرةً واحدةً، واستدلوا على ذلك بأن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، قال: «من استطاع منكم الحج فليحج»، قال: يا رسول الله أفي كل عامٍ، قال عليه الصلاة والسلام: «ذروني ما تركتم، فإن ما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم»، فأخذ من هذا أن الحج واجبٌ في العمر مرةً واحدةً.
- وقال الله سبحانه وتعالى في كتابه: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: 27، 28].
- وكما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ﴾ ففي الحج منافع دينيةً، وفيه منافع دنيويةً، وفيه تقربٌ إلى الله سبحانه وتعالى بالعبادة.
- وقد كانت مكة قبل أن يفرض الله جلَّ وعلا على عباده أن يتوجهوا إليها، كانت أرضاً لا أنيس ولا حسيس، وعمرها الله جلَّ وعلا بإبراهيم عليه السلام وذريته، فحينما غارت سارة من هاجر، أخذها إبراهيم عليه السلام ومعها طفلها إسماعيل عليه الصلاة والسلام، حتى أنزلهم في هذا المكان العظيم، وعند دوحةٍ كبيرةٍ وضع ابنه ووضع سقاءً فيه ماءً، وجرايًا وزادا فيه طعامًا، وولى منصرفاً عليه الصلاة والسلام فقالت هاجر: "يا إبراهيم إلى من تكلنا؟" فرددت عليه ثلاث مراتٍ وهو لا يلتفت، ثم قالت: "الله أمرك بهذا؟" قال: "نعم"، قالت: "إذن فإذهب فإن الله لا يضيعنا".
- سار إبراهيم واستقبل البيت الحرام مكان الكعبة وقال: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: 37]، فاستجاب الله جلَّ وعلا لدعاء إبراهيم عليه السلام، ﴿فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ فهوت إليهم أفئدة قومٍ من العرب أتوا وهم قبيلة جرهم، فنزلوا واستأذنوا هاجر فأذنت لهم على ألا يكون لهم في الماء شيءٌ، وقبل ذلك لما فقدت هاجر الماء أخذت تنظر إلى أعلى مكان قريبٍ منها فإذا جبل الصفا، فصعدت عليه فلم تجد شيئاً، ثم نزلت فلما أتت إلى مكان العلم الأخضر الآن في بطن الوادي أسرعَتْ، ثم رقت المروة فلم تر شيئاً، فاستمرت هكذا في ذهابها وإيابها سبعة أشواطٍ، وفي الشوط السابع سمعت شيئاً عند ابنها، فإذا

بجبريل عليه السلام وقد ضرب الأرض برجليه فنبع الماء، فأنت هاجر، فرأت الماء، فأخذت تزمه وتحيطه حتى لا يذهب في الأرض، قال صلى الله عليه وسلم: «**رحم الله هاجر لو تركت الماء لكانت عينًا معيّنًا**» ، وهذا يدل أحيانًا على أن حرص الإنسان دائمًا موفّقًا فيه، بل يترك الأمر لربه وخالقه سبحانه وتعالى.

● فأسكن الله عزّ وجلّ هاجر وأسكن قبيلة جرهم لديها، فأنست بهذه القبيلة، مرت الأيام بعد وفاة هاجر كان إبراهيم عليه السلام من فينةٍ إلى أخرى يتعهد ابنه إسماعيل، فأتى إليه في المرة الأولى، فوجد زوجته فسألها عن حالهم قالت: "**نحن بشر حالٍ**"، قال: "**إذا رجع زوجك فأقرئيه السلام وقولي له يغير عتبة بابه**"، فأنت إليه فقالت لقد أتى رجلٌ كبيرٌ وضيء الوجه، كث اللحية، أبيض اللحية، فقال: "**هذا أبي إبراهيم**"، قالت: "**يأمرُك أن تغيّر عتبة بابك**"، قال: "**هو يأمرني بفراقك**"، فطلقها.

ثم أتى إليه مرّةً أخرى، وقد تزوج، فسأل امرأته عن إسماعيل، قالت: "**نحن بخير حالٍ**"، إذا أتى إسماعيل فأقرئيه السلام وقولي له: "**يثبت عتبة بابه**".

ثم ذهب فأخبرت إسماعيل بما حدث، قال: "**هذا أبي وهو يأمرني أن أثبت عتبة الباب**".
ثم أتى إبراهيم عليه السلام فوجد ابنه يبري النبل، قال المؤرخون: فلما رآه عمل ما يعمل الوالد بولده، والولد بأبيه، من الرحمة والشفقة والحنان، قال: "**إن الله جلّ وعلاً أمرني أن أبني بيتًا هاهنا، أفتعيني**"، قال: "نعم"، فبدأ في بناء البيت، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127]، حتى أتما بناء البيت.

● لما ارتفع البيت كان هناك صخرةٌ أحضرها إسماعيل عليه السلام فكان إبراهيم يأتي على الصخرة فترتفع به، حتى أتم البناء، وهي الصخرة الموجودة الآن في مقام إبراهيم، والتي كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]، فيشرع بعد العمرة أن يصلي العبد ركعتين خلف مقام إبراهيم سيرًا على سنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

● ومن هنا بنيت هذه الكعبة، وهنا أمر الله جلّ وعلاً إبراهيم أن يؤذن في الناس، قال: "**يا رب وأين يبلغ مدى صوتي**"، قال: "**عليك البلاغ**"، فقام إبراهيم، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: 27].

قال: فأسمع الله من في أصلاب الرجال ومن في أرحام النساء.

فالواجب على العبد أن يبلغ دين الله، ويكون بعد ذلك الخير له في الدنيا والآخرة بإذن الله جلّ وعلاً.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

فضائل الحج.

- {ذكر الشيخ في المحاضرة (فيه منافع لهم) ولعله يقصد ما أثبتته (ليشهدوا منافع لهم) كما يوجد انقطاع في بداية المحاضرة}}
- قرينه إلى الله جلَّ وعلا، وهنا قال العلماء: هل الحج يكفر الصغائر والكبائر؟
خلاف بين العلماء
- ✓ فمنهم من قال إنه يُكفر الصغائر فقط، وأما الكبائر فلا بد من توبة،
✓ ومنهم من قال إنه يكفر الكبائر.
- ونقول: إن العبد إذا حج حجًّا صوابًا خالصًا سائرًا فيه على ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فالراجح من أقوال أهل العلم أنه يُكفر الصغائر والكبائر، إذا كان هذا الحج مبرورًا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «والحج المبرور ليس له جزاءٌ إلا الجنة».
- من فضائل الحج أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل، قال: «إيمانٌ بالله ورسوله»، قلت: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم أي؟ قال: «الحج المبرور».
- فدل على فضيلة الحج نصوص القرآن والسنة، ولما سألت أم المؤمنين عائشة النبي صلى الله عليه وسلم: "يا رسول الله هل على النساء من جهادٍ؟" قال: «علمين جهادٌ لا قتال فيه، الحج والعمرة».
- وفي أيام الحج يوم عرفة، خير يومٍ طلعت فيه الشمس، وهذا اليوم الذي يباهي الله فيه رب العالمين أهل السماء بأهل الأرض، ويقول: «انظروا إلى عبادي أتوني شعثًا غبرًا، أشهدكم أنني قد غفرت لهم»، وما من يومٍ أكثر من أن يعتق الله فيه عبدًا من النار من يوم عرفة، فهذا هو اليوم العظيم الذي جعله الله سبحانه وتعالى في أيام الحج، وهو يوم عرفة.

ما الحكمة من مشروعية الحج؟



الله جلَّ وعلاً بين في كتابه أنها كما قال: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: 28]، فيه منافع دينية للناس، يظهرون توحيد الله جلَّ وعلاً، وأيضاً يشكرون الله جلَّ وعلاً على نعمه، ويحمدونه سبحانه وتعالى عليها، ولهم منافع دنيوية تحصل من بيع وشراء ونحو ذلك.

• يقول الله جلَّ وعلاً عن بيته الحرام: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ * فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: 96، 97]، وصف الله جلَّ وعلاً بيته الحرام بخمس صفات، يقال: مكة، ويقال بكة.

(١) ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ هو أول بيت وضعه الله جلَّ وعلاً للناس.

(٢) قال: ﴿مُبَارَكًا﴾ والبركة كثرة الخير.

(٣) قال: ﴿وَهُدًى﴾ هذا البيت جعله الله عزَّ وجلَّ هدى للعالمين.

(٤) قال: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ ومن هذه الآيات مقام إبراهيم عليه السلام.

(٥) قال: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ لا يوجد مكان على وجه الأرض أكثر أمناً واستقراراً من بيت الله جلَّ وعلاً، الأمن

يكون في الخارج ويكون في الداخل في النفس، أما الأمن في الخارج فهذا يحفظه الأمن والشُّرْط ونحو ذلك، أما

أمن الداخل فلا يكون إلا بالله وبطاعته، وبمحبتته، كما قال الله جلَّ وعلاً: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ

بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: 28]، فهنا يستشعر العبد أعلى مقامات الطمأنينة.

{قال رحمه الله: يجب الحج والعمرة مرة في العمر}

• قال: يجب، إذن الحج والعمرة في درجات الوجوب، وهو أنه فريضة من الفرائض، ودل على وجوبه قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]، وأيضاً الحديث: «بني الإسلام على

خمس»، منها: «حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»، وأجمعت الأمة على وجوب الحج في العمر مرة واحدة.

• قال رحمه الله تعالى: والحج والعمرة.

العمرة في اللغة الزيارة، وفي الاصطلاح: هو زيارة بيت الله الحرام تعبداً لله عزَّ وجلَّ على وجه مخصوص لأداء

المناسك من طواف وسعي وحلق أو تقصير.

• وهذا الوجوب اختلف العلماء رحمهم في وجوب العمرة،

✓ فمن العلماء رحمهم الله من قال: إن العمرة ليست واجبة، بل هي سنة،

✓ ومن العلماء من قال: إنها واجبة،

✓ ومنهم من فرق في الوجوب بين أهل مكة الحاضري المسجد الحرام وبين غيرهم، فقال: تجب على من كان

خارج حدود الحرم، ولا تجب على من كان داخل حدود الحرم.

✓ والراجح من أقوال أهل العلم أن العمرة واجبة في العمر مرة واحدة، كوجوب الحج.

{قال: يجب الحج والعمرة مرة في العمر على المسلم البالغ الحر إذا استطاع إليه سبيلاً}

• قال: مرة في العمر، وهذا كما تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم، حينما سئل: أفي كل عام يا رسول الله، قال:

«لا، ذروني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم، كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم»، ثم بين أن

الوجوب في العمر مرة واحدة، فمن أدى هذه المرة فقد أدى الوجوب الذي افترضه الله جلَّ وعلاً عليه.

- **قال: على المسلم،** الآن هو بين أن الحج والعمرة واجبةٌ، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، وأن الوجوب على الجميع، سواءً من كان داخل الحرم، أما الحج فعلى الجميع، **وأما العمرة فالصحيح أنها واجبةٌ على من كان داخل الحرم وعلى من كان خارج الحرم.**
- **قال: على المسلم،** وجوب الحج حتى يكون الحج واجبًا فله شروطٌ.
العلماء يجعلون شروط الحج ثلاثة أقسام :
❖ **القسم الأول:** شروط للوجوب والصحة ،
❖ **القسم الثاني:** شروط الوجوب والاجزاء ،
❖ **القسم الثالث:** شروط للوجوب
- أول هذه الشروط أن يكون مسلمًا، فلا يقبل الحج من كافرٍ ، ولهذا قال العلماء رحمهم الله لو أدى الحج وهو على الكفر ثم أسلم نقول إنه يجب عليه أن يعيد الحج في الإسلام، فالله جلَّ وعلا بين هذا
● هو يقول على كل مسلمٍ عاقلٍ بالغٍ حرٍ، لو قلنا شروط الوجوب والصحة، **فماذا يدخل فيها؟**
الإسلام والعقل شرطٌ للوجوب وشرطٌ للصحة، بمعنى أن الكافر أو المجنون لو أدى العمرة أو الحج فلا يقبل منه **لماذا؟** الكافر واضحٌ، أما غيره المجنون فلأنه لابد من نيةٍ، ولا يستطيع أن يعقد النية، فلا يصح حجه ولا عمرته.
- **قال: شروط الوجوب والإجزاء:** ما هي شروط الوجوب والإجزاء، هي واجبةٌ وتكون مجزئةً.
- **البلوغ شرطٌ للوجوب صح أم لا ؟** وشرطٌ للإجزاء، إذا كان بالغًا يجب عليه، وإذا كان غير بالغٍ وحج نقول لا يجزئه عن حجة الإسلام.
- شروط الوجوب والإجزاء: البلوغ والحرية.
- شروط الوجوب، وهو الاستطاعة، **﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾** [آل عمران: 97]، فمن لم يكن مستطيعًا فلا يجب عليه الحج.
- قال: الشرط الأول: الإسلام، وقلنا إن هذا شرط وجوبٍ وصحةٍ، قال: العاقل، وضده المجنون، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«رفع القلم عن ثلاث: عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ».**
- فالمجنون لا يصح منه الحج، لأنه لا يستطيع أن يعقد النية التي هي أكد شرطٍ في الحج، فهنا قال: شرط العقل هو شرط وجوبٍ وصحةٍ.
- الثالث: قال البالغ، والبلوغ مرعنا في كتاب الطهارة، يحدث بأشياء، ببلوغ خمسة عشرة سنةً، بإنابات شعر العانة، أيضا بخروج المني، وتزيد المرأة بالحيض.
- والنبي صلى الله عليه وسلم بيّن أنه رفع القلم عن ثلاثٍ **«وعن الصبي حتى يبلغ»** كما جاء في بعض الروايات، إذا بلغ الصبي فإنه يكون وجوب الحج.
- **والبلوغ شرط ماذا؟ شرط وجوبٍ وإجزاء،** بمعنى لو حج الصبي الذي لم يبلغ، فإنه حجه يكون صحيحًا، وقد رفعت امرأةً إلى النبي صلى الله عليه وسلم غلامًا، فقالت يا رسول الله هل على هذا من حجٍّ؟ فقال عليه الصلاة والسلام: **«نعم، ولك أجره»**، إذا هذا من الشروط.

فلو حج قبل البلوغ، فهل تسقط عنه حجة الإسلام؟



نقول لا، والدليل أنها شرط وجوبٍ وإجزاء.

- قال: الحر، العبد لا يجب عليه الحج، وتكون الحرية في حقه شرط وجوبٍ وإجزاء، بمعنى أنه لو أُعتق بعد ذلك، فإنه يجب عليه الحج، وهذه المسألة اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيها اختلافًا كثيرًا.
- ✓ فمن العلماء من قال: إذا حج العبد قبل أن يعتق، فإنها تسقط عنه حجة الإسلام،
- ✓ ومن العلماء من توقف في هذه المسألة،
- ✓ ومنهم من قال: يجب عليه أن يحج بعد ذلك.
- قال: إذا استطاع إليه سبيلًا، وشرط الاستطاعة **شرط ماذا؟ شرط وجوب**، لأن الله جلَّ وعلا قال في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97].

{قال: والاستطاعة أن يجد زادًا وراحلةً بآلاتها}

- ما المراد بالاستطاعة؟ والله جلَّ وعلا قال في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: «**وحج البيت الحرام من استطاع إليه سبيلًا**».
- قال الاستطاعة: أن يجد

أولاً: زادًا.

ثانيًا: وراحلةً بآلتيهما مما يصلح لمثله فاضلاً عما يحتاج إليه لقضاء دينه.

أول الأمور التي يعرف بها الاستطاعة أن يملك الزاد في طريقه، إذا كان لديه زادٌ يكفيه في طريقه فيجب عليه الحج. وأيضا أن يكون لديه راحلةٌ.

- لكن المصنف هنا قيدها فقال: مما يصلح لمثله، وهذه المسألة مما اختلف فيها العلماء، بمعنى أنه إذا كان ثريًا لابد أن يجد شيئًا يناسبه، وإذا كان فقيرًا يجد شيئًا يناسبه، فقال: يصلح لمثله، **فهل يشترط للإنسان أن تكون السيارة التي سيذهب بها أن تكون مناسبةً لحياته وما اعتاده؟**
- نقول الصواب من أقوال أهل العلم أنه لا يشترط أن تكون صالحةً لمثله، بل يشترط أن يجد راحلةً تقله إلى بيت الله الحرام، لو أن إنسان مثلاً الآن يحجز في الطائرة وقد اعتاد أن يذهب على الدرجة الأولى، فلم يجد مقعدًا يذهب به إلى مكة إلى على الدرجة السياحية، فهنا تطبق المسألة، قال: أن يصلح لمثله، فإذا لم يجد الدرجة الأولى قالوا لا يجب عليه.
- نقول لا، الواجب عليه أنه إذا وجد راحلةً تقله، دون أن ننظر في شرط هل تكون صالحةً لمثله أو لا تكون كذلك.
- قال: فاضلاً عما يحتاج إليه لقضاء دينه.

هل يشترط لمن يجد الزاد والراحلة أن يوجد لأهله ما يعينهم على حياتهم، أو لا يشترط ذلك؟



خلافً بين العلماء، والصواب أنه لا يجوز له إذا كان لديه مالٌ قليلٌ، لو أخذ هذا المال ليؤدي فريضة الحج، فإنه سيضيع أهله، نقول له: لا يجوز لك، بل يجب عليك أن تنفق هذا المال على أهلِكَ، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم.

لكن ما هو المال الذي يجب أن يتركه لهم؟



قيل هذا المال -كما يذكر المصنف- أن يكون على الدوام بحيث أنه يبقى معهم مالٌ يغنيهم دائماً، وفي هذه الطريقة لن يجب الحج على أحدٍ، لكن نقول: يجب عليه وهو الراجح أن يكون لديهم ما يعينهم في فترة غيابه، في فترة ذهابه لأداء فريضة الحج وأداء فريضة العمرة، وهذا الراجح من أقوال أهل العلم.

من كان عليه دينٌ هل يجوز له أن يحج أو لا؟

نقول هذا له حالات:

- ❖ **الحالة الأولى:** أن تكون قيمة الحج تغطي ديونه، شخصٌ عليه عشرة آلاف ريال دينٌ، وسيحج بعشرة آلاف، فنقول له لا يجوز لك الحج مطلقاً، لأن حقوق الله مبنية على المسامحة، وحقوق العباد مبنية على المشاحة.
- ❖ **الحالة الثانية:** إذا كان المال الذي لديه لا يغطي يعني عليه مثلاً مائة ألفٍ ولديه ثلاثة آلافٍ أو خمسة آلافٍ ريال، فهل يجوز له أن يحج؟ نقول له أيضاً الراجح من أقوال أهل العلم أن أداء هذا الدين مقدمٌ على أداء الحج.

بعض الناس يقول يذهب ليستأذن ممن عليه الدين، وهذه ليست موجودة في كتب الفقه، هذا أمرٌ جديدٌ، أنه لابد أن تذهب إليه فإذا أذن لك، نقول لا الأصل أن من كان عليه دينٌ فلا يجب عليه الحج، لأنه غير مستطيعٍ، والله جلٌ وعلا قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97].



لو أن إنساناً واحداً أعطاه -لا ذكر للحج- هو عليه دينٌ لكن هو سيأخذ له الذي يتكفل له بذهابه للحج فقط لا يسدد له دينه، نقول لا يذهب، أو يذهب ويؤدي الفريضة، ويرجع ثم يسدد دينه؟

هذه فيها تفصيلٌ، لو كان ذهابه إلى الحج سيفوت فرصة عملٍ يجمع فيه مالاً ليؤدي هذا الدين، نقول بقاؤه أفضل، وإن كان مثلاً شخصٌ موظفٌ وليس لديه صنعةٌ أخرى، ووقت الحج تكون موسم إجازةٍ، ويأتي شخصٌ ويقول ستذهب إلى الحج وهذه التذاكر وهذا المال دون أن تدفع شيئاً، فنقول الأفضل أن يذهب ، لأن كما ذكر بعض العلماء أن الحج مما يستجلب به الرزق من الله -سبحانه وتعالى.

- قال -رحمه الله تعالى: فاضلاً عما يحتاج إليه لقضاء دينه، هذا واحدٌ، وأيضاً مؤونة نفسه في طريقه ومؤونة عياله على الدوام، إذن اشترط في تفسير الاستطاعة

❖ **أولاً:** أن يجد زاداً يكفيه في طريقه

❖ **ثانياً:** وأن يجد راحلةً تنقله إلى مكة،

❖ **ثالثاً:** أن يكون لديه مالٌ فائضٌ عن حاجة عياله حتى يعود،

❖ **رابعاً:** أن لا يكون عليه دينٌ وإلا فإن سداد الديون مقدمٌ، وأمر الدين الناس يتساهلون به، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها، أتلفه الله»، ليس الأمر باليسير ولا الهين، بعض الناس يتوقع أن يكون عليه دينٌ أمرٌ بسيطٌ وسهلٌ، إذا كانت هذه عبادةً عظيمةً ومرتبطةً، لا تذهب إلى الحج بل البعض قال لا يجوز لك أن تحج إلا إذا سددت دينك، لكن إن حج وعليه دينٌ فإن حجه صحيح مع الإثم.

{قال: ويعتبر للمرأة وجود محرماً وهو زوجها، ومن تحرم عليه على التأبيد بنسبٍ أو سببٍ مباحٍ}.

- قال: ويعتبر -وهذه مسألة مهمة جداً- أيضاً الآن هو يتحدث.....

محرماً للمرأة في الحج مما اختلف فيه العلماء،



✓ فبعض العلماء قال: يجوز له أن تحج إذا كان مع رفقة نساء، اثنتين فأكثر ورفقة مأمونة يجوز له أن تحج،
 ✓ والراجح من أقوال أهل العلم ما ذهب إليه المصنف، النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا تحل لامرأة أن تسافر مسيرة يومٍ وليلةٍ إلا ومعها ذي محرمٍ»، ومن يرى الآن ما يحدث أثناء الطريق حتى في الطائرات...،
 الذي هو ليس فقط لإسقاط الأمر الشرعي....
 لا بد لها أن تجد لها محرماً.

• قال -رحمه الله تعالى: {تأتي معها.....}

هي مثل ما ذكرت أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة، فمنهم من قال إنه يجوز...

• قال -رحمه الله: هو زوجها، هل يجب على الزوج أن يذهب مع زوجته إلى الحج؟ خلاف بين العلماء في هذه المسألة، وأيضاً هل يجوز له أن يأخذ مآلاً مقابل ذهابه معها؟ نقول الراجح يجوز لكن ليس هذا من العشرة بالمعروف، لو أن المرأة عندها محرماً، أخوها أو أبوها وزوجها يمنعها من أداء الفريضة، فنقول له يجوز لها أن تحج مع أبيها إذا كانت ترى أنه لن يقبل لا في هذا العام ولا في الذي يليه فيئست منه، فيجوز لها أن تحج مع أبيها أو مع أخيها، لأن الحج هنا فريضة عليها ولديها محرماً، لكن لو كان نافله فلا يجوز لها أن تحج إلا بإذن زوجها.

• قال -رحمه الله: والمحرّم هو زوجها، إذن زوج المرأة محرّم، وقال: ومن تحرّم عليه على التأييد بنسبٍ أو بسببٍ مباح.

• محارم المرأة الذين يجوز له أن تذهب معهم لأداء فريضة الحج، من هم محارمها؟

❖ أولاً: الزوج

❖ ثانياً: من تحرّم عليه على التأييد بسببٍ، وهم سبعة: الابن، الأب، والابن، والأخ مطلقاً، والعم مطلقاً، والخال مطلقاً، وابن الأخ وابن الأخت.

• قال: من تحرّم عليه على التأييد بنسبٍ، ما هو النسب؟ أو بسببٍ مباحٍ، الذين يحرمون عليها على التأييد سبعة:

(١) الابن وإن نزل، أي ابن الابن ونحو ذلك.

(٢) الأب وأن علا، يعني الأب والجد ونحو ذلك.

(٣) الأخ مطلقاً، أخ لأبٍ، أخ لأمٍ، أخ شقيق مطلقاً.

(٤) العم مطلقاً.

(٥) الخال مطلقاً.

(٦) ابن الأخ.

(٧) ابن الأخت.

• قال -رحمه الله: وهذا ما يحرم على التأييد، قال: بنسبٍ أو بسببٍ مباحٍ، النسب تقدم هم السبعة، قال: السبب المباح أمران:

(١) المحرم بالرضاع

(٢) المحرم بالمصاهرة

• فالمحرم بالرضاع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فيحرم أبوها من الرضاع وابنها من الرضاع وأخوها من الرضاع وعمها من الرضاع وخالها من الرضاع وابن أختها من الرضاع، فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

- الثاني مما يحرم بسبب المباح المصاهرة،
- ❖ **الأول:** أبو الزوج، أبو زوج المرأة وأجداده ،
- ❖ **الثاني:** ابن زوج المرأة،
- ❖ **الثالث:** أزواج البنات، امرأة أزواج بناتها يعتبرون محارم لها،
- ❖ **الرابع:** أزواج أمهات المرأة، امرأة أمها تزوجت فزوج أمها يكون محرماً لها،

{قال: فمن فرط حتى مات أُخرج عنه من ماله حجةً وعمره}.

- قال: من فرط أي في أداء الحج أو أداء العمرة، وهنا مسألة مهمة يذكرها العلماء -رحمه الله-....
- **في وجوب الحج والعمرة على الفور أو على التراخي؟ هل يجب على الإنسان أن يبادر أو يجوز له أن يؤجل؟**
فالراجح من أقوال أهل العلم أن الوجوب على الفور، جاء من كان عنده...
- قال -رحمه الله تعالى: فمن فرط حتى مات، شخص فرط كان لديه القدرة أن يحج لكنه لم يحج، قال: أُخرج عنه من ماله حجةً وعمره، وهذا الإخراج هل يشترط له وصية؟ الصواب أنه لا يشترط له وصية، وقبل أن يوزع الميراث يخرج منها مالاً لأداء الحج والعمرة من هذا الرجل، وقد جاء رجل قال: يا رسول الله إن أبي مات ولم يحج، أفاحج عنه؟ قال: «أرأيت لو كان على أبيك دينٌ أكننت تقضيه؟» قال: نعم، قال: «فقضاء الله أحق»، فهنا النبي -صلى الله عليه وسلم- أرشده لأن يقضي هذا الواجب الذي افترضه الله عليه.

{فمن فرط حتى مات أُخرج عنه من ماله حجةً وعمره، ولا يصح من كافرٍ ولا من مجنونٍ، ويصح من الصبي}.

- يجب أن يخرج على الإنسان من ماله سواءً أوصى أو لم يوص.
- قال: ولا يصح الحج من كافرٍ، لماذا؟ لأننا ذكرنا أن من شروط الوجوب والصحة الإسلام والعقل، فلا يصح من كافرٍ ولا مجنونٍ، لأنه لا يستطيع أن يعقد النية، وهذان لأنهما شرط وجوبٍ وصحةٍ، الإسلام والعقل، قال: ويصح من الصبي والعبد، لأنه شرط وجوبٍ وإجزاء، فيصح أن يؤدي الحج الصبي والعبد، لكنه قال: ولا يجزئ عنهما، بمعنى أن العبد إذا أعتق يجب عليه أن يحج، وأن الصبي إذا بلغ يجب عليه أن يحج، ونقول الصواب من أقوال أهل العلم: ما يتعلق بالصبي فنقول لا بد أن يأتي بحجة الإسلام بعد بلوغه، وأما العبد فالراجح أنه لا يلزمه أن يعيد هذا الحج بل يقع عن حجة الإسلام.

{قال: ويصح من الصبي والعبد ولا يجزئهما، ويصح من غير المستطيع والمرأة}.

- قال: ويصح من غير المستطيع والمرأة، المرأة قلنا إن الراجح أنه يشترط لها وجود المحرم، فإن حجت بدون محرم، نقول إن حجها صحيحٌ مع الإثم، كذلك غير المستطيع، إنسانٌ ليس لديه مالٌ ومع ذلك ذهب ليحج، نقول حجه صحيحٌ ولكنه هنا لا يَأثم، لأنه لم يخالف، لهذا يقول العلماء، قال المصنف -رحمه الله: ويصح من غير المستطيع يقبل منه ، أما الكافر فلا يقبل منه، أما الصبي يقبل منه لكنه لا يجزئه عن حجة الإسلام، أما المرأة وغير المستطيع فيجزئهما عن حجة الإسلام والمرأة إذا كانت بغير محرم فإنها تأثم.

{قال: ومن حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه أو عن نذره، وقع حجه عن فرض نفسه دون غيره}.

- هذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء -رحمه الله-، **حج عن غيره فهل يصح أو لا؟** أن من حج عن غيره فإن الحج يقع عن نفسه، فكذلك فيما يتعلق بالنذر والنفل، فإنه يقع عن نذره، ويستدلون بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لما سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة، قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**هل حججت عن نفسك؟**» قال: لا، قال: «**حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة**»، ويرى بعض العلماء أنه إذا شرع في الحج عن غيره، فإنه يقع ويكون حجه عن غيره، **لكن الصواب أنه لا يجوز أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه، وأنه إن حج عن غيره ولم يحج عن نفسه، فإن الحجة تقع له ولا تقع لمن حج عنه.**

{ قال -رحمه الله: باب المواقيت، وميقات أهل المدينة ذو الحليفة.}

- العلماء -رحمهم الله تعالى- الذين قالوا إن الحج يقع عن غيره حتى لو لم يحج عن نفسه، قالوا إن امرأة أتت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالت: يا رسول إن أمها لم تحج، أفتحج عن أمها؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**حجي عنها**»، قالوا: النبي -صلى الله عليه وسلم- هنا لم يسألها هل حججت عن نفسك أم لم تحجي، وهناك قاعدة عند العلماء وهي **أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في الأقوال**، وهنا كان لابد أن تحج عن نفسها لأرشدنا النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكن لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يستفصل ولم يرشدنا إلى هذا الأمر، فهم ذهبوا إلى أنه يجوز لها أن تحج عن أمها قبل أن تحج عن نفسها، وهذه من المسائل التي ذكرنا أن فيها خلافاً، **والراجح والصواب من أقوال أهل العلم أنه لابد أن يحج عن نفسه قبل أن يحج عن غيره.**

باب المواقيت.

{ باب المواقيت.}

- **قال -رحمه الله: باب المواقيت، المواقيت للحج موقيت زمانية ومواقيت مكانية،** وهذه المواقيت لبيان منزلة الحج، فمنزلة هذه المشاعر ومكانتها، فأما المواقيت المكانية فالنبي -صلى الله عليه وسلم- بيّن لنا حدوداً يجب على من أراد ومن قصد الحج أو العمرة أن يمر بهذه المواقيت وأن يحرم منها أو يحرم بمحاذاتها ، **فوقّت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الحجفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل العراق ذات عرق،** فبيّن النبي -صلى الله عليه وسلم- هذه المواقيت وهي موقيت مكانية، وهي تختلف في بعدها فمنها ما يبعد أربعة مائة كيلو وهو ميقات ذي الحليفة ومنها من هو قريب وهو ميقات السيل، ويبعد خمسة وسبعين كيلو، فهذه المواقيت لمن مر عليها قبل أن يأتي إلى البيت الحرام، لابد أن يستعد وأن يتطيب وأن يلبس الثياب النظيفة وأن يستعد لهذا المكان، وهو تعظيم لبيت الله -جلّ وعلا-، وهناك أيضاً المواقيت الزمانية **وهي: شوال وذو القعدة وذو الحجة،** وقيل عشر من ذي الحجة وسيأتي بيان الخلاف بين العلماء -رحمهم الله- في ذلك.

ما الفائدة من بيان أشهر الحج؟

- قال العلماء: إن المتمتع لا يكون تمتعه صحيحاً إلا إذا أحرمت بالعمرة في أشهر الحج، فلو أحرمت بالعمرة في رمضان ثم عاد إلى أهله، ثم أتى بعد ذلك في يوم السابع من ذي الحجة، فإنه لا يكون متمتعاً إذا لم يحرم بالعمرة، لأنه أحرمت أو أتى بهذه العمرة قبل أشهر الحج، فهذا دليل على مكانة هذا البيت ومنزلته، ولهذا جعل الله -سبحانه وتعالى- هذه المواقيت لتكون بداية لدخول الإنسان إلى بيت الله -سبحانه وتعالى-.



• قال: وميقات أهل المدينة ذو الحليفة، وذو الحليفة هي قرية صغيرة تسمى الآن أبيار عليّ، وهي التي يظن بعض العامة أن عليًّا -رضي الله عنه- قاتل الجن فيها، وهذا الأمر ليس له سندٌ صحيحٌ إلى عليٍّ -رضي الله عنه وأرضاه-، وميقات أهل المدينة وهو ذو الحليفة وهو أبعد المواقيت عن مكة، فهو يبعد تقريبًا أربعمئة وعشرة كيلو، فهو أبعد المواقيت عن مكة، وقد ذكر العلماء -رحمهم الله- أن من الحكمة في بُعد هذا الميقات، هو أن المسلم الذي يأتي إلى المدينة لا يخرج من حرم المدينة حتى يدخل في حرم مكة معرفةً بفضلها ومكانتها ومنزلتها، وهذه المواقيت العظيمة التي بيّنها لنا النبي -صلى الله عليه وسلم- فيها أيضًا من أوجه الإعجاز حيث إن بعض المواقيت حددها النبي -صلى الله عليه وسلم- لأهلها.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثالث عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب المواقيت.



{الحمد لله صلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
قال ابن قدامة رحمة الله وإياه: باب المواقيت.
وميقات أهل المدينة ذو الحليفة، وأهل الشام}

- هذا الباب عقده المؤلف رحمه الله لبيان نوعين من أنواع المواقيت،
 - ❖ النوع الأول: مواقيت الحج الزمانية.
 - ❖ النوع الثاني: مواقيت الحج المكانية.
- المواقيت المكانية.
فهذه المواقيت المكانية التي تحدث عنها المصنف جاءت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، «وَقَّتَ النَّبِيُّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ، وَلَأَهْلَ الشَّامِ الْجَحْفَةَ، وَلَأَهْلَ نَجْدِ قَرْنٍ، وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَمَ، وَقَالَ هُنَ لَهْنٌ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ».
- فهذه المواقيت لا يجوز لمن يقصد بيت الله لأداء الحج والعمرة أن يتجاوزها دون أن يحرم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هُنَ لَهْنٌ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ».
- المواقيت الزمانية.
والمواقيت الزمانية يقصد بها أشهر الحج التي لا يجوز للمسلم على الصحيح من أقوال أهل العلم أن يعقد الحج في غيرها، وهذه هي شوال وذو القعدة وذو الحجة، أو عشر من ذي الحجة على خلاف بين العلماء رحمهم الله.
- فلو أن مسلمًا نوى الحج ولبس إحرامه في شهر رمضان، فإنه على الصحيح من أقوال أهل العلم لا يعتبر ويكون هذا الإحرام للعمرة وليس للحج.
- فهذه المواقيت وهي أماكن محددة، المواقيت المكانية، لا يجوز للمسلم أن يقصد بيت الله إلا أن يأتي بها، وأبعد هذه المواقيت، هو ميقات ذي الحليفة، حيث يبعد 400 كيلو متر عن مكة المكرمة، وأقرب هذه المواقيت قرن أو السيل، ويبعد 70 كيلو عن مكة المكرمة.

- والعلماء رحمهم الله يسألون **ما الحكمة في الاختلاف والتفاوت بين هذه المواقيت؟** ، بين 400 كيلو و 70 كيلو، يقول العلماء رحمهم الله: الأصل أن العبد يسلم لأمر الله، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: 36].

✓ فممن قاله العلماء رحمهم الله أنه يشرع للمسلم ألا يخرج من حرم المدينة حتى يدخل في حرم مكة ، فقالوا لعل هذا أحد الأسباب، لكن الأصل في هذا أن نسلم لأمر الله وأمر رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

✓ ومن الحكمة في هذه المواقيت أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن نتهياً في أبداننا، وفي قلوبنا، وفي ألسنتنا، قبل أن نقصد هذا البيت الحرام، فأعظم بقعة على وجه الأرض مكة، وأعظم مكان الكعبة، ولهذا يشرع للعبد أن يتيها للوصول إلى هذا المكان العظيم المبارك، وهذه التهيؤ يكون أولاً في اللباس، فيلبس إزاراً ورداءاً أبيضين نظيفين، ويكون كذلك بالاستعداد بالغسل والأخذ من الشعر ونحو ذلك، حتى يكون متهيئاً لعبادة الله.

✓ كذلك يتيها بقلبه بأن ينوي أن يقصد بيت الله جلّ وعلاً، ويتيها بلسانه بأمرين، بنية الدخول في النسك وهذا ركن من أركان الحج، وكذلك بالتلبية، لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.

✓ أيضاً من دلائل إعجاز النبوة أن النبي صلى الله عليه وسلم حدد هذه المواقيت، وبعض أهل هذه البلاد لم يسلموا، وهذا دليل على أن هذه البلاد ستفتح وسيكون فيها مسلمون، يقصدون بيت الله جلّ وعلاً، حيث جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم «وَقَّتْ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن يلملم، وقال هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة».

{قال: وأهل الشام والمغرب ومصر الجحفة، واليمن يلملم}

- قال: وميقات أهل المدينة ذو الحليفة، الحليفة تصغير الحلفاء، وهو شجر بري معروف في ذلك المكان، والناس الآن يحرمون من قرية صغيرة تسمى أو بعض العلماء يقول ذو الحليفة قرية صغيرة وهي التي تسمى الآن بأبيار علي، ويقولون إنها سميت بأبيار علي لأن علياً رضي الله عنه قاتل الجن فيها، وهذا لم يثبت به دليل صحيح عن علي رضي الله عنه وأرضاه.

• والحليفة أبعد المواقيت عن مكة حيث تبعد عن مكة بالضبط 410 كيلو متر.

{قال: وأهل الشام والمغرب ومصر الجحفة}

- الجحفة هي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب، وهي قرية يقول العلماء خربة اجتاحتها السيل وهي قرية قرب رابغ وقد وضعت فيها وزارة الشؤون الإسلامية مسجداً يحرم الناس ويحرم الناس الآن فيها من رابغ، تبعد عن مكة تقريبا 200 كيلو، فهي لأهل الشام ولأهل مصر ولأهل المغرب، ولمن أتى من هذا الاتجاه ممن يريد الحج والعمرة.

{واليمن يلملم}

• قال وميقات أهل اليمن يلملم، وتسمى الآن بالسعدية، وتبعد عن مكة تقريبا 90 كيلو متر.

{ولنجد قرن}

- قال: ولنجد قرن، أي ميقات أهل نجد قرن المنازل، والبعض يظن أن قرن المنازل هو الذي ورد أنه قرن الثعالب، ولكن هذا القول غير صحيح.
- ويحرم الناس الآن من السيل الكبير، وهناك مسجدٌ ومهبطٌ في هذا الميقات، وبمحاذاته يحرم الناس كذلك من وادي محرم، وهناك مسجدٌ ومكانٌ هبئ لهذا الميقات، ومن هنا يحرم الناس فمن أحرم من هنا أو من هنا فكلاهما صحيح، لأن وادي محرم هو على محاذة السيل الكبير، والعلماء رحمهم الله حينما يبحثون هذه المسألة، أنه يأخذ حكم محاذاتها، فأجازها العلماء رحمهم الله تعالى تيسيرًا للحجاج الذين يقصدون مكة المكرمة.

{وللمشرق ذات عرق}

- قال: وللمشرق أهل العراق لهم ذات عرق، وهذا الميقات مما اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيه، **من الذي وقته؟** ف قيل إن الذي وقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه، فقد سئل فاجتهد رضي الله عنه وأرضاه فقال: ذات عرق.
- ويروى أن عائشة رضي الله عنها وأرضاه، ذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل المشرق ذات عرق، والجمع بين هذين أن الأصل أن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت هذا الميقات، ولعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يبلغه هذا الأمر، ولكن كما نعلم أن عمر رضي الله عنه وافق الوحي في آراء له، فلعل هذا منها رضي الله عنه وأرضاه.

{فهذه المواقيت لأهلها ولكل من يمر عليها}

- قال: فهذه المواقيت لأهلها، أي لمن يأتي نحوها، وأهلها الذين حددهم أهل المدينة ذو الحليفة، الشام ومصر والمغرب الجحفة، اليمن يللم، نجد قرن المنازل، هذه قال رحمه الله تعالى: فهذه المواقيت لأهلها، هؤلاء، ولكل من مر عليها، ودليل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة»**.

{ومن منزله دون الميقات فميقاته من منزله}

- الناس ثلاثة أقسامٍ بالنسبة للمواقيت:
- ❖ **القسم الأول:** وهو الآفاقي، يسمى في كتب الفقه بالآفاقي، وهم كل من كان خارج حدود هذه المواقيت.
- ❖ **القسم الثاني:** الميقاتي، وهو من كان منزله دون هذه المواقيت، فهو داخل هذه المواقيت.
- ❖ **القسم الثالث:** يقول العلماء رحمهم الله تعالى أهل الحرم، ولكل واحدٍ من هؤلاء أحكامه.
- فالآفاقي يجب عليه أن يحرم بالحج والعمرة من الميقات، وأما الميقاتي وهو الذي دون الحرم فإن ميقاته من مكانه الذي هو فيه، ولا نطلب أن يعود إلى الميقات ليحرم منه، بل يحرم للحج والعمرة من مكانه.
- أهل الحرم يقول العلماء رحمهم الله تعالى: الحاج يحرم من أي مكان، وأما المعتمر فلا بد أن يخرج إلى الحل، يخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة، وأيهما أفضل، أن يحرم من التنعيم أم من الجعرانة؟

- خلافً بين أهل العلم، والصواب أن يفعل الأقرب له. فإن كان مثلاً يسكن في العوالي فالأقرب أن يذهب إلى عرفة، وإن كان يسكن مثلاً في الرصيفة فالأفضل أن يذهب في طريقة جدة، وإن كان داخل مكة، فالأقرب له أن يذهب إلى مسجد التنعيم الذي يسمى مسجد عائشة رضي الله عنها وأرضاها.

{قال فهذه المواقيت لأهلها ولكل من يمر عليها، ومن منزله دون الميقات فميقاته من منزله}

- لماذا أهل الحرم في العمرة لابد أن يحرم من الحل، وبالنسبة للحج يجوز له أن يحرم من مكانه؟
قالوا: لأنه في الحج يجمع بين الأمرين، بين الحل والحرم، فهو يذهب إلى عرفات، وفي العمرة إذا لم يخرج إلى الحل فإنه لا يجمع في عمرته بين الحل والحرم، فلا بد أن يخرج إلى الحل حتى يجمع بين الحل والحرم في هذا النسك الذي يتقرب به إلى الله سبحانه وتعالى.
- عائشة رضي الله عنها وأرضاها لما أهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم وطاف الناس وفرغوا أتاها الحيض، قالت يا رسول الله إن الناس يعودون بحجٍّ وعمرة، وأعود بحجٍّ لوحده، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فرغت من الحج أن تخرج إلى مسجد التنعيم لتأتي بالعمرة، هي الآن أصبحت من أهل الحرم، فلا بد أن تخرج إلى الحل حتى تأتي بالعمرة رضي الله عنها.
- فأهل الذين هم دون الميقات يحرمون للحج وللعمرة من مكانهم الذي يعيشون فيه.

{قال: حتى أهل مكة يُهلون منها لحجهم}

- قال: حتى أهل مكة يُهلون منها لحجهم، يعني أهل مكة يُهلون للحج من المكان الذي هم فيه، ولا يشترط كما يظن البعض أنه لابد أن يحرم من المسجد الحرام، أو البعض يظن أنه لابد أن يحرم تحت الميزاب، كل هذه لا أساس لها، فيجوز له أن يحرم من مكانه.

{ويُهلون للعمرة من الحل}

- ويُهلون للعمرة من الحل، فبالنسبة للعمرة لابد أن يُهلون بالعمرة من الحل حتى يجمع بين الحل والحرم في أداء هذا النسك.

{قال: ومن لم يكن طريقه على ميقات فميقاته حذو أقربها إليه}

- ومن لم يكن طريقه إلى ميقات، قال رحمه الله: فميقاته حذو أقربها إليه، وقد ورد في حديث عند أبي شيبه، أنه قال: «لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً».

ما مثال هذه المسألة؟

- قال: ومن لم يكن طريقه على ميقات فميقاته حذو أقربها إليه، مثلاً وادي محرم محاذٍ للسيل، ذات عرقٍ وقتت لأن لها محاذاً، لكن الذين يركبون في الطائرة من أين يحرمون؟ هل لابد أن يأتي بالطائرة فوق الميقات، أم أنه إذا حاذ الميقات في طريقه يعلن للناس، ولذلك الآن في الخطوط السعودية إذا قرب قال نحن الآن بمحاذاته، لا يقول نحن الآن نمر فوق الميقات، نحن بمحاذاة الميقات، ثم يحدث من أراد أن يلبي أن يلبي، فإذا كان لم يكن في طريقه ميقات، فميقاته حذو أقربها إليه، ينظر إلى هذه المواقيت التي حددها النبي صلى الله عليه وسلم فينظر أقرب هذه المواقيت إليه عند ذلك يهل بحجه أو بعمرته.

{ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز الميقات غير محرّم إلا لقتالٍ مباحٍ أو لحاجةٍ تتكرر كالحطّاب ونحوه}

أصناف الناس الذين يمرون بالمیقات،

❑ **الصنف الأول:** من كان نواياً الحج والعمرة، فهذا لا يجوز له أن يتجاوز المیقات إلا أن يحرم، وهذا الأمر يتساهل فيه البعض، يظن أن القضية خلافيةً ونحو ذلك أو يظن أن القضية سهلة، عدم إحرامه من المیقات يترتب عليه أمران،

❖ **الأول: الإثم،** لأنه عصى النبي -صلى الله عليه وسلم-،

❖ **الثاني: الفدية،** وسيأتي تفصيلها بإذن الله -جلَّ وعلا-،

❑ **الصنف الثاني:** الذي لا يريد الحج والعمرة، فإن كان لم يحج ولم يعتمر سابقاً، فالعلماء -رحمهم الله- يقولون: يجب عليه أن يحرم بالحج والعمرة حتى لو لم تكن هذه نيته، ومن العلماء من قال: وأما إذا كان مثل الحطاب أو الذي يتردد كثيراً على مكة ونحو ذلك لتجارة أو لعملٍ أو لدراسة أو نحو ذلك، فقالوا هنا: لا يلزمه، وقد أدخل النبي -صلى الله عليه وسلم- مكة في عام الفتح ولم يكن محرماً -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام-، **والصحيح** من أقوال أهل العلم في هذه المسألة، أن من دخل مكة لا يريد الحج ولا يريد العمرة وإنما أتى لزيارة أو لعملٍ أو لتجارة أو نحو ذلك، فإنه لا يلزمه الإحرام من المیقات، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن أراد الحج والعمرة»**، وهنا مسألتان يكثر الحديث عنها:

❖ **المسألة الأولى:** هل جدة میقاتٌ أو ليست بمیقاتٍ؟ **الصحيح** من أقوال أهل العلم أن جدة لا تعتبر میقاتاً،


فتأجيل الإحرام للمسافرين للوصول إلى جدة، هذا لا شك أنه خطأ، ومن فعل ذلك فهو بالخيار بين أمرين، إن لم يكن قد أحرم فيجب عليه أن يعود إلى المیقات وأن يحرم، وإن كان أحرم فإنه يكون عليه دمٌ.

❖ **المسألة الثانية:** هناك من يقصد مكة المكرمة في موسم الحج مثلاً للعمل، في الأصل أن ذهابه مثلاً لمشاركة في مؤتمر، لزيارة لأقاربه، لصلّة، فالأصل لديه ليس الحج ولا العمرة، **فهل يجب عليه إذا كان في نيته أن يحج أو أن يعتمر، هل يجب عليه أن يحرم من المیقات؟**

✓ من العلماء من قال: إنه إذا نوى، يعني هو سيذهب فعلاً لغرض آخر لكنه نوى أنه بعد أن ينتهي هذا الغرض أنه سيحج أو سيعتمر، قالوا يجب عليه أن يحرم من المیقات، لأن النبي قال: **«هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن أراد الحج والعمرة»**، فهو يريد الحج والعمر فلا بد أن يحرم من المیقات.

✓ ومن العلماء من قال: هو يسافر لأداء عمل، هو يسافر لتجارة، هو يسافر لطلب علم، ثم إذا فرغ من هذا، فإنه يذهب للحج أو العمرة، فقالوا إنه يحرم من المكان الذي هو فيه، فيمقاته من حيث أنشأ العمرة، ولعل هذا القول هو الأسهل للناس في هذه المسألة وخاصةً كثرة تردد الناس على هذه المشاعر وعلى الأماكن التي تكون قريبةً من مكة المكرمة،

✓ أما إذا كان متردداً لم يجزم، يقول أنا سأذهب إلى جدة فإن يسر الله لي الأمر، فإنني سأحرم بالعمرة أو بالحج، وإن لم يسر لي فلن أحج ولن أعتمر، فهنا العلماء جميعاً يقولون إنه يحرم من المكان الذي نوى فيه الحج والعمرة.

 **{قال: ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز المیقات غير محرمٍ إلا لقتالٍ مباحٍ أو لحاجةٍ تتكرر كالخطاب ونحوه، ثم إذا أراد النسك أحرم من موضعه، وإن جاوزه غير محرمٍ، رجع فأحرم من المیقات، ولا دم عليه}.**

• إذن هو يقول: لا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز المیقات غير محرمٍ، الأصل لا بد إذا أراد دخول مكة فلا يجوز له أن يدخلها كما ذكر -رحمه الله- إلا أن يكون محرماً، إلا استثنى -رحمه الله تعالى- من ذلك، قال إلا لقتالٍ مباحٍ

كما فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- في عام الفتح، قال: أو حاجةً تتكرر كالحطاب الذي يدخل ويخرج، قال: ونحوه، ثم إذا أراد النسك هذا الذي يتكرر حجه أو نحو ذلك، قال: إذا أرد النسك فإنه يحرم من موضعه، لا نقول له عد إلى الميقات بل تحرم من المكان الذي نويت فيه الحج أو نويت فيه العمرة.

{وإن جاوز غير محرم رجع فأحرم من الميقات ولا دم عليه، لأنه إحرام من الميقات، فإن أحرم من دونه فعليه دم سواء رجع من الميقات أو لم يرجع}.

- **لو أن شخصًا جاوز الميقات دون أن يحرم، فماذا عليه؟** قال: إن رجع فأحرم من الميقات فلا دم عليه، هو جاوز ميقات ذي الحليفة وبعد تقريبًا عشرين أو ثلاثين كيلو عاد مرةً أخرى، فأحرم من الميقات فإنه لا شيء عليه، فإن أحرم من دون الميقات فعليه دمٌ، ما دام أنه نوى وتجاوز الميقات ولم يحرم، ولما جاوزه أحرم، قال: فعليه دمٌ، سواءً رجع إلى الميقات أو لم يرجع، لأنه دخل في النسك، وهذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء -رحمهم الله تعالى- ولعل ما ذهب إليه المصنف هو الصواب، لأنه تجاوز الميقات ولم يحرم، ثم لما تجاوز دخل في النسك، ودخوله في النسك لا يعني أنه يتراجع عنه، بل لأنه دخل فيه وقد أخل بالأمر الأول الذي فيه وهو الإحرام من الميقات، والإحرام من الميقات ليس من أركان الحج، فالذي لا يأتي بالركن يبطل حجه، والذي لا يأتي بالواجب فإن كان متعمدًا فعليه الإثم والفدية، وإن كان غير متعمدٍ فسيأتي -بإذن الله عز وجل- تفاصيل العلماء في حجم الجاهل في هذه المسائل وما يتعلق بها.

{قال: والأفضل أن لا يحرم قبل الميقات}.

- قال والأفضل أن لا يحرم قبل الميقات، وهذا الأسلوب من المصنف يبين -رحمه الله تعالى- أنه غير محرم أن يحرم قبل الميقات، مثلًا شخص الآن من أهل الرياض أو من أهل القاهرة أو من أهل الدار البيضاء أو من أبي ظبي أو من دبي أو من الكويت أو من أي مكانٍ، إذا أراد أن يحرم، **فمتى يحرم إذا ركب في الطائرة؟ فإنه يحرم إذا حاذ الميقات، هل يجوز له أن يحرم في بلده؟ هل يجوز لي أن أحرم مثلًا في الرياض وأن أدخل في الإحرام في نية الدخول في النسك، أو لابد أن يكون مع محاذاتي للميقات؟**
- هذه من المسائل التي بينها العلماء -رحمهم الله-، **ومن ذلك كما قالوا -رحمهم الله- الإحرام قبل المواقيت جائز بالإجماع، لكنه خلاف الأولى والأفضل،** فعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لما علم أن عمران بن حصين أحرم من البصرة غضب عليه، وقال: لا يتسامع الناس أن رجلًا من أصحاب رسول الله أحرم من البصرة، وأنكر عثمان -رضي الله عنه- على رجلٍ أحرم من خراسان، **فالإجماع أن الإحرام قبل الميقات حكمه جائز، لكنه خلاف الأولى وخلاف الأفضل،** تعلمون ما السبب في ذلك، السبب أن المسلم إذا دخل في النسك، فإنه يحرم عليه محظورات الإحرام، فلا يستطيع أن يتنعم ولا أن يترفه بها، فهو مضطّرٌّ إلى أطول فترةٍ ممكنةٍ أن يمسك عن هذه المحظورات، فلو أخرها إلى الميقات لكان أرفق به، وأيضًا فيه دفع للمشقة التي تحصل على الإنسان، والله -جلّ وعلا- قال: **{مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ}** [المائدة: 6].

{قال: فإن فعل فهو محرم}.

- فإن فعل فهو محرمٌ، الصواب من أقوال أهل العلم أنه بالإجماع أن هذا جائزٌ لكنه خلاف الأفضل لكن إن فعل فإنه يكون محرّمًا وعليه أن يمسك عن محظورات الإحرام.
- {وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة}.**

- ذهب جمهور العلماء -رحمهم الله تعالى- على أن أشهر الحج هي: شوالٌ وذو القعدة وعشرٌ من ذي الحجة، وهذا قول الجمهور، وهو ما ذهب إليه المصنف -رحمه الله تعالى-، لكن الإمام مالك -رحمه الله- يرى أن أشهر الحج هي شوالٌ وذو القعدة وذو الحجة كاملاً، ويعلل -رحمه الله- ذلك بالتالي، أو المالكية يعللون هذا أنهم يقولون إن يوم الحادي عشر ويوم الثاني عشر ويوم الثالث عشر، كلها من أشهر الحج، فكيف يتم إخراجها من الحج، والذين استدلووا بالقول الأول ذهبوا إليه على أن هذا قولٌ لبعض الصحابة -رضوان الله عليهم.

{قال: والأفضل أن لا يحرم قبل الميقات، فإن فعل فهو محرمٌ، وأشهر الحج شوالٌ وذو القعدة وعشرٌ من ذي الحجة}.

- ما المسائل المتعلقة بقولنا إن أشهر الحج هي شوالٌ وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة؟ يقول العلماء -رحمهم الله- أن معرفة هذا تترتب عليه مسائل،
- ❖ **المسألة الأولى:** أنه لا يجوز لأحدٍ أن يحرم بالحج قبل أشهر الحج الزمانية، فمن أحرم بالحج في رمضان، ولبس إحرامه واعتمر ثم بعد ذلك حل من إحرامه على أنه متمتعٌ، نقول له لا يصح له هذا، بل تكون عمره له لأن أداء الحج التمتع لا بد أن تقع العمرة في أشهر الحج.
- ❖ **المسألة الثانية:** من لم يجد الهدي فصيام ثلاث أيامٍ في الحج وسبعة إذا رجع، لو صام هذه الأيام قبل أشهر الحج الزمانية، فهل تجزئه؟ الراجح من أقوال أهل العلم أنها لا تجزئه. فمعرفة أشهر الحج الزمانية يترتب عليها أحكامٌ كما تترتب الأحكام على مواقيت الحج المكانية.
- الراجح أن أشهر الحج هي شوالٌ وذو القعدة وذو الحجة، وهو رأي المالكية وأيضاً أفتى بهذا كذلك سماحة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وهو رأي ابن حزم الظاهري -رحمهم الله رحمةً واسعةً.

باب الإحرام.

{قال -رحمه الله: باب الإحرام، من أراد الإحرام استحب له أن يغتسل ويتنظف ويتطيب ويتجر عن المخيط، ويلبس إزاراً ورداءً أبيضين نظيفين، ثم يصلي ركعتين ويحرم}.

- قال -رحمه الله تعالى: باب الإحرام، الإحرام معناه نية الدخول في النسك، كيف يعرف المسلم أنه دخل في الحج أو دخل في نسك العمرة، وهذه المسألة يخطأ فيها كثيرٌ من الناس، الإحرام وهو نية الدخول في النسك هذا ركنٌ من أركان الحج، وركنٌ من أركان العمرة، ونية الدخول في النسك لا تكون فقط بمجرد لبس الإزار والرداء، البعض يتوقع أنه بمجرد أنه لبس الإزار والرداء أنه أصبح محرماً، وهذا خطأ، الإزار والرداء أحد الأمور التي يجب على الرجل أن يلبسها في حجه، لكنه لا تعني أنه دخل في النسك، فمثلاً لو أن شخصاً لبس الإزار والرداء في الرياض مثلاً، وركب الطائرة حتى يصل إلى الميقات، هذه الفترة قبل أن يصل إلى الميقات لو أخذ شيئاً من شعره أو من أظفاره، لو قام بقص أظفاره، قام بالتطيب في بدنه وليس في ثيابه، هل عليه شيء؟ ليس عليه شيء، لأنه لم يتلبس بالنسك بعد، فمجرد لبس ثياب الإحرام ليس معناه أنه دخل في نسك الحج أو العمرة.

ما الحكمة من الإحرام؟

- الإحرام نية الدخول في النسك، وهي على نوعين: نية القلب، أن ينوي بقلبه النسك الذي يريده، وأيضاً أن يلي، وأن يتلفظ بالنسك وليس بالنية لكن ما الحكمة؟

(١) الحكمة أن يستشعر عظمة الله -جلّ وعلا- وأن يستشعر وهو يؤدي هذه المناسك أنه يحقق هذا الأمر تعبدًا لله -جلّ وعلا-، نحن الآن لسنا معتادين في حياتنا اليومية على لبس الإزار والرداء بهذه الكيفية التي نراها في الحج والعمرة، فالعبد يفعل هذا تذللًا لله وخضوعًا لله -جلّ وعلا- واستجابة لأمر الله -سبحانه وتعالى-، فهو حينما يقول لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، يقول يا رب أنا مجيبٌ لطاعتك مرةً بعد مرة، فهنا في هذا اللبس الذي أو هذا الدخول في النسك لا شك أن فيه تذللًا وخضوعًا لله -سبحانه وتعالى-.

(٢) من الحكم أن النفس تكون تواقفةً إلى معالي الأمور، فهنا يظهر من المحرم أهم الأمور التي يجب عليه أن يقوم بها وهو في ذله وخضوعه لله، الحج ليس عبادةً تؤدي لا يكون لها روحٌ، الحج له روحٌ، وروح الحج أن يشعر العبد في قرارة نفسه أنه لا شيء، أنه أمام الله -جلّ وعلا- لا شيء، وأنه عبدٌ ذليلٌ ضعيفٌ، وكل ما شعر بإنابته وبضعفه وبفقره وبحاجته إلى الله -جلّ وعلا- كلما كان الأمر بالنسبة له أرفع، لأن أعظم مقام يصل إليه العبد هو مقام العبودية.

وكدت بأخمصي أطأ الثريا

ومما زادني شرفاً وتمها

وأن صيرت أحمد لي نبياً

دخولي تحت قولك يا عبادي

● والله -جلّ وعلا- كما ذكر الإمام الطحاوي في شرحه للعقيدة لابن أبي عز الحنفي، قال -رحمه الله تعالى: وقد نعت الله -جلّ وعلا- نبيه الكريم في مقامات الدين العظيمة بنعت العبودية، فقال في مقام الدعوة إلى الله وأنه لما قام عبد الله يدعوه، وفي مقام إنزال القرآن ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: 1]، وفي مقام الإصغاء قال -سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: 1]، ولما أتى جبريل -عليه السلام- إلى نبيينا الكريم قال: يا محمد إن الله يخبرك بين أمرين، بين أن تكون نبياً ملكاً وبين أن تكون نبياً عبداً، وأنتم كما تعلمون الأنبياء فيهم ملوكٌ مثل داود وسليمان -عليهم السلام-، ومع هذا استشار النبي -صلى الله عليه وسلم- جبريل، قال: «أشعر علي» قال: يا محمد تواضع لربك، فاختار المنزلة الأسى والمقام الأعظم وهو أن يكون عبداً ذليلاً خاضعاً لله -سبحانه وتعالى-.

● قال -رحمه الله تعالى: من أراد الإحرام، الآن هو وصل إلى الميقات، وأراد الإحرام، نوى الإحرام فماذا عليه قبل أن يدخل في النسك؟ قال: استحلب له أن يغتسل، وهذا الغسل كما فعله النبي الكريم -صلى الله عليه وسلم-، فالنبي كما في سنن الترمذي أحرم واغتسل عند إحرامه -عليه الصلاة والسلام-.

● قال: ويتنظف، والتنظف الحكمة منه من أظفاره ومن إبطه ونحو ذلك، قال: الحكمة من ذلك لأن لا يحتاج إليه أثناء إحرامه، فلا يستطيع أن يفعله، لكن كل هذه الأمور واجبةٌ أو مستحبةٌ، لو أن إنساناً لم يغتسل ولم يأخذ من أظفاره ولم يأخذ من شعره ونحو ذلك، وقام بالحج، فهل حجه صحيحٌ أم غير صحيحٍ؟ الحج صحيحٌ لأن هذه المسائل مسائل تتعلق بالمستحبات.

الدرس الرابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

المواقيت على نوعين، فما هي؟

- زمانية ومكانية.

ما هي المواقيت المكانية؟

- المواقيت المكانية هي ذو الحليفة لأهل المدينة، ولأهل الشام والمغرب ومصر الجحفة، ولأهل اليمن يلملم، ولنجد قرن أو السيل ولأهل العراق ذات عرق.

المواقيت الزمانية ما هي؟

- هي شوال وذو القعدة، وذو الحجة، لكن العلماء اختلفوا فيها.

الناس تجاه المواقيت ثلاثة أنواع، ما هي؟

- من يسميه أهل العلم الآفاقي، والميقاتي، ومن هو من أهل مكة، أهل الحرم.

الآفاقي أين يكون ميقاته؟

- قلنا الآفاقي هو كل من كان خارج المواقيت، فيلزمه أن يمر بالميقات ويحرم منه وإن تجاوزه ..

هذا الآفاقي، الميقاتي؟

- الميقاتي هو من كان منزله دون المواقيت.

فهذا من أين يحرم للحج والعمرة؟

يحرم من مكانه.

وأهل الحرم؟

- وأهل الحرم يحرمون بالعمرة من الحل، إما من التنعيم أو الجعرانة، وبالحج من منازلهم، لأنهم جمعوا بين الحل والحرم.

من يتجاوز الميقات ولم يحرم وهو يريد الحج والعمرة، ماذا عليه؟

- نقول يجب عليك أن ترجع فتحرم من الميقات، هذه الحالة الأولى، والثانية؟
أو إن أحرم فإنه عليه دمٌ، ويستمر في إحرامه.

الإحرام من الميقات هو من الأركان أم من السنن؟

- هو واجبٌ من واجبات الحج،

فهل يبقى زوج البنت محرماً لأمها على الأبدية بعد الطلاق؟

- هذه من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء، والصحيح أنه فيما يتعلق بأزواج البنات أنهم يحرمون على الأم على التأبيد، حتى بمجرد العقد، حتى لو لم يدخل بها، حتى لو كان بفسخٍ أو بطلاقٍ أو بخلعٍ بنحو ذلك، كلها تبقى محرمةً عليه إلى الأبد.

باب الإحرام



{الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين.
قال رحمه الله: باب الإحرام}

- قال رحمه الله: باب الإحرام، بعد أن فرغ من باب المواقيت، انتقل إلى باب الإحرام، وقد بينّا في اللقاء الماضي أن الإحرام هو نية الدخول في النسك، وأن الحاج أو المعتمر لا يكون داخلاً في النسك بمجرد لبس الإزار والرداء، ولا بمجرد الغسل، ولا بمجرد الأخذ من الأظافر أو نحو ذلك، بل لا بد من نية الدخول في النسك.

{قال: من أراد الإحرام استحب له أن يغتسل ويتنظف ويتطيب}



- قال: من أراد الإحرام، الإحرام هو ركنٌ من أركان الحج، لا يصح الحج ولا العمرة بدونه.
- قال: من أراد الإحرام، نحن ذكرنا أن في هذا الباب سيذكر المصنف رحمه الله جملةً من الواجبات والسنن التي يُشرع للمسلم أن يحرص عليها أثناء دخوله في النسك.
- قال رحمه الله: من أراد الإحرام فإنه يستحب له، إذن نحن نتحدث عن المستحبات، وليس الواجبات ولا الأركان التي تكون عند نية الدخول في النسك.
- أول هذه الأمور: قال: أن يغتسل، والغسل عند الإحرام مشروعٌ، وقد جاء في سنن الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل عند إحرامه، ولا شك أيضاً أن له حكمةً أن يتهيأ المسلم وأن ينظف بدنه ليستعد للدخول في هذا النسك.

- قال: ويتنظف، المراد بالتنظف هو أن يأخذ الإنسان شعر عانته وإبطه وأن يتنظف بتقليم أظفاره ونحو ذلك، ليكون متهيئاً لأداء هذا النسك، **ما الحكمة منه؟** الحكمة منه ألا يحتاج إليه عند الإحرام، لأنه إذا أحرم فلا يجوز له أن يأخذ شيئاً من شعره ولا من ظفره.
- قال: ويتطيب، التطيب المراد أن يطيب لحيته، ورأسه، وبدنه، ولكن لا يطيب ثوبه، فإن طيَّب ثوبه قبل الإحرام فلا يجوز له أن يأخذ هذا الثوب، أو هذا الإزار والرداء، فلا بد أن يغيره أو أن يغسل هذا الطيب الذي بقي فيه، فإذا ذهب رائحته فلا يضر أثره بإذن الله جلَّ وعلاً.
- وقد جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف، يعني التحلل الأول من الحج، وقبل التحلل الثاني، فكانت تطيب النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.
- وجاء في الحديث قال: كنت أرى وبيص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- فالتطيب في البدن والتطيب في الرأس والشعر هذا من الأمور التي جاءت عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

{قال: ويتجرد عن المخيط}

• ما هو المخيط؟

- كل ما فُصِّل على قدر العضو، فإذا فصل ثوباً على قدر بدنه، فإن هذا الثوب لا يجوز له، **ما الدليل على هذا؟** الدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم حينما سئل ما يلبس المحرم؟ قال صلى الله عليه وسلم: «لا يلبس السراويل ولا القميص ولا البرانس ولا العمامة ولا ثوباً مسه الزعفران ولا الورس».
- فلا يجوز للمسلم أن يلبس شيئاً مما فُصِّل، فهذا قال رحمه الله: ويتجرد عن المخيط، والتجرد عن المخيط من واجبات الحج، أقصد التجرد عن المخيط من الأمور التي إن فعلها الإنسان ولبس المخيط فإنه يكون ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام.
- قال: ويتجرد عن المخيط، قال رحمه الله: في إزار ورداءٍ أبيضين نظيفين، وهذا مما يختص به الرجل دون المرأة، فالمرأة تحرم فيما شاءت من الثياب، وليس للمرأة ثوبٌ معينٌ للإحرام كما يظن البعض، وأحياناً في بعض الدول تجد أن هناك من يبيع ملابس الإحرام للمرأة، فهذا إن ظن أن هذا اللبس يكون مسنوناً أو مشروعاً، فإنه يكون غير جائز، لأنه ابتدع في دين الله ما ليس منه.
- فليس للمرأة ثوبٌ معينٌ، بل للمرأة أن تحرم بما شاءت من الثياب.
- وقال رحمه الله: في إزار ورداءٍ، الإزار هو ما يكون أسفل الجسم، يغطي به عورة الرجل، والرداء الذي يوضع في أعلى، ويغطي به الكتف والصدر.
- وإزار والرداء المشروع أن يكونا أبيضين نظيفين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خير ثيابكم البياض»، وأيضاً يكونان نظيفين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله جميلٌ يحب الجمال».

{قال: أبيضين نظيفين، ثم يصلي ركعتين، ويحرم عقيهما وهو أن ينوي الإحرام}

- قال: ثم يصلي ركعتين، **ما المراد؟** قال رحمه الله.. يفهم من كلامه أن للإحرام صلاةً تخصه، وليس هذا بصواب، فليس للإحرام صلاةً، يعني أن يظن العبد أن هاتين الركعتين، تسمى ركعتي الإحرام، والصواب أنه ليس للإحرام ركعتان.

- لكن ومن نظر في النبي صلى الله عليه وسلم وجد أنه أحرم بعد الصلاة، بعد صلاة الظهر، أحرم عليه الصلاة والسلام، فالمشروع أن يحرم العبد بعد صلاة، إما تكون فريضة، وإما أن تكون نافلة، فمثلاً إذا توضأ في غير وقت صلاة فإنه يصلي ركعتين بهذا الوضوء، ثم يحرم عقبيهما، فالصواب أنه ليس للإحرام صلاة تخصه.

{ويحرم عقبيهما}



- الآن سيتحدث رحمه الله عن الإحرام، كل ما تقدم هي سنن، ومستحبات ما عدا التجرد عن المخيط، فهو من الأمور الواجبة التي لا يجوز للرجل أن يلبسها، فالآن تهباً في بدنه للنسك، سيتحدث رحمه الله تعالى عن الإحرام متى يكون.
 - قال رحمه الله: ويحرم عقبيهما، والإحرام عقيب الصلاة جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في المسجد ثم لما ركب راحلته واستوت أحرم النبي الكريم عليه الصلاة والسلام.
 - فالإحرام، المكان الأفضل له أن يكون عند ركوب الإنسان سيارته أو نحو ذلك.
- ### {ويستحب أن ينطق به، ويشترط، ويقول: اللهم إني أريد النسك الفلاني}
-
- قال: وهو أن ينوي بالإحرام، نية الدخول في الإحرام هذا من الأمور الواجبة، أو من أركان الحج، الإحرام من أركان الحج.
 - قال هنا: أن ينوي الإحرام، لأن النية من الأمور العظيمة التي يجب على المسلم أن يحرص عليها في عبادته.
 - وقد قال عليه الصلاة والسلام: «**إنما الأعمال بالنيات**»، فلا بد أن ينوي الحج والعمرة وأن ينوي في الحج النسك الذي سيؤديه، لأن الحج ثلاثة أنواع، إما تمتع وإما قرآن وإما إفراد، فلا بد أن ينوي.
 - قال رحمه الله: ويستحب أن ينطق بم أحرم به»، ما المراد من كلامه، المراد في كلام المصنف أنه يتلفظ بنية الإحرام، ويقول: اللهم إني نويت كذا، وهذه من المسائل التي اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيها، أن يقول اللهم إني نويت حجاً أو نويت عمرة؟
 - ✓ **فالذي ذهب إليه الحنفية والحنابلة أنه يتلفظ بها، وعللوا ذلك، قالوا: ليتواطأ القلب مع اللسان**
 - ✓ **ومن العلماء من قال إن هذا لا يشرع، ولا يجوز أن يتلفظ بالنية، لأنه لم يرد عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.**
 - ✓ **ومن العلماء من قال: إن كان شخصٌ موسوسٌ أو نحو ذلك واحتاجه فله ذلك.**
 - ✓ **الصواب من أقوال أهل العلم رحمهم الله أنه لا يجوز التلفظ بالنية، وأن الأولى تركها** لأنها لم ترد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن صحابته الكرام رضوان الله عليهم جميعاً.
 - قال رحمه الله تعالى: ويستحب أن ينطق بما أحرم به، لكن إن كان المقصود أن يحدد النسك، فهذا مما جاء، فإن كان متمتعاً فيقول لبيك اللهم عمرةً، وإن كان مفرداً يقول: لبيك اللهم حجاً، وإن كان قارناً يقول: لبيك اللهم عمرةً وحجاً.
 - فهذا يشرع للمسلم أن يتلفظ به، ولا حرج عليه في ذلك إن شاء الله.
 - ودليل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم عليه علي بن أبي طالب، قال له: «**بماذا أحرممت**»، قال: قلت اللهم إني أهل بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم، فهنا فيه تلفظٌ بنوعية النسك الذي يحرم به العبد، هنا



يكون قد دخل في الإحرام ، النية والتلفظ بالنسك يكون العبد به قد دخل في الإحرام، وأصبح الآن يترتب عليه أحكام الحج وأحكام العمرة.

شخصٌ أراد الحج وهو ينوي حجًّا وعمرةً، ويقصد أن يعتمر لنفسه أو يعتمر لغيره، والحج يقع لنفسه هل يجوز له هذا؟.

• هذه المسائل إهداء الثواب وإهداء القرب موجودةٌ معنا في نهاية الباب إن شاء الله، وإن لم تكن تأتي بها بالتفصيل إن شاء الله، حتى لا نشوش على الناس في الخروج عن أصل الموضوع.

{ويستحب أن ينطق به ويشترط، ويقول: اللهم إني أريد النسك الفلاني، فإن حبسني حابسٌ فمحلي حيث حبستني}

• قال رحمه الله: ويستحب أن ينطق بما أحرم به ويشترط، **ما المراد بالاشتراط؟**

المراد بالاشتراط أن يقول: فإن حبسني حابسٌ فمحلي حيث حبستني، **وماذا يترتب على الاشتراط، يترتب على الاشتراط أنه لو أعاقه عائقٌ أنه يرفض حجه ولا شيء عليه،** لكن لو لم يشترط قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]، والصحابة رضوان الله عليهم في صلح الحديبية حينما منعوا أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحلقوا وأن ينحروا هديهم في القصة المعروفة. لكنه لو منع من الدخول لأي سببٍ وقد اشترط فإنه يخلع ملابسه ولا شيء عليه.

ما حكم الاشتراط في الحج؟.

• البعض يتحايل في هذه المسائل فهنا قالوا يشترط، لأن إذا رُد عن الحج فلا يكون عليه شيء، لكن كما أفتت اللجنة الدائمة وغيرها من علمائنا أنه لا يجوز للإنسان أن يقصد الحج في ظل هذه التنظيمات، هذه التنظيمات هي مصالح مرسله، أتى بها لتنظيم وتيسير الحج على المسلمين، فإذا كان الإنسان قد حج مرةً أو مرتين، فغيره لم يحج، وهو أولى أن يكون المكان الذي يحج فيه يحج فيه بيسرٍ وسهولةٍ، لكن الحاصل القضية الاشتراط.

هل يجوز الاشتراط أو لا؟

• المصنف هنا قال: ويشترط، اختلف العلماء رحمهم الله في مسألة الاشتراط على ثلاثة أقوال:

❖ **القول الأول:** قالوا لا يجوز الاشتراط مطلقًا.

❖ **القول الثاني:** قالوا: يجوز مطلقًا.

❖ **القول الثالث:** أنه يجوز عند الحاجة، واستدلوا على هذا بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ضباعة بنت الزبير، حينما قالت يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكيةٌ.

• فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «حجي واشترطي إن حبسني حابسٌ فمحلي حيث حبستني.

وحينما نتأمل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم، وما علّم به الصحابة، لم يذكر لهم قضية الاشتراط.

فالمراجع من أقوال أهل العلم: أن الاشتراط لا يكون إلا عند الحاجة، شخصٌ مريضٌ، أو شخصٌ يخشى أن لا يتمكن من إتمام مناسك الحج أو نحو ذلك، فهنا له أن يشترط ولا تكون مطلقةً لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم أصحابه الكرام رضوان الله عليهم هذا إلا حينما سئل عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

{قال: وهو مخير بين التمتع والإفراد والقران}

أنساك الحج ثلاثة:

❖ الأول: التمتع.

❖ الثاني: القران.

❖ الثالث: الإفراد.

والراجع من أقوال أهل العلم أن المسلم مخير في هذه الثلاث جميعاً، وأن التمتع ماضٍ إلى قيام الساعة، سواءً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو فيما بعد ذلك.

ما الفرق بين هذه الأنساك، التمتع والقران والإفراد؟

- قال العلماء رحمهم الله: التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ثم بعد ذلك يحل من إحرامه، يؤدي العمرة ثم يحل من إحرامه، فإذا كان في يوم الثامن أهلاً بالحج، إذن هو أدى مناسك العمرة ثم بعد ذلك لبس ملابسه بعد أن حلق أو قصر شعر رأسه، ثم يحل له كل ما حرم عليه بالإحرام، وهي محظورات الإحرام، فإذا أتى اليوم الثامن فإنه يحرم للحج.
- القران أن يحرم بالعمرة والحج جميعاً، فيذهب إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى ويحلق أو يقصر، وهنا يقول العلماء -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة: إن الطواف هنا يختلف عن طواف التمتع، فطواف التمتع يسمى طواف العمرة، وطواف القارن يسمى طواف القدوم، وسعيه يسمى سعي الحج، فإذا فرغ من مناسك العمرة فإنه يبقى على إحرامه، لا يحل إحرامه كما يفعل التمتع ويكون عليه الهدي.
- المفرد هو نفس القارن، يذهب إلى مكة يطوف طواف القدوم ويسعى سعي الحج، ثم يبقى على إحرامه، يفعل المفرد نفس أعمال القارن إلا أن المفرد ليس عليه هدي.
- الآن المصنف -رحمه الله- قال: وهو مخير، إذن جميع هذه المناسك يجوز للمسلم أن يأخذ بأيٍّ منها، **لكن أيها الأفضل؟** فالمصنف -رحمه الله- ذكر التمتع ثم الإفراد ثم القران، والعلماء -رحمهم الله- اختلفوا في هذه المسألة،

✓ فمن العلماء من قال إن التمتع هو الأفضل،

✓ ومنهم من قال إن القران هو الأفضل،

✓ ومنهم من قال إن الإفراد هو الأفضل،

✓ والراجع من أقوال أهل العلم في هذه المسألة أن التمتع أفضل لمن لم يسق الهدي، فإن ساق الهدي فالقران في حقه أفضل.

{قال: وأفضلها التمتع ثم الإفراد، وهو أن يحرم بالحج مفرداً، ثم القران وهو أن يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج، ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم ينعقد إحرامه}.

- قال: وهو مخير بين التمتع والإفراد والقران، وأفضلها التمتع ثم الإفراد ثم القران، المصنف -رحمه الله- يرى أن الإفراد أفضل من القران، قد تقدم، قال: والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، **ما هي؟**

{شوال وذی القعدة وذی الحجة}.

- أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، يحل من إحرامه فتجوز له جميع المحظورات التي كانت تحرم عليه بالإحرام، ثم يحرم بالحج في عامه، فهنا شروط:
- ❖ **الشرط الأول:** أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج.
- ❖ **الشرط الثاني:** أن يفرغ منها.
- ❖ **الشرط الثالث:** أن يحرم بالحج في عامه.
- هل يصح للإنسان لو أتى في اليوم السابع أو أتى في اليوم الثامن أن يكون متمتعًا؟ يأتي فيحرم بالعمرة ولا يكون هناك وقت للإحلال من إحرامه، فلا نلزمه أن يحل، فيكفي نيته أنه تحلل من العمرة ويكفي أيضًا بقاء ثياب الإحرام عليه، فلا يشترط له أن يلبس ملابس حتى يكون متمتعًا.
- قال -رحمه الله: والإفراد أن يحرم بالحج وحده، فيقول لبيك اللهم حجًا، والقران أن يحرم بهما أي يحرم بالعمرة والحج.

{ثم الإفراد وهو أن يحرم بالحج مفردًا}

هذه واضحة.

{ثم القران}

القران له صفتان، الصفة الأولى تفضل.

{وهو أن يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج}

- يبدو النسخ مختلفة، هنا قال في النسخة التي عندي هنا، قال: القران أن يحرم بهم وهو الصواب، يقول لبيك عمرةً وحجًا، وهذه هي الصفة الأولى للقران.
- الصفة الثانية قال: أن يحرم بالعمرة ثم يدخل الحج عليها قبل شروعه في الطواف.

{قال: ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم ينعد إحرامه بالعمرة}.

- هو قال في القران: إنه يحرم له، أحرم بالعمرة، ثم نوى الحج قبل الطواف فله أن يكون قارنًا، لكن لو نوى الحج فليس له أن يكون متمتعًا، **لو نوى الإفراد ليس له أن يكون معتمرًا، لماذا؟** قال: لأن الحج أكبر والعمرة أصغر، بينما في المسألة الأولى الحج أكبر، فلذلك في المسألة الأولى إذا أحرم بالعمرة، والعمرة صغيرة تدخل في الحج لكن الحج لا يدخل في العمرة، فالمسألة الأولى هو أحرم بالعمرة ثم بعد ذلك قبل أن يطوف أحرم بالحج، فيكون قارنًا، لكن هنا هو أحرم بالحج وقبل أن يطوف طواف القدوم أراد أن يجعلها عمرةً، **هل يصح؟** اختلف العلماء -رحمهم الله- في هذه المسألة.

فالمصنف -رحمه الله- يرى أنها لا تنعقد،

- وذهب الحنفية إلى جواز ذلك ، وأنه يصير قارنًا ووجه الدلالة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أحرم بالحج أولًا كما في حديث ابن عباس، ثم لما ركب راحلته واستوى عليها قال -عليه الصلاة والسلام: «**أهلَّ بالحج**» .

{فإذا استوى على راحلته لبَّى فقال}.

- **متى يلي؟** نحن ذكرنا أنه ينوي الدخول في النسك بعد الركعتين، سواءً ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه أحرم بعد الفجر أو الظهر أو بعد أي فريضة أو بعد صلاة نافلة يصلحها، لأن الإحرام ليس له صلاة تخصه، قال: فإذا استوى على راحلته لبي كما فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- فيشرع للمعتمر والحاج إذا ركب سيارته وتوجه أن يشرع في التلبية، يقول لبيك اللهم لبيك.

{فقال لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك}.

- **قوله -رحمه الله- لبيك اللهم لبيك، هذا اسمه شعار الحج،** وقوله لبيك اللهم لبيك أي إجابة وإقامة على شرعك وتوحيديك وأمرك يا ذا الجلال والإكرام، فهي كلمات استجابة وتعظيم لله -جلّ وعلا- وإثباتاً من العبد أنه ماضٍ على عهده في طاعته لله -جلّ وعلا- لبيك اللهم لبيك، لبيك أي إجابة لك يا ربنا بعد إجابة، لبيك لا شريك لك لبيك، أيضاً بيان أن الله -عزّ وجلّ- هو المستحق للإجابة، وأن الله -عزّ وجلّ- لا شريك له، وأن الله -سبحانه وتعالى- هو الواحد الأحد الفرد الصمد -جلّ وعلا-.
- قال بعد ذلك: إن الحمد والنعمة، **الحمد الألف واللام هنا للاستغراق، أي أن كل أنواع الحمد هي مستحقة لله -جلّ وعلا-، فالله -سبحانه- يحمد على أسمائه، ويحمد على صفاته، ويحمد على شرعه، ويحمد على أمره، ويحمد على قضائه وقدره، والحمد هو الثناء على الله -جلّ وعلا- بالجميل الاختياري وهو ثناء على الله لكونه منعمًا -سبحانه وتعالى-، وهذا هو الفرق بين الحمد والشكر، الحمد تحمد حتى لو لم يكن هناك مقابل هذا الحمد خيرٌ لك، بينما الشكر لابد أن يكون مقابل نعمةٍ، أفادتكم النعمة ومني ثلاثة، يدي ولساني والضمير المحجبا، بينما الحمد فأنت تحمد الشخص لفضله ومكانته حتى لو لم يكن قد أنعم عليك بشيء، فالله -جلّ وعلا- وله الأسماء الحسنة والصفات العلى والمثل الأعلى، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، يحمد بكل أنواع المحامد -سبحانه وتعالى-.**
- قال: والنعمة أيضاً إثبات أن المنعم هو الله -جلّ وعلا- وأن نعم الله -سبحانه وتعالى- لا تعد ولا تحصى ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34].
- قال: لك، أي كل هذا الأمر هو لك يا ذا الجلال والإكرام والملك، قال: لا شريك له نفياً وتنزيهاً لله -سبحانه وتعالى- وهذه الكلمة العظيمة يجب على الحاج أن يحرص عليها أثناء أداء نسكه، فهي شعار الحج، لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، ويشرع للحاج أن يكثر من هذه التلبية، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ما من مسلمٍ يلي، إلا لبي من عن يمينه أو عن شماله من حجرٍ» أو نحو ذلك، وأيضاً والصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يكثر من التلبية، والحج هو العج والثج، فيجب على الحاج أن يحرص عليه تكرار هذه الكلمة العظيمة، وقد جاء أن هذه الكلمة يكثر منها أثناء الصعود وأثناء النزول.

{قال: ويستحب الإكثار منها ورفع الصوت بها}.

- **فهي شعار الحج،** وأيضاً جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «كان يهل منا المهمل فلا ينكر عليه، ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه»، فسواءً كبر أو لبي يجب أن يحرص على التلبية حتى ينال الأجر من الله -سبحانه وتعالى- كما جاء قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «ما من مسلمٍ يلي، إلا لبي من عن يمينه أو عن شماله، من حجرٍ أو شجرٍ حتى تنقطع الأرض منها هنا، وتنقطع الأرض منها هنا»، لما سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن

الحج قال: «هو العج والثج» والعج هو الإكثار من التلبية، والثج هو نحر الهدي كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم.

{ورفع الصوت بها لغير النساء}.

• لأنه جاء في صحيح البخاري عن أنس أو قال: سمعهم يصرخون بها جميعًا، أي يرفعون بها أصواتهم جميعًا - رضي الله عنهم.

• قال: لغير النساء، لأنه لا يجوز للمرأة أن ترفع صوتها إلا إذا كانت منفردةً بمحارمها أو نحو ذلك فلا بأس لها، لكن الأصل أن المرأة إذا كانت أمام رجالٍ أجانب أو نحو ذلك لا يجوز لها أن ترفع صوتها بها.

{وهي أكّد فيما إذا على نشرًا أو هبط واديًا}.

• لأن الأصل أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما جاء عنه أنه كان إذا صعد نشرًا كبيرًا وإذا نزل واديًا سبج، فيشرع للمسلم أنه كلما تغيرت به الحال أن يكثر من هذه التلبية، كما قال المصنف إذا على نشرًا أو إذا هبط واديًا، وقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر من الوادي وهو يلي» - عليه الصلاة والسلام.

{أو سمع ملبيا أو فعل محظورًا ناسيًا أو لقي راكبًا}.

• لو تلاحظون أن هذه جميعًا فيها تغير حال، قال: إذا على نشرًا تغير، إذا هبط تغير في سير الإنسان، إذا سمع ملبيا يذكره فإنه يلي، إذا فعل محظورًا من محظورات الإحرام، يجب عليه أن يتوب إلى الله، ومن التوبة هنا أن يكثر من التلبية، قال: إذا لقي راكبًا، أيضًا قال: وفي أدبار الصلوات المكتوبة وبالأسحار وإقبال الليل والنهار، فكلما تغير عليه الحال فإنه يشرع له أن يكثر من هذه التلبية استجابةً لأمر الله وأمر رسوله الكريم -صلى الله عليه وسلم.

المتمتع بعد ما انتهى من العمرة هل له أن يخرج على حدود المواقيت؟

• المتمتع إذا تمتع وسافر، إذا سافر المتمتع هل ينقطع تمتعه أم لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة، والصواب في هذه المسألة أنه إذا سافر مسافة قصرٍ أو نحو ذلك، فإن تمتعه لا ينقطع إلا إذا عاد إلى أهله، إذا رجع إلى أهله فإن التمتع عند ذلك ينقطع، أما إذا ذهب إلى الطائف، إذا ذهب إلى جدة ونحو ذلك فإن تمتعه لا ينقطع، ومن العلماء من قال حتى ولو كان أكثر من مسافة قصرٍ ما دام أنه لا يرجع إلى أهله، فإن التمتع لا ينقطع.

باب محظورات الإحرام.

{قال -رحمه الله: باب محظورات الإحرام وهي تسعة: حلق الشعر وقلم الأظفار}.

• محظورات الإحرام، الآن المصنف -رحمه الله- بين لنا أحكام المواقيت، ثم بعد ذلك انتقل في باب بيان الإحرام، وقد ذكرنا أن الإحرام هو نية الدخول في النسك، وقلنا إنه إذا دخل في النسك فإن هناك جملةً من محظورات الإحرام لا يجوز للحاج أو للمعتمر أن يأتي إليها، وهذا الأمر يكون منذ نية دخوله في النسك، ولما تحدثنا عن جواز الإحرام قبل الميقات قلنا إن بالإجماع أنه جائز، لكنه خلاف الأولى، وعللنا الحكم أنه إذا أحرم من بلده فإن معنى هذا أنه سيبقى فترةً طويلةً وهو ممنوعٌ من أن يقترب هذه المحظورات.

ما هي محظورات الإحرام التي لا يجوز للحاج أو المعتمر أن يتلبس بها أثناء حجه أو عمرته؟

- هذه المحظورات على ثلاثة أنواع، هناك محظورات تشمل الرجل والمرأة، وهناك محظورات تختص بالرجال، وهناك محظورات تختص بالنساء، فأما المحظورات التي يشترك فيها الرجل والمرأة فهي أولاً: التطيب وتغطية الرأس ولبس المخيط، والمرأة بلبس النقاب، وهذه الأنواع التسعة التي تحدث عنها المصنف -رحمه الله تعالى- رحمةً واسعةً.

{قال: وهي تسعة، حلق الشعر وقلم الأظفار}.

- أولاً قال: حلق الشعر، وحلق الشعر جاء فيه الحديث في صحيح البخاري ومسلم عن كعب بن عجرة -رضي الله عنه- أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قال له بالحديبية وهو محرمٌ، فقال له: «لعلك أذاك هوام رأسك»، قال: نعم يا رسول الله، قال: «أحلق رأسك ثم أنسك نسيكاً أو صم ثلاثة أيامٍ أو أطعم ثلاثة أصع» ولهذا قال المصنف إزالة الشعر أو حلق الشعر، لم يقل حلق شعر الرأس، والصواب من أقوال أهل العلم أنه لا يجوز الأخذ من الشعر مطلقاً، وهذا هو قول جمهور العلماء، لأن الظاهرية يرون أن الحلق الممنوع هو حلق الرأس.
- قال: وتقليم الأظفار، استدلووا على ذلك بقول الله -عزَّ وجلَّ- ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: 29] قال ابن عباس -رضي الله عنهما: أن قضاء التفث هو حلق الرأس وتقليم الأظفار ونفث الأباط، ولا يوجد حديث واضحٌ أو لا يوجد دليلٌ من السنة أو آية قرآنية عن هذا الأمر، لكن بالإجماع أن تقليم الأظفار من محظورات الإحرام، كما نقل ذلك ابن المنذر -رحمه الله تعالى- رحمةً واسعةً.

{قال: ففي ثلاثة منها دمٌ، وفي كل واحدةٍ}.

- قال: ففي ثلاثة منها دمٌ، ثلاثة من ماذا؟ يقول الشعر إذا أخذ ثلاث شعراتٍ ففيها دمٌ، وإذا أخذ ثلاثة أظفارٍ ففيها دمٌ، كما قال -رحمه الله- فيها دمٌ، إذا كان أقل من ذلك، الدم معناه أنه إما أن يكون عليه دمٌ، أو يطعم ستة مساكين، أو يصوم ثلاثة أيام.
- قال: ففي ثلاثٍ منها دمٌ، هذه من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء،
 - ✓ فمن العلماء من حددها بثلاثة،
 - ✓ ومنهم من حددها بأربعة، قال أربع شعرات أو أربعة أظفار،
 - ✓ ومنهم من حددها بخمسة،
 - ✓ ومنهم من حددها بربع الشعر،
 - ✓ ومنهم وهو قول مالك -رحمه الله- أنه إذا حلق من رأسه ما أطاق به الأذى، فعند ذلك فيكون عليه الدم وهو ما ذكره المصنف -رحمه الله، إذا كان أقل من ثلاثة.

{قال: وفي كل واحدٍ فما دونه مد طعامٍ وهو ربع صاع}.

- قال: في كل واحدٍ، يعني لو كسر ظفراً واحداً أو قلع شعرة واحدة أو شعرتين أو ظفرين، قال -رحمه الله: في كل واحدةٍ منها ربع صاع، لأن الصاع أربعة أمدادٍ، فهنا قال -رحمه الله: مد طعامٍ وهو ربع صاع، والصواب من أقوال أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة، أنه إذا حلق أو أخذ ما يكون به إزالة الأذى يكون قد ارتكب

محظورًا من محظورات الإحرام، أما لو انقلع ظفرًا أو شعرةً أو شعرتان أو ثلاثةً، فإنه لا شيء في هذا الأمر- بإذن الله عزَّ وجلَّ.

{قال: وإن خرج في عينه شعرٌ فقلعه أو نزل شعره فغطى على عينيه، أو انكسر ظفره فقصه فلا شيء عليه}.

- قال: فإن خرج في عينيه شعرةً، شعرةً أتت إلى العين فقلعها، أو نزل شعرٌ فغطى عينيه أو انكسر ظفره فقصه، فلا شيء عليه، لماذا؟ لأنهم يقولون من يرتكب محظورات الإحرام على ثلاثة أنواع:
 - ❖ النوع الأول: من يرتكبها بلا عذرٍ ولا حاجةٍ، فما حكمه؟ يكون آثمًا وعليه الفدية.
 - ❖ النوع الثاني: من يرتكب محظور الإحرام وهو متعمدٌ لكن لحاجةٍ، لديه عذرٌ، فهذا ليس عليه إثمٌ وعليه الفدية.
 - ❖ النوع الثالث: الذي يرتكب المحظور جاهلاً أو ناسيًا، فهذا لا شيء عليه، لا إثم ولا فدية كما بين المصنف - رحمه الله تعالى.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الخامس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

تحدثنا في باب الإحرام عن أنواع النسك، فكم أنواع النسك؟

- الأول: التمتع، والثاني: الإفراد، والثالث: القران.

ما تعريف التمتع؟

- أن يأتي بعمره، ثم يحل منها، ثم يحرم بعدها بالحج.

ما تعريف الإفراد؟

- أن يحرم بالحج وحده، ويسمى طوافه في بداية الحج بطواف القدوم.

ما تعريف القارن؟

- القارن يأتي بعمره وحج، بفعل واحد، عمرة وحج.
- ويسمى الطواف الأول، طواف القدوم، وقلنا إن أعمال المفرد كأعمال القارن، غير أن القارن عليه دم هدي، مثل المتمتع.

باب محظورات الإحرام.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة -رحمه الله: باب محظورات الإحرام.

- قال: باب محظورات، المحظورات هي الممنوعات، والإحرام من تلبس به فهناك جملة من الأمور التي يُحذر عليها أن يقوم بها، ومحظورات الإحرام على ثلاثة أنواع:
 - ❖ النوع الأول: محظورات تختص بالرجال،
 - ❖ النوع الثاني: محظورات تختص بالنساء،

❖ النوع الثالث: يشترك فيها الرجال والنساء.

- أما الذي يشترك فيه الرجال والنساء،

❖ **أولاً: حلق الشعر،**

❖ **ثانياً: تقليم الأظفار،**

❖ **ثالثاً: التطيب،**

❖ **رابعاً: الجماع ودواغيه ونحو ذلك،**

❖ **خامساً: لبس القفازين،**

❖ **سادساً: قتل الصيد.**

- ما يختص به الرجال دون النساء، لبس المخيط، وتغطية الرأس، المرأة يجوز لها أن تلبس المخيط، وتغطي رأسها،

- وما يختص بالنساء دون الرجال، هو النقاب، فلا يجوز للمرأة المحرمة أن تلبس النقاب.

{قال -رحمه الله: وهي تسعة، حلق الشعر، وقلم الأظفار}.

- قال: **الأول: حلق الشعر، هل المراد بحلق الشعر، شعر الرأس وحده؟ أم أن ذلك يشمل جميع أنواع الشعر؟**
✓ الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- أو الظاهرية، يرون أن المحرم ممنوعٌ فقط من حلق شعر الرأس، أما بقية أنواع الشعر في الجسم، فله أن يحلق ما يشاء،
✓ **والصحيح من أقوال أهل العلم، أن الشعر يعم جميع البدن،** ولذلك المصنف -رحمه الله- هنا قال: حلق الشعر، ولم يقل: شعر الرأس؛ ليكون عامًا.
• والدليل على هذا: ما جاء في صحيح مسلم، في حديث كعب بن عجرة، حينما قال له النبي -صلى الله عليه وسلم: «لعله أذاك هوام رأسك؟»، قال: نعم يا رسول الله، قال -عليه الصلاة والسلام: «احلق رأسك، ثم انسك نسيكاً، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع».
- قال: **الثاني: تقليم الأظفار،** تقليم الأظفار، ليس فيه نصٌّ في القرآن، ولا في السنة، لكن بإجماع العلماء أن تقليم الأظفار، يعتبر من محظورات الإحرام، وذلك لما فيه من الترفه، والله عزَّ وجلَّ قال: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: 29].

{قال: ففي ثلاثةٍ منها دم}.

- ما هو الحد الذي إذا فعله المحرم في حلق الشعر وفي تقليم الأظفار يكون عليه الدم؟
✓ قال رحمه الله: ففي ثلاثةٍ منها دمٌ، يعني أن ما دون ذلك ليس فيه دمٌ،
✓ ومن العلماء من قال: إن ذلك يختص بربع الشعر، شعر الرأس ونحو ذلك،
✓ **والصحيح من أقوال أهل العلم، أن الحكم يكون إذا حلق ما يعتبر في العادة حلقاً، وإلا فلو سقطت منه شعرة، أو شعرتان، أو سقط شعرٌ على عينيه، أو نحو ذلك، فله أن يزيلها، ولا شيء عليه؛** لأنه لا يعتبر بهذا قد حلق الشعر، وكذلك تقليم الأظفار، فلو انكسر شيءٌ من ظفره، فلا شيء عليه، لو زال ظفرٌ واحدٌ، فلا شيء عليه، لكن ما يكون بزواله تقليم للأظفار عادةً، فإنه يكون عليه الحكم.

{قال: وفي كل واحدٍ فما دونه مد طعامٍ، وهو ربع صاع}.

- وفي كل واحدٍ منها، في كل واحد من الشعر، في كل واحد من الأظفار، قال رحمه الله: مد طعامٍ، وهو ربع صاعٍ، **لماذا؟** لأن الحاج، أو المحرم، إذا ارتكب محظورًا من محظورات الإحرام، فيطعم ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاعٍ، فهنا قال: يطعم مد طعامٍ وهو ربع صاعٍ، **والراجع من أقوال أهل العلم، أنه لا يلزمه شيء؛ لعدم ورود الدليل، الذي يؤكد ما ذهب إليه هؤلاء.**

- ويدل على هذا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما احتجم، وهو محرمٌ، فتعلمون أن الحجامة، لا تكون إلا بإزالة شيءٍ من الشعر، ومع ذلك لم يكون من محظورات الإحرام، فلا شيء على من ذهب منه مثل هذا الأمر.

{قال: وإن خرج في عينه شعرٌ فقلعه، أو نزل شعره فغطى على عينيه، أو انكسر ظفره فقصه، فلا شيء عليه.}

- والعلماء رحمهم الله يقولون: فاعل المحذور، لا يخلو من ثلاث حالات:
- ❖ **الحالة الأولى:** أن يفعل المحذور بلا عذرٍ، وبلا حاجةٍ، فليس له عذرٌ في إزالته، وليس له حاجةٌ، فهذا آثمٌ، وعليه الفدية.

- ❖ **الحالة الثانية:** من يفعل المحذور بعذرٍ، وحاجةٍ إليه، فإنه يفعل هذا المحذور، ولا إثم عليه، وعليه الفدية.

- ❖ **الحالة الثالثة:** من يفعل المحذور جهلاً أو نسياناً، فإنه لا إثم عليه، وليس عليه فدية.

{الثالث: لبس المخيط.}

- قال: من محظورات الإحرام، لبس المخيط، **ما هو المخيط الذي يكون لبسه من محظورات الإحرام؟ هل المراد بالمخيط، الخيوط التي تكون في اللباس؟** حتى ملابس الإحرام فيها خيوطٌ، ولكن المراد هو ما فُصِّلَ على قدر عضوٍ، مثلاً القميص، فهو يفصل على قدر البدن، السراويل، تفصل على قدر البدن، الجوارب، تفصل على قدر البدن، القفازات، تفصل على قدر البدن، فهذا يسمى لبس المخيط، ولبس المخيط محذور من محظورات الإحرام، والدليل عليه، قول النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما سئل: ماذا يلبس المحرم؟ قال: **«لا يلبس القميص، ولا البرانس، ولا العمام، ولا السراويلات»**، فهنا قال العلماء: إن الجامع في هذا هو المخيط، **فلذلك لا يجوز للمحرم لبس المخيط، ولبس المخيط هو من الأمور التي يختص بها الرجال دون النساء.**

{قال: إلا ألا يجد إزارًا، فيلبس سراويل، أو لا يجد نعلين.}

- قال: إلا ألا يجد إزارًا، فيلبس سراويل، مثاله: بعض الناس يكون يريد الإحرام، فيضع ملابس الإحرام في شنطة السفر، فتذهب الشنطة مع سير العفش، ويريد الإحرام في الجو، فيتذكر أن إحرامه ليس معه، **فماذا يفعل؟** قال هنا العلماء رحمهم الله: إذا لم يجد إزارًا، فيلبس السراويل، فيحرم في سراويله، ويغطي كتفيه بثوبه، أو بشماغه، يغطي الكتفين بالثوب يلفه عليه، وليس بلبسه، أو بشماغه، يلفه عليه، ولا شيء عليه، لا فدية، ولا إثم؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«ومن لم يجد إزارًا، فيلبس السراويل»**.

{قال: أو لا يجد نعلين، فيلبس الخفين، ولا شيء عليه.}

- قال: أو لا يجد نعلين، هذا كسابقه، ليس لديه نعالٌ، ولديه خفٌّ، **فماذا عليه؟** وتعلمون أن الخف يعتبر من المخيط، فلا يجوز له أن يلبسه، لكن هنا أجزاء للحاجة، فإذا لم يجد نعلين، فيلبس الخفين.
- **هل يشترط عليه أن يقطع الخفين من أسفل الكعبين؟ أو لا يشترط ذلك؟**

خلافً بين العلماء، فمن العلماء من أخذ بحديث ابن عمر-رضي الله عنه-، وهو قول النبي-صلى الله عليه وسلم: «فليقطعهما، حتى يكون أسفل من الكعبيين» ، وفي حديث ابن عباس-رضي الله عنهما- قال: «ومن لم يجد نعلين، فليلبس الخفين» ، ولم يذكر القطع، ومن هنا قال العلماء رحمهم الله: إن الحديث الآخر متأخرٌ، فلذلك الصواب من أقوال أهل العلم: أنه لا يقطع الخفين، بل يلبسهما كما هما، حتى يجد نعلين، ثم بعد ذلك يزيلهما.

- قال: ولا فدية فيه، فهذا استثناءٌ من المحذور؛ لأنه قد يفعل المحذور للحاجة، فلا يأثم، وعليه فدية، بينما هنا لا يأثم، ولا فدية عليه.
- انتشر الآن ما يسمى يعني ملابس الإحرام مثل التنورة، فيكون في الأعلى متماسك، لا يحتاج إلى حزام، أو كمر أو نحو ذلك، فما حكم لبس الإزار بهذه الصفة؟
- ✓ الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- كان يرى أن هذا جائزٌ. ويقول: إن هذا ليس من لبس المخيط، وهو في النهاية سيربطه، إما بالحزام، أو بهذه الطريقة، فجعل أصل تماسكه بهذه الطريقة، جعلها هي الأصل، كالحذاء، فقال بجواز هذا،
- ✓ ومن العلماء المعاصرين من منعها، وقال: هي تعتبر من المخيط، والله أعلم بالصواب في هذه المسألة.

{الرابع: تغطية الرأس، والأذنان منه}.

- قال: الرابع من محظورات الإحرام: تغطية الرأس، وتغطية الرأس ورد فيها قول النبي-صلى الله عليه وسلم- حينما سئل عن المحرم، قال -عليه الصلاة والسلام: «اغسلوه بماءٍ وسدرٍ، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه طيبًا، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبئياً» ، فتغطية الرأس من محظورات الإحرام، واختلف العلماء رحمهم الله في ضابط تغطية الرأس،
- ✓ فمن العلماء وهو الحنفية والحنابلة قالوا: يحرم ستره بما يقصد تغطيته عادةً،
- ✓ ومن العلماء من قال: يحرم بما يعد ساترًا عرفًا،
- ✓ والصواب: أنه بما يقصد به التغطية عادةً. ولذلك لا يشمل مثلًا المظلات، ولا يشمل سقف الطائرة، ولا سقف الباصات، ولا سقف السيارة، ولا سقف الباصات، ولا سقف القطار، ولا نحو ذلك؛ لأن النبي-صلى الله عليه وسلم- كان في حجة الوداع، يقول: فرأيت أسامة وبلاً وأحدهما، أخذ بخطام ناقة النبي-صلى الله عليه وسلم-، والآخر رافعاً ثوبه، يستر النبي-صلى الله عليه وسلم- من الحر، حتى رمى جمرة العقبة.
- قال -رحمه الله- والأذنان منه، ما الدليل على هذا؟ لأنهم قالوا: إن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: «الأذنان من الرأس» ، وهذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء رحمهم الله، ومن العلماء من قال: ليس هناك دليلٌ واضحٌ، يمتنع المحرم من تغطية أذنيه.

هل الوجه يشمل هذا الحكم؟ أو لا يشمل الحكم؟ هل يجوز للمحرم أن يغطي وجهه؟

- خلافً بين العلماء في هذه المسألة،
- ✓ فمن العلماء من قال: لا يجوز، واحتجوا بقول النبي-صلى الله عليه وسلم: «ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبئياً» ، جاء في رواية: «ولا وجهه»، فقالوا: إن هذا دليلٌ على أنه لا يجوز للمحرم، أن يغطي وجهه.

✓ ومن العلماء رحمهم الله من قال: إنه يجوز له ذلك ، ويستدلون على الجواز بما ورد من الآثار عن السلف رحمهم الله تعالى، فيرون أنه ليس بمحظورٍ من محظورات الإحرام، ويجوز، وبناءً عليه: لبس الكمائم التي تغطي الوجه في الحج، بناءً على هذا الخلاف، فمن رأى أن الوجه أيضًا أنه لا يجوز تغطية الوجه للمحرم، فإنه يأخذ هذا الحكم، بأنه لا يجوز لبس الكمائم، ومن رأى القول الآخر، فإنه يرى جواز ذلك ، وهذا هو الصواب، أنه يجوز للمحرم أن يغطي وجهه، إذا أراد النوم، أو بكمامةٍ، أو نحو ذلك.

✓ ومن هنا يقول بعض العلماء: إن الراجح في المسألة أن الفرق في تغطية الوجه يكون بين الحي والميت، فالمحرم الميت، لا يجوز تغطية وجهه؛ لأنه يُبعث يوم القيامة ملبئًا، كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أما المحرم الحي، فإنه يجوز له ذلك.

{الخامس: الطيب في بدنه وثيابه}.



• قال: الطيب في بدنه وثيابه، لا يجوز للمحرم، أن يطيب بعد إحرامه، لا في بدنه، ولا في ثيابه؛ لقول عائشة: "كنت أطيّب النبي -صلى الله عليه وسلم- لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف".

• فلا يجوز للمحرم أن يطيب بدنه، ولا أن يطيب ثوبه، ومن هنا قال العلماء رحمهم الله: إن المناديل المعطرة، وأيضًا القهوة إذا كان فيها طيبٌ، إذا وضع الطيب ثم طبخت، فإن بقي لون الطيب فلا بأس به، مثل الزعفران ونحو ذلك، أما إذا بقي رائحة الطيب، وبقي الطيب ذاته، فإنه يكون محظورًا من محظورات الإحرام، الصابون المعطر، كذلك لا يجوز للمحرم أن يستخدمه، فكل ما كان فيه طيبٌ، فإن المحرم ممنوع أن يمسه بدنه.

هل يجوز للمحرم أن يشم الطيب؟



• الصواب من أقوال أهل العلم: أنه إن شمه بلا قصد، شخص مثلاً لم يكن محرماً، وهو مع الحجاج، فتطيب بطيب رائحته قويةً، فشمه بلا قصد، فلا شيء عليه، أيضاً إذا شمه للتلذذ به، فهذا كما يقول العلماء إنه لا ينبغي له؛ لأنه ممنوعٌ من الطيب، لكن هل عليه فدية؟ الصواب من أقوال أهل العلم: أنه لا فدية عليه.

{السادس: قتل صيد البر، وهو ما كان وحشياً مباحاً}.



• قال: قتل صيد البر، وهذا المحظور دل عليه القرآن والسنة، وإجماع العلماء، من القرآن قول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرماً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: 96]. وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: 95].

• المصنف رحمه الله ذكرهنا قواعد وقیوداً، فليس كل صيد برٍّ يكون محظوراً على المحرم، قال: أولها ما كان وحشياً، فالإنسي المستأنس منها، يجوز صيده وأخذه، مثل ماذا؟ الإبل، والبقر، ونحو ذلك، فالوحشي هو الذي يحرم، أما المستأنس فلا شيء فيه.

• قال: مباحاً، أي مأكولاً، فإذا لم يكن مأكولاً، فسيأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى.

• قال رحمه الله تعالى: فأما صيد البحر، لكن بما أنه ذكر مأكولاً، نذكر كلام العلماء فيما يُصَاد في الحرم، قالوا: ما يصاد في الحرم ثلاثة أنواع:

- ❖ الأول: ما أمر بقتله، كالغراب، الحداة، فالنبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور، والحداة»، فهذه تقتل في الحل، وتقتل في الحرم.
- ❖ الثاني: ما نهي عن قتله، مثل: النمل، والنحل، والهدهد، والصدرد، فلا يقتلون، لا في الحل، ولا في الحرم.

❖ **الثالث: ما سكت عنه الشارع**، فلم يأمر بقتله، ولم ينه، فالأصل أنه لا يقتل إلا إذا كان مؤذياً.

- صيد البر المحرم، هو الذي يكون وحشياً، ويكون مباحاً، وذلك لو أن شخصاً صاد أسداً، أو نمراً أو نحو ذلك، فلا شيء عليه.

{فأما صيد البحر، والأهلي، وما حرم أكله، فلا شيء فيه}.

- قال: فأما صيد البحر، لأن الله جلَّ وعلا قال: ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ [المائدة: 96]، قال: والأهلي، الأهلي المراد به البعير، والشاة، والإبل، والبقر، والدجاج، ونحو ذلك، فهذه يحل يعني يجوز صيده.

- قال: وما حرم أكله، إذن صيد البحر، والأهلي، وما حرم أكله، كالكلاب، والسباع، والأسود، والنمور، والفهود، ونحو ذلك، فهذه محرمة أكلها، فلا شيء فيه، أي ليس على من قتلها شيئاً.
- صيد البر الذي دل القرآن والسنة والإجماع على أنه محظور من محظورات الإحرام، لا بد أن يكون وحشياً، وأن يكون مباحاً، لا يشمل هذا صيد البحر، ولا يشمل هذا الأهلي، ولا يشمل هذا كذلك ما حرم أكله.
- إلا ما كان متولداً من مأكول وغيره، لو كان لدينا كما يقول بعض العلماء: الضبع يجوز أكله، كما ذكر، فذئب نزي على ضبع، فالناتج الذي يخرج منه، لا يجوز صيده، تغليباً لجانب الحظر، فلهذا لا يجوز، قال: إلا ما كان متولداً من مأكول وغيره، فيمنع صيده تغليباً لجانب الحظر.

إذا صاد غير المحرم للحلال، فما حكم صيده؟

- ✓ من العلماء من قال: إذا كان صاده لنفسه ولم يصده للمحرم فيجوز للمحرم أن يأكل منه،
- ✓ ومنهم من قال: إنه إذا صاده للمحرم فإنه لا يجوز له أن يأكله.
- ✓ والصواب أنه يجوز له أن يأكله ما دام أنه لم يشارك في هذا الصيد، ودليله حديث أبي قتادة قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «هل منكم من أشار إليه»، قالوا: لا، قال: «فكلوا» أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

{السابع: عقد النكاح، لا يصح منه، ولا فدية فيه}.

- قال: عقد النكاح لا يصح منه ولا فدية فيه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ينكح المحرم ولا ينكح، ولا يخطب»، فلا يجوز للمحرم أن ينكح، فعقد النكاح محظور من محظورات ، لو كان أحدهما أحد الزوجين محرماً والآخر غير محرم لا يجوز، المحرم لا يجوز له أن يدخل لا مأذوناً الذي يعقد النكاح، ولا طرفاً وهو الزوج أو نحو ذلك، فلا يجوز له أن يعقد النكاح، وإذا تم عقد النكاح فإنه يكون باطلاً، لأن النهي تطرق إلى ذات العبادة، إلى ذات العقد، وليس إلى أمر خارج منه.
- ومن العلماء من قال: يجوز واستدلوا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، لكن ميمونة رضي الله عنها وهي صاحبة القصة، قالت تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو حلال.

{الثامن: المباشرة لشهوة فيما دون الفرج}

- هذا المحظور الثامن من محظورات الإحرام، المباشرة لشهوة فيما دون الفرج، المباشرة إما تكون في الفرج بالجماع، وإما أن يكون فيما دون الفرج بشهوة، قال: وهنا المصنف رحمه الله يجعلها على مسألتين، إن أنزل وإن لم ينزل.

- والصواب من أقوال أهل العلم رحمهم الله في هذه المسألة: أن هذه المسألة الحكم فيها كالحكم في باقي محظورات الإحرام، وهي التخيير بين ثلاثة أمورٍ كما سيأتي بيانها إن شاء الله.

{قال فإن أنزل بها ففيها بدنة}

- قال فإن أنزلها بها ففيها بدنة، قياسًا على الجماع والصواب أن هذا القياس مع الفارق، لأنهم لا يجتمعان إلا في وجوب الغسل في كل واحدٍ منهما، ولهذا الصواب من أقوال أهل العلم حتى لو أنزل فإن حجه لا يفسد ويجب عليه أن يخرج الفدية.

{قال: وإلا ففيها شاة}

- قال: فإن لم ينزل ففيها شاة، والصواب أن من فعل هذا يخير بين ثلاثة أشياء: بين ذبح شاةٍ أو صيام ثلاثة أيامٍ أو إطعام ستة مساكين لكل مسكينٍ نصف صاعٍ.

{التاسع: الوطء في الفرج}

- المحظور التاسع: الوطء في الفرج، والوطء في الفرج محظور من محظورات الإحرام، فإن فعلها فله حكمان: الحكم الأول: أن يטأ في الفرج قبل التحلل الأول، أو أن يفعل ذلك بعد التحلل الأول. فإن فعل ذلك قبل التحلل الأول ففيه أمور:

❖ **الأمر الأول: فساد الحج**، من أتى أهله قبل التحلل الأول في الحج، فأولا يفسد الحج.

❖ **الأمر الثاني: يمضي فيه**، عبادة الحج لا يجوز قطعها، لأن الله قال: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة:

196]، فإذا أتى شخصٌ وقال وقعت على أهلي قبل التحلل الأول، فماذا أفعل؟ قلنا: أولاً حجك فسد، ثانيًا: يجب عليك أن تستمر في الحج، أن تمضي فيه.

❖ **الأمر الثالث: عليك القضاء من السنة التالية.**

❖ **الأمر الرابع: عليك بدنة.**

❖ **الأمر الخامس: عليك الإثم، إذا كان متعمدًا.**

{فإن كان قبل التحلل الأول فسد الحج، ووجب المضي في فاسده}

- بماذا يكون التحلل الأول، الحج فيه تحللٌ أول وتحللٌ ثانٍ، التحلل الأول إذا فعله الحاج جازله فعل كل محظورٍ من محظورات الإحرام ما عدا الجماع.
- وإذا تحلل التحلل الثاني جازله أن يفعل أي أمرٍ كان محظورًا عليه بالإحرام.

بماذا يكون التحلل الأول؟

✓ قيل إن التحلل الأول يكون برمي جمرة العقبة، فإذا رمى جمرة العقبة في اليوم العاشر فإنه يكون قد تحلل التحلل الأول،

✓ وقيل: إن التحلل الأول لا يكون إلا بفعل اثنين من ثلاثة، أولها الرمي، وثانيها الحلق أو التقصير، وثالثها الطواف والسعي.

{قال: فإن كان قبل التحلل الأول فسد الحج ووجب المضي في فاسده}

• قال: ووجب المضي في فاسده، لأن الله قال: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، فلا يجوز له أن يقطعها.

{ووجب المضي في فاسده، والحج من قابل}

• والحج من قابل، وهذا ما كان عليه صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم جميعاً.

{وعليه بدنة}

• وهذا مروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

{قال: وإن كان بعد التحلل الأول}

• لو جامع قبل التحلل الأول فسد الحج وترتبت عليه الأحكام الخمسة التي تقدم ذكرها، لكن لو جامع بعد التحلل الأول، بعد رمي جمرة العقبة على من قال إنه يكون به التحلل الأول، أو بفعل اثنين من ثلاثة، الرمي أو الحلق والتقصير وطواف الإفاضة، لو فعل اثنين من هذه الثلاثة يكون قد تحلل التحلل الأول.

{لو جامع بعد التحلل الأول ماذا عليه؟}

{وإن كان بعد التحلل الأول ففيه شاة}

• ففيه شاة، لكن حجه لا يفسد، ويستمر في هذا الحج، لكن يكون عليه دم شاة.

{ويحرم من التنعيم ليطوف محرماً}

• قال: ويحرم من التنعيم ليطوف محرماً، إذن هذا الحكم الثاني المترتب على من جامع أهله بعد التحلل الأول، أنه عليه دم شاة، وعليه أن يحرم من التنعيم، ليطوف بالحرم وهو محرّم، والصواب من أقوال أهل العلم أنه لا يلزمه أن يذهب إلى التنعيم، ولا يلزمه أن يذهب إلى الحل، وهذا لم يدل عليه دليل من القرآن ولا من السنة، بل الواجب عليه دم شاة ويستمر في حجه وفي طوافه دون الحاجة إلى أن يحرم من التنعيم.

{وإن وطء في العمرة أفسدها وعليه شاة}

• من أتى أهله في العمرة، فالعمرة ليس فيها تحلل أول أو ثانٍ، من أتى أهله في العمرة قبل تمامها، ماذا عليه؟ قال: أفسدها، تفسد هذه العمرة، وعليه المضي فيها، وعليه دم شاة، لأن هذا حج أصغر، ففي الحج عليه بدنة وهنا عليه شاة، وعليه أن يأتي بعمرة أخرى بديلة لها.

{قال: وإن وطئ في العمرة أفسدها وعليه شاة، ولا يفسد}

• هذه الشاة اشترطوا فيها ما يشترط في الأضاحي، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يجزئ في الأضحية العوراء البين عورها»، ونحو ذلك، فكل هذه الشروط أيضاً تنطبق في هذه الشاة، أو في من عليه شاة بسبب إفساد عمرته بالجماع.

{قال: ولا يفسد النسك بغيره}

• الحج لا يفسد إلا بهذا الأمر، الحج والعمرة النسك نسك الحج ونسك العمرة لا يفسد بأمر إلا بالجماع، أما غيرها فيكون فيها محظور من محظورات الإحرام، ولا شيء عليه فيما بعد.

{قال: والمرأة كالرجل إلا أن إحرامها في وجهها}

- المرأة كالرجل في جميع المحظورات، لكن ذكرنا أن المرأة تخالف الرجل في شيء، وهو أن إحرامها في وجهها كما تقدم معنا، ولذلك تنهى المرأة عن لبس النقاب ونحو ذلك.

{ولها لبس المخيط}

- لكن إذا كانت المرأة في حضرة رجالٍ يجب عليها أن تغطي وجهها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفنا.

{ولها لبس المخيط}

- يجوز للمرأة أن تلبس المخيط، ولهذا ليس للمرأة كما يظن البعض لبس معين.
- أيضًا ليس هناك شرط في اللون، لا يشترط للمرأة أن تلبس لونًا معينًا، ولا للرجل أن يلبس لونًا معينًا، نحن ذكرنا في لبس الإزار أن يلبس إزارًا رداًين أبيضين نظيفين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب البياض، وكان يقول: «أحسن ثيابكم البياض» ، فهذا من الأمور الجيدة أن يحرص عليها الإنسان، وهو أن يحرص على الإزار الأبيض، لكن لو لبس أخضر أو نحو ذلك، فلا شيء عليه.

لو جامع امرأته قبل التحلل الأول فسد حجه، لكن بعد التحلل الأول ما الحكم؟

- ذكرنا أنه إن كان قبل التحلل الأول فسد حجه، وعليه المضي في فاسده، وعليه إعادته من السنة القادمة، وعليه بدنة، وعليه الإثم.
- وإن كان بعد التحلل الأول فعليه دم شاة، ويكون حجه صحيحًا ولا يفسد حجه.
- قد ذكر المصنف رحمه الله أن النسك لا يفسد إلا بهذا، أما غيرها من محظورات الإحرام فيكون فيها الإثم لمن تعمد، وكذلك الفدية.

لو إنسان تجاوز الميقات ولم يلبس لباس الإحرام، من هنا هو أتى محظورًا؟

- نسيانًا أو نحو ذلك، العلماء يقولون: إن أحرم ونسي أن يلبس ملابس الإحرام، فعليه منذ أن يتذكر أن يخلع ملابسه وأن يلبس ملابس الإحرام.
- وإن كان مثل ما يفعل البعض خاصة في موسم الحج، مع التنظيمات الجديدة وأنه لا حج إلا بتصريح، فإنه يقوم البعض بالمرور من الميقات ومن نقاط التفتيش، حتى بعد الميقات بملابس، ثم بعد ذلك إذا دخلوا إلى مكة لبسوا ملابس الإحرام.
- فنقول إن هذا في الأصل لا يجوز، لأن قضية الحج بتصريح هذا مما أفتى به العلماء، وأجازوها لأن المصلحة فيها عائدة إلى الحجاج، وهذه تنظيمات يراد منها أن يحرص على الحج من لم يحج من المسلمين.
- فلذلك نقول إن من فعل هذا يكون آثمًا، حتى لو كانت نيته حسنة، لأنه بدأ إحرامه بمعصية، لا بد أن نعلم أن من فعل محظورًا من محظورات الإحرام متعمدا فقد خالف أمر الله وأمر رسوله الكريم صلوات ربي وسلامه عليه، ولا يجوز له فعل هذا الأمر.

وبالتالي يخشى عليه لأنه أصلاً إنما حج لأنه يريد قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

والمعاصي نوع من الفسوق، والخروج عن طاعة الله، وعن طاعة رسوله الكريم صلوات ربي وسلامه عليه.

باب الفدية.



{قال رحمه الله: باب الفدية}

- الفدية ما يعطى فداءً للشيء، وهي كما يقال فكاك الأسير، يقال: فداه أي يفديه إذا أطلق سراحه، فهو يدفع شيئاً ويعطي شيئاً لإنقاذه، قال: ما يعطى فداءً لشيء.
 - محظورات الإحرام من فعلها فعليه ترتب علي فعله إياها أمور، يقول العلماء رحمهم الله: إن فعل المحظور ينقسم إلى أربعة أقسام:
 - ❖ أولاً: ما لا فدية فيه، والحديث عن الفدية ليس علاقة بالحديث عن الاثم، لأنه قد يفعل الأمر متعمداً، فيكون آثماً وعليه الفدية، وقد يكون يفعله معذوراً وعليه الفدية، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم معذوراً لا إثم عليه وعليه الفدية، والنبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة لعله آذاك هوام رأسك، قال نعم: قال فاحلق رأسك وانسك نسيكة، ونحو ذلك.
 - إذن أولاً ما لا فدية فيه، يكون محظوراً وآثماً وليس فيه فدية، وهو ماذا؟ عقد النكاح، لو عقد النكاح قلنا نكاحٌ فاسدٌ، لكن هل عليه فدية؟ نقول ليس عليه فدية.
 - ❖ الثاني: ما فديته مغلظة، وهو الجماع.
 - ❖ الثالث: ما فديته الجزاء أو بدله، وهو قتل الصيد.
 - ❖ الرابع: ما فديته فدية الأذى، تسمى فدية الأذى وهي بقية محظورات الإحرام، تقليم الأظفار، التطيب، حلق الشعر ونحو ذلك.
- ولهذا فالله عز وجل قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: 196].

{وهي على ضربين، أحدها على التخيير}

- أنواع المحظورات على نوعين،
 - ❖ النوع الأول: على التخيير، يخير المحرم بأي نوع يبدأ،
 - ❖ النوع الثاني: على الترتيب، إن لم يجد الأول ينتقل إلى الثاني.

{قال وهي فدية الأذى}

- وهو حلق الشعر وتقليم الأظفار.

{وهي فدية الأذى واللبس والطيب}

- هذه المحظورات تقدم الحديث عنها، تقليد الأظفار حلق الشعر لبس المخيط الطيب، هذه من محظورات الإحرام، وقلنا من فعلها على ثلاثة أنواع: من فعلها متعمداً فإنه يأثم عليه الفدية، من فعلها معذوراً فإنه لا يأثم وعليه الفدية، من فعلها جاهلاً أو ناسياً فإنه لا فدية ولا إثم.
- قال: هذه الأنواع إذا فعلها وسيأتي أيضاً تفصيل أن هذه يشترط لها العلم، ويشترط لها التذكر، ويشترط لها العمد، وعدم الإكراه.
- قال: من فعل شيئاً من محظورات الإحرام هذه وهي فدية الأذى ولبس المخيط والتطيب..

{قال: فله الخيار بين صيام ثلاثة أيام}

- هذا الخيار الأول أن يصوم ثلاثة أيام.

{أو إطعام ثلاثة أصع من تمر لستة مساكين}

- لقول الله جلّ وعلاً: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: 196]، والصدقة هنا إطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، كم تكون من الأصع؟ ثلاثة أصع، والصاع يساوي ثلاثة كيلو، وثلاثة أصع تساوي تسعة كيلو، فيخرج هذا الطعام للمساكين.

{أو ذبح شاة}

- كما تقدم في الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: 196]، وأيضاً لما جاء في حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أحلق رأسك ثم اذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين».

{وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم، إلا }

- قبلها قال: وكذلك الحكم في كل دم واجب لترك واجب، يكون عليه دم أو عليه ذبح شاة وتكون هذه الشاة فيها الضوابط الشرعية المعتبرة في الأضاحي.

{وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم}

- قال: وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم، وجزاء الصيد يحتاج منا إلى تركيز، الله جلّ وعلاً ماذا قال في كتابه؟ ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].
- ولهذا يقول العلماء رحمهم الله إن من قتل صيد البر وكان وحشياً مباحاً، بالشروط المعتبرة، قال العلماء: إنها على قسمين:

❖ القسم الأول: أن يكون لها مثيل.

❖ القسم الثاني: أن لا يكون لهذا الصيد مثيل.

- فإن كان للصيد مثيل قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: 95]، فأولا عليه مثل ما قتل من النعم، هذه واحدة.

هذا النوع الأول له مثيلٌ فعلية ﴿مَثَلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: 95]، فهذا المثل يذبح ويتصدق به على فقراء الحرم.

فإن لم يكن فعلية أن يقومه بدراهم، يعني أن يكون هذا المثل إما أن يخرج به ويذبحه ويوزعه على فقراء الحرم.

● الثاني: أن يقومه بدراهم يشتري بها طعامًا فيطعم كل مسكين مدًّا، لقول الله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].

● قال: فينظر كم يساوي المثل من النقود ثم يشتري بهذه النقود طعامًا من برٍّ أو غيره فيطعم به عن كل مسكين مدًّا، أو يصوم عن كل مدٍّ يومًا.

اضرب لكم مثال لو كان قيمة ما يذبحه 400 ريال، وقدرنا الطعام كل صاع بريال، فيكون كم صاع، 400 صاع، وعليه أن يصوم عن كل مدٍّ يومًا، كم تكون النتيجة؟ يلزمه أن يصوم كم يوم؟ الصاع أربعة أمداد، عليه أن يصوم 1600 يوم.

هولديه الصاع بريال، فعلية 400 صاع، الصاع أربعة أمداد، فيكون المجموع عليه أن يصوم 1600 يوم. ولذلك من فضل الله جلَّ وعلا أن الله جعلها على التخيير ولم يجعلها إلزامًا، لأنه ليس كل الناس يستطيعون أن يصوموا كل هذه الأيام، يعني كم سنة، السنة 365 يوم.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس السادس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

كم هي محظورات الإحرام؟

- محظورات الإحرام تسعة، **الأول**: حلق الشعر، **والثاني**: تقليم الأظفار، **والثالث**: لبس المخيط، **الرابع**: تغطية الرأس، **الخامس**: الطيب في بدنه وثيابه، **السادس**: قتل صيد البر، **السابع**: عقد النكاح، **الثامن**: المباشرة لشهوة فيما دون الفرج، **والتاسع**: الوطء في الفرج.

الحج والعمرة لا يفسدان إلا بمحظور واحد، فما هو؟

- يفسد بالوطء في الفرج.

وقلنا إنه في الحج ما حكمه في الحج؟

- إن كان قبل التحلل الأول ففيه فساد الحج أولاً، وأن عليه المضي في فاسده، وأن عليه القضاء من العام المقبل، وعليه بدنة، وأن عليه الإثم.

وإن كان بعد التحلل الأول؟

- فعليه بدنة.

بعد التحلل الأول؟

- بعد التحلل الأول خلاف قال بعض أهل العلم بدنة، وقال بعضهم شاة.
- نحن ذكرنا أن بعد التحلل الأول يكون عليه شاة، ويكون عليه الإحرام من التنعيم، وذكرنا أن الصواب أنه لا يلزمه الإحرام من التنعيم.

الفدية على نوعين، فما هما؟

- الأول على التخيير، والثاني على الترتيب.

ما هي التي على التخيير؟

- فدية الأذى .

بماذا يخير؟



- يخير بين ثلاثة أشياء:

- (١) صيام ثلاثة أيام.
- (٢) أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع.
- (٣) أو ذبح شاة.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه..
أما بعد، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين..
قال رحمه الله: وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم}

- قال: وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم، هذا أيضًا محظور من محظورات الإحرام، وفيه الحكم المترتب عليه، قال الله جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].
- وقلنا إن الصيد الذي قتله المحرم نوعان:
 - (١) نوعٌ له مثلٌ،
 - (٢) ونوعٌ لا مثل له.
- فالنوع الذي له مثلٌ يخير فيه بين ثلاثة أمور:
 - ❖ أولًا: مثل ما قتل من النعم، يخرج هذا المثل فيذبحه ويتصدق به لفقراء الحرام، ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾.
 - ❖ ثانيًا: أن يقوم هذا المثل بدراهم، فيشتري بها طعامًا فيطعم عن كل مسكين مدا.
 - ❖ الثالث: أن يصوم عن كل مدٍّ يومًا.
- وهذا الأمر الذي تحدثنا عنه في اللقاء الماضي وقلنا لو أن شخصًا كان قيمة المثل 400 ريال وقيمة الصاع ريال، مثالًا تقريبيًا فقط، فالمجموع 400 صاعًا، فعليه أن يصوم عن كل مدٍّ يومًا، فيكون الواجب عليه أن يصوم 1600 يومًا، ولكن قلنا إن من فضل الله ورحمته أن هذه من باب التخيير وليس فيها إلزامٌ للناس، ويصعب على الناس الذهاب إلى هذا الخيار الأخير.

{قال: إلا الطائر فإن فيه}



- النوع الثاني: الذي ليس له مثلٌ من بهيمة الأنعام، فهنا يخير بين أمرين،

- (١) بين تقويمه فيخرجه طعامًا للمساكين لكل مسكين مدًا،
- (٢) أو يصوم عن كل مسكين يومًا،

وقال بعض العلماء: أنه يصوم عن كل مدين يومًا، وهذا ذهب إليه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

{قال: إلا الطائر فإن فيه قيمته}



- الطائر كالعصفور وجب على من قتله إخراج قيمته فقط، لأنه لا مثل له من بهيمة الأنعام، وقيل يجب فيه شاة كالحمامة، كما قضى بذلك الصحابة رضوان الله عليهم.

{إلا الحمامة ففيها شاة}

- الحمامة قضى الصحابة أن من صاد حمامة ففيها شاة.

{والنعامة فيها بدنة}

- والنعامة قضى الصحابة فيها بدنة، فالمثل فيها بدنة.

{ويخير بين إخراج المثل}

- مثل ما ذكرنا هذا إذا كان له مثل، إخراج المثل، أو تقويم هذا المثل بطعام، فيطعم لكل مسكين مدًا من برٍّ أو يصوم عن كل مدٍّ يومًا.

{ويخير بين إخراج المثل وتقويمه بطعام فيطعم كل مسكين مدًا، أو يصوم عن كل مدٍّ يومًا.

والثاني على الترتيب وهو هدي التمتع}

- المصنف رحمه الله انتقل الآن إلى القسم الثاني وهو على الترتيب، وأتى بهذا القسم في هذا القسم بالحديث عن هدي التمتع والقران.

- والحقيقة أن إيجادها في غير هذا الباب هو من باب أولى، لأن المصنف هنا تحدث عن الفدية، وهذا الهدي فيه نظر لإدخاله في الفدية لأنه دم نسك، وليس فدية، هو دم نسك وشكر لله تعالى وليس كمحظورات الإحرام التي يرتكبها الإنسان فيأثم فيها، أو يفعلها مضطرًا إليها فيكون عليه الفدية.

- فوضعها في باب آخر في الحديث عن صفة الحج ونحوها قد يكون أولى كما فعل بعض العلماء رحمهم الله تعالى.

{الضرب الثاني على الترتيب، وهو هدي التمتع، يلزمه شاة}

- المتمتع عليه هدي، وهذا الهدي هو أن يخرج شاة، ومثله القارن، القارن أيضًا عليه أن يخرج هديًا، وهذا الهدي هو شاة، يلزم فيها ما يلزم في الأضحية من شروط ومن مستحبات بيّنهما العلماء رحمهم الله تعالى.

{يلزمه شاة فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج}

- العلماء رحمهم الله يقولون هناك فروق بين دم التمتع وبين الدم الذي يكون بسبب ارتكاب محظور من محظورات الإحرام، وذكروا لهذا ثلاثة فروق وهي.

- ❖ **الأول:** أن دم المتعة والقران يجب فيهما الهدي، فإن عدمهما فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، فالحكم هنا على الترتيب وليس على التخيير.

- ❖ **الثاني:** أن دم المتعة والقران يباح للإنسان أن يأكل منه، بخلاف دم الفدية.

- ❖ **الثالث:** أن دم المتعة يجوز أن يهدي منه بخلاف دم الفدية فإنه لا يصرف إلا للفقراء.

{قال: فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع}

- لقول الله جلَّ وعلا: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196].

{قال: وفدية الجماع بدنة، فإن لم يجد فصيام كصيام التمتع}

- قال فدية الجماع بدنة ، لكن من عدم البدنة ماذا عليه؟ قال: عليه صيام كصيام التمتع، يعني ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، لكن الصواب من أقوال أهل العلم أنه إذا عدم البدنة فإنه لا شيء عليه؛ لأنه هذا قدره واستطاعته، ولم يرد دليل من القرآن ولا من السنة يفيد بأنه يلزمه مثل ما يلزم المتمتع في هديه، فالتمتع الله جلَّ وعلا نص في القرآن عليه، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ، والدم الذي يكون في الهدي يختلف عن الدم الذي يكون في محظور من محظورات الإحرام، ولذلك الصواب أنه إذا لم يجد بدنة فإنها تسقط عنه.

{وكذلك الحكم في البدنة الواجبة بالمباشرة}

- المصنف رحمه الله يرى أن من باشر أهله دون الفرج فأنزل فإن عليه بدنة، والصواب كما تقدم أنه لا تلزمه بدنة، وإنما الواجب في حقه شاة.

{ودم الفوات}

- قال: ودم الفوات، ما المراد بالفوات؟ الفوات هو الذي يفوته الوقوف بعرفة، فيطلع عليه فجر اليوم العاشر ولم يقف بعرفة، ويكون قد أحرم، فما الواجب عليه؟
- قال العلماء الواجب عليه أن يجعل هذا الإحرام عمره وأن يذبح شاة، فهذا الواجب على من فاتته الحج.
- فلذلك يقول العلماء رحمهم الله تعالى إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الحج عرفة» من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الجمع، فإن فاتته فالواجب في حقه دم شاة.

{قال: ودم الفوات والمحصر}

- المحصر من هو؟ المحصر الذي يُمنع من الحرم، وهو على نوعين:
 - ❖ النوع الأول: الذي اشترط،
 - ❖ النوع الثاني: الذي لم يشترط،
- الذي اشترط فقال إن حبسني حابسٌ فمحلي حيث حبستني فإنه يحل من إحرامه ولا شيء عليه، والذي لم يشترط الواجب عليه أن يحلق شعره وأن يذبح هديه في المكان الذي هو فيه، فيكون عليه دم الإحصار.

{قال: والمحصر يلزمه دمٌ فإن لم يجد فصيام عشرة أيام، ومن كرر محظورًا من جنس}

- هو قال هنا فإن لم يجد فصيام عشرة أيام، وهذا ما ذهب إليه المصنف استدلالاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم أو قول ابن عمر: أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عامًا قابلاً فيهدي أو يصوم إن لم يجد هديًا، ومن العلماء رحمهم الله من قال لا، إذا لم يجد الهدي فلا شيء عليه، واحتجوا على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم

يرد عنه أنه أمر بالصيام من لم يجد هدياً في صلح الحديبية، فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً أن يصوم، ولذلك قالوا: فإنه إذا لم يجد الهدي فلا شيء عليه.

؟ دم الفوات حكمه حكم البدنة الواجبة في كلام المؤلف؟

- دم الفوات ليس فيه بدنة.

؟ ما هو دم الفوات؟

- دم الفوات هو الذي يفوته الوقوف بعرفة.
- ذكرنا أن عليه أن يذهب فيطوف بالبيت ويسعى ويحل من إحرامه ويكون عليه دم، دم شاة يذبحها ويوزعها لفقراء الحرم.

{قال: ومن كرر محظوراً من جنس غير قتل الصيد فكفارة واحدة}

- قال: من كرر محظوراً من جنس واحد، مثلاً لدينا تسعة أنواع من أنواع محظورات الإحرام، فقللم أظفاره، ثم قلم بقية أظفاره فيما بعد، أو حلق جزءاً من شعر رأسه، ثم حلقه كاملاً، فهو كرر محظوراً من جنس واحد، فهنا يقول عليه كفارة واحدة، إذا لم يكن قد كفر عن السابق، فلا نقول لا والله عليك ما دام أنك مثلاً حلق جزءاً من شعرك عليك الفدية، ثم إذا حلق مرة ثانية عليك الفدية، ثم الثالثة عليك الفدية، نقول ليس عليه إلا كفارة واحدة إذا كانت من جنس واحد.
- والعلماء رحمهم الله تعالى يقولون: لو أخرها، قال ما دام أنني فعلت محظوراً سأجعل المحظور في الأخير، يعني الفدية في آخر شيء، حتى يفعل المحظور أكثر من مرة، مثلاً تطيب ثم تطيب ثم تطيب وهكذا، فنقول: إن كان لديه هذا القصد فيعامل بنقيض قصده، فيكون عليه كفارة لكل مرة.

{إلا أن يكون قد كفر عن الأول فإن عليه للثاني كفارة، وإن فعل }

- هنا قال غير قتل الصيد، الصيد من قتل حمامة فعليه ما تقدم، ثم إذا قتل ثانية وإذا قتل ثالثة فكل صيد يتعلق به حكم مثل الآخر لكن يكون جزء مثل ما قتل من النعم، فنقول عليك شاة، وهنا عليك شاة، وهنا عليك شاة، حتى لو كررها أكثر من مرة.

{إلا أن يكون قد كفر عن الأول فإن عليه للثاني كفارة}

- لأن الأول كفر وبرأت ذمته، فلا بد أن تبرأ ذمته ثانية.

{وإن فعل محظوراً من أجناسٍ فلكل واحد كفارة}

- قال: وإن فعل محظوراً من أجناسٍ، تطيب، حلق شعره، قلم أظفاره، ونحو ذلك، فهذه أجناسٌ مختلفة، فكل جنسٍ عليه كفارة، أو عليه فديته المتعلقة به.

{والحلق والتقليم والوطء وقتل الصيد، يستوي عمدته وسهوه}

- هذه من المسائل التي اختلف فيه العلماء، المصنف يقول: الحلق التقليم الوطء قتل الصيد، هذه الأربعة يستوي العمد، ويستوي السهو، والصواب من أقوال أهل العلم في هذه المسألة: أن من فعل أي محظور من محظورات الإحرام لابد للإثم والفدية من أمور:

❖ **أولاً:** أن يكون عالماً فإن كان جاهلاً فلا شيء عليه.

❖ **الثاني:** أن يكون ذاكرًا فإن كان ناسيًا فلا شيء عليه.

❖ **الثالث:** أن يكون عامدًا فإن كان مكرهًا فلا شيء عليه.

{قال: وسائر المحظورات لا شيء في سهوها، وكل هدي أو إطعام لهما لمساكين الحرم}

- قال: وكل هدي أو إطعام، هدي المتمتع هدي القارن، كذلك إطعام ستة مساكين لمن فعل محظورًا من محظورات الإحرام، فكلها لمساكين الحرم.

• الله يقول: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196].

{إلا فدية الأذى فيفرقها في الموقع الذي حلق به}

- قال: إذا فدية الأذى، لو فعل محظورًا من محظورات الإحرام فيفرق هذه الفدية في المكان الذي فعل المحظور فيه.

{وهدي المحصر ينحر في موضعه}

- مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية، قام عليه الصلاة والسلام بنحر هديه في المكان الذي هو فيه.

{وأما الصيام فيجزئه بكل مكان}

- فيجزئه أن يصوم في الحرم أو يجزئه أن يصوم في الحل، ولهذا في قوله: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 196]، الواجب أن يصومها في أول الحج، مثلاً يصوم في بداية العشر من ذي الحجة، وهنا يجوز له أن يصومها متتابعةً ومتفرقةً، فإن لم يصمها فيصومها في أيام التشريق، وهذا إحدى الاستثناءات التي يجوز للإنسان أن يصوم أيام التشريق فيها، فإن لم يفعل فإنه يصومها في بلده ولا شيء عليه.

من هل يحصر؟

- النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يعتمر صده أهل مكة، فلم يستطع أن يدخل إلى مكة، فهو الآن أصبح محصرًا، قال الله: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196]، فهذا يسمى المحصر، الذي مُنع من دخول الحرم، ومثله من حج وليس لديه تصريح فردة رجال الأمن، فإنه يكون محصرًا، فإن اشترط فلا شيء عليه، وإن لم يشترط فعليه بدنة.

صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة في البلد لو كان إنسان بعد الحج يريد يعود إلى بلده، فما الواجب عليه؟

- الصواب من أقوال أهل العلم أنه يجوز له أن يصوم حتى لو لم يرسل إلى بلده، حتى الثلاثة أيام الأفضل أن يصومها في موسم الحج، فإن لم يصمها فيصومها بعد الحج ولا شيء عليه، إذا لم يكن مفرطًا.



{يستحب أن يدخل مكة من أعلاها}

- الآن أول الحديث عن صفة الحج، مبتدئاً ببيان العمرة وما يتعلق بها، فمن يقصد مكة فإما أن يكون معتمراً فهي عمرة، وإما أن يكون متمتعاً فهي كذلك عمرة، وإما أن يكون قارناً أو مفرداً، فهذا الطواف الذي سيأتي به يسمى طواف قدوم، وهنا سيتحدث المصنف عن دخول مكة وما يستحب فيها سائراً في ذلك، على صفة حج النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

{قال: يستحب أن يدخل مكة من أعلاها}.

- أي من الجهة الشرقية، حالياً من عند مقبرة المعللة من جهة الحجون، **لكن هل يلزمه أن يعتمد ذلك؟ الصواب** من أقوال أهل العلم أنه لا يلزمه، النبي -صلى الله عليه وسلم- سار في هذا الطريق حتى وصل، لكن لو أتى من طريق آخر ويشق عليه أن يأتي من هذا الطريق، فالأيسر له أن يفعل الأيسر والأسهل له.

{ويدخل المسجد من باب بني شيبه}.

- قال: ويدخل المسجد من باب بني شيبه، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- أناخ راحلته عند باب بني شيبه ودخل، ويقال له باب السلام، واعتقد أن هذا الباب قد أزيل مع توسيعات المسعى الأخيرة التي تمت، والحديث المستدل به بعض العلماء ذكر أن فيه ضعفاً، ولهذا نقول إنه يفعل الأيسر والأسهل له ولا يقصد باباً محدداً للدخول للحرم.

{قال: فإن رأى البيت رفع يديه وكبر الله وحمده ودعاه}.

- الآن مر المحرم من الميقات ولبي وأهل من الميقات، إما أن يهلّ بعمرة في غير موسم الحج أو في غير أيام الحج، أو في غير أشهر الحج، وإما أن يهلّ بعمرة في أشهر الحج، وإما أن يهلّ بحجٍّ وعمرة وهو قارنٌ، وإما أن يهلّ بحجٍّ، فالآن هو حدد إحرامه من الميقات، وأهلّ بهذا الإحرام، والمراد بالإهلال هورفع الصوت، الآن وصل إلى مكة، وصل إلى الحرم ودخل ورأى الكعبة.

- قال: فإذا رأى البيت رفع يديه وكبر قائلاً الله أكبر، وحمد الله ودعا الله -سبحانه وتعالى-، وهذا الذي ذكره المصنف -رحمه الله- لم يرد في دليل أو في حديث صحيح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بل كان -عليه الصلاة والسلام- يقصد البيت مباشرةً، فلم يرفع يديه ولم يكبر ولم يفعل ما ذكره المصنف -رحمه الله-، والأفضل للمسلم أن يفعل ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]، وخير الأمور السالفات على الهدى، وشر الأمور المحدثات البدائع.

{قال: ثم يبتدئ بطواف العمرة إن كان معتمراً}.

- قال: ثم يبتدئ بطواف العمرة إن كان معتمراً، إذن أول ما يصل إلى البيت يبتدئ بالطواف، لأن البعض يرى أنه إذا دخل المسجد الحرام أن تحية المسجد ركعتان، نقول صحيح لكن الحرم تحيته الطواف، إلا أن يدخل فيكون وقت فرض فيصلي ثم بعد ذلك يبتدئ طوافه.

{أوطواف القدوم}

- وقد جاء عن عائشة سُئلت عن أول شيء بدأ به النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقالت: أول شيء بدأ به حين قدم، أنه توضأ ثم طاف بالبيت -عليه الصلاة والسلام-، وهذا يسمى طواف العمرة.

{أوطواف القدوم إن كان مفردًا أو قارئًا}

- الحاج إما أن يكون متمتعًا فيسمى هذا طواف العمرة، وهذا له أحكام، وهذا الطواف واجبٌ عليه، وإما أن يكون قارئًا أو مفردًا فيسمى طواف القدوم، فيكون هذا الطواف بالنسبة له سنةً على الراجح على أقوال أهل العلم.

{فيضطبع بردائه فيجعل وسطه تحت عاتقه}

- فيضطبع بردائه، هذه أول الصفات التي ينبغي للحاج أن يفعلها سائرًا في حجه على ما أتى به النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: يضطبع، والاضطباع أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيسر، أن يجعل طرف رداءه الأيمن تحت عاتقه الأيسر، فيكشف كتفه الأيمن، وهذا الاضطباع سنةً في طواف العمرة وطواف القدوم وليس في طواف الإفاضة.

{فيجعل وسطه تحت عاتقه الأيمن، وطرفيه على عاتقه الأيسر}

- هذه صفة الاضطباع وهو سنةٌ من سنن الحج، والاضطباع يكون في طواف القدوم والعمرة فقط، فإذا فرغ فإنه يغطي كتفيه، لأن البعض حتى في عرفة وفي منى وفي مزدلفة، يكون أيضًا مضطبعًا وهذا لم يرد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

{ويبتدأ بالحجر الأسود فيستلمه ويقبله}

- لحديث ابن عمر، رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- يستلمه ويقبله، ما معنى الاستلام؟ هو أن يمسح يده بالحجر الأسود ثم يقبله، وللحجر الأسود صفات، الأولى: أن يستطيع أن يمسح بيده ويقبله، فإن لم يستطع مسح بيده وقبل يده، فإن لم يستطع أشار إليه بعضا ونحوها ثم قبلها، فإن لم يستطع أشار إليها مع عدم التقبيل.
- يبتدئ العمرة بالحجر الأسود، وهذا الحجر قال عنه عمر -رضي الله عنه-: والله إني لأعلم أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع، ولولا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقبلك ما قبلتك، ويقال إن هذا الحجر من الجنة وأنه كان أبيض من اللبن ولكن سودته خطايا بني آدم.

{ويقول بسم الله والله أكبر، اللهم إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ووفاءً بعهدك، واتباعًا لسنة نبيك محمد -

صلى الله عليه وسلم-}

- يقول عند بداية الطواف بسم الله والله أكبر، ثم يقول اللهم إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ووفاءً بعهدك، واتباعًا لسنة نبيك محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهذا الذكر ورد في أحاديث لا تصح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولذلك فلا يشرع ذكرها إذا كان المراد منها الاقتداء، أما إذا كان المراد منها الدعاء والتعظيم فلا بأس بها -إن شاء الله-.

{ثم يأخذ عن يمينه ويجعل البيت عن يساره}

- قال ثم بعد أن يستلم الحجر يأخذ عن يمينه ويجعل البيت عن يساره، وقد أخطأ من ظن وجاء عند بعض العلماء، أنه يطوف ويجعل البيت عن يمينه، مثل عقارب الساعة، **لكن الصواب أن يجعل البيت عن يساره عكس عقارب الساعة.**

{فيطوف سبعةً يرمل في الثلاثة الأول من الحجر إلى الحجر}.

- الرَّمْل هو المشي مع سرعة الخطأ، والسبب في ذلك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما قدم مكة، قال المشركون هذا محمدٌ يقدم وقومه قد وهنتهم حمى يثرب، فأراد النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يظهر لهم قوتهم وجلدهم، **وهل يطوف الأشواط الثلاثة كاملةً بالرَّمْل أم أنه يمشي في بين الركنتين؟** الركن اليماني والحجر الأسود، خلافٌ بين أهل العلم، والصواب أنه يرمل في هذه الأشواط جميعاً حتى بين الركن اليماني وبين الحجر الأسود، على الراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله.

{ويمشي في الأربعة الأخرى}.

- الرَّمْل هو خاصٌّ بالرجال دون النساء، قال: ويمشي في الأربعة الأخرى، لو أن شخصاً لم يرمل في الأشواط الثلاثة **هل يقضيها فيما بعد؟** نقول له لا يقضيها، لأنها عبادةٌ لها وقتٌ محددٌ فلا يقضيها بعد ذلك.

{وكل ما حاذ الركن اليماني والحجر استلمهما}.

- قال: وكل ما حاذ الركن اليماني والحجر استلمهما وكبر وهلل، قائلًا الله أكبر لا إله إلا الله، أما التكبير عند محاذة الحجر الأسود فقد مر معنا، والنبي -صلى الله عليه وسلم- كما جاء عن ابن عباس كان -عليه الصلاة والسلام- يطوف بالبيت على بعيرٍ، كلما أتى على الركن أشار إليه، وفي روايةٍ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كلما أتى على الركن أشار إليه وكبر عنده كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أما التكبير عند محاذة الركن اليماني فليس لها أصلٌ، بل الثابت أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يستلمه، فإذا لم يتمكن المسلم من استلامه فلا يشير إليه عند المرور، لذلك تجد أحياناً زحام عنده، الناس أيضاً يكبرون كما يكبرون عند الحجر الأسود، والصواب أنه إذا لم يستطع استلام الحجر أو الركن اليماني، فإنه لا يشير إليه ويمضي إلى الحجر الأسود.

{ويقول بين الركنتين: ربنا آتينا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وقنا عذاب النار}.

- هذا مما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو دعاءٌ عظيمٌ، ربنا آتينا في الدنيا حسنةً، والحسنة في الدنيا ما تصح به أحوالنا من صحةٍ وسلامةٍ وأهلٍ ومالٍ ونحو ذلك.
- قال: وفي الآخرة حسنةً، الحسنة في الآخرة التخفيف عن العبد في يوم القيامة، حينما تدنو الشمس من الخلائق، أيضاً ما يكون من نعيمٍ في الجنة ونحو ذلك، فهذا دعاءٌ عظيمٌ جامعٌ لأدعيةٍ كثيرةٍ.

{قال: ويدعو في سائره بما أحب}.

- يدعو في سائر الشوط بما أحب، بين الركنتين يقول: ربنا آتينا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وقنا عذاب النار، فإذا لم يصل يكررها ثانيةً وثالثةً حتى يصل إلى الحجر الأسود، ويدعو في سائره بما شاء، وهنا أنبه إلى خطأ يقع فيه بعض الحجاج، وهو أنهم يشترون كتباً تسمى أدعية الحج أو أدعية الطواف، طواف الشوط الأول، الشوط

الثاني الثالث، وهذه لم ترد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، فليس هناك دعاءً محدّدٌ ولا ذكرٌ معيّنٌ بل يدعو العبد بما شاء وبما أحب، كما ذكر المصنف -رحمه الله تعالى-.

{ثم يصلي ركعتين خلف المقام}.

والله -جلّ وعلا- قال: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]، وابن عمر -رضي الله عنه- قال: قدم النبي -صلى الله عليه وسلم- فطاف بالبيت سبعاً ثم صلى خلف المقام ركعتين، والصلاة خلف المقام سنة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والأفضل أن يصلي خلف المقام، فإن كان هناك زحامٌ فيصلّي خلف الناس الذين يصلون خلف المقام، فإن كان هناك زحامٌ شديداً ويخشى من إيذاء الآخرين أو أن يؤذي، فله أن يصلي هاتين الركعتين في أي مكانٍ في الحرم.

{ثم يعود إلى الركن فيستلمه}.

• يعود إلى الركن الحجر الأسود فيستلمه بعد صلاة الركعتين.

{ثم يخرج إلى الصفا من بابه}.

• الآن فرغ المعتمر أو الحاج من العمرة أو من طواف القدوم، ينتقل بعدها إلى السعي، وهذا السعي واجبٌ في العمرة وواجبٌ في طواف القدوم وللمفرد والقارن، والمفرد والقارن إن طافا هنا بعد طواف القدوم، فلا يلزمهم الطواف أو السعي بعد طواف الإفاضة، لأن المفرد والقارن عليهما سعيٌّ واحدٌ، بينما المتمتع عليه سعيان يجب عليه أن يسعي الآن ويسعى بعد طواف الإفاضة.

• قال -رحمه الله-: ثم يخرج إلى الصفا من بابه، يذهب ينتقل إلى الصفا، وانتقاله إلى الصفا امتثالاً لقول الله -عزّ وجلّ-: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: 158] يتوجه فإذا رأى الصفا قال: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

{فيأتيه فيرقى عليه ويكبر الله ويهلله ويدعوه}.

• يكبر الله ويهلل ويقول ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، لا إله إلا الله وحده، نصر عبده وأنجز وعده، وهزم الأحزاب وحده» ثم يدعو بما شاء، ثم يعيد هذا الذكر، ثم يدعو بما شاء، ثم يعيد هذا الذكر ويدعو بما شاء، ولكن حينما يكون هناك زحامٌ شديداً ويخشى الإنسان أنه بوقفه يتأذى أو يؤذي الآخرين، فالواجب عليه أن يذهب مباشرةً.

• قال: فيرقى عليه ويكبر الله ويهلله ويدعوه، أين معالم الصفا والمروة؟ العلماء يقولون حالياً حدود الصفا والمروة من أماكن سير العربيات، فلا يجب على من يسعى أن يصعد إلى الصفا أعلاه أو أن يصعد إلى المروة، بل لو عاد من وراء المكان الذي يطوف فيه أن يسعى بالعربيات، فلا شيء عليه بإذن الله -جلّ وعلا- وهناك معالم واضحةٌ لبداية هذا الجبل وبداية الصفا وبداية المروة.

{قال: ثم ينزل فيمشي إلى العلم، ثم يسعى إلى العلم الآخر، ثم يمشي إلى المروة فيفعل كفعله على الصفا}.

- الآن بعد أن دعا ينزل من الصفا، فإذا وصل إلى العلمين وكانت سابقةً بطنٍ وادٍ، فإنه يسعى سعيًا عظيمًا، وهذا للرجال دون النساء، وهذا اقتداءً بهاجر حينما كانت تبحث الماء لولدها إسماعيل -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام-، فإذا كان بين العلمين يسعى سعيًا شديدًا بشرط أن لا يؤدي نفسه وأن لا يؤدي الآخرين، لأنه مع شدة الزحام لا يستطيع الإنسان أن يفعل هذه السنة، وفعل السنة إذا كان يترتب عليها إلحاق الأذى بالآخرين يكون صاحبه آثمًا، لأن الله -سبحانه وتعالى- قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: 58].

قال: فإذا تجاوز العلم يمشي حتى يصل إلى المروة، فيفعل بها ما فعل بالصفا.

{قال: ثم ينزل ويمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه، حتى يكمل سبعة أشواط، يحتسب بالذهاب سعيه وبالرجوع سعيه}.

- ورد عن البعض أنه يحسب الذهاب والسعي شوطًا واحدًا، وبهذا يكون عليه أن يسعى أربعة عشر، وقد وقع بعض الناس في مثل هذا الخطأ، والله -جلّ وعلا- قال: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ وجاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه ابتداءً بالصفا وانتهى بالمروة، ولوطاف أربعة عشر شوطًا، فإنه لا يحقق ما جاء عن النبي الكريم -عليه الصلاة والسلام-، فيحسب سعيه شوطًا وعودته شوطًا، فتكون سبعة أشواط.
- {يفتح بالصفا ويختم بالمروة}.

قال: يفتح بالصفا ويختم بالمروة، بعض الناس يخطأ فيبتدأ بالمروة، ثم يذهب إلى الصفا ونحو ذلك، فينتهي بسبعة أشواطٍ ما حكمه؟ نقول يجب عليه أن يأتي بهذا الشوط، فيذهب مرةً أخرى إلى المروة فيكمل سعيه.

{ثم يقصر من شعره إن كان معتمرًا وقد حل}.

- الموضع الوحيد الذي يكون فيه التقصير أفضل من الحلق هو هذا الموضع، وخاصةً إذا كان الفرق بين العمرة والحج أيامًا قليلةً، فيكون التقصير هنا أفضل، وقد جاء أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ومن لم يكن منكم أهدي، فليطف بالبيت وبالصفا والمروة، وليتحلل»، كما جاء عن النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم-، فيسير بين الصفا والمروة بهذه الطريقة، أو يسير في قص شعره، فهنا الموطن الوحيد الذي يكون القص فيه أفضل من الحلق.

قال: ثم يقصر من شعره إن كان معتمرًا، لماذا؟ لأنه إذا كان مفردًا أو قارنًا، فلا يجوز له أن يحل.

{قال: وقد حل إلا المتمتع إن كان معه هدي، والقارن والمفرد فإنه لا يحل، والمرأة كالرجل}.

- القارن والمفرد لا يحل، لأن هذا يسمى طواف القدوم، وهذا سعي الحج، ويبقى على إحرامه حتى رمي جمره العقبة، ثم بعد ذلك التحلل، فعند ذلك يحل من إحرامه كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

{والمرأة كالرجل إلا أنها لا ترمي في طواف ولا سعي}.

- المرأة كالرجل في صفة هذه العمرة، لكنها لا ترمي في طواف ولا في سعي، الطواف كما ذكرنا في الأشواط الثلاثة الأولى لا ترمي، كذلك بين الصفا والمروة بين العلمين لا تسعى، وقد نقل ابن المنذر -رحمه الله- الإجماع على أنه لا رمَل على النساء بين الصفا والمروة ولا في الطواف حول البيت.

- بهذا أتم المصنف -رحمه الله تعالى- صفة العمرة للمتمتع وكذلك طواف القدوم وسعي الحج للمفرد والقارن.
- **أحكام الحج من المسائل التي لا يتقنها الإنسان إلا إذا أدى الحج،** أذكر في المرحلة المتوسطة، كان الأستاذ الذي يقدم صفة العمرة والحج، يقدمها وأحدنا ربما لم يرى البيت ولم يعتمر ولم يحج، لذلك تجد أن لديه مثل الطلاس أمامك لا تستطيع أن تفهم منها شيئاً، بينما من حج واعتمر فإن هذه المسائل تكون سهلة ومتيسرة عليه، **أحث كل من لم يحج ولم يعتمر قبل أن يحج أو يعتمر، لابد أن يتعلم أحكام الحج والعمرة حتى لا يقع في خطأ أو لا يقع في محذور، أو لا يفعل أمراً قد يفسد عليه حجه،** وننظر الآن عبر وسائل الإعلام هناك مجموعة من البرامج التي تقدم الحج مصوراً، يراها الإنسان أمام عينيه فيكون عليه سهلاً وميسوراً.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس السابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

نسك الحج ثلاثة أنواع، فما هي؟

• التمتع والإفراد والقران.

كيف يكون الحاج متمتعاً بنسكه؟

• المتمتع أن يحرم أولاً بالعمرة في أشهر الحج، بعد أن يحرم بالعمرة يتحلل، فيحل له جميع محظورات الإحرام التي حرمت عليه بالإحرام، فإذا كان اليوم الثامن فإنه يحرم بالحج، وبهذا يكون متمتعاً.

ما معنى الإفراد؟

• أن يحرم بالحج فقط، ثم إذا أتى إلى مكة فإنه يطوف أولاً طواف القدوم، ثم يسعى بعد ذلك سعي الحج، فإن سعى هنا سعي الحج فإنه لا يلزمه سعي بعد طواف الإفاضة على الراجح من أقوال أهل.

من هو القارن؟

• هو الذي يحرم بالعمرة والحج معاً، والقارن مثل المفرد في صفة الحج، إلا أن على القارن هدي، كهدي المتمتع، وبالتالي فالمتمتع والقارن يلتقيان في الهدي، ويختلفان في النسك، والمفرد والقارن يتفقان في طريقة أداء النسك، ويختلفان في الهدي.

فصفة العمرة هل يجب عليه أن يدخل مكة من باب بني شيبه، وهو باب السلام، ما حكم الدخول منه؟

• من المستحب ولكن إذا صعب عليه يدخل بأي باب وهذا الراجح.

أي الأنساك أفضل؟

• قلنا التمتع لمن لم يسق الهدي، ولمن ساق الهدي فالقران سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، المسألة فيها خلاف بين أهل العلم، لعل هذا القول هو الراجح.



{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد...
فالهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة رحمه الله: باب صفة الحج}

- كما هو معلوم أن الحج عبادة، وأن كل عبادة تفتقر في قبولها إلى أمرين: إلى ركنين أصليين:
 - ❖ **الركن الأول: الإخلاص لله جلّ وعلا.** قال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: 5].
 - فأول هذه الشروط هو الإخلاص، فإذا فقدت العبادة الإخلاص، انتقلت من أفضل الطاعات إلى أخط المخالفات، وبدلاً من أن تنفعه عند ربه جلّ وعلا، فإنها تكون سبباً في إيراده إلى الموارد والعياذ بالله.
 - ❖ **الركن الثاني: المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم.** فالله جلّ وعلا قال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، وجاء في صحيح البخاري ومسلم عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأرضاها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**»، وفي رواية لمسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**».
- وهذا المعنى أن ما يناقض أو ما يضاد السنة وهي البدعة فهي مردودة ولا تقبل عند الله جلّ وعلا، ولو حسنت نية صاحبها، وقد جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه كم من مريدٍ للخير لم يبلغه. وسواء كانت هذه البدعة أصلية أو إضافية، كما يقول الإمام الشاطبي رحمه الله، ويعنى بالأصلية هي البدعة التي ليس لها أصل في الشريعة، ليس لها أصل في تشريعها ولا في كیفيتها وهيئتها، وهناك ما يسمى بالبدعة الإضافية، وهي التي يكون لها أصل في الشريعة، لكن ليس لها أصل في هيئتها وكيفيتها.
- وقد قال الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى: لا يقبل الله من العمل إلا ما كان خالصاً صواباً، قالوا يا أبا علي، خالصٌ قد عرفناه، فما هو الصواب، قال: أن يكون موافقاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم. وقد جاء الأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في سورة الحشر، وأيضاً وردت لفظ الحكمة، والحكمة في بعض الآيات المراد بها سنة النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.
- وصفة الحج بيّنها لنا النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله، كما بيّن لنا الصلاة بقوله وفعله، ولما بين لنا الصلاة قال عليه الصلاة والسلام: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»، وكذلك في الحج، فالنبي صلى الله عليه وسلم حج ووقف في المناسك وبيّن للناس أحكام الحج قولاً وفعلًا، ثم قال لهم عليه الصلاة والسلام: «**لتأخذوا عني مناسككم**»، فلا بد من معرفة صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم.
- فالحج يكون فرض كفاية لمن لم يقصد الحج، لكن من أراد الحج فيكون تعلم أحكام الحج في حقه فرض عين.

{قال: وإذا كان يوم التروية}
- قال رحمه الله: وإذا كان يوم التروية، بعد أن بيّن أحكام الأنساك الثلاثة، المتمتع أحرم بالعمرة، ثم بعد ذلك حلّ من إحرامه، والقارن والمفرد أحرموا بالحج إن كان مفرداً أو بالحج والعمرة معاً إن كان قارناً، ثم يأتي فيطوف طواف القدوم ويسعى سعي الحج.



- وبعد أن يفرغ من السعي فالواجب عليه أن يبقى على إحرامه، وتبقى جميع محظورات الإحرام في حقه ملزمةً، فيستمر الجميع على هذا الحال، حتى يوم الثامن وهذا اليوم سماه العلماء بيوم التروية. والسبب في تسميته بهذا الاسم، أن منى كانت خارج مكة، فكان الناس يتروون فيها، فيجمعون الماء لها.
- ومن المسائل المتعلقة بهذا أن كل يومٍ من أيام الحج له عند العلماء اسمٌ.

✓ فالיום الثامن يسمى: يوم التروية.

✓ واليوم التاسع يسمى: يوم عرفة.

✓ واليوم العاشر يسمى: النحر أو يوم الحج الأكبر.

✓ ويوم الحادي عشر يسمى: يوم القر، لأن الناس تقر في منى.

✓ ويوم الثاني عشر يسمى: يوم النفر.

✓ ويوم الثالث عشر يسمى: يوم النفر الثاني.

- وأهمية معرفة هذه الأسماء لمعرفة ما ذكره العلماء في مناسكهم، فكما تعلمون أن أكثر أهل العلم الذين لهم عنايةٌ بعلم الحديث والفقه لهم منسكٌ، شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله له منسكه في الحج، الشيخ عبد العزيز بن باز له منسكه في الحج، وأكثر العلماء على هذا الأمر، فلا بد من معرفة هذه المصطلحات، حتى يكون طالب العلم على بينة في معرفة مراد أهل العلم رحمهم الله بهذه المعاني.
- قال رحمه الله: وإذا كان يوم التروية، هذا هو أول أيام الحج.

{قال: وإذا كان يوم التروية فمن كان حلالاً أحرم من مكة}

- قال: فمن كان حلالاً أحرم من مكة، ويعني بذلك أن المتمتع في اليوم الثامن يكون حلالاً ليس محرماً، فيحرم من مكة، هل هناك مكانٌ محددٌ للإحرام كما يظن البعض أنه لابد أن يذهب فيحرم من مكة، أو من تحت الميزاب، أو نحو ذلك، الصواب أنه يحرم من مكانه الذي هو فيه.

{قال: وخرج إلى جبل عرفات}

• **هل يجوز له أن يحرم من الحل؟**

- فالصواب من أقوال أهل العلم أنه يحرم من مكانه أي كان، وإذا كان بالحرم فلا ينبغي له أن يخرج إلى الحل، وإذا كان في الحج فيجوز له أن يحرم من أي مكانٍ في هذا اليوم الثامن.
- قال: وخرج إلى عرفات، وقبل ذلك هناك أحكامٌ تتعلق باليوم الثامن، وهو يوم التروية.
- والمصنف رحمه الله تعداه إلى عرفة لأن يوم التروية هو سنةٌ في حق الحجاج، فلو أن الحاج أراد أن يؤخر إحرامه إلى اليوم التاسع فلا حرج عليه، لكن يكون قد فرط في خيرٍ عظيمٍ.
- ففي اليوم الثامن يُشرع له أن يدفع إلى منى، ويبقى فيها، ويصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء، يقصر الظهر والعصر والعشاء، ويصلي كذلك فجر يوم عرفة، فيصلّي الصلاة قصراً بلا جمع.
- ويشترط للحاج في هذا اليوم أن يكثر من التلبية، وأن يكثر من ذكر الله، ومن قراءة القرآن، ومن العبادة، لأن بعض الحجاج يتساهل في هذا اليوم بحجة أنه سنةٌ.

- وقد يقع في بعض الأخطاء التي قد تضر في حجه، والنبي صلى الله عليه وسلم حينما قال: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، فقد يقع منه الفسوق أو الإيذاء أو نحو ذلك في هذا اليوم فينقص في حجه، فالواجب عليه أن يكثّر من عبادة الله والتقرب إلى ربه سبحانه وتعالى ومولاه.

• متى يخرج إلى عرفات؟

- يقول العلماء رحمهم الله بعد طلوع شمس يوم التاسع، وهذا اليوم من أعظم أيام الله، وقد فضّل العلماء رحمهم الله أيام ونهار العشر من ذي الحجة لوجود هذا اليوم العظيم فيها، فهو خير يوم طلعت فيه الشمس، فيصلّي الناس الفجر في منى، فإذا طلعت الشمس فإنهم يتوجهون إلى عرفات، ثم يكون توجّهم كما يقول العلماء رحمهم الله فينزلون بنمرة، هل النزول بنمرة للراحة أم هو نسلْك؟.

- **الراجع من أقوال أهل العلم أنه نسلْك**، ولهذا يشرع للمسلم أن ينزل بنمرة إذا وصل إلى عرفات، إذا كان هناك قدرة على ذلك، لكن كما تعلمون في هذا الوقت، قد يصعب على الإنسان أن يطبق جميع الأحكام بسبب الزحام الكثير، الذي يعيشه الناس في هذا الموسم، فلذلك يفعل المسلم الأرفق به.

{إذا زالت الشمس يوم عرفة صلى الظهر والعصر يجمع بينهما بأذان وإقامتين}

- قال: فإذا زالت الشمس يوم عرفة صلى الظهر والعصر يجمع بينهما بأذان وإقامتين، ولهذا المسجد الموجود حاليًا في عرفات يسمى مسجد نمرة، هذا المسجد جزء منه في عرفة وجزء منه في نمرة، فيصلّي الظهر والعصر يجمع بينهما، ويقصرهما بأذان وإقامتين، وهذا هو فعل النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.
- وقبلها خطب النبي صلى الله عليه وسلم.

{قال: ثم يروح إلى الموقف وعرفات كلها}

- قبلها قال: ثم يسير إلى الموقف، الحكمة كما يقول العلماء في أنه يجمع بين الظهر والعصر من أجل أن يتفرّغ الحجاج للدعاء كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل صحابته الكرام رضوان الله عليهم جميعًا.
- وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس خطبة عظيمة، وعظّمهم وأنذرهم فيما يسمى بخطبة الوداع، وفي هذه الخطبة بيّن لهم النبي صلى الله عليه وسلم جملة من الأحكام العظيمة.
- ويشترع في هذه الخطبة ألا تكون طويلة، بل يقصر هذا الخطبة كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنه وأرضاه في تأييده لمن حث الناس على أن تكون هذه الخطبة قصيرة، فيستفيد الناس ويعرفون الأحكام التي أمرهم الله جلّ وعلا بها.

{قال: ثم يروح إلى الموقف وعرفات كلها موقف}

- قال: ثم يصير إلى الموقف بعد انقضائه من الخطبة والجمع بين صلاتي الظهر والعصر، فإنه يذهب إلى الموقف، والمراد بالموقف هنا عرفة، فيقف بعرفة ومن هنا يجب على الحجاج أن يتنّهوا إلى المكان الذي يقفون فيه، فيجب أن يكون هذا المكان من عرفة، ونمرة لا يجوز الوقوف بها، بل الواجب على الحجاج أن يقفوا بعرفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعد الخطبة توجه إلى الموقف.

{قال: إلا بطن عرنة}

- قال: إلا بطن عرنة، وقد قال العلماء رحمهم الله أن عُرنة تعتبر مكانًا من عرفة، لكنها شرعًا لا يجوز الوقوف بها، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أو قال عليه الصلاة والسلام: «**عرفة كلها موقفٌ، وارتفعوا عن بطن عرنة**».

{ويستحب أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم أو قريبًا منه عند الجبل قريبًا من الصخرة}

- قال: ويستحب أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم، النبي عليه الصلاة والسلام، وقف عليه الصلاة والسلام عند الجبل، **هذا الجبل الذي يسميه الناس ماذا؟** جبل عرفة، أو يسمونه جبل الرحمة، وهذه التسمية لا أساس لها من الصحة.
- والناس يفعلون أمورًا ليست موجودة لا في القرآن ولا في السنة، كما يفعل البعض من الصعود وتجشم الصعاب حتى يصلوا إلى أعلى الجبل، ويوجد هناك الشاخص، فمنهم من يكتب فيه أمنياته، ومنهم من يتمسح به ونحو ذلك، علما أن هذا الشاخص إنما وضع حديثًا من أجل أن يميز الجبل عن غيره.
- النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند الصخرات، من يذهب إلى جبل عرفة الآن يجد في أسفل الجبل صخراتٍ، فوقف النبي صلى الله عليه وسلم عندها ولم يصعد عليه الصلاة والسلام إلى الجبل، واستقبل النبي صلى الله عليه وسلم القبلة، لأن البعض يستقبل الجبل، يظن أن السنة هو أن يستقبل الجبل لا أن يستقبل القبلة.

{قال: عند الجبل قريبًا من الصخرة، ويجعل حبل المشاة بين يديه، ويستقبل القبلة ويكون راكبًا}

- قال: حبل المشاة، المراد بحبل المشاة، بعض الروايات تقول جبل، وبعضهم حبل، المراد بحبل المشاة هو مجتمعهم، والجبل طريقهم، فهذا هو المراد من قوله يجعل حبل المشاة بين يديه ويستقبل القبلة.

{قال: ويستقبل القبلة ويكون راكبًا}

- قال: ويكون راكبًا، لأن هذا هو حال النبي صلى الله عليه وسلم، **والصواب أنه يفعل الأيسر له**، فإن كان الأيسر له أن يكون راكبًا على سيارته، أو نحو ذلك، فلا بأس به، وإن كان الأيسر له أن يكون في مخيمه ونحو ذلك فهذا كذلك لا بأس به، فيفعل الأرفق به.

{ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير}

- وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير**».
- فيتحرى في هذا، هذا الذكر كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم فهو خير ما يقال في هذا اليوم، وخير ما ذكره لنا النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**خير ما قلت أنا والنبيون من قبلي، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير**» ، ولا شك أن هذا يعطينا ملحظًا مهمًا، وهو أن الحج من أعظم العبادات التي تدعو إلى توحيد الله، وإلى إفراده -سبحانه وتعالى- بالعبادة، منذ أن يتجرد العبد من المخيط ويلبس ملابس الإحرام وهو في هذه المشاعر والشعائر العظيمة، التي تجرد فيها عن كل أمرٍ من أمور الدنيا، وعلّق قلبه بالله -جلّ وعلا- تساوى الناس في لباسهم، لا فضل لأسود على أبيض، ولا لعربيٍّ على أعجميٍّ إلا بالتقوى، **{إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}** [الحجرات: 13].

{ويجتهد في الدعاء والرغبة إلى الله -عزَّ وجلَّ- إلى غروب الشمس}.

- وهذا اليوم من أعظم الأيام التي يدعو المسلم فيها الله -جلَّ وعلا-، فيجب عليه أن يكثر من الدعاء، وأن يتفرغ له، وجاء أن الله -عزَّ وجلَّ- يدنو في هذا اليوم ويقول ملائكتته: «انظروا إلى عبادي أتوني شعثًا غبرًا، أشهدكم أنني قد غفرت لهم»، وقد جاء أن الله -عزَّ وجلَّ- لا أكثر من يومٍ يعتق فيه رقابًا من النار من هذا اليوم، وهذا من فضل الله -جلَّ وعلا-، والواجب على المسلم أن يدعو الله وأن يتحرى الدعاء، وأن يتحرى أسباب إجابة الدعاء.

{ثم يدفع مع الإمام إلى مزدلفة}.

- قال: إلى غروب الشمس، الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، وبماذا يكون الوقوف؟ قال العلماء: إن أتى في الليل وقت الوقوف بعرفة يمتد إلى طلوع فجر يوم العاشر، فلو أتى قبل أذان الفجر بساعة، فمر مرورًا بسيارته على عرفة ثم ذهب إلى مزدلفة ومنى، فإنه يصدق عليه أنه وقف بعرفة، فإذا كان في الليل فيكفيه المرور ولو لحظة حتى يصدق عليه أنه وقف بعرفة، لكن إذا وقف بعرفة في النهار، اختلف أهل العلم -رحمهم الله- في حكم الاستمرار إلى الليل، إلى غروب الشمس،

✓ فمن العلماء من قال: إن الوقوف إلى غروب الشمس أنه سنة،

- ✓ ومنهم من قال: إنه واجبٌ من واجبات الحج، فمن دفع قبل غروب الشمس فالواجب عليه دمٌ، لأنه ترك واجبًا،

- ✓ وقد جاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: من ترك نسكًا فعليه دمٌ، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله-.

{ثم يدفع مع الإمام إلى مزدلفة}.

- وهذا من الأمور المهمة أنه ينبغي أن لا يدفع حتى يدفع الإمام، أو يدفع نائبه، وهذه سنة سار عليها النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم الخلفاء من بعده إلى يومنا المعاصر.

{قال: الطريق بالمأزمين}.

- المأزمان شعبٌ بين جبلين، المأزم هو الشعب الذي يكون بين الجبلين، فيدفع كما قال -رحمه الله- على طريق المأزمين، على طريق هذا الشعب، وسبب التغيرات التي حدثت في المشاعر المقدسة، فهذا الطريق الذي يسمى الآن طريق المشاة رقم (3) هو هذا الطريق الذي عناه المصنف -رحمه الله تعالى-، لكن لو سلك طريقًا غيره فإنه جائزٌ، لأن الإنسان في موسم الحج لن يستطيع أن يسير إلا من الطريق الذي بين له سابقًا، فإن أتى مع طريق واحدٍ فيعود معه وهكذا، فيعود مع نفس الاتجاه الذي حدد له، ولهذا فإنه يفعل الأرفق به ولا يكلف نفسه أو يضايق الناس حتى يأتي بسنة، فيريد خير فيقع في معصية الله -جلَّ وعلا- قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ

وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: 58].

{وعليه السكينة والوقار}.

- لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما صار قال: «أيها الناس السكينة السكينة»، وفي روايةٍ أفاض رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وعليه السكينة ويأمرهم بها، وبالعكس ما يشاهد حاليًا من إزعاج وخاصةً من يكون لديه سيارةٌ أو دراجتٌ ناريةٌ أو نحو ذلك.

{ويكون ملبيًا ذاكرًا لله -عزَّ وجلَّ-}.

- كما كان النبي -عليه الصلاة والسلام-، الواجب على المسلم أن يستمر في التلبية إلى اليوم العاشر، إلى أن يرمي جمرة العقبة الكبرى.

{فإذا وصل مزدلفة صلى بها المغرب والعشاء قبل حط الرحال يجمع بينهما}.

- هذه فيها مسائل،

❖ **المسألة الأولى:** أن الجمع في مزدلفة جمع تقديم أو تأخير حسب وصول الحجاج إليها،

❖ **المسألة الثانية:** من صلى المغرب والعشاء في الطريق قبل الوصول إلى مزدلفة، **ما حكمه؟** الآن ذكر المصنف

أنه يصلي المغرب والعشاء في مزدلفة، لو صلى في الطريق قبل أن يصل إلى مزدلفة،

✓ فمن العلماء -رحمهم الله- وهو ابن حزم يرى أنه لا يُجزئه، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما سأله أسامة،

قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**الصلاة أمامه**»،

✓ ويرى جمهور العلماء أن صلاته صحيحة ولا شيء عليه.

أحيانًا كانت السيارات تتأخر كثيرًا، بل أحيانًا سابقًا كان يصل أذان الفجر والحجاء لم يصلوا إلى

مزدلفة، فما الواجب عليهم؟

- الواجب عليهم أن يصلوا المغرب والعشاء في طريقهم، إذا لم يكن هناك مكانًا يصلون فيه في الشارع ونحو ذلك، فالواجب أن يصلوا في مكانهم قبل خروج وقت صلاة العشاء، حتى لا تفوتهم الصلاة ومعلوم مكانتها وأهميتها.

{قال: فإذا وصل مزدلفة صلى بها المغرب والعشاء قبل حط الرحال}.

- هنا مسألة وهي من المسائل التي يكثر الخلاف فيها، **هل يصلي الوتر؟** الأحاديث التي جاءت عن النبي -صلى الله

عليه وسلم- أنه صلى العشاء ثم نام، حتى أذن الفجر فصلّى النبي صلى الله عليه وسلم،

✓ فمن العلماء من قال: إنه لا يصلي الوتر في هذه الليلة، بل يتفرغ لراحة جسده لأن أمامه اليوم العاشر،

وفيه عبادات كثيرة تحتاج إلى جهدٍ منه،

✓ **والصواب من أقوال أهل العلم**، أنه له أن يصلي صلاة الوتر، فما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-

ليس معناه أنه -عليه الصلاة والسلام- لم يصل الوتر في هذه الليلة.

- قال: ثم يبيت بها، هذا يسمى المبيت بمزدلفة، والمبيت بمزدلفة اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في حكمه،

✓ فمن العلماء من رأى أن المبيت بمزدلفة سنة،

✓ ومن العلماء -رحمهم الله تعالى- من يرى أن المبيت بمزدلفة ركنٌ من أركان الحج،

✓ ومنهم وهم الشافعية والحنابلة من يرى أن المبيت بمزدلفة واجبٌ من تركه فإن عليه دمٌ، وهذا هو القول

الصواب من أقوال أهل العلم، أن المبيت بمزدلفة هو واجبٌ وليس ركنًا من أركان الحج،

- فالواجب على المسلم أن يأتي به، ومن لم يأت به فإنه يجب عليه في ذلك دمٌ، وقد رخص النبي -صلى الله عليه وسلم-

للنساء والضعفاء أن يدفعوا بعد منتصف الليل.

{ثم يصلي الفجر بغلسٍ ويأتي المشعر الحرام}.

- ما هو القدر الواجب الذي يتم به المبيت بمزدلفة، اختلف العلماء -رحمهم الله-

✓ فمنهم من قال: إن القدر الواجب هو بقدر حط الرحال،

✓ ومنهم من قال إن القدر الواجب هو إلى بعد نصف الليل ولو بلحظة يسيرة، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله تعالى.

{قال: ثم يصلي الفجر بغلس}.

• لما جاء أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صلى الفجر حين تبيّن له الصبح بأذانٍ وإقامتين، وهنا مسألة بأذانٍ وإقامة، فيصلّي الفجر بأذانٍ وإقامة كما جاء في صفة حج النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهنا مسألة مهمة تتعلق بمزدلفة لم يقصد هذا الحج، كثير من الحجاج لا ينتهون إلى استقبال القبلة، لا بد للمسلم أن يتأكد من إصابة القبلة، لأنه إن كان هناك تساهلٌ أو تفريطٌ أو نحو ذلك لا تصح صلاته، وهناك -الحمد لله- في مكة أو في مزدلفة هناك معالم كثيرة تشير إلى اتجاه القبلة، في مزدلفة النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد أن صلى الفجر وقف بالمشعر الحرام، من يعرف مكان المشعر الحرام؟ كثير من الناس يتوجهون إلى عددٍ من الجبال المحيطة بمزدلفة، والصواب أن الجبل الذي وقف عنده النبي -صلى الله عليه وسلم- غير موجود الآن، لأنه الآن بني مكانه المسجد الذي يصلي الناس فيه في مزدلفة، فهذا هو مكان المشعر الذي وقف عنده النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

{ويأتي المشعر الحرام}.

• قال -جلّ وعلا: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: 198] وقلنا إن مكان المشعر الحرام هو المسجد الموجود في مزدلفة، لكن الواجب على المسلم إذا كان بعيداً أو مع شدة الزحام أن يبقى في مكانه ويدعو الله -جلّ وعلا- بما أحب، وإن استطاع أن يصل فهي سنة النبي -صلى الله عليه وسلم.

{قال: فيقف عنده ويدعوه، ويكون من دعائه: اللهم كما وقفنا أريتنا إياه، فوفقنا لذكرك كما هديتنا،

واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا، بقولك وقولك الحق ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ الآيةين}.

• وهذا الدعاء لم يرد بحديثٍ صحيحٍ عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإن دعا به كما يدعو بسائر الأدعية فلا بأس به -إن شاء الله- وهو من الأدعية العظيمة، اللهم كما وقفنا فيه -أي في المشعر الحرام- وأريتنا إياه، فوفقنا لذكرك كما هديتنا، واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك، وقولك الحق ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾، ولهذا يدعو المسلم بها دون أن يعتقد أنه ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم.

{إلى أن يسفر ثم يدفع قبل طلوع الشمس، فإذا بلغ محسراً أسرع قدراً لكن بحذر}.

• قال: إلى أن يسفر، والسبب في ذلك مخالفة أهل الجاهلية، كان أهل الجاهلية لا يدفعون إلى إذا طلعت الشمس، فكانوا يقولون أشرق ثبير كي ما نغير، وهذا كما جاء أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خالفهم فدفع قبل ذلك، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- دفع حينما أسفر ثم انطلق -عليه الصلاة والسلام.

{فإذا بلغ محسراً أسرع قدرمية بحجر}.

• فإذا بلغ محسر أسرع قدر رمية بحجرٍ، والسبب في هذا والحكمة من هذا الأمر، قيل لأن الله -جلَّ وعلا- أهلك أصحاب الفيل في هذا المكان، وهذا ليس بصوابٍ، لأن الصواب -جلَّ وعلا- أهلكهم في المغمس، فهو خارج حدود الحرم، لكن الصواب هو مخالفة ما كان عليه أهل الجاهلية، فأمرنا النبي -صلى الله عليه وسلم- بمخالفتهم في هذا الأمر والله أعلم بوجه الحكمة في هذا، وكان أهل الجاهلية يقفون في هذا الوادي، وادي محسر فيذكرون أمجادهم ويفخرون بأبائهم، فأراد النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يسرع وأن لا يبقى هو وأصحابه في مكانٍ كان الناس يتفخرون فيه بغير الإسلام، ويذكرون فيه آباءهم ونحو ذلك.

• هنا مسألة، المصنف -رحمه الله- لم يتحدث عن موضع التقاط الحصى، لأن أول الأعمال التي يفعلها الحاج إلى دخل إلى منى هو رمي الجمرة، فمن أين يجمع الحاج الحصى، من العلماء من قال أنه يأخذ الحصى من مزدلفة وقيل من منى، وقيل من وادي محسر، الصواب أن الأمر في هذا واسعٌ فيأخذه من أي مكانٍ.

{قال: فيبتدئ بجمرة العقبة فيرميها بسبع حصياتٍ}.



• حتى يأتي منى، ومنى سميت بهذا الاسم لما يراق فيها من الدماء، وفي منى وهو هذا اليوم العاشر وهو يوم الحج الأكبر، وفيه أكثر الأعمال في الحج، ففيه رمي الجمرة وفيه نحر الهدي، وفيه الحلق والتقصير، وفيه طواف الإفاضة وسعي الحاج، وهذه أعمالٌ عظيمةٌ يقوم بها المسلم في هذا اليوم، أول هذه الأعمال التي يعملها رمي جمرة العقبة الكبرى، رمي جمرة العقبة كانت سابقاً لا ترمى إلا من جهةٍ واحدةٍ، لأنها كانت ملتصقةً بالجبل، وبعد التوسعة الآن أصبح بالإمكان رميها من عدة جهاتٍ، يصل إليها المسلم والحاج فيستقبل الجمرة ويجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه، ويرميها بسبع حصياتٍ، يرفع يديه مع كل حصاةٍ ويكبر ويتنبه إلى مسائل مهمةٍ تتعلق برمي الجمار، وهو أن الحصى يقع في الحوض، لا يهتم برميهِ إلى الشاخص، فالشاخص إنما هو علامةٌ على رمي الجمار.

• هنا مسائل تتعلق أيضاً برمي الجمار، **ما الحكمة في ذلك؟** ورد عن العلماء -رحمهم الله- في رمي جمرة العقبة وغيرها في أيام التشريق، فذلك أنهم قالوا إن الله -جلَّ وعلا- حينما أمر إبراهيم -عليه السلام- أن يذبح ابنه إسماعيل، عرض له الشيطان عند جمرة العقبة الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى، وهو يرميه بسبع حصياتٍ في كل مكانٍ، فقالوا هذا اقتداءً بإبراهيم -عليه السلام-، وقيل هو تذكيرٌ بعداوة الشيطان للإنسان، لكن ليس صحيحاً أن الشيطان مربوطٌ في هذه الجمار، وبعض الناس يفعلون أشياء غريبةً، يضربه بالحجارة وبالأحذية وكأنه بالفعل يظن أن الشيطان أمامه ويريد أن ينتقم منه، إذا أردتَ أن تنتقم منه فأطع الله -جلَّ وعلا- ولا تلتف إلى وسوسة الشيطان وما يزينه للإنسان من بعدٍ عن الله، وإعراضٍ عن الله وعن رسوله -صلى الله عليه وسلم-.

• أيضاً من المسائل المتعلقة برمي الجمار، هي أن يحرص على أن تكون هذه الحصى تقع في الحوض، اليوم العاشر يكتفي فقط برمي جمرة العقبة الكبرى، ولا يرمي أي جمرةٍ أخرى.

{قال: يبتدئ بجمرة العقبة فيرميها بسبع حصياتٍ كحصى الخذف، ويكبر مع كل حصاة}.



• فيرميها بسبع حصياتٍ كحصى الخذف الذي يرمى به، وقد جاء أنه كما ورد أنه في حجمه أنه كحصى الخذف، وقال بعض العلماء -رحمهم الله تعالى- أنه فوق الحمص ودون البندق، فهي حجارةٌ صغيرةٌ، فيجب على المسلم أن يتتبع في ذلك ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأن يستسلم لأمر الله ولرسوله، وهو يتتبع هذا الحصى

ويبحث عن الحصى الذي جاءت به سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فليعلم أنه في عبادة يتقرب فيها إلى رب البريات وخالق الأرض والسموات، يضع هذه الحصى بين أصبعيه السباحة والإبهام، ويرمي بها ويكبر مع كل رمي لهذه الحصى.

● هل يجوز الرمي بحصى قد رُمي به؟

✓ المذهب أنه لا يجوز أن ترمي بحصى قد رُمي به، لذلك ما يفعله البعض من جمع الحصى عند الجمار بناءً على هذا القول أنه لا يجوز،

✓ ومن العلماء -رحمهم الله- من قال بل تجزئه، وهو الأرفق بالناس خاصةً الآن في الزحام، قد يكون هناك زحامٌ شديدٌ، فيتدافع الناس فيسقط من يدك هذه الجمار، فإن عدتَ إلى مكانك سيكون هناك مشقةٌ، وخاصةً حاليًا في التنظيم الجديد أنك إذا أتيت إلى الجمار لا يمكنك العودة إلى الوراء، بل لابد أن تخرج بعد الجمرة الصغرى ثم تعود بعد ذلك إلى منى، ويكون في ذلك مشقةٌ على الناس، ولعل الصواب من أقوال أهل العلم -رحمهم الله- هو جواز الرمي بهذا الحصى.

{قال: ويرفع يديه في الرمي ويدفع التلبية بابتداء الرمي}.

● هل يغسل الحصى؟

هذه من المسائل التي ذكر الخرقى -رحمه الله- قال: يستحب غسل الحصى، الصواب أن هذا لم يرد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، لابد أن يعيش ويشعر الحاج بهذه العبادة، فجمعه عبادةً واختيار هذه الحصى عبادةً، ورميها عبادةً، فيحرص على التقرب إلى الله -جلَّ وعلا- بهذه العبادة.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

الدرس الثامن عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

لأيام الحج أسماءً عند الفقهاء، فما هي؟

- اليوم الثامن يسمى يوم التروية، واليوم التاسع يسمى يوم عرفة، واليوم العاشر يسمى يوم النحر أو يوم الحج الأكبر، الحادي عشر يسمى القر، واليوم الثاني عشر يسمى يوم النفر، الثالث عشر يسمى يوم النفر الثاني.

ما حكم المبيت بمنى ليلة التاسع؟

- قلنا إنها سنة، ومن تركها فلا شيء عليه، وذكرنا أيضاً من المسائل ما يتعلق بعرفة، قلنا إنه يشرع الدفع إلى عرفة بعد طلوع الشمس، نزل النبي -صلى الله عليه وسلم- بنمرة،

هل النزول بنمرة للراحة أم للنسك؟

- ذكرنا أن من العلماء من قال إنها للراحة، ومنهم من قال إنها للنسك، وهذا هو الصواب أنها للنسك،

ما حكم من وقف بنمرة إلى طلوع الفجر؟

- دفع من منى وجلس بنمرة، نمرة ليس لها أحكام عرفة فلا يجوز الوقوف بها، والنبي -صلى الله عليه وسلم- إذا كان عرنة تعتبر من عرفة، النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر بالرفع منها، فنمرة من باب أولى.

ما حكم الوقوف بعرفة؟

- الوقوف بعرفة ركنٌ.

الوقوف بعرفة ركنٌ، بماذا يتحقق هذا الركن؟

- بالوقوف عليه ولو كان مرور.

في الليل أو في النهار؟

- في الليل وفي النهار ،يكفي فيها مجرد الوقوف في الليل أو النهار، لكن من وقف فيها نهارًا يجب عليه أن يبقى إلى غروب الشمس، فإن دفع قبل غروب الشمس يكون عليه دمٌ.
- الوقوف بعرفة ركنٌ، ومن دفع نهارًا فالوقوف إلى الليل يعتبر في حقه واجبٌ من واجبات الحج.

؟ ما الذي يشرع للمسلم أو للحاج أن يفعله في مزدلفة؟

- المسلم إذا وصل يجمع صلاة المغرب والعشاء يصلهما، ثم يبيت هناك إلى الفجر، ويصلي الفجر بغسلٍ.
- وبعد الفجر يتوجه إلى المشعر ويدعو الله -عزَّ وجلَّ- إلى أن يسفر،

؟ يشرع أن يدفع قبل طلوع الشمس، ما الحكمة في ذلك؟

- هو مخالفة المشركين، لأنها كانوا يقولون أشرق ثبير كيما نغير.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد،

فالحمد اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة -رحمه الله: فيبتدئ بجمرة العقبة، فيرميها بسبع حصياتٍ كحصى الخذف، ويكبر مع كل حصاةٍ}.

- أول الأعمال التي يفعلها المسلم هورمي جمرة العقبة في اليوم العاشر، وقلنا إنه يفعل ذلك بعد دفعه قبل طلوع الشمس، ومن دفع بعد منتصف الليل فله ذلك، فله أن يتوجه مباشرةً فيرمي جمرة العقبة، فيرميها بسبع حصياتٍ، يستقبل الجمرة، يجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه ويرميها بسبع حصياتٍ كحصى الخذف، وهي التي يرمى بها، قال بعض العلماء هي فوق الحمص ودون البندق، فلا يأخذ حجمًا أكبر من هذا بل يرمي بهذا، وكما حذر النبي -صلى الله عليه وسلم- في الغلو حتى في مثل هذه الأمور، واتباع سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- خيرٌ، فخير الأمور السالفات على الهدى، وشر الأمور المحدثات البدائع، **ما حكم الرمي بالحصى الذي سبق الرمي به؟**، اختلف العلماء -رحمهم الله- في هذه المسألة، والصواب أنه يجوز الرمي بها، الواجب في الرمي أن يرمي الحجر في الحوض، لا أن يضرب الشاخص، فلو ضرب الشاخص وخرج خارج الحوض فلا تحسب، فإذا رماها في الحوض وخرجت، فهي تحسب كما هو الراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله-، **لورمي بأقل من سبع؟ ماذا عليه؟**

- الشافعية والحنابلة ذهبوا إلى أن من ترك ثلاث حصياتٍ يجب فيها دمٌ، ومن ترك حصاتين عند الشافعية ففيها دمان كما يذكرون، والراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله- أنه لا شيء في الحصى والحصاتين، فلا شيء فيها، وقد جاء ذلك عن جمعٍ من أهل العلم -رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.

{قال: ويرفع يده في الرمي ويقطع التلبية بابتداء الرمي}.

- إذا ابتدأ الرمي تنقطع التلبية، وبعدها يشرع له التكبير، والتكبير كان يشرع له قبل ذلك، لأنه ورد عن الصحابة -رضوان الله عليهم- أنه كان يكبر المكبر فلا ينكر عليه، ويهل المهل فلا ينكر عليه.

{ويستبطن الوادي}.

- وقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه لم يزل يلي حتى رمى جمرة العقبة، قال -رحمه الله: ويستبطن الوادي، أي يرمي جمرة العقبة من وسط الوادي الذي بجانبها، لكن الآن مع التوسعة الكبيرة التي حدثت في جسر الجمرات، فله أن يرمي جمرة العقبة من الدور الأرضي أو الدور الأول أو الثاني أو الثالث وهكذا، فله أن يرميها من أي مكان.

{ويستقبل القبلة ولا يقف عندها}.

- وقلنا إن الراجح أنه يجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه.

{ثم ينحر هديه}.

- قال: ولا يقف عندها، سيأتي معنا في أيام التشريق رمي الصغرى والوسطى، أن فيها وقوفًا للدعاء، لكن الآن المسألة اختلفت، فهنا لا يقف فمباشرةً يرمي ثم ينصرف ليبدأ في النسك الثاني، فهو نحر الهدي، فنحر الهدي كما فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد نحر ثلاثًا وستين بيديه -عليه الصلاة والسلام- ثم أعطى عليًا -رضي الله عنه- فأكمل الباقي، وهذا النحر نحر الهدي هو للمتمتع وللقارن، أما المفرد فلا شيء عليه.

{ثم يحلق رأسه أو يقصره}.

- ثم يحلق رأسه أو يقصر، وحلق الرأس هنا يكون أكمل وأفضل، الحلق يكون هو الأفضل لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- دعى للمحلقين ثلاثًا قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين، قال: «اللهم ارحم المحلقين»، قالوا: والمقصرين، قال: «اللهم ارحم المحلقين»، قالوا: والمقصرين، قال: «اللهم ارحم المحلقين ثلاثًا، وللمقصرين واحدًا، فالأفضل دائمًا في نسك الحج والعمرة أن يحلق رأسه لا أن يقصره إلا في حالة واحدة، إذا أحرم وهو في حق المتمتع الذي أحرم بالعمرة وليس هناك وقت كثير إلى موسم الحج، مثلًا أحرم بالعمرة في يوم السابع أو السادس، ثم بعد ذلك حل من إحرامه، فيشرع له هنا أن يقصر حتى يحلق شعره في يوم الحج الأكبر.

• كيف يحصل الحلق؟

- قال العلماء لا يحصل الحلق إلا بحلق الشعر بالموسى، هل حلق الماكينة يعتبر حلقًا أو تقصيرًا؟ الماكينة الآن فيها درجات 1، 2، 3، 4، 5، 6، هل هذا حلقٌ أو تقصيرٌ؟ اختلف العلماء -رحمهم الله- المعاصرين في هذا، والصواب أنه يعتبر حلقًا إلا إذا كان وضعه على درجة صفر فإنه يكون فيه حلق، لأنه ليس هناك فرق كبير بينه وبين الحلق بالموسى.

{ثم قد حل له كل شيء إلا النساء}.

- هل يجوز للمحرم أن يحلق شعره بنفسه أو لا يجوز؟
- الصواب من أقوال أهل العلم أنه يجوز له ذلك، لأنه أذن له بالحلق ولم يحدد، هل يحلقه هو أو يحلقه غيره.
- بعض الناس يأخذ المقص فيأخذ شعرًا من هنا وشعرًا من الوسط وشعرًا من الخلف، فيظن أنه بذلك قصر، وهذا لا يحصل به، هذا ليس تقصيرًا، التقصير هو أن يأتي على الشعر بعمومه لا بجميعة، لأنه صعب أن كل شعرة لا بد أن يأخذ منها، لكن مجموع الشعر إذا رأيته قلت أنه قصر، أيضًا ما يتعلق بالمرأة، المرأة تأخذ من كل ضفيرة قدر أنملة ثم تقصه، وبهذا يحصل لها التحلل، بماذا يحصل التحلل؟ ذكرنا في باب محظورات الإحرام

أن التحلل على نوعين بالنسبة للحاج، التحلل الأول، والتحلل الثاني، وذكرنا أن التحلل الأول يحصل كما يذكر الفقهاء باثنين من ثلاثة.

❖ **أولها: رمي الجمرة.**

❖ **ثانيها: الحلق أو التقصير.**

❖ **ثالثها: طواف الإفاضة.**

- فإذا فعل اثنين من ثلاثة، فإنه يكون قد تحلل التحلل الأول، **والصواب من أقوال أهل العلم أن التحلل الأول يحصل ويكفي في حصوله أن يرمي جمرة العقبة**، كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في ذلك، من العلماء من قال: لا تكون إلا باثنين من ثلاثة، فمن فعل باثنين من ثلاثة من باب الاحتياط فله ذلك، لكن إن فعلها برمي الجمرة لوحدها فإن هذا يكفيه، وقد جاء ذلك في ما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«إن هذا يومٌ رخص لكم إذا رميتم الجمرة، أن تحلوا من كل شيء حرم عليكم إلا النساء»**، فهذا دليلٌ واضحٌ على أن رمي جمرة العقبة يحصل به، وهذا هو من رأي سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله تعالى.
- هذا ما يتعلق بالتحلل، فالتحلل الأول يحل للإنسان جميع محظورات الإحرام التي حرمت عليه ما عدا النساء، سواءً في جماعٍ أو في تقبيلٍ أو شهوةٍ أو نحو ذلك.

{ثم يفيض إلى مكة فيطوف للزيارة}.

- قال: ثم يفيض إلى مكة ثم يطوف للزيارة، وهذا الطواف يسمى طواف الإفاضة ويسمى طواف الزيارة، **وطواف الإفاضة يعتبر ركنًا من أركان الحج**، والفرق بين الركن وغيره أن الركن لا يسقط سهواً ولا جهلاً ولا عمداً، فالركن لا بد أن يأتي به، ولذلك لو أن شخصاً لم يأت بركنٍ من أركان الصلاة، فما حكمه صلاته؟ باطلةً، كذلك الحج إذا لم يأت بهذه الأركان فلا يتم حجه، فمن لم يقف بعرفة فلا حج له، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«الحج عرفة»**، والحج فيه الأركان، وفيه الواجبات وفيه السنن، **فالأركان لا تسقط سهواً ولا جهلاً ولا عمداً، والواجبات تسقط عن الإنسان ويجبرها بدمٍ**، لكن يفرق عليه الإثم، **متى يأتهم؟** إذا تركها عمداً، والسنة هي التي لا يأتهم وليس عليه شيءٌ سواءً تركها جهلاً أو نسياناً أو عمداً.
- قال: ثم يفيض إلى مكة فيطوف للزيارة، وهذا هو طواف الإفاضة، وهو طواف الحج الذي أمر الله -سبحانه وتعالى- به، **وهذا الطواف يكون للمفرد وللqارن وللمتمتع**، ثم بعد ذلك يأتي موضوع السعي، اختلف العلماء -رحمهم الله-، المتمتع الذي طاف طواف العمرة وسعى سعي العمرة، **هل يكفيه هذا السعي أم لا بد له من سعيين؟** **الراجح من أقوال العلم أن المتمتع لا بد له من طوافين ومن سعيين**، طواف العمرة وطواف الإفاضة، وسعي العمرة وسعي الحج، أما المفرد والقارن فالراجح من أقوال أهل العلم أن عليه طوافاً وسعيًا، طواف الإفاضة وسعي الحج، فإذا سعى للحج بعد طواف القدوم فلا يلزمه بعد طواف الإفاضة أن يسعى، هذا هو **الراجح من أقوال أهل العلم**.
- **الراجح من أقوال أهل العلم أن المتمتع عليه سعي الحج وسعي العمرة، وطواف الحج وطواف العمرة، وأن المفرد عليه سعي واحدٌ وهو سعي الحج**، إن أتى به بعد طواف القدوم كفاه، وإن لم يأت به بحيث أنه لم يطف طواف القدوم لأنه في حقه سنةٌ، فيسعى للحج بعد طواف الإفاضة.

{قال: وهو الطواف الذي به تمام الحج، ثم يسعى بين الصفا}.

● قال: وهو الطواف الذي به تمام الحج، لأنه إذا أتى به فإنه أتى بكل أركان الحج.

{ثم يسعى بين الصفا والمروة، إن كان متمتعاً أو ممن لم يسع مع طواف القدوم}.

● وهذا تقدم الحديث عنه.

{ثم قد حل من كل شيء، ويستحب..}

● شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يرى أن المتمتع ليس عليه إلا سعي واحد، لكن ما ذكرناه هو رأي أكثر أهل العلم، وهو أن لابد للمتمتع من سعيين ومن طوافين.

● ويستحب أن يشرب من ماء زمزم بما أحب، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما جاء في حديث جابر أتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم فناوله دلوفاً فشرب منه -صلى الله عليه وسلم-، وماء زمزم من المياه المباركة التي باركها الله -عز وجل-، وجعلها لهذه الأمة العظيمة، وقد تفجر ماء زمزم رحمة من الله -جل وعلا- بهاجر أم إسماعيل حينما فقدت الماء، فلما رأت الماء وكما جاء في سيرة ابن هشام، قال: فكانت تسعى بين الصفا والمروة، فلما رقت المروة في شوطها السابع نظرت إلى ابنها، وإذا برجل يقف عند رأسه، فضرب برجله الأرض ثم نبع هذا الماء، يقال إنه جبريل -عليه السلام-، فأنت هاجر فلما رأت الماء أخذت تحوطه، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «رحم الله هاجر لو تركت هذا الماء لكان عيناً معيناً»، لكن حرص الإنسان قد يفقده أشياء كثيرة كما جاء في هذا الحديث، لكن بقي هذا الماء منذ ذلك الوقت إلى يومنا المعاصر رحمة من الله -جل وعلا-، وهذا الماء فيه من الخصائص بعد أن تم التحليل ووضع عينات منه في مختبرات، وجدوا فيه من الخصائص ما ليس في غيره، وقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يشرب من هذا الماء، وبين أن المنافقين لا يتضلعون منه، فالمسلم يشرب هذا الماء طلباً للاقتداء بالنبي -صلى الله عليه وسلم- وأيضاً لما جاء عنه -عليه الصلاة والسلام- «أن ماء زمزم لما شرب له»، وهذا الحديث اختلف أهل العلم في تصحيحه وتضعيفه، لكن ذكر بعضهم أن بمجموعه يكون مقبولاً، أن ماء زمزم لما شرب له، أما حديث أنه طعام طعم وشفاء من سقم، وقد ذكر أهل العلم أنه لا يصح عن النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

{قال: ويتضلع منه}.

● والمراد بالتضلع أن يشرب حتى يروي أضلعه، ولهذا الماء من الخصائص ما الله -جل وعلا- به عليم، وقد رأينا أن بعض المرضى الذين كانوا يعانون أمراضاً كالسرطان ونحوه، أنهم كانوا يجعلون هذا الماء هو الدواء الشرعي الذي يجدونه في شريعة الله -جل وعلا-، فكان لهم بعد الله -جل وعلا- نعم العون في شفائهم من هذه الأمراض.

{قال: ثم يقول اللهم اجعله لنا علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، ورياً وشبعا، وشفاءً من كل داء، واغسل به قلبي

واملاه من خشيتك وحكمتك}

● هذا جاء في حديث لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن قاله يقصد به الدعاء فلا بأس، وإن ظن أنه يتبع فيه فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

● والواجب كما جاء عن بعض أهل العلم أنهم كانوا إذا شربوا زمزم فإنهم ينوون نيةً طيبةً، إما شفاءً وإما طلب علمٍ أو نحو ذلك، وهذا الدعاء يجمع هذه الأشياء جميعاً، اللهم اجعله لنا علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، ورياً

وشبعاً، وشفاءً من كل داءٍ، واغسل به قلبي، واملأه من حكمتك وخشيتك، ولا شك أن هذه الأمور إذا تحققت للعبد فإنه يحظى بخيري الدنيا والآخرة.

- بهذا يكون المسلم قد أتى بجميع الأركان التي أمره الله جلَّ وعلاً بها في هذا الحج والتي لا يصح الحج إلا بها، ولأننا تحدثنا أن الحاج له تحللٌ أول وتحللٌ ثانٍ، فالتحلل الأول على الراجح أنه يكون برمي جمرة العقبة.
- والتحلل الثاني يكون بفعل هذه الأمور جميعاً، الرمي والحلق والتقصير، وطواف الإفاضة، فإذا طاف طواف الإفاضة وحلق وقصر فإنه يكون قد أتى بجميع الأحكام المتعلقة بهذا الحج.
- ويكون قد أدى نسكه وأتى به وتحلل التحلل الثاني الذي أيضاً يبيع له كل شيء حتى النساء.

{يكون قد حل له كل شيء مع أنه يبقى عليه هذه الأعمال}

- يحل له المقصود محظورات الإحرام، محظورات الإحرام تبقى في حقه محظورةً، فإذا رمى الجمرة حلت له جميع المحظورات ما عدا النساء، لكن لو أحرطواف الإفاضة إلى اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر فيبقى حتى النساء إلى هذا اليوم لا يجوز له أن يقرهن.

{لكن لو أتى الطواف}

- لا يلزم المسلم بتركها أي شيء، وجمهور أهل العلم على أن المبيت بمنى واجبٌ ، وأن من لم يأتي بهذا الواجب فعليه دمٌ لقول ابن عباس رضي الله عنهما: من ترك نسكاً فليجره بدمٍ.
- النبي صلى الله عليه وسلم رخص للعباس بن عبد المطلب في ترك المبيت من أجل السقاية وكذلك رخص لغيره عليه الصلاة والسلام من أجل السقاية فذكر أهل العلم أن من كان يعمل في عملٍ يعود بالنفع على الحجاج فإنه يسقط عنه المبيت في منى في هذه الليالي.

• ما هو القدر الواجب فيمن ترك المبيت بمنى؟

من العلماء من قال إن ترك المبيت بها ليلة واحدة فعليه دمٌ، وهذا هو الصواب من أقوال أهل العلم.

{قال: ولا يبيت ليلتها إلا بها، فيرمي بها الجمرة بعد الزوال من أيامها}

- قال: ولا يبيت في الليالي إلا بها، فالمبيت بمنى جمهور أهل العلم على أنه واجبٌ، وهذه الليالي تسمى أيام التشريق، وأيام التشريق لا يجوز صيامها، والنبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عنها قال: «هي أيام أكلٍ وشربٍ وذكرٍ لله تعالى».

- ورخص العلماء رحمهم الله للحاج الذي لم يجد الهدي ولم يصم في أول الحج أن يصوم هذه الأيام الثلاثة لقول الله جلَّ وعلاً: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196]، فيصومها في هذه الأيام.

- في أيام التشريق هناك جملةٌ من الأعمال أعظمها رمي الجمرات،

• متى يتم رمي الجمرات؟

- ✓ اختلف أهل العلم رحمهم الله في هذه المسألة، فجمهور العلماء على أن الرمي يكون بعد الزوال، أي مع أذان الظهر، إذا زالت الشمس ووجبت صلاة الظهر، فهنا يكون بدء الزوال، والسبب في ذلك، أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى بعد الزوال وقال: «لتأخذوا عني مناسككم»، وهذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

✓ والعلماء رحمهم الله الذين أجازوا الرمي قبل الزوال عللوا بجملة من العلل، منها: دفع الضرر الذي يحدث للناس، فيكون الجواب عن هذه المسألة: أن دفع الضرر حالياً متحققاً بهذه التوسعة الضخمة والكبيرة التي في الجمرات.

الأمر الآخر أن وقت الرمي ممتدٌ إلى آخر الليل، فمن لم يستطع أن يرمي بعد الظهر يرمي بعد العصر أو بعد المغرب أو بعد العشاء فهو ممتدٌ إلى الليل. فهذا هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وهو الذي قال: «لتأخذوا عني مناسككم».

✓ فالراجع من أقوال أهل العلم أن رمي الجمار أيام التشريق يبتدئ بعد زوال الشمس.

{قال: كل جمرة بسبع حصيات}



- هذه الأحكام المتعلقة برمي الجمرات ، إذا زالت الشمس يبدأ برمي الجمرات، يبدأ برمي الجمرة الصغرى، ثم الوسطى، ثم الكبرى.
- يرمي كل جمرة بسبع حصيات، كم يكون مجموع الحصى الذي يرمي به في الأيام الأربعة، يوم جمرة العقبة، واليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، سبعين حصاة، في كل الأيام، في كل يومٍ واحدًا وعشرين، ثلاثة وستين واليوم الأول سبعة، مجموع ما يرميه هو سبعون حصاة، هي مجموع ما يرميه في كل أيام الحج.
- يبدأ برمي جمرة العقبة الصغرى وهي التي تلي مسجد الخيف، فيرميها بسبع حصيات، ثم يتقدم ويجعل الجمرة عن يساره ويستقبل القبلة ويدعو دعاءً طويلاً، ثم يتقدم إلى الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات، ثم يتقدم كما جاء ويجعل الجمرة في كتفه الأيمن ويدعو دعاءً طويلاً، ثم يأتي الجمرة الصغرى فيرمي ثم بعد ذلك ينصرف.
- وهذا الوقوف للدعاء يفعل إن كان هناك عدم حرج وعدم ضيقٍ على الناس، وإلا إن كان هناك ضيقٌ على الناس ونحو ذلك فالواجب عليه أن يسير ولا يكون فعل السنة جالباً للإثم بإلحاق الضرر بالآخرين.

{ الوقوف والدعاء عند الثالثة الأخيرة، ما يقف ويدعو }



- الجمرة الثالثة يسير مباشرةً، والسبب في هذا أنهم يقولون إنها عبادة، والدعاء غالباً يكون داخل العبادة لا بعدها، هذه من الحكم أو من التعليقات التي ذكرها العلماء رحمهم الله.

{قال: يبتدئ بالجمرة الأولى فيستقبل القبلة ويرميها بسبع كما رمى جمرة العقبة، ثم يتقدم فيقف فيدعو الله، ثم يأتي الوسطى فيرميها كذلك، ثم يرمي جمرة العقبة ولا يقف عندها، ثم يرمي في اليوم الثاني كذلك، فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل الغروب}

- قال: ثم يرمي في اليوم الثاني كذلك، يفعل في اليوم الثاني ما فعله في اليوم الأول، بحيث يرمي الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى، لو أنه جمع الرمي في يومٍ واحدٍ، كان له عذرٌ ولم يتمكن من الرمي في اليوم الأول، ولا اليوم الثاني، فأراد أن يرمي في اليوم الثالث، فماذا عليه؟
- قال العلماء يبتدئ برمي الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى لليوم الأول، ثم الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى لليوم الثاني، ثم الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى لليوم الثالث، ولا يجوز له أن يرمي الجمرة الصغرى لليوم الأول والثاني والثالث وينتقل وهكذا، لأن العبادة تبدأ هكذا الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى، ثم اليوم الثاني وهكذا، بعض الحجاج يوكل في رمي الجمار، يعني يكون ليس لديه قدرة، فيذهب فيطوف ثم يذهب إلى أهله، وهذا

نقول لا يجوز له، بل ذكر بعض أهل العلم أنه يكون عليه مجموعة من الدماء، الدم الأول أنه طاف الوداع قبل رمي الجمرة، وأيضاً عليه دمٌ عن رمي الجمرة وهكذا، فلهذا نقول إذا وُكِّل وأُتَاب من يرمي عنه فلا يجوز له أن يطوف طواف الوداع حتى يتم الرمي.

● باتصال بالهاتف يقول أنا رميتُ أو نحو ذلك، فإذا أعلمه فيطوف طواف الوداع ثم بعد ذلك يغادر.

{قال: فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل الغروب}

- قال: فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل الغروب، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 203]، أيام الحج إما أن يتعجل بحيث يرمي جمرة العقبة الصغرى والوسطى والكبرى في اليوم الثاني عشر من أيام التشريق، ثم بعد ذلك يغادر يخرج خارج منى، ثم بعد ذلك يذهب فيطوف طواف الوداع، ثم بعد ذلك ينصرف.
- وهذا الأمر من الأمور الواجبة فلو أن شخصاً مكث حتى غربت الشمس فلا يجوز له أن يتعجل في هذا اليوم، إلا أن يكون شخصٌ قد عزم لكن بسبب الزحام أو نحو ذلك لم يخرج من منى فإنه يكون في حكم المتعجل، ويجوز له أن يخرج من منى ولا شيء عليه في ذلك إن شاء الله.

{لو كان هو لم يطف طواف الإفاضة وهو الآن خارج من منى ويريد طواف الإفاضة وطواف الوداع}

- العلماء رحمهم الله يقولون المقصود أن يكون آخر عهد المسلم بالبيت الطواف، لو أنه أجل طواف الإفاضة إلى بعد اليوم الثاني عشر فيرمي الجمرات ثم بعد ذلك يذهب إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة ثم يذهب يعود إلى بلده، فلا شيء عليه، لأنه أتى بطواف الإفاضة الذي هو ركنٌ، ويندرج فيه طواف الوداع، وإن كان بعض العلماء هو طواف الوداع المقصود أن يكون آخر عهده بالبيت الطواف، بما أنه طاف للإفاضة فهذا هو آخر عهده بالبيت ولا شيء عليه في ذلك إن شاء الله.

{قال: فإن غربت الشمس وهو بمنى لزمه المبيت بمنى والرمي من غدا}

- إلا أن يكون قد تهيأ للخروج ولم يستطع أن يخرج لظرفٍ معين.

{فإن كان متمتعاً أو قارناً فقد انقضى حجه وعمرته}

- إذا كان متمتعاً أو قارناً ورمى الجمار فإنه يكون قد انتهى ولم يبق عليه إلا طواف الوداع.

{وإن كان مفرداً خرج إلى التنعيم فأحرم بالعمرة منه ثم يأتي مكة فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر}

- هل المفرد لابد أن يأتي بهذه العمرة، اختلف العلماء رحمهم الله في ذلك،
✓ فمن العلماء من قال إن هذا مستحقٌ كما فعلت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها،
✓ ومن العلماء من قال إن هذا كان لعائشة رضي الله عنها لما بكت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأذن لها النبي تطيباً لخاظرها، لذلك فإنه لا يشترط لمن كان مفرداً أن يأتي بعمرةٍ كما فعلت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

- قال: وإن كان مفرداً خرج إلى التنعيم حتى يكون قد خرج من الحرم إلى الحل، فأحرم بالعمرة منه ثم يأتي مكة فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر.

{قال: ويسعى ويحلق أو يقصر فإن لم يكن له شعراً استحب أن يمر بالموسى على رأسه}

- وإن لم يكن له شعراً استحب له أن يمر بالموسى على رأسه، **هل هذا مستحب؟**
- اختلف العلماء رحمهم الله، الصورة هو الآن في يوم العاشر حلق رأسه ولم ينبت، فأتى الآن يريد أن، على قول المصنف أنه أتى بعمرة بالنسبة للمفرد وذكرنا أن الصحيح أنه لا يستحب، لكن على قول من قال، فاعتمرثم أتى لقضية الحلق والتقصير، فلم يكن في رأسه شعراً، **فماذا يفعل؟** قال يستحب له أن يمر بالموسى على رأسه، حتى لو لم يكن فيه شعراً، **والراجح أن هذا لا يستحب**، لأننا كما ذكرنا في صفة الوضوء أن العضو الذي يبتز من جسم الإنسان لا يلزم غسله، لأنه قطع، فلذلك وإنما يمسح مكانه، أو يغسل المكان المتبقي منه.
- لكن كما ذكرهنا رحمه الله أنه لا يشرع له ذلك لأنه ليس مخاطباً بهذا الأمر، والشريعة لا تكلف إلا بالوسع، والله عز وجل قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286].

{قال: وقد تم حجه وعمرته، وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد، لكن عليه وعلى المتمتع دمٌ}

وهذا كما تقدم أن الفرق بين المفرد وبين المتمتع هو الدم.

{لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196]، وإذا أراد القفول لم يخرج حتى يودع البيت بطواف}

- وهنا مسألة بالنسبة للدم على القارن، اختلف العلماء رحمهم الله هل القارن يلزمه دم كما يلزم المتمتع، خلاف بين أهل العلم في هذه المسألة، **والصواب أن عليه دمًا كدم المتمتع لأنه أيضاً أتى بعمرة حج في سفر واحد**.
- قال: وإذا أراد القفول أي الرجوع إلى بلده، وهنا مسألة هل يجوز للحاج في أيام التشريق أن يذهب إلى مكة ويذهب إلى جدة، ويخرج من مكة ثم يعود، ولا يعود إلى بلده، وإنما إلى الأماكن القريبة منه، ثم يعود ذلك إلى متى، **الصواب من أقوال أهل العلم أنه يجوز له ذلك**، ولكن عليه أن يعود للمبيت بمنى في أيام التشريق.
- كذلك ما يتعلق بطواف الوداع، لو أنه رأى طواف الوداع في اليوم الثاني عشر والثالث عشر هناك زحاماً شديداً، فقال سأذهب إلى الطائف أو إلى جدة، ثم بعد ذلك أعود فأطوف طواف الوداع ثم انصرف إلى بلدي أو إلى المنطقة التي أتى منها، فإن هذا لا بأس به.

{قال: وإذا أراد القفول لم يخرج حتى يودع البيت بطواف عند فراغه من جميع أموره، حتى يكون آخر

عهده بالبيت}

لحديث أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف.

{فإذا اشتغل بعده بتجارة أعاده}

- وهذا شرط مهم، الشرط أنك تطوف ثم بعد ذلك تذهب، لو طاف الإنسان ثم ذهب في تجارة أو تسوق أو نحو ذلك، وبقي بعدها يوم فإننا نقول لابد له أن يعيد طواف الوداع، لأنه لم يكن آخر عهده بالبيت الطواف، إلا في حالة أن يطوف الإنسان ويكون هناك الرحلة محددة بمجموعة من الناس، أنهم ينصرفون من مكة الساعة الثانية عشر، فعلى جميع الحجاج أن يؤديوا طواف الوداع قبل هذه الفترة، فيطوفون بعد صلاة العصر في اليوم الثاني عشر، ويذهبون إلى الفندق، فينتظرون الرحلة حتى تسير بالباصات ونحو ذلك، فهذا لا حرج عليه إن شاء الله.



- إذا طاف وأراد أن يودع قال استحب له أن يقف في الملتزم بين الركن والباب، الملتزم هو المنطقة التي تكون بين الحجر الأسود وبين الباب، فقد جاء أنه يلصق بدنه بالكعبة ويدعو الله سبحانه وتعالى، وقد جاء استحباب هذا عن جملة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جميعاً، وقد أورد المصنف رحمه الله تعالى هنا دعاءً عظيماً في ما يذكره المسلم عند الملتزم، وهذا الذكر لم يصح الحديث الذي ورد فيه، لكن إن قاله من باب الذكر والدعاء فلا بأس به.
- طواف الوداع واجب من الواجبات التي يجب على المسلم أن يأتي بها، وما لم يأتي به فيكون عليه دمٌ، وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة الحائض والنفساء في طواف الوداع، **هل يلزم في الطواف أن يكون المسلم على طهارة.**
- هذه من المسائل التي اختلف فيها أهل العلم،
✓ **فمن العلماء من قال إنه يلزمه الطهارة.** لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الطواف بالبيت صلاةٌ**» فمعنى ذلك أنها تأخذ أحكام الصلاة،
✓ ومن العلماء من ألحقه بالسعي بين الصفا والمروة وأنه لا يلزمه طوافٌ، ومن هنا **قالوا لا يلزمه الطهارة لهذا الطواف.**
ومن هنا قال بعض العلماء رحمهم الله: لو أن امرأة مرتبطة بحملة وهذه الحملة تسافر في وقت محدد، وكان هناك الدورة الشهرية على المرأة، فقالوا لا بأس لها أن تتحفظ ثم بعد ذلك تطوف فيما يتعلق بطواف الإفاضة، فتطوف طواف الإفاضة ثم بعد ذلك تنصرف.
- و صلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس التاسع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

فماذا تعرف عن الوقوف بعرفة؟.

- الوقوف بعرفة ركنٌ من أركان الحج.

ما الدليل على ذلك؟.

- الدليل على ذلك حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- «الحج عرفة».

من دفع إلى عرفة نهراً، فما حكم بقائه إلى غروب الشمس؟.

- حكم بقائه إلى غروب الشمس واجبٌ من واجبات الحج.

من أحرررمي الجمار إلى اليوم الثالث عشر، فما الواجب عليه؟.

- عليه أن يرمي اليوم الحادي عشر يرمي الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى، ثم يعود يرمي الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى لليوم الثاني عشر.

هل يكون عليه شيء؟.

- لا، لأنه قد يكون أتى بها في وقتها، لأنها أيام الرمي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، فلا يكون عليه شيء، وقلنا إن رمي الجمار حكمه واجبٌ من واجبات الحج.

ما حكم طواف الوداع؟.

- حكمه واجبٌ من واجبات الحج.

من طاف للوداع ثم بقي في مكة، فماذا عليه؟.

- يجب عليه أن يطوف للوداع مرةً أخرى قبل أن يغادر.

- حديث جابر - رضي الله عنه - في صفة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - هو من الأحاديث العظيمة التي بيّن فيها تفاصيل هذا الحج، وصفة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - أو حج النبي - عليه الصلاة والسلام - في حديث جابر شرحها جمعٌ من أهل العلم، ومن الشروح المعاصرة الجميلة شرح الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، هذا من الشروح التي أتت على دقائق في صفة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - كذلك شرح حديث جابر للشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى -، ففيها من الفوائد ومن العبر والدروس ما يستفيد منه طالب العلم في مثل هذه المسائل، وقد تحدثنا أن الحديث عن تصنيف الحج، الكتب في ذلك كثيرة جدًا، سواءً في صفة الحج على المذاهب الأربعة المختلفة أو صفة الحج كما جاءت في سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - أو صفة الحج من خلال شرح حديث جابر، أو من خلال بيان مناسك، لكل عالمٍ من العلماء تجد أن لديه منسكًا، شيخ الإسلام بن تيمية له منسكٌ في الحج، الشيخ عبد العزيز بن باز له منسكٌ في الحج، وكل هذا فيه جملةٌ من الفوائد والدروس العظيمة التي يستفيد منها طالب العلم.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه من ولاة، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة - رحمه الله: ويستحب له إذا طاف أن يقف في الملتزم بين الركن والباب، فيلتزم البيت}.

- قال: ويستحب له إذا طاف أن يقف بين الركن والباب، الركن هنا المقصود به الحجر الأسود، والركن اليماني هو والحجر الأسود يقال لهم جميعًا الركن، والمقصود بالملتزم هو المكان الذي يكون بين الحجر الأسود وبين باب الكعبة، فيشرع هنا أن يقف فيه المسلم وقد جاء هذا عن جمعٍ من الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - وكذلك عن جملةٍ من التابعين، والصفة في ذلك أن يلصق جسده بالكعبة ويتبذل ويدعو الله - جلَّ وعلا -، ومن فعل هذا الأمر ممن قابلتهم يذكرون مشاعر إيمانيةً وروحانيةً عظيمةً في ذل العبد ووقوفه وانكساره بين يدي الله - جلَّ وعلا - في هذا الموقف العظيم، ومن تمكن من هذا الأمر فهذا حسنٌ، وإن كان لا يصل إليه إلا بمشقةٍ فيه ضررٌ في نفسه أو بإضرارٍ بالحجاج، فلا يشرع له أن يفعل هذا الأمر.

{قال: ويقول اللهم هذا بيتك وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك، حملتني على ما سخرت لي من خلقك، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك، وأعنتني على أداء نسكي، فإن كنت رضيةً عني فازدد عني رضا، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي، غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغبٍ عنك ولا عن بيتك، اللهم فأصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي، والعصمة في ديني، وأحسن منقلي وارزقني طاعتك ما أبقيتني، وأجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير}.

- قال - رحمه الله تعالى: فيلتزم البيت، **ما صفة الالتزام؟** صفة الالتزام أن يقف بين الحجر الأسود وبين الباب، فيلصق صدره ووجهه وذراعيه وكفيه على الكعبة، ويدعو الله - جلَّ وعلا -، هذا الدعاء الذي ذكره المصنف - رحمه الله - لم يرد في حديث صحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، فمن فعله على أنه تأسٍ بالنبي وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكره فهذا خطأ، لكن من فعله على أنه من جملة الأدعية التي يدعو بها المسلم، فهذا لا بأس به، وهذا ما ذكره أهل العلم - رحمهم الله -، وهذا الدعاء الذي ذكره المصنف - رحمه الله - فيه ذلٌّ وفقرٌ وفاقَةٌ وانكسارٌ بين يدي الله - جلَّ وعلا - في هذه الكلمات العظيمة، اللهم هذا بيتك، وأنا عبدك وابن عبدك وابن

أمتك، حملتني على ما سخرت لي من خلقك، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك، فهو يشعر بفقره إلى الله ويشعر بتمام نعمة الله -جلّ وعلاً- عليه، لأن الله -سبحانه وتعالى- يحب من العبد أن يُبين نعمة الله -عزّ وجلّ- عليه، قال: وأعنتني على أداء نسكي، فإن كنت راضٍ عني فازدد عني رضا، وهذا هو المقصود أن العبد يبلغ بهذه العبادات العظيمة أنه يصل إلى رضوان الله -جلّ وعلاً- وهذا هو المقصد الأسمى والعظيم الذي يسعى له المسلم في الدنيا والآخرة.

- اللهم إن كنت عني راضٍ فازدد عني رضا، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري، وإن لم تكن رضية عني فرض عني الآن، في هذا المكان المبارك، وفي هذا المقام المبارك، وهذا لا شك أنه دعاء عظيم، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي، غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راغبٍ عنك ولا عن بيتك، كأنه يقول لو كان الأمر بيدي ما تركت بيتك، ولا رغبت عنه، ولا ذهبت منه، ثم قال: اللهم أصحبي العافية في بدني، لأنه في سفر، والصحة في جسدي، والعصمة في ديني، وهذه أدعية عظيمة إذا نالها العبد، نال خيراً عظيماً، وهو نعمة العافية في البدن ونعمة الصحة في الجسم، ونعمة العصمة في الدين، قال: وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير، لأن العبد ما قصد بيت الله إلا وهو يريد رحمة الله -جلّ وعلاً- إذا لم يكن من الله عونٌ للفتي

فأول ما يقضي عليه اجتهاده

{قال: ويدعو بما أحب}.

- يدعو الله -جلّ وعلاً- في هذا المقام، يدعو الله أن يقيه شح نفسه، يدعو الله بما جاء في القرآن، بما جاء في السنة، ويحرص في الدعاء أن لا يعتدي في الدعاء، لا تعتد في الدعاء، بل يكون الدعاء كما جاء عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، وقد جاء عن ابن عمر أنه قال: لقد سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: «يأتي على الناس زمانٌ، يعتدون فيه في الوضوء وفي الدعاء» ثم بين من الاعتداء في الدعاء تفاصيل كأن الله -جلّ وعلاً- لا يعلمها، ولذا نرى بعض العلماء يكتفون بتعظيمهم لله عن سؤال حاجتهم، لأنه كما قال الأول: أذكر حاجتي أم قد كفاني

ثناؤك إن شيمتك الثناء

كفاه من تعرضه الثناء

إذا ما أثني عليك العبد يوماً

فهذا يثني على الله -جلّ وعلاً- ويدعو بما أحب.

{قال: ثم يصلي على النبي -صلى الله عليه وسلم- فمن خرج قبل الوداع}.

- قال: ثم يصلي على النبي -صلى الله عليه وسلم-، سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- وهذا من آداب الدعاء بشكل عام، أن العبد يأتي في دعائه بالصلاة على النبي -عليه الصلاة والسلام- في مبتدأ دعائه وفي خاتمته، وقد جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «كل دعاءٍ محبوبٌ حتى يصلي عليّ» -اللهم صلّ على رسول الله-، وسمع النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلاً يدعو الله فيحمد الله ويثني عليه، ويصلي على النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال -عليه الصلاة والسلام-: «ادعُ تجب وسل تعط» ولما قال له رجل: يا رسول الله أرأيت إن جعلت صلاتي كلها عليك، قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إذن يكفيك ما أهمك في دنياك وآخرتك» المراد بقوله يا رسول الله أرأيت إن جعلت صلاتي كلها عليك، المقصود الدعاء، لأن الصلاة تأتي في اللغة بمعنى الدعاء، قال الله -جلّ وعلاً: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103]، وقال -سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: 35]، فالصلاة في اللغة بمعنى الدعاء، فهو يقول يا رسول الله

أرأيت إن جعلت دعائي كله عليك، يعني أصلي عليك، قال: «إذن يكفيك الله ما أهمك في دنياك وآخرتك»، وقد عُلِمَ بالتجربة أن من أكثر من الصلاة على النبي فَجَّ الله همه وأزال الله كربته، ولذا يشرع للمسلم أن يكثر من الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- وجاء في أذكار الصباح والمساء أنه يصلي على النبي عشر مرات، ومن زاد فهو خيرٌ، فدائمًا يستحضر العبد هذا المعنى وهو كثرة الصلاة على النبي الكريم -عليه الصلاة والسلام-.

وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لصحابته: «أتدرون من البخیل؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «البخیل من إذا ذكرتُ عنده لم يصلِّ علي ولم يسلم»، فنكثر من الصلاة على النبي -عليه الصلاة والسلام- اللهم صلِّ وسلم وزد وبارك على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

{قال: ومن خرج قبل الوداع، رجع إليه إن كان قريبًا، وإن بُعد بعث بدمٍ}.

ذكرنا أن حكم طواف الوداع أنه واجبٌ من واجبات الحج، والواجب على العبد أن يأتي بالطواف ثم ينصرف، فإن انصرف ذهب ولم يكن بعيدًا يعود ويطوف للوداع، فإن ابتعد فالواجب عليه أن يجبره بدمٍ، واجبات الحج من تركها فإنه يجبرها بدمٍ، فإن كان متعمدًا يأثم مع الدم، وإن كان غير متعمدٍ أو معذورًا فإنه يكون غير آثم ويكون عليه الدم، وفي حديث كعب بن عجرة قال له النبي -صلى الله عليه وسلم: «لعلك أذاك هوام رأسك» ونحن نعلم أن حلق الشعر من محظورات الإحرام، قال: نعم يا رسول الله، قال: «أحلق رأسك، ثم اذبح شاةً أو صم ثلاثة أيامٍ أو أطعم ستة مساكين» لكل مسكينٍ نصف صاعٍ، فإن خرج يعود وإن لم يعد فإنه يبعث بدمٍ يوزع على فقراء الحرم.

{قال: إلا الحائض والنفساء فلا وداع عليهما}.

وهذا بنص حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: إلا أنه خُفِفَ عن المرأة الحائض، فالمرأة الحائض والنفساء لا يلزمهما أن يطوفا طواف الوداع، فيكون في حقهما قد سقط، وهذا كما دل عليه حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-.

{قال: ويستحب لهما الوقوف عند باب المسجد والدعاء}.

قال: ويستحب لهما أي للحائض والنفساء، هو الآن بين أن لا طواف للوداع عليهما، لكنه قال يستحب أن يقفا عند باب المسجد وأن يدعوا الله -جلَّ وعلا- بهذا الأمر، ونقول الصواب أن هذا لا يشرع، لأنه لم يأت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والنبي -عليه الصلاة والسلام- لما أخبر أن صفية نفست قال -عليه الصلاة والسلام: «أحباستنا هي؟» قالوا: لا يا رسول الله إنها طافت، قال: «فلا إذن» يعني طواف الإفاضة، فلم يأمرها النبي -صلى الله عليه وسلم- أن تقف عند المسجد، ولم يأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بالدعاء، ونحن نعلم كما ذكر الشاطبي -رحمه الله- أن البدعة على نوعين، بدعةٌ حقيقيةٌ وبدعةٌ إضافيةٌ، فالبدعة الحقيقية هو أن يأتي بعبادةٍ ليس لها أصلٌ في مشروعيتهما ولا في كفيتهما، يأتي الإنسان بأمر بدعةٍ مثلًا الاحتفال بمولد النبي -صلى الله عليه وسلم-، ليس له أصلٌ في الشريعة لا في أصله ولا في كفيته، بينما ما يتعلق بالصلاة فما يتعلق بالذكر، الذكر في أصله موجودٌ في الشريعة أم لا؟ بلى لكن حينما يأتي بكيفيةٍ لم ترد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثلًا الذكر الجماعي، فيقال هذه بدعةٌ إضافيةٌ، وكلا النوعين منهيٌّ عنهما بنص قول النبي -عليه الصلاة والسلام- «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ».

- **الأسئلة من الأمور أو من وسائل طلب العلم.** وقد ذكر ابن عبد البر -رحمه الله- في جامع بيان العلم وفضله، قال: العلم خزائن والسؤالات مفاتيحها، وكان عمر -رضي الله عنه- يقول عن ابن عباس: هذا فتى الكهول، له لسانٌ سؤؤلٌ وقلبٌ عقولٌ.

الشيخ عبد الرحمن السعدي -رحمه الله- يقول في بعض رسائله: كأن السائل يقول لقد أكثرنا عليك السؤال، فقال الشيخ: لقد أفدتموني بهذه الأسئلة، لأن من خلال السؤال يبحث الشيخ ويأتي بالجواب فيما بعد ذلك.

ما هو الاعتداء في الوضوء؟.

- أن يأتي بالوضوء بغير ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثلاً يقول اليد سأغسلها سبعة، غسل الرجلين يقول سأغسلها سبعة، غسل اليدين إلى المرافق، فكل هذه يجب على المسلم أن يتقيد في الوضوء بما جاء عن النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة والسلام-، من الاعتداء في الوضوء ما يحدث من البعض من الإطالة المفرطة التي تكون في الوضوء، بحيث يمكن وهذه أحياناً تكون دواعيها نفسية وأحياناً تكون دواعيها وسوسة.

الإسراف في الوضوء يعتبر اعتداءً أم لا؟.

- الإسراف له حكمٌ آخر، الإسراف منهيٌّ عنه والأصل في المسلم الاعتدال، والنبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام-، فالأصل في الشريعة هو عدم التبذير وعدم الإسراف في هذه الأمور، الاعتداء هو غالباً يأتي في أصل العبادة، وليس في الأمر الذي يكون خارجاً عنها، أصل العبادة أعضاء الوضوء، فحينما يعتدي الإنسان ويزيد بغير ما شرع، فيكون قد اعتدى في هذا الوضوء.

{قال: باب أركان الحج والعمرة}.

مر معنا في كتاب الصلاة الأركان والواجبات والشروط والسنن، ما الفرق بينها؟

- الركن هو ما كان في داخل الشيء، في ماهية الشيء، إما الشرط ما كان خارج الشيء، مثل الوضوء خارج الصلاة، أما الركوع وقراءة الفاتحة داخل الصلاة، فيكون الوضوء شرطاً ويكون الركوع وقراءة الفاتحة من أركان الصلاة، وأما الواجب هو ما إذا تركه الإنسان يجبره بالسجود، أما الركن فلا يجبر إلا أن يأتي به.
- الشروط هي ما كانت خارجة عن العبادة، مثلاً شروط الصلاة، الطهارة، ستر العورة، لكن الركن والواجب والسنة التفريق بينها كالتالي، **الركن هو الذي لا يسقط سهواً ولا عمداً ولا جهلاً**، فمثلاً في الصلاة، قراءة الفاتحة ما حكمها؟ ركنٌ، لو أن شخصاً نسي أن يقرأ سورة الفاتحة، نقول له صلاتك باطلة، يقول لك تركتها سهواً، نقول مع ذلك لأنها ركنٌ، كذلك الحج، الحج هناك جملة من الأركان وهي أربعة من ترك شيئاً منها لا يتم حجه إلا بها، الواجب هو الذي من تركه يجبره بدمٍ، يكون حجه صحيحاً لكنه يجبره بدمٍ وعددها سبعٌ، وباقيتها سننٌ إن فعلها فحسنٌ وإن لم يفعلها فلا حرج عليه، ولا يترتب على عدم فعله لها أي حرج، لكن الأفضل أن يحرص على إتباع النبي -صلى الله عليه وسلم- في سننه وفي كل ما يأتي سواءً في الحج أو في الصلاة أو في غيرها.
- **الركن في الحج هو ما لا يسقط سهواً ولا عمداً ولا جهلاً**، لأن من استفتى في مسائل الحج لابد أن يكون لديه معرفة بالأركان والواجبات والسنن، إذا لم يكن لديه معرفة بهذه الأركان والواجبات والسنن، فإنه تختلط عليه الأمور، نقول لا، الركن من تركه سهواً جهلاً عمداً تبطل صلاته ولا يتم حجه، الواجب من تركها فإنه يجبرها بدمٍ، والسنة من تركها فلا شيء عليه.

- سيتحدث الآن المصنف -رحمه الله- عن الأركان والواجبات في الحج، ثم يتحدث عن الأركان والواجبات في العمرة، فتبدأ -بإذن الله- بالحج.

{قال: أركان الحج الوقوف بعرفة}.

- أركان الحج أربعة، المصنف ذكر جملة ولم يذكر كل الأركان، بعض المسائل التي ذكرها المصنف وجعلها من الواجبات هي في الأصل الراجح أنها ركن، كما سيأتي فيما يتعلق بالسعي،
- ❖ **الأول: الإحرام**، والإحرام على نوعين، إحرام من الميقات، والإحرام هونية الدخول في النسك، الذي نعنيه أنه ركن هو الإحرام الذي هونية الدخول في النسك.
- ❖ **الثاني: الوقوف بعرفة.**
- ❖ **الثالث: طواف الإفاضة أو يسمى طواف الزيارة.**
- ❖ **الرابع: السعي.**

{قال: الوقوف بعرفة}.

- **الركن الأول: الوقوف بعرفة**، وهذا هو ركن الحج الأعظم، من لم يأت به لم يتم حجه، ولن يتم ، لأن الله -عز وجل- قال: ﴿فَإِذَا أَقْبَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 198]، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «الحج عرفة»، وأجمع العلماء -رحمهم الله- على ركنية الوقوف بعرفة في الحج، فمن فاتته الحج ولم يقف بعرفة إلى أن طلع فجر اليوم العاشر، فاتته الحج وفاته خيرٌ عظيمٌ، وهذا بإجماع علماء الأمة، والوقوف بعرفة له جملة من المسائل.
- (١) أن الدفع إلى عرفة يكون بعد طلوع الفجر من اليوم التاسع، ثم يتوجه إلى نمرة ويمكن فيها، **وقلنا هل الوقوف في نمرة للراحة أو نسك؟** ذكر بعض العلماء أن الراجح أنه للنسك، ثم بعد ذلك يصلي الظهر والعصر جمعًا وقصرًا مع الخطبة التي يوجهها للمسلمين، وذكرنا أن من وقف بعرفة نهارًا فيجب عليه أن يبقى إلى غروب الشمس، ومن أتى بعد غروب الشمس، فيكفيه ولو مرورًا أن يأتي إلى عرفة.
- (٢) لو أن الحاج أتى إلى عرفة قبل الزوال وانصرف من عرفة قبل الزوال ، من العلماء من يرى أن حجه لا يتم حتى يبقى إلى ما بعد الزوال، فإن بقي إلى ما بعد الزوال وانصرف قبل غروب الشمس فيكون عليه دمٌ بسبب تركه لهذا الواجب.

{قال: وطواف الزيارة}.

- قال رحمه الله: الركن الثاني طواف الزيارة وطواف الزيارة يسمى أيضًا طواف الإفاضة، قال الله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29]، واستدل العلماء على ركنية طواف الإفاضة بما حدث لصفية لما قيل إنها نفست، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أحابتنا هي» قالوا يا رسول الله لقد طافت، قالوا إنها أفاضت، قال عليه الصلاة والسلام: «لا إذن»، ما دام أنها قامت بهذا، فإنه لا، قول النبي: «أحابتنا» معناه أنه لا يجوز أو لا يتم الحج إلا بهذا الطواف.
- طواف الإفاضة له جملة من الشروط.

(١) من شروط طواف الإفاضة أن يكون مسبقًا بإحرام،

(٢) أن يكون مسبقًا بالوقوف بعرفة،

٣) النية،

٤) ما يتعلق بالوقت، فأصح أقوال أهل العلم رحمهم الله أن أول وقت طواف الإفاضة يكون بعد منتصف ليلة النحر، وهي في مزدلفة بعد منتصف الليل، إذا دفع فإنه يجوز له أن يطوف طواف الإفاضة.

هل الطهارة شرطٌ للطواف أم لا؟

- اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في هذه المسألة
- ✓ فمن العلماء رحمهم الله من يقول: إن الطهارة شرطٌ لصحة الطواف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الطواف بالبيت صلاةٌ إلا أنه أبيع فيه الكلام**» ، فقالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أنها صلاةٌ، وأيضاً النبي عليه الصلاة والسلام لما ذكرت أم المؤمنين عن حجه قالت: ثم أتى البيت فتوضأ ثم طاف بالبيت، هذا القول هو قول جمهور أهل العلم، وهو أنه من الشروط أنه يكون طاهراً من الحدث الأكبر وطاهراً من الحدث الأصغر.
- ✓ ومن العلماء وخاصةً شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرى أن الطهارة ليست شرطاً لصحة الطواف، فيقول لم يرد دليلٌ صحيحٌ أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أنه يشترط له الوضوء، وتشبيهه بالصلاة ليس معناه أنه يأخذ جميع الأحكام المتعلقة بالصلاة، وإنما قد يشترك معها في الدعاء، لأن فيها دعاءً لله جلَّ وعلاً، والدعاء لو أراد العبد أن يدعوه ليس هناك شرطٌ في صحة الدعاء أن يكون المسلم طاهراً، والله يقول: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: 191].
- ✓ الصواب من أقوال أهل العلم ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، لكن من تمكن أن يكون على وضوء فهذا خروجٌ من الخلاف لأن هذا قول عامة أو أكثر أهل العلم على هذا القول.

{قال وواجباته: الإحرام من الميقات}

- هو ذكر ركنين فقط، ذكر الوقوف والطواف، بقي الإحرام الذي هو نية الدخول في النسك، والسعي.
- قال: وواجباته، قلنا واجبات الحج هي التي إذا تركها فإنه يجبرها بدمٍ، لقول ابن عباس: من ترك نسكاً يجبره بدمٍ.
- والواجبات في الحج سبعة،
- ❖ **الأول: الإحرام من الميقات**، وهنا نفرق بين نوعين من الإحرام، الإحرام الذي هو نية الدخول في النسك فهذا حكمه أنه ركنٌ من أركان الحج، الثاني وهو الإحرام من الميقات، وهذا واجبٌ من واجبات الحج.
- ❖ **الثاني: الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس لمن وقف نهاراً**.
- ❖ **الثالث: المبيت بمزدلفة إلى منتصف الليل**، وهناك خلافٌ بين أهل العلم في هذا المبيت، فمن العلماء من يرى أنه ركنٌ.

❖ **الرابع: المبيت بمنى ليالي أيام التشريق**.

❖ **الخامس: رمي الجمار**.

❖ **السادس: الحلق أو التقصير**.

❖ **السابع: طواف الوداع**.

{قال: الإحرام من الميقات}

- والإحرام من الميقات كما ذكرنا أن المقصود به الميقات المكاني، وقد أفرد لها المصنف بابًا، باب مواقيت الحج، واستدل على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذي الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن يلملم ولأهل العراق كما جاء في بعض الروايات ذات عرق، وقال صلى الله عليه وسلم: «**هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة**»، وسبق في باب المواقيت أننا تحدثنا عن ما يتعلق بذات عرق، هل حددها النبي صلى الله عليه وسلم، أم حددها عمر، **الصواب أنها ثبتت بحديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم**، وأيضا لما سئل عنها عمر اجتهد رضي الله عنه لأن الحديث قد يكون لم يبلغه، فاجتهد.

{والوقوف بعرفة إلى الليل}

- وهذا الواجب الثاني، الوقوف بعرفة إلى الليل لمن وقف نهارًا، وهذه المسألة مما اختلف فيها العلماء، **فبعض أهل العلم وهم الشافعية يرون أنها سنة**، الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس يعتقدون أنها سنة، لكنهم يرون أن من دفع قبل الغروب فإنه يستحب وليس واجبًا أن يجبره بدم، **والصواب من أقوال أهل العلم أن الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس لمن وقف نهارًا أنه واجب من واجبات الحج لا يجوز له أن يتركه** وذكرنا أنه ليس معنى أنه واجب أنه يتساهل بإخراج الدم، لأنه إن تركه عمدًا فقد خالف وعصى، فيكون آثمًا ويكون مع الإثم عليه دم، لكن من فعلها جاهلاً أو مضطراً أو نحو ذلك فلا يكون عليه الإثم ويكون عليه الدم.

{والمبيت بمزدلفة إلى نصف الليل}

- المبيت بمزدلفة إلى نصف الليل هذا هو الواجب الثالث الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وهذا الواجب اختلف العلماء رحمهم الله فيه، **فجملة من أهل العلم رحمهم الله يرون أن المبيت بمزدلفة أنه ركن**، وكأن الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه زاد المعاد مال إلى هذا الأمر، **لكن الصواب أن هذا واجب من واجبات الحج، من تركه فإنه يجبره بدم**.

{قال: والسعي}

- السعي كذلك يرى المصنف أنه من واجبات الحج، وقد بينا أن **الصحيح أنه ركن من أركان الحج**، وهذا مذهب الجمهور، وفيه أيضاً رواية عن الإمام أحمد لكن المصنف رجح الرواية الأخرى أنه واجب من واجبات الحج، والسعي دل على ركنيته قول الله عز وجل: ﴿**إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾ [البقرة: 158].
- وقد جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في تفسير هذه الآية أنها قالت: ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة.

{قال: والمبيت بمنى}

- المقصود بالمبيت بمنى المقصود المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، وهو واجب من واجبات الحج، وذكرنا في هذه المسألة قلنا إن الواجب هو المبيت إلى منتصف الليل، لكن لو أن أحداً لم يستطع أن يبيت في منى، ليس له

مكان، وليس له مخيم، وقد يكون قد أتى بدون تصريح، فنحن ذكرنا أن الأصل أنه لا يجوز له، لكن هو الآن في مكة فإذا لم يجد مكاناً في منى فيبحث عن أقرب مكانٍ إلى منى، مثلاً العريضة ونحو ذلك، فإذا لم يجد فيسقط عنه المبيت، **لماذا؟** لأنه لا يجوز له أن يأتي فيبيت في طرقات الناس فيؤذيهم فيسبب الضيق والحرص على الحجاج أو على المنظمين على هذا الحج من رجال الأمن أو من المسؤولين في إدارة شؤون الحج، فلا شك أن هذا يؤثر على الحجاج، فلذلك الواجب عليه أن يحرص على أن يأتي بحجٍّ صحيح حتى لا يعرض نفسه لهذا.

• لكن بعض العلماء يرى أن من لم يجد مكاناً في منى ولا مكاناً قريباً من منى، ولا يستطيع أن يجلس في منى في مكانٍ لا يؤذي فيه الناس فإنه يسقط عنه المبيت، وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم المبيت عن السقاة وعن الرعاة، وذلك لحاجة الحجاج إليهم.

{قال: والرمي}

• الرمي من واجبات الحج، وقد أجمعت الأمة على هذا الواجب، والمقصود به رمي جمرة العقبة والرمي أيام التشريق، فالواجب على المسلم أن يأتي به.

{قال: والحلق}

• كذلك الحلق أو التقصير هو من واجبات الحج، الحلق أو التقصير من واجبات الحج، يجب على المسلم أن يأتي به، **والحلق والتقصير ذكرنا أن الأفضل هو الحلق**، فقد دعى النبي صلى الله عليه وسلم للمحلقين ثلاثاً ودعى للمقصرين واحدة، وأيضاً بين العلماء رحمهم الله أن الحلق يكون دائماً أفضل إلا في حالة واحدة، يكون التقصير أفضل، وهو في حق المتمتع إذا كانت عمرته قريباً من الحج، ويخشى أنه إذا حلق ويأتي موسم الحج لا يكون الشعر قد نبت، فهنا يقولون يقصر ليحل الحلق في نسك الحج، ويأتي بهما جميعاً.

{قال: وطواف الوداع}

• قال: وطواف الوداع، طواف الوداع جاء أنه يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف، **والمقصود بطواف الوداع هو أن يجعل المسلم آخر عهده بالبيت الطواف**، فلو أنه أخر طواف الإفاضة ليجعله مع طواف الوداع، فيأتي إلى هذا الطواف، فالواجب عليه أن يجعل الطواف طواف **ماذا؟** النية، طواف إفاضة، **لماذا؟** لأنه ركنٌ والواجب يندرج تحته، ولأنه يحقق الواجب بطوافه للإفاضة، لأنه جعل آخر عهده بالبيت الطواف، وقلنا إن هذا خفف عن المرأة الحائض والنفساء فلا يجب عليهما طواف الوداع.

{قال: وأركان العمرة الطواف}

• العمرة أعمالها أقل من الحج، والعمرة واجبة على الصحيح من أقوال أهل العلم أنها تجب مرة واحدة في العمر كالحج، أركان العمرة، قال العلماء للعمرة ركنان، أو ثلاثة أركان:

❖ **الأول: الإحرام**، ونعني به نية الدخول في النسك.

❖ **الثاني: الطواف.**

❖ **الثالث: السعي.**

{قال وأركان العمرة الطواف، وواجباتها الإحرام والسعي والحلق}

- قال: وأركان العمرة الطواف، وقد تقدم بيان هذه المسألة فيما يتعلق بالحج، وقلنا قبلها نية الدخول في النسك، وبعدها السعي، والراجع من أقوال أهل العلم أنه ركنٌ من أركان الحج.
- والواجبات في الحج.
- ❖ **أولاً: الحلق والتقصير.**
- ❖ **ثانياً: الإحرام من الميقات.**
- فهذان الأمران من تركهما فيكون عليه دمٌ.

{وواجباتها الإحرام}

- الإحرام المراد به هنا الإحرام الذي هو الإحرام من الميقات.

{والسعي}

- هذا الواجب الآخر وذكرنا أن الراجع من أقوال أهل العلم أنه ركنٌ.

{والحلق، فمن ترك ركنًا}

- سينتقل المصنف رحمه الله إلى الحكم، ما حكم من ترك ركنًا، وما حكم من ترك واجبًا؟

{قال: فمن ترك ركنًا لم يتم نسكه إلا به}

- من ترك ركنًا لم يتم نسكه إلا به، شخصٌ لم يقف بعرفة، فهذا سيأتي الحديث عنه ويجعل له العلماء رحمهم الله بابًا يسمونه باب الفوات، لأنه فاتته الوقوف بعرفة إلى طلوع فجر يوم العاشر، أو شخصٌ لم يطف طواف الإفاضة، بعض الناس لما يأتي اليوم العاشر، ومن أعمال اليوم العاشر طواف الإفاضة، فيقول سأأخر طواف الإفاضة إلى طواف الوداع، لما يأتي إلى طواف الوداع قد يكون لديه مشكلةٌ في الحجوزات، خاصةً مع الرؤية ونحو ذلك، فيكون مضطرًا إلى الانصراف إلى بلده، وهنا يكون قد ترك طواف الإفاضة، فيذهب فيتحلل يتوقع أن الأمر بسيطٌ، يتحلل من إحرامه ويعود إلى بلده، **ما الحكم في حقه؟**
- (١) أن حجه لم يتم.
- (٢) لا يزال محرّمًا لا يجوز له أن يقرب أهله.

- من فعل وذهب، قال العلماء، تذكرون مسألة من أتى أهله قبل التحلل الأول، ومن أتى بعد التحلل الأول، وذكرنا من أتى قبل التحلل يفسد حجه ويترتب عليه الأمور الخمسة، ومن فعلها بعد التحلل الأول ماذا عليه؟ عليه بدنةٌ وعليه كما ذكرنا أن يخرج إلى التنعيم ليحرم لأن إحرامه قد فسد، وذكرنا أن الراجع من أقوال أهل العلم أنه لا يلزمه هذا الإحرام، فنقول له لو بقي سنةٌ أو سنتين أو ثلاثًا أو أربعًا أو عشرًا أو مائةً فهو لا يزال على إحرامه ولم يتم حجه.

{قال: ومن ترك واجبًا جبره بدم}

- وهذا هو الراجع لقول ابن عباس: من ترك نسكًا فليجبره بدم.

{ومن ترك سنةً فلا شيء عليه، ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاتته الحج}

- شخصٌ أحرم بالحج، فأحرم تأخرت الطائرة تأخرت الرحلة، صار له ما يمنعه من الوصول في الوقت المحدد، لم يصل إلى عرفة إلا بعد طلوع الفجر، **فماذا عليه؟**
- هذا يكون قد فاتته الحج، فإن كان قد اشترط فلا شيء عليه، يحل إحرامه ويذهب، وإن لم يكن قد اشترط فالواجب عليه أن يتحلل بعمره، أن يجعل إحرامه عمره، ثم ينحر هدياً، ويقضي هذا الحج من العام القادم، وهل هذا القضاء يكون حتى لو كان الحج نافلاً، قلنا اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة، **فإن كان حج الفريضة أو حجاً واجباً بنذرٍ أو نحو ذلك فالواجب عليه أن يقضيه من العام الذي يليه، وإن كان نافلاً إن اشترط فلا يلزمه القضاء، وإن لم يشترط كذلك ذكر بعض أهل العلم أنه يلزمه أن يقضي هذا الحج.**

{قال: فيتحلل بطوافٍ وسعيٍ وينحر هدياً إن كان معه، وعليه القضاء}

- من العلماء من قال الفوات إن كان عن فرضٍ أو نذرٍ لزمه القضاء حتى ولو اشترط، إذا فاتته، وإن كان عن نافلةٍ فالصواب من أقوال أهل العلم أنه يلزمه القضاء، لأن الحج من شرع فيه فيلزمه إتمامه وما يترتب عليه من أحكام.

قال: فيتحلل بطواف وسعي يجعلها عمره، وينحر هدياً إن كان معه، وعليه القضاء.

{وإن أخطأ الناس العدد فوقفوا في غير يوم عرفة أجزأهم ذلك}

- لو أن الناس كل الناس أخطأوا، ومعنى أخطأوا، مثلاً تم الإعلان أن الوقوف بعرفة يوم الاثنين، وقف الناس، لما أتى يوم الثلاثاء أن هناك خطأً، فماذا على الناس، الحج يوم يحج الناس، يكون حجهم صحيح، لكن لو أن شخصاً بمفرده قال لا سأقف يوم الأحد، وذهب يقف بعرفة يوم الأحد، واتضح أنه حقيقةً يوم الاثنين، فهذا لم يتم حجه ولم يقف بعرفة، فحجه فاسدٌ.

{قال: وإن فعل ذلك نفرٌ فقد فاتهم الحج، ويستحب لمن حج زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه رضي الله عنهما}

- قال: ويستحب لمن حج زيارة قبر النبي وقبر صاحبيه رضي الله عنهما، **والصواب من أقوال أهل العلم في هذه المسألة أن هذا الاستحباب غير وارد،** لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز شد الرحال إلى القبور ولو كان لقبر النبي عليه الصلاة والسلام، فالنبي عليه الصلاة والسلام قال: **«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»**، فنقول لأن ليس كل شخصٍ يتمكن من زيارة مسجد النبي عليه الصلاة والسلام، نقول له يشرع له أنه إذا أتى إلى الحج بعد فراغه من الحج أن يذهب إلى المدينة، وتكون نيته زيارة مسجد النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، فإذا زار مسجد النبي صلى الله عليه وسلم شرع له أن يزور قبره وقبر صاحبيه، يأتي فيقف أمام قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول له أشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة، ونصحت الأمة وجاهدت في الله حق جهاده، ثم ينتقل إلى قبر أبي بكر ويقول يا أبا بكر أشهد أنك وقفت مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يقف أمام قبر عمر رضي الله عنه، لكن كما ذكرنا أن الراجح أنه لا يشرع ولا يستحب زيارة القبر، لأن هذا منهيٌّ عنه، وإنما المستحب أن يزور مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن يشد الرحال إليه، فإذا زار مسجد النبي شرع له أن يزور قبره الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

الدرس العشرون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

ما هي أركان الحج؟

- أركان الحج أربعة،
 - ❖ الأول: الإحرام، نية الدخول للنسك.
 - ❖ الثاني: الوقوف بعرفة.
 - ❖ الثالث: طواف الزيارة أو طواف الإفاضة.
 - ❖ الرابع: السعي.
- وقلنا الصحيح في السعي إنه من جملة الأركان وليس من الواجبات.

ما الفرق بين الركن والواجب؟

- في الركن هو ما لا يسقط عن من تركه سهواً ولا عمداً، أو نسياناً أو عمداً، لا يسقط، والواجب يلزم من تركه الدم.

تحدث عن واجبات الحج؟

- هي سبع واجبات:
 - ❖ الأول: الإحرام من الميقات.
 - ❖ الثاني: الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس لمن وقف بها نهراً.
 - ❖ الثالث: المبيت إلى مزدلفة إلى منتصف الليل.
 - ❖ الرابع: المبيت بمنى ليالي أيام التشريق.
 - ❖ الخامس: رمي الجمار.
 - ❖ السادس: الحلق أو التقصير.
 - ❖ السابع: طواف الوداع.



- أركان العمرة ثلاثة،
- ❖ **الأول:** الإحرام وهو نية الدخول في النسك.
- ❖ **الثاني:** الطواف.
- ❖ **الثالث:** السعي.



- واجباتها الإحرام من الميقات، والحلق أو التقصير.

باب الهدي والأضحية.



{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاة.
أما بعد، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين، وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة -رحمه الله: باب الهدي والأضحية}.

- قال: باب الهدي والأضحية، وهذا الباب مناسبة ذكره في كتاب الحج، أن المصنف يُبين جملةً من المسائل المتعلقة بما يتقرب به العبد إلى الله -جلَّ وعلا- في هذه الأيام، الهدي هو ما يهدى إلى الحرم من بهيمة الأنعام، وحكم هذا الهدي أنه سنة، والأضحية وهذا الهدي قد يكون كذلك مقيداً، وهو هدي التمتع والقران، وقد يكون هذا الهدي بسبب الفدية، لكن الهدي الذي هو ما يهدى إلى الحرم، الأصل فيه أنه سنة ولا يجب إلا بالندر أو التمتع والقران، أما الأضحية فمناسبة الحديث عنها أنها تكون في أيام الحج، فهي في يوم العيد، ومناسبة الحديث عن الأضحية والهدي لتشابه بعض الأحكام من حيث الشروط الواجبة في كلٍ منهما، قرنها المصنف -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب.

{قال: والهدي والأضحية سنة}.



- قال: والهدي سنة، الهدي هو ما يهدى إلى الحرم، والراجع من أقوال أهل العلم أنه سنة، وأما الأضحية فقال المصنف -رحمه الله: إنها سنة، وهذا مما اختلف فيه العلماء،
- ✓ فمن العلماء من قال إنها واجب، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي، فلا يمسس من شعره ولا من ظفره»،
- ✓ ومن العلماء من قال إنها سنة،
- ✓ ومنهم من قال إنها سنة مؤكدة،
- ✓ والراجع من أقوال أهل العلم أنها سنة مؤكدة، من استطاع أن يتقرب إلى الله بها فهو عملٌ حميدٌ وعظيمٌ، لأن التقرب إلى الله بالدماء بالأضاحي، مما يرفع العبد درجاته عند الله -سبحانه وتعالى- وهذا يعود نفعه على العبد، لأنه لن ينال الله لحومها ولا دماؤها، ولكن يناله التقوى منكم.

{قال: لا تجب إلا بالندر}.



- لكن من نذر فهذا النذر يكون في حقه واجباً، والله -جلّ وعلاً- أثنى على من يفي بنذره، قال -سبحانه وتعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: 7] فالوفاء بالنذر من صفات أهل الإيمان، قال العلماء -رحمهم الله: كيف نجتمع بين أن من صفات أهل الإيمان، الوفاء بالنذر وبين كُره النبي -صلى الله عليه وسلم- بالنذر، فمن أوجه الجمع أن بعض العلماء قال: إن النذر المكروه هو النذر المشروط، وهو الذي يقول: إن شفيت مريضتي فإني أفعل كذا، إن رُد غائبي فسأتصدق بكذا، فهذا مشروطٌ، أما المطلق فذكروا أنه أثنى الله -جلّ وعلاً- على عباده، وهو أن ينذر العبد على نفسه نذرًا أن يتعبد به الله ليكون محفزًا له، هذا من أوجه الجمع التي ذكرها العلماء -رحمهم الله-، الحاصل أن النذر من نذريكون في حقه واجباً.

{قال: والأضحية أفضل من الصدقة بثمانها}.

- قال: والتضحية أفضل من الصدقة بثمانها، هنا مسألة مهمة تتعلق بالأضحية عن الأموات، تسمع يقول لك سأضحى عن والدي وعن جدي، وهكذا، يقول العلماء: الأضحية عن الأموات لها ثلاثة أقسام،
- **القسم الأول: أن يضحى عنهم تبعًا للأحياء**، فيأخذ أضحيةً فيقول هذه عني وعن أهل بيتي، وينوي بهم الأموات والأحياء، وهذا جائزٌ، وأصل هذا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- ضحّى عنه وعن أهل بيته، وقال: «ومن مات من أمة محمدٍ» -صلى الله عليه وسلم-.
- **القسم الثاني: الأضحية التي تكون وصايا**، فهذه يجب الوفاء بها إن كانت من تركة الموصي أو كانت وصيةً، فيجب عليه أن يقوم بها، قال الله: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 181] فإن لم يستطع ولم يكن لديه مالٌ وهو موصى، فلا شيء عليه.
- **القسم الثالث: وهو الذي فيه الخلاف: وهو أن يفرد الأموات بأضحى**، أن يفرد الميت بأضحية، فيقول هذه الأضحية لوالدي المتوفي، والأضحية الثانية لأبي أو لجدي أو نحو ذلك، كما نرى أن البعض أضحى عن بعض العلماء، فيقول هذه أضحية عن الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-، وهذه أضحية عن شيخ الإسلام ابن تيمية، فهنا عيّن أضحيةً،
- ✓ **من العلماء من يرى عدم الجواز**، قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يفعلها، فالنبي لم يضحّ أضحيةً خاصةً لخديجة، وتعرفون محبته الشديدة لها، ولم يضحّ عن عمه حمزة، ولم يضحّ عن أبنائه -عليه الصلاة والسلام- فقالوا إن هذا لا يشرع،
- ✓ **مذهب الإمام أحمد هو أوسع المذاهب في هذه المسألة**، فهو يرى أن ثواب القرب يصل إلى الأموات، وتعرفون أن ثواب القرب اختلف العلماء فيه، فمنهم من أجاز الدعاء، ومنهم من أجاز الصدقة، ومنهم من أجاز الحج، ومنهم من أجاز الإنفاق، لكن مذهب الإمام أحمد أن كلها تصل، يصل ثوابها إلى الميت، وهذا هو **الصواب من أقوال أهل العلم**، أن هذا الأمر جائزٌ، لكن حينما يفعله لا يفعله على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان من عهده ومن سنته، وإنما يفعله من أجل إهداء ثواب هذه القرية إلى الأموات، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة.
- ننتقل إلى ما يليه، قال: والتضحية أفضل من الصدقة بثمانها، أيهما أفضل؟ أن تضحى أو أن تتصدق بالثمان؟ قال المصنف: إن التضحية أفضل، وهذا قول الجمهور، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- ضحى بكبشين أملحين أقرنين وكان المال موجودًا، ولا يعدل عنه النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا لما هو أفضل، وهذا فعل الخلفاء -رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.

{قال: والأفضل فيها الإبل ثم البقر ثم الغنم}.

- قال: الأفضل فيها الإبل، أيهما أفضل في الأضاحي والهدي؟ الإبل، ثم البقر ثم الغنم، واستدلوا على هذا بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- «من توضع للجمعة وراح في الساعة الأولى، فكأنما قرب بدنة» فقدمها عليها، «ومن أتى في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة»، ومن أتى في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً، ومن أتى في الساعة الرابعة كأنما قرب دجاجة، ومن أتى في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة»، فقدم النبي -صلى الله عليه وسلم- الإبل على البقر وعلى الغنم، فالأفضل في الهدي وفي الأضاحي، الإبل ثم البقر ثم الغنم.

{قال: ويستحب استحسانها واستسمانها}.

- وهذا هو المشروع، لهذا قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: 32] فالأضحية من شعائر الله -جلّ وعلا-، ولهذا لما يأتي موسم الحج تجد البعض يأتي بطرفٍ وبمزاحٍ عن الأضاحي وعن نحو ذلك، وهذا لا يجوز، لأن شعائر الله -جلّ وعلا- يجب أن تحترم وأن تعظم، وأن تقدر وأن تُجلّ، لأن الله -جلّ وعلا- قال: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ فهذا دليلٌ على أهمية تعظيم هذه الشعيرة العظيمة، ومن تعظيم هذه الشعيرة استحسانها حينما تأخذ الأضحية تأخذ أحسنها، وأيضاً استسمانها، واستسمانها المراد أن يقدم لها من الطعام أو يجعلها في مكانٍ ترعى فيه حتى تسمن، أو يأخذها وهي سميئة، كما فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- ضحى بكبشين أملحين أقرنين، فهذا مما يشرع للمسلم أن يحرص، حينما تبحث عن أضحية فأبحث عن أفضلها، وعن أسمنها وعن أفضلها لتتقرب بها إلى الله -جلّ وعلا- وتعظم بهذا شعائر الله -جلّ وعلا-.

{قال: ولا يجزئ إلا الجذع من الضأن}.

شروط ما يجوز أن يضحي به أو يهدي.

- ❖ **الشرط الأول:** أن يكون الهدي والأضاحي من بهيمة الأنعام،
- ومن لم يستطع أن يضحي فالصحيح من أقوال أهل العلم أنها لا تجب عليه.
- ❖ **الشرط الثاني:** السن، فلا بد أن يحرص على السن،
- والسن المعتبر هو الجذع من الضأن والثني من الماعز، الجذع من الضأن، قال العلماء هو ما تم له ستة أشهر، **كيف يعرف الضأن؟** يقول الخِرقي -رحمه الله- نقلاً عن أحد العلماء، يقول: سألت بعض أهل البادية، **كيف تعرفون الضأن إذا جذع؟** قالوا: لا تزال الصوفة قائمة على ظهره، فإذا ما دام حملاً، فإذا نامت الصوفة على ظهره علمنا أنه قد جذع، فالجذع من الضأن ما تم له ستة أشهر، وأهل الغنم ونحو ذلك والإبل والبقر يميزون هذا عن هذا.
- قال: الجذع من الضأن ما تم له ستة أشهر، والثني من الماعز ما تم له سنة، قال العلماء والثني من البقر ما كان له سنتان، ومن الإبل ما كان له خمس سنين، إذن يشترط في الأضحية والهدي السن المعتبر شرعاً وهو الجذع من الضأن، والثني مما سواه، فالثني من الماعز ما أكمل سنة، ومن البقر سنتين ومن الإبل خمس سنين، ولا يجزئ ما دونها.

{قال: والثني مما سواه، وثني الإبل ما كمل له خمس سنين، والبقر ما له سنتان، ومن المعز ما له سنة، وتجزئ الشاة عن واحدٍ، والبقرة والبدنة عن سبعة}.

• قال: وتجزئ الشاه عن واحدٍ، النبي -صلى الله عليه وسلم- ضحى بشاةٍ وقال هي عنه -عليه الصلاة والسلام- وعن أهل بيته، وقد ثبت أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أهدى الغنم في سنة تسعٍ، وأهدى الإبل وبعث بها مع أبي بكر -رضي الله عنه- في سنة عشرٍ، وفي سنة تسعٍ بعث الغنم مع أبي بكر -رضي الله عنه- وفي السنة العاشرة أهدى النبي -صلى الله عليه وسلم- إبلًا، فالشاة تجزئ عن الرجل وأهل بيته، لو كان الرجل له عشرون من الأبناء، تجزئ عنهم.

{يجزئه عن والديه}.

• نعم الوالدان من أهل البيت، فلو كان الشخص قائمًا على منزلٍ، وهذا المنزل فيه والده ووالدته وإخوانه الذين ينفق عليهم وأبنائهم، فكلهم يكونون أهل بيتٍ واحدٍ يشتركون في الطعام ويشتركون في المسكن.

{قال: والبدنة عن سبعةٍ ولا تجزئ}.

• قال: والبدنة والبقرة عن سبعةٍ، الإبل والبقري تجزئ عن سبعةٍ، يقول العلماء -رحمهم الله- هذا في الغنم لا يجزئ التشريك إلا في الثواب، ولا يجزئ التشريك في الملك، يأخذون شاةً ويقولون هذه عنا وعن أهل بيوتنا، فالتشريك هنا في الثواب وليس في الملك، بينما التشريك في الإبل وفي البقري يكون في التملك أيضًا، فسبعة أشخاص يجزئهم بقرة واحدةً اكتملت فيها الشروط عنهم وعن أهلهم.

{ولا تجزئ العوراء البين عورها، ولا العجفاء التي لا تنقي، ولا العرجاء البين ضلعها}.

❖ **الشرط الثالث: وهو السلامة من العيوب.**

• قال: ولا تجزئ العوراء البين عورها، والأصل في السلامة من العيوب هو ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال فيما يتقيه الصحابة من الأضاحي: «العرجاء البين ضلعها، والعوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقي» فهذه الشروط الأربعة هي لا تصح في الأضحية ولا في الهدي، المريضة البين مرضها، العجفاء التي لا تنقي، العوراء البين عورها، وأيضًا العرجاء البين ضلعها، وذلك لأن المقصود مما يقدمه المسلم في الهدي والأضاحي هو أن يتقرب بهذا إلى ربه -سبحانه وتعالى-، فهذه لا تجزئ في الأضاحي.

• قال: ولا تجزئ العوراء البين عورها، والسبب في ذلك أن فيه تشويهاً لمنظرها، فلا تجزئ هذه العوراء.

{قال: ولا العجفاء التي لا تنقي}.

• العجفاء هي الهزيلة التي لا مخ فيها، وتعرف بأنها لا تستطيع المشي مع القطيع، ولذلك قال: التي لا تُنقي، أي ليس فيها مخٌ، فهذه لا تجزئ في الهدي ولا في الأضاحي.

{والعرجاء البين ضلعها}.

• قال: البين ضلعها، فإن لم يكن بينًا، ويعرف البين أنها تستطيع أن تمشي مع القطيع أو لا تستطيع أن تمشي، فإن لم تمش فمعناها أنه لا يجزئ أن يضحي بها.

{والمريضة البين مرضها}.

• وهذا كما جاء في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- بنص الحديث فلا تجزئ هذه.

{قال: ولا العضباء التي ذهب أكثر أذنهما أو قرنهما}.

• **العضباء ما هي؟** قال: العضباء هي التي ذهب أكثر قرنهما أو أذنهما، ويستدلون على هذا بحديث علي بن أبي طالب، نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أن يضحى بعضباء القرن والأذن، **والصواب من أقوال أهل العلم أن هذا الحديث لا يصح، وبالتالي فالصواب جواز ذلك مع أن الواجب على المسلم أن يبحث عما هو أكمل وعما هو أفضل.**

{قال: وتجزئ الجماء والبتراء والخصي}.

• قال: أولاً وتجزئ البتراء، البتراء أي مقطوعة الذنب، قطع الذنب في بهيمة الأنعام، إما أن يكون من أصل الخلقة وإما أن يكون قطع بفعل فاعل، فبعض أهل العلم يقول ما كان من أصل الخلقة يجوز وما كان بفعل فاعل فلا يجوز.

• قال: والجماء، **ما المراد بالجماء؟** تسمى كذلك الجلهاء التي خلقت بلا قرون، **والصواب أنه يجوز التضحية بها لكنه خلاف الأفضل،** لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين، **الخصي هو ما قطعت خصيته، ويفعلون هذا لاستسمانها،** فإن فعل هذا ويقولون أيضاً يكثر لحمها ونحو ذلك، **فهذا الصواب من أقوال أهل العلم إنه يجزئ،** لكن قال بعض أهل العلم إنه إذا كان مع هذا قطع للذكر مع الخصيتين فيسمى المجبوب، فهذا لا يجزئ على الراجح من أقوال أهل العلم.

{قال: وما شُقت أذنهما أو خُرقت أو قُطع أقل من نصفها}.

• **والصواب أن كل هذه يجوز التضحية بها،** وأن الأمر مقصور في الأربعة التي ذكرها النبي -صلى الله عليه وسلم- العرجاء البين ضلعها، المريضة البين مرضها، العجفاء التي لا تنقي، والعوراء البين عورها.

{والسنة نحو الإبل قائمة}.

• الآن يتحدث المصنف -رحمه الله- سيتحدث الآن عن جملة من السنن التي تشرع فمن السنن فيما يتعلق بطريقة ذبح بهيمة الأنعام، ذبح الأضحية وذبح الهدي، النبي -صلى الله عليه وسلم- بين لنا في هذا بياناً شافياً كافياً، والأصل في هذا الإحسان، وديننا دين الإحسان، إحساناً إلى الإنسان، وإحساناً إلى الحيوان، وإحساناً إلى البيئة، وهذا الإحسان يعم جميع مناحي الحياة، قال عليه الصلاة والسلام: **«إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وليُحد أحدكم شفرته، وليُرح ذبيحته»** ، فهذا هو الأصل.

• فهنا المصنف رحمه الله سيتحدث عن السنة في النحر والذبح، لأننا نعلم أن **النحر يكون للإبل، وأن الذبح يكون للبقر والغنم،** قال الله عز وجل: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾** [البقرة: 67].

{والسنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى}

- النحر هو ضرب نحر الإبل بالسكين، أو بآلة حادة حتى يقطع عروقه وهي واقفة، فهنا السنة يقول المصنف رحمه الله تعالى والسنة في ذلك في الذبح أن ينحر الإبل قائمة معقولة الرجل اليسرى، هذا هو الأفضل والأكمل، فإن لم يستطع فله أن يفعلها حتى قالوا: لو ذبح الإبل فإن هذا جائز ولا بأس به.

{قال: وذبح البقر والغنم على صفاحها، ويقول عند ذلك بسم الله والله أكبر}

- السبب في أنها تكون معقولة اليسرى لأن الذابح يأتي من الجهة اليمنى، فإن لم يستطع فإنه يفعل ما يستطيع ولا حرج.
- قال: وذبح البقر والغنم، والنبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده سمي وكبر ووضع رجله على صفاحها، هنا قال المصنف رحمه الله تعالى في الذبح قال: وذبح البقر والغنم على صفاحها، ويشترع في هذا أن يريح الذبيحة على الجانب الأيسر، لأنه سيأخذ المذبة أو السكين بيده اليمنى، ثم يذبحها بقطع الودجين والعروق، هذا فيما يتعلق بـ إن استطاع، لكن لو كان أيسر فلا بأس أن يضع الشاة على جانبها الأيمن.

{قال: ويقول عند ذلك بسم الله والله أكبر}

- يقول عند ذلك: بسم الله، التسمية عند الذبح اختلف العلماء في حكمها،
✓ فمنهم من قال إنها سنة،
✓ ومنهم من قال إنها واجب،
✓ والصحيح أنها واجب تسقط بالسهو، إن تركها عمدًا على الراجح من أقوال أهل العلم لا تحل هذه الذبيحة، وإن تركها سهوًا فلا شيء عليه.

{والله أكبر}

- قال: والله أكبر، يفعلها لأنها جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

{اللهم هذا منك ولك}

- اللهم هذا منك، هذه الأضحية منك فضلًا وسببًا وعطاءً ورزقًا، قال: منك ولك، ولك يعني إخلاصًا وتعبدًا وتقربًا لك يا ذا الجلال والإكرام وكل هذا مما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم.

{ويستحب ألا يذبحها إلا مسلم}

- هذا هو الصحيح، ويقصد كما نعلم أن ذبيحة الكتابي جائزة، كما قال الله عز وجل: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ﴾ [المائدة: 5]، فذبيحة أهل الكتاب جائزة، إذا ذبحت بالطريقة الشرعية، لكن الأفضل أن يذبحها المسلم بلا شك، والأفضل أن يضحي الإنسان بيده، لأن الكل في هذا جميعًا يتقرب إلى الله، وقد جاء في حديث: «وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفسًا».

نرى بعض الناس يذكرون بعض الأسماء عند الذبح، إذا قال بسم الله، الله أكبر، ممكن يقول هذا الذبح لفلان بلهجته؟

- كأنه يتقرب، الذبح عبادة عظيمة كما قال الله جلّ وعلا، قرنًا بالصلاة قال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: 2]، والأمر إذا ثبت كونه عبادة لا يجوز أن يصرف لغير الله جلّ وعلا، فمن ذبح يتقرب لوليّ أو يتقرب لحجر أو شجر

أو بشرٍ فإن هذا من الشرك الذي نهى الله جلَّ وعلاً عنه، وبالتالي فإن هذه الذبيحة مما ذبح على النصب ولا يجوز للمسلم أن يأكلها فالذبح عبادةٌ عظيمةٌ يجب أن تخلص وأن تكون لله جلَّ وعلاً وحده.

{قال: وإن ذبحها صاحبها فهو أفضل، ووقت الذبح}

من شروط الهدي والأضاحي وهو الوقت، فالأضحية لها وقتٌ محددٌ، لو ضحى بأضحيته يوم عرفة لم تقبل منه.

{ووقت الذبح بعد صلاة العيد}

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من ذبح قبل أن يصلي فليُعد مكانها أخرى، ومن لم يذبح فليذبح»، والمقصود الصلاة وليس الخطبة، فلو ذبح بعد صلاة العيد، صلى وانصرف، ولم يحضر الخطبة فله أن يذبح ولا يشترط أن يبقى للخطبة، ولكن لا شك أن الأفضل هو أن يأتي بالصلاة والخطبة ثم يذبح بعد ذلك.

ما الحكم بالنسبة للأضحية في من صلى العيد في مسجد قريب وانتهى من الصلاة قبل المساجد الكبرى؟.



لكنه أدركه في مكانه قبل المساجد الأخرى، فهو الآن صلى العيد في مسجد حيه، والمسجد الأكبر في المدينة لم يصلوا بعد، فالحكم المتعلق بالأضحية هو بالمضحي، فإذا صلى في المصلى القريب منه، وانتهى فهذا قد أتى ما عليه.

لو هو لم يصل بعد، وصلى في مكانه؟.



لا بأس، إذا كان الناس الذين حوله قد أدوا الصلاة فلا بأس بذلك.

هو يستطيع أن يذبح ثم يذهب إلى الصلاة في مكانٍ آخر؟.



إذا كان يصلي، أنت قبل قليلٍ تقول هو لا يرغب أن يصلي صلاة العيد، تعرف الحكم المتعلق بصلاة العيد، هل هي سنةٌ أو واجبةٌ، وقلنا الراجح إنها واجبةٌ، شخصٌ لم يصل صلاة العيد، أخذ بقول أنها سنةٌ، لكن الناس الذين حوله أقاربه صلوا، فهنا يذبح معهم، لكنه إذا كان يقول لا أنا سأصلي في المكان الفلاني، فلا يذبح حتى يؤدي الصلاة.

{قال: ووقت الذبح بعد صلاة العيد إلى آخر يومين من أيام التشريق}



وقال هنا في نسخةٍ قال: ووقت الذبح يوم العيد بعد صلاة العيد، أو قدرها، أو قدرها يعني في الأماكن التي لا تقام فيها صلاة العيد، مثلاً في البادية، أهل البادية الذين لا تلزمهم صلاة الجمعة أصلاً، فهنا يقدرון الوقت، ينظرون إلى أقرب مكانٍ منهم، متى يصلون العيد، فيذبحون أصحابهم، بعد صلاة العيد حسب الوقت الذي يقدرونه.

إلى آخر يومين من أيام التشريق، العلماء اختلفوا متى آخر أيام التشريق أو متى آخر أيام الذبح، الراجح أن الذبح يبتدئ من يوم العيد بعد الصلاة ويستمر إلى آخر يومٍ من أيام التشريق، إلى قبل غروب شمس آخر يومٍ من أيام التشريق، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل أيام التشريق ذبحٌ».

{قال: وتعين الأضحية بقوله هذه أضحية، والهدي بقوله هذا هدي}



- كيف يعين الهدي، قال: لا يكفي فيه النية فقط، بل لابد مع النية القول أو لابد مع النية الفعل، قال: النية مع القول أن يأتي يقول هذه أضحيتي يعينها، فإذا عيّنها لا يجوز له أن يتصرف بها، لا يجوز له أن يبيعها، لا يجوز له أن يهديها، هذه أصبحت متعينةً أضحيةً له، أو كذلك يكون هدياً، لو عيّن ثم مرضت، فقال العلماء رحمهم الله يجعل مكانها أضحيةً أخرى إن رغب.

{والهدي بقوله هذا هديّ، أو إشعاره وتقليده مع النية}

- ما المراد بالإشعار والتقليد، الإشعار هو شق السنام حتى يخرج الدم، فهذا الإشعار علامةً على أنها أصبحت هدياً أو أنها أصبحت أضحيةً، والتقليد أن يؤخذ من الملابس القديمة أو النعال فيلحق في عنق الهيمّة، فإذا رآها أي شخص عرف أنها عينت، وأنها أصبحت هدياً أو أصبحت أضحيةً، واختلف العلماء رحمهم الله في الإشعار، فبعض العلماء لا يرى جوازه لأن فيه إيذاءً للحيوان.

{ولا يعطي الجازر أجرته منها}

- الجازر أو الذي يسمى الجزار، الذي يذبح الأضحية، إذا ذبح الأضحية بمقابلٍ ماديٍّ فلا يجوز أن يكون هذا المقابل من نفس الأضحية، يقول والله خذ مثلاً نصف اللحم أو ثلث اللحم مقابل الذبح، لا يجوز.

{والسنة أن يأكل ثلث أضحيته ويهدي ثلثها ويتصدق بثلثها}

- هذا ما يتعلق بالأضحية، والقول الراجح من أقوال أهل العلم في قوله أن يأكل من أضحيته الصواب أنه يستحب، ويهدي ثلثاً ويتصدق بثلث، ما الفرق بين الهدية والصدقة، قالوا الصدقة ما قصد بها التقرب إلى الله، والهدية ما قصد بها التودد إلى الخلق، لكن لو افترضنا أن شخصاً وهذا يقع فيه الشخص، ذبح الأضحية وأكلها كلها، لم يهد ولم يتصدق، فما الواجب عليه، الواجب عليه يقول العلماء أن يضمن قدر ما يتصدق به، فينظر قدر ما يتصدق به فيشتري لحماً، ويقوم بالصدقة به وإهدائه، وهذا قضية الصدقة هذا أمرٌ واجبٌ على الراجح من أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.

? لو تصدق على أهل بيته كزوجته؟

- لا هي الأضحية عنه وعن أهل بيته.

? ممكن لا يتصدق بشيء؟

- هذه تقع، هنا كثيرٌ من الناس يتساهلون، وبعض أهل العلم يرى أنه ليس بواجبٍ هذا التقسيم، لكن الصحيح أنه إذا لم يتصدق فإنه يضمن مثلها ويشتري لحماً ويتصدق به.

{وإن أكل أكثر جاز، وله أن ينتفع بجلدها}

- الآن يتحدث عن تفاصيل ما يبقى من الهيمّة، إن أكل أكثر، لو جعل مثلاً ثلثي أكله، وتصدق وأهدى الثلث جائزٌ، لكن لا بد أن يتصدق بشيءٍ منها، لأن الله قال: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: 28].
- لكن قال هنا: وله أن ينتفع بجلدها، الجلد لك أن تنتفع به، لكن لا يجوز بيعه، لأن هذه الأضحية تعينت لله، لم تعد لك تستطيع أن تبيعها وتأخذ منها ونحو ذلك.

{قال: ولا شيئاً منها}

لو أراد أن يبيع اللحم، نقول له لا يجوز له أن يبيع اللحم، وسائر أعضائها.

{فأما الهدى إن كان تطوعاً استحَب له الأكل منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر}

• الهدى على أنواعٍ،

(١) الهدى الذي هو سنة ما يهدى للبيت سنة مطلقاً،

(٢) الهدى الذي يكون للتمتع والقران،

(٣) الهدى الذي يكون للفدية لمن فعل محظوراً أو ترك واجباً،

• وكل واحدة من هذه لها أحكامها التي يختص بها.

{فأما الهدى إن كان تطوعاً استحَب له الأكل منه }

• الهدى النوع الأول، أن يكون هذا الهدى تطوعاً، فيستحب له أن يأكل من هديه، ما الدليل هذا الذي ذكره رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل جذورٍ ببضعةٍ فطبخت فأكل من لحمها، وحسا من مرقها.

{ولا يأكل من كل واجب }

• لا يأكل من واجبٍ، لا يأكل من الدم الذي فعله أو أهده الدم الذي يكون فديةً لترك واجبٍ أو يكون لفعل محظورٍ، فهذا لا يأكل منه، بل هذا يكون لفقرء الحرم، أما هدي المتعة والقران، فإنه يأكل منه ولا بأس عليه بذلك إن شاء الله.

{قال إلا هدي المتعة والقران، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من أراد أن يضحي فدخلت العشر...»}

• الأكل من هدي التمتع والقران دل عليه فعل النبي صلى الله عليه وسلم، قالت عائشة رضي الله عنها دخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بلحم بقرٍ، فقلت له ما هذا؟ ف قيل ذبح النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه فأكل من هذا الهدى، فلا بأس به.

• قال: وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من أراد أن يضحي فدخلت العشر فلا يأخذ من شعره ولا من بشرته شيئاً حتى يضحي».

• والعلماء رحمهم الله اختلفوا هنا، هل النهي للتحريم أم أنه للكره؟

✓ قيل أنه للكره فلا يأخذ شيئاً،

✓ وقيل إنه للتحريم فيكون واجباً،

• وعلى هذا نقول الأضحية سنة مؤكدة، لكنه إذا أراد أن يضحي فيجب عليه ما يترتب عليها، وهو ألا يأخذ من ظفره ولا يأخذ من شعره، ولا يأخذ من بشرته شيئاً كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم.

• وهذا النهي على الراجح من أقوال أهل العلم أنه للتحريم، لكن هذا الحكم يتعلق بمن يضحي فقط، فالرجل إذا كان يضحي في البيت عن أبيه وعن أمه وعن أبنائه وزوجه، فالحكم يتعلق به هو فقط وليس بأهل بيته.

هل يجوز الذبح في الليل ؟

• الراجح من أقوال أهل العلم أنه يجوز الذبح ليلاً أو نهاراً في هذه الأيام وهي يوم العيد وأيام التشريق.

فلو أهدي للإنسان من الجلد أو اللحم فباعه هل فيه شيء؟

- لا يجوز أن يبيع ما ضحى به، أما ما أُهدي إليه فله أن يتصرف به بما يشاء.

باب العقيقة .

{قال: باب العقيقة}

- العقيقة هي اسمٌ لما يعق عنه، وهي الذبيحة التي تكون شكرًا لله على نعمة المولود. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عَقَّ عليه الصلاة والسلام، وقد ثبت عنه أنه سُئِلَ عليه الصلاة والسلام عن العقيقة، فقال: «إن الله ينهى عن العقوق»، كأنه كره الاسم، قالوا يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له، فقال عليه الصلاة والسلام: «من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتين مكافئتين، وعن الجارية شاةً واحدةً».

{قال: وهي سنة عن الغلام شاتان وعن الجارية شاةً تذبح يوم سابعه}

- وهذه من المسائل التي يكون فيها الرجل على الضعف من المرأة، **مثل ماذا؟** الفرائض في بعض أحكامها، الشهادة، الدية، العتق، الصلاة، لأن أكثر الحيض كم يوم؟ خمسة عشر يومًا، فأيضًا تكون النصف، فهذا مما جاء.

لو أن عند إنسان سبع بناتٍ، هل يجزئ أن يذبح عنهن بغيرًا؟

- **الصواب أنه لا يجزئ**، وهذا رأي المالكية والحنابلة، لا تجزئ في العقيقة إلا بدنة كاملة أو بقرة كاملة للمولود.

{قال: تذبح يوم سابعه ويحلق رأسه ويتصدق ..}

- قال: تذبح يوم السابع، هذه هي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ويحلق رأسه ويتصدق بوزنه ورقًا، يحلق رأسه اختلف العلماء هل الحكم يشمل الغلام والجارية، أم أنه خاصٌ بالغلام، **الراجح أنه خاصٌ بالغلام**، وبالنسبة للحلق فإن كان، لأنه أحيانًا يعرض الغلام لمشاكل كبيرة إذا لم يكن لديهم معرفةً بطريقة الحلق، فإذا كان يترتب عليه أضرارٌ، أو لا يعرف أن يحلقه، فلا يجوز له، فيحلقه ثم يقدر وزنه ويتصدق به ورقًا يعني فضةً.

{قال: فإن فات يوم سابعه ففي أربعة عشر فإن فات ففي إحدى وعشرين}

- وهذا جاء في حديث لا يصح، لكن هذا ما عليه أهل العلم رحمهم الله تعالى.

من بلغ من الأولاد ولم يعق عنه؟

- فهذا يشرع له أن يعق عن نفسه.

ما يتعلق إذا خرج المولود ميتًا سقطًا، فهل يعق عنه؟

- إذا خرج ميتًا قبل نفخ الروح؟ متى تنفخ الروح بعد كم شهرٍ، بعد أربعة، عنه، وإن خرج ميتًا بعد نفخ الروح ففيه قولان أرجحهما أنه يعق عنه.
- وإن خرج حيًّا ثم مات قبل السابع، فقولان أرجحهما أيضًا أنه يعق عنه.

{وينزعها أعضاء ولا يكسر عظمها}

- هذه من المسائل التي تختلف فيها الأضحية عن العقيقة، أنه ينزعها أعضاء لا يكسر عظمها، وهذا يقولونه تفاؤلاً بالسلامة، وقد جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت السنة عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة يطبخ جُدولاً ولا يكسر لها عظمًا، فيأكل ويطعم ويتصدق بهذا كما يفعل في الأضحية إن شاء في ذلك.

هل العقيقة يفعل فيها كما يفعل بالأضحية، يتصدق بثلث ويهدي ثلثًا ويأكل الثلث؟ 

- لم يرد شيء في العقيقة ما يدل على توزيعها، ولا على وجوب الأكل منها، أو التصدق بها، إن شاء أكلها كلها وهذا لا يجوز في الأضحية، والأفضل أن يفعل فيها كما يفعل في الأضحية إن أراد ذلك ، لما سئل الإمام أحمد عن العقيقة ماذا نصنع بها؟ قال افعل بها كيفما شئت.

{قال: وحكمها حكم الأضحية فيما سوى ذلك} 

- حكمها حكم الأضحية فيما سوى هذه المسائل التي قدمناها.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.